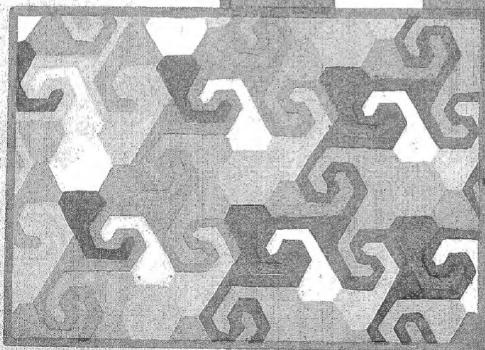


# القول الثَّامِي أحكام المأموم والامام

لِأَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْعِمَادِ الْأَقْفَهْسيِّ  
المتوفى سنة ٨٦٧ هـ

تحقيق وتعليق  
مُرْتَضَى عَلِيٍّ أَسَدِي



اهداءات ٢٠٠٢

ا/حسين كامل السيد بكه قاضي

الاسكندرية

# القول التام في أحكام المأبوم والابناء

لأبي الفتح محمد بن أحمد بن العمدان الأقفهسي  
المتوفى سنة ٨٦٧ هـ

تحقيق وتعليق  
مؤيد طه

مكتبة القرآن

للطبع والنشر والتوزيع  
٣ شارع القماش بالفرجاءوى - بولاق  
القاهرة - ت ٧٦٩٦٢ - ٧٦٨٥٩١

وكيلنا الوحيد بالملكة العربية السعودية ،

## مكتبة الساعى

الرياض ت ٤٢١٥٦٣٦٠ - فاكس ٤٢١١٤٣٤٠  
فروع جدة - تليفون ٦٥٣٢٠٨٩

جميع الحقوق محفوظة للنّاشر





## مقدمته المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ..

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين .. وبعد : فإن من يُريد الله به خيراً يُفَقِّهُهُ في الدين . وإذا كانت الصلاة عماد الدين فإن أفضل صورها أن تكون في جماعة يتقنهم الإمام ، ويتبعه المأمومون .

وصلاة الجماعة تنظمها قواعد فقهية ، وأحكام شرعية قد تخفى على الكثيرين ، فقد تطرأ مستجدات ، وتنشأ حالات ، وقد يسهو الإمام ، وقد يسهو المأموم ، وقد يشك الإمام ، وقد يشك المأموم ، وقد يسرع الإمام ، وقد يبطيء المأموم ! كثيرة ومتنوعة تلك المسائل التي لا يُستغنى عن معرفة أحكامها لكثرة وقوعها ، وعموم انتشارها ، وكثرة البكوى بها .

إن أحداً لا يرضى أن يجعل الله رأسه رأس جمار ، أو يجعل صورته صورة جمار ! فما بال أولئك الذين يسابقون الإمام بركوع أو بسجود .. بقيام أو بعود .. بإحرام أو بسلام - ما بالهم يفعلون ما يفعلون وهم عن هذا العقاب لاهون ؟!

وكانى بهم لم يسمعوا قول رسولنا الكريم الذي أخرجه البخارى في صحيحه :

« إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا . »

ويجد المسلم الذي يطلب النجاة لنفسه في هذا الكتاب كل ما يتعلق بالمأموم والإمام من أحكام .

فلقد أدرك ، ابن العماد الأقفهسي ، مدى إثم المخالفين للإمام فألف هذا الكتاب الذي سماه :

« القول التام في أحكام المأموم والإمام »

وأسأل الله - سبحانه وتعالى - أن يهنيء لنا من أمرنا رشداً ، وأن يهدنا إلى صواب القول والعمل لنصل إلى مرتبة « الإحسان » حتى نقيم الصلاة لله ، فمن أقامها فقد أقام الدين ومن هدمها فقد هدم الدين .





## المؤلف والكتاب

أما المؤلف فهو علم من الأعلام يطل برأسه علينا في معاجم المؤلفين والأعلام .

وكثيراً ما يحدث خلط بين :

« ابن العماد ، الأب .

و« ابن العماد ، الابن .

فكلاهما مؤلف ، وكلاهما عالم ، ومن شابه أباه فما ظلم !

ومن ينعم النظر في ترجمتهما يجد أنهما يختلفان اسماً ، وكنية ، ولقباً .

فابن العماد « الأب » هو « أحمد » . أما ابن العماد « الابن » فهو « محمد » .

وابن العماد « الأب » هو « أبو العباس » . أما ابن العماد « الابن » فهو « أبو الفتح » .

وابن العماد « الأب » هو « شهاب الدين » .

أما ابن العماد « الابن » فهو « شمس الدين » .

وقد عاش الأب مابين ٧٥٠ و٨٠٨ هـ .

بينما عاش الابن مابين ٧٨٠ و٨٦٧ هـ .

وأراك تمتجمع ترجمة لصاحب الكتاب بعدما حدثتك عنه وعن أبيه .. إنه :

محمد بن أحمد بن عماد بن يوسف أبو الفتح شمس الدين الأقفهسي  
( ٧٨٠ - ٨٦٧ هـ - ١٣٧٨ - ١٤٦٤ م ) .

- ونجد له ترجمة وافية في :
- ( ١ ) الأعلام للزركلي : ( ٣٣٣/٥ ) .
- ( ٢ ) الضوء اللامع : ( ٧ / ٢٤ ) .
- ( ٣ ) الكتبخانة : ( ٢٥٦/٢ ) ( ٢٢٧ / ٣ ) .

نسبة الكتاب إلى ابن العماد الابن :

لقد أخطأ « حاجي خليفة » حين عزاه إلى ابن العماد الأب فقال :

« القول التام في أحكام المأموم والإمام » لشهاب الدين أحمد بن عماد بن يوسف الأتفهسي المتوفى سنة ثمان وثمانمائة . وله آخر في « موقف المأموم والإمام » .

ونتوقف لتتساءل بعدما قاله حاجي خليفة : أهو للأب أم للابن ؟ وهل كان حاجي خليفة على صواب ؟.

إن من يطلع على مخطوطة الكتاب يجد في نهايته ما يأتي :

تم تأليف كتاب « القول التام في أحكام المأموم والإمام » عام ٨٢٧ هـ .

أى : بعد وفاة ابن العماد « الأب » بتسعة عشر عامًا ، وبعد ميلاد الابن بثمانية وأربعين عامًا .

وأرائى بعد هذا أقول :

إذا كان الأب له كتاب في « موقف المأموم والإمام » كما يقول حاجي خليفة ، فأجدر بالابن أن يؤلف « القول التام في أحكام المأموم والإمام » إن صدق حاجي خليفة في نسبة « موقف المأموم والإمام » أيضاً .

وابن العماد الابن مؤلف الكتاب فقيه واسع الاطلاع ، ملم بكل جوانب موضوعه ، يعزو الآراء إلى مصادرهما في كتب الشافعية مدعمة بأدلتها ، ويقودك إلى الرأي الراجح الذى يطمئن إليه القلب .

ولا يكاد ينتهى من كتابه حتى يخصص فصلاً لمعائل مهمة ، وآخر لأسماء الصلوات .

### مخطوط الكتاب

يوجد مخطوط هذا الكتاب في دار الكتب المصرية برقم ( ١١٦٨ ) فقه شافعى طلعت ( على ميكروفيلم رقم (٤٣٥١) .  
ويقع هذا المخطوط فى (١٦٣) صفحة ، فى كل صفحة (٢١) سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر (١١) كلمة ، وهى بخط جيد مقروء .

وقد تم نسخ هذه النسخة فى يوم الأربعاء بعد الظهر عشرة شهر جمادى الثانية من شهور سنة خمس وثلاثين وألف ، على يد ناسخها ( محمد بن عبد الفتاح الشافعى الأحمدي ) .

وإذا كانت إحدى الصعوبات التى تصادف من يطلع على تراثنا الفقهى أن تلك المؤلفات مازالت فى حاجة إلى فهرس تهذى الباحث إلى موضع مسألته حتى لا يضطر إلى قراءة المؤلف كله بحثاً وراء مسألته فقد كان من واجبه أن أقوم بعمل فهرس يجمع المسائل المتشعبة التى تناولها ابن العماد .  
وكتاب له من الأهمية ماله جدير بأن يحظى بالعناية الواجبة فى التحقيق وفى الطبع .

ولقد كان من واجبه أن أعزو آيات الأحكام إلى سورها . وكذلك أحاديث الأحكام إلى مصادرهما من كتب السنة مع ذكر درجة ومدى صحة الاستشهاد بها .  
ولم يفتنى أن أعرف بأعلام الفقه الذين استشهد المؤلف بفقرات من آرائهم .  
والى جانب هذا كله وضعت عناوين للمسائل التى تناولها المؤلف على رأس كل مسألة .

وكلى أمل أن أكون قد أُنحت للقارىء أن يجد فى هذا الكتاب بُغْيَتَهُ ، وأن يصادف قبولاً عند من يهتمون بالتراث الفقهى ، وأن ينفع الله به المسلمين فى كل مكان .

والله ولى التوفيق ؛

مصطفى عاشور

القاهرة فى : اغرم ١٤٠٩ هـ  
اغسطس ١٩٨٩ م

كُنَّا سَبَبَ الْقَوْلِ النَّاسِ  
 وَفِي أَخْطَامِ الْيَامُومِ وَالْأَهَامِ  
 الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْقَالَ الْعَلَامَةُ وَجِدَ دَهْرِهِ  
 مَا وَقَرَّ بِدَهْمِهِ إِلَى الْعَبَّاسِ  
 وَأَحْمَدُ الْبَغْدَادِيُّ وَفِي  
 مَا يَلِيهِ الْبَغْدَادِيُّ الْأَمْرِيَّةِ  
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَتَعَالَى عَمَلُهُ وَتَعَالَى بَيْنَ يَدَيْهِ أَيْتَرُوكَ كَرَمُوتِهِ  
 يَا أَمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ  
 وَجَدَ الْإِلَهَ عَلَى سَلْبِهِ وَمَلَأَ وَجْهَهُ أَسْمَاءُ وَالنَّاسِيبُ وَالْعَالَمُ  
 يَا الْعَالَمِينَ آمِينَ

فَصَحْه شَا ضَرْفَ

١٦٨.

لَا يُرِيدُ قَوْلِي الْإِنْفِج

لِيَعْنِي

كَلَامًا تَنَا اسْتَرْحَا جَانِبًا شَدِيدًا  
 مَسْبُوحًا لِحَالِ الْيَمِينِ وَلَا عَيْشَ حَمِيدَ

دَعَا نَا عَلَى الْفَتْحِ كَرَمُوتِهِ  
 بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْإِمَامِ الْإِسْلَامِيِّ  
 بِإِذْنِ

صورة الغلاف



اعلم قلب من هو غلامنا احبابي قاله خير حفظا وهو ارحم الراحمين  
 بن آدم مالك لم يولدك ومذنبك قليلا خفف هجم لملك قليل بلوغ  
 املك انتهنز الغرمه مادام لك رخصه المطلب ربح فهو حسبك  
 انت عبد مأمور وفي اللواحق ما سور فلا تقرب للضعفاء  
 فتبتلي بالجرمان احوالك عجيبه وهذا لا تكسر به فطيل بالسهر  
 في الطالع فانها اشرف الفضله ولا تأكل الاحلال ولا تقتل محالا  
 واترك الابليل وما اشترى البطلين ولتكن معاملك مع الله  
 صحيحه ومعاملتك مع الناس بالنعمه وفصل ربك فالمطلب واليه  
 فارتب ولجلا نذر هب واليه بالبر فاقرب ومن الشرف اهرس  
 واغتم الاناس قبل يوم الا فلاس وكنت في الودع تام الاستين  
 واللباموك طلبا شديدا وقيل وصغير فولا شديدا واقل نوحا تك  
 المحيد لنا منك ولا مفر منك ولا مفر عند سواك ولا رجا  
 الا اياك ان اميدنا فاكليك ننشك وان احلنا فاكليك نقدر  
 وان اذهنا فاهطاعنا في عفتك اللهم انك تعلم ما نحن وما فعلنا  
 وما ينبغي على الله من شئ تكل بقره منك فعل وكل انتمه مناسك  
 وكل احسان منك واسأل النيا وكل فطوره نراه من اليبس لنا مولا  
 سواك ولا من حكك نذر ولا من عنا بعد قرار فاجنا بنا يتك  
 من الزلل وعنا بالشفق منك من كاذب الامل واستعلمنا  
 بطاعتك في صلح العمل فقد جعلنا وسيلتنا اليك حسن الرجا وقد  
 وعدتنا باجابة الدعاء فانت اولنا واخر منا علمنا لا امل لنا  
 في سواك ولا رخصه ولا روج فيها عدك فاشملنا احسانك انبر

## مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين ؛ وبعد .. فهذه مسائل سميتها « بالقول التام في أحكام المأموم والإمام » لا يُستغنى عنها لكثرة وقوعها وعموم انتشارها ، وكثرة البلوى بها ، وكلها راجعة إلى قوله ﷺ : « إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا »<sup>(١)</sup> . وقوله ﷺ : « لا تسبقوني بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف ؛ فأني أراكم من أمامي ومن خلفي »<sup>(٢)</sup> . وقوله ﷺ : « أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل صورته صورة حمار »<sup>(٣)</sup> ؟ فهذه الأحاديث صحيحة صريحة في عدم مسابقة الإمام بالركوع والسجود أو غيرها من أركان الصلاة ؛ وبالتحريم صرح به في التهذيب ، وفي شرح المهذب ، وهو ظاهر إيراد الأحاديث السابقة .

ومعنى قوله ﷺ : « أن يحول الله رأسه رأس حمار » ؛ أى يجعل رأسه على صورة رأس الحمار ويبقى بدنه بدن إنسان !

(١) أخرجه البخاري - كتاب الأذان - باب إقامة الصف من تمام الصلاة . ومسلم - كتاب الصلاة - باب اتمام المأموم بالإمام ح ( ٨٦ ) . وابن ماجه في سننه - كتاب الإقامة - باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا . وأحمد في المسند ( ٢٣٠/٢ ، ٣٩٤ ، ١١٠/٣ ، ١٥٤ ) . كلهم عن أبي هريرة .

(٢) أخرجه مسلم - كتاب الصلاة - باب تحريم سبق الإمام بركوع ... ح ( ١١٢ ) والنسائي في ( سننه ) - كتاب السهو - باب النبي عن مبادرة الإمام بالانصراف من الصلاة . وأحمد في المسند ( ١٠٢/٣ ، ١٢٦ ، ١٥٤ ، ٢٤٥ ) . كلهم عن أنس .

(٣) أخرجه البخاري - كتاب الأذان - باب إثم من رفع رأسه قبل الإمام ، مسلم - كتاب الصلاة - باب النبي عن سبق الإمام بركوع أو سجد وغيرها . ح ( ١١٤ ) ، وابن ماجه - كتاب الإقامة - باب النبي أن يسبق الإمام بالركوع والسجود . وأحمد في المسند ( ٢٦٠/٢ ، ٢٧١ ، ٤٢٥ ، ٤٥٦ ) . كلهم عن أبي هريرة .

و معنى قوله ﷺ : أن يجعل الله صورته صورة حمار ، أى يسخ صورته كنهها فيجعل جميع بدنه بدن حمار ويجعل صورته ورأسه رأس حمار ، وفيه دليل على جواز وقوع المسخ - أعاذنا الله منه - والمسخ لا يكون إلا من شدة الغضب ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ مَنْ لَعَنَ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ ﴾ (٤).

## ١ - إقامة الصلاة

( مسألة ) إذا أقيمت الصلاة استحب للسامع أن يقول مثل ما يقول المقيم ، إلا فى قوله : قد قامت الصلاة ، فإنه يقول : أقامها الله وأدامها ، وجعلنى من صالحى أهلها . وإذا أقيمت يوم الجمعة اشتغل بإجابة المقيم .

### محل الدعاء :

ولا يشتغل فى حال الإقامة بالدعاء ، وكثير من الجهلة يشتغل بالدعاء فى هذه الحالة ويترك الاشتغال بإجابة المؤذن ، وهم مخطئون فى إصابة السنة ، وإنما محل الدعاء بعد فراغ الإقامة وقت تسوية الصفوف .

### متى يقوم الجالس إلى الصلاة ؟

ولا يقوم الجالس إلى الصلاة حتى يفرغ المقيم من الإقامة .

وقيل : يقوم عند قوله ( قد قامت الصلاة )

وقيل : إن كان شاباً قوى النهضة فليقم عند الفراغ من الإقامة ، وإن كان شيخاً أو شاباً بطيء النهضة قام عند قوله : ( قد قامت الصلاة ) أو فى وقت يعلم أنه ينتصب فيه مع فراغ المقيم من الإقامة ليكون مدركاً لتكبيرة الإحرام .

### ماذا يفعل من دخل المسجد والإقامة تقام ؟

ولو دخل المسجد والإقامة تقام لم يستحب له التحية لقوله ﷺ : « إذا



أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة<sup>(٥)</sup> ، وصرح بذلك الحاملي<sup>(٦)</sup> ، ثم الصحيح أنه يستمر قائماً كما قال في الكفاية . وقال الحنطاطي<sup>(٧)</sup> في فتاويه : لو دخل المسجد والإقامة تقام لا يقوم بل يجلس فإذا فرغت الإقامة قام ، وإذا أقيمت الصلاة وفرغ المقيم منها ولم يخرج الإمام على القوم لم يقوموا حتى يخرج إليهم لقوله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني قد خرجت »<sup>(٨)</sup> .

وقيل في شرح المذهب عن الشيخ أبي حامد أنه قال : مذهبتنا ومذهب أبي حنيفة : أنهم يقومون بعد فراغ المؤذن من الإقامة . قال النووي<sup>(٩)</sup> : مشكل لأجل مخالفته للخبر .

### أيجوز أن يشتغل عن الصلاة بعد إقامتها بنافلة ؟

وإذا أقيمت الصلاة لم يشتغل عنها بصلاة نافلة ولا سجود تلاوة .

(٥) أخرجه مسلم - كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب كرامة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن . وابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ماجاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . وأحمد في المسند (٤٥٥/٢ ، ٥١٧ ، ٥٣١) .

(٦) هو الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الحاملي النسي ، أبو عبد الله البغدادى [ ٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م ] قاض ، من الفقهاء المكثرين من الحديث . ولى القضاء في الكوفة وفارس ستين سنة ، وكان ورعاً محمود السيرة في القضاء . له : « الأجزاء الحامليات » ، في الحديث يقال لها : « أمالي الحاملي » . انظر الأعلام للزركلي [ ٢٣٤/٢ ] .

(٧) في الأصل ( الحنطاطي ) ، والصواب ( الحنطاطي ) وهو الحسين بن محمد ، أبو عبد الله الحنطاطي الطبري . انظر ترجمته : طبقات الشافعية ( ٣٦٧/٤ ) رقم ٣٩٧ ، وتاريخ بغداد ( ١٠٣/٨ ) رقم ( ٤٧١٣ ) .  
● ولقد ذكره حاجي خليفة في ( كشف الظنون ) باسم ( الحنطاطي ) ، وهذا خطأ كما أشرنا . انظر : كشف الظنون ( ١٢٢٣/٢ ) .

(٨) أخرجه البخاري - كتاب الجمعة - باب المشي إلى الجمعة .  
● ومسلم - كتاب المساجد - باب متى يقوم الناس للصلاة . ح ( ١٥٦ ) .  
● والنسائي في سننه - كتاب الإمامة - باب قيام الناس إذا أراوا الإمام .  
● وأحمد في المسند ( ٣٠٤/٥ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ) - كلهم عن أبي قتادة .

(٩) هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الخزامي الحواري ، النووي ، الشافعي ، أبو زكريا ، يحيى الدين ( ٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م ) علامة بالفقه والحديث . من كتبه : « تصحيح التبيين » ، في فقه الشافعية ، و « مختصر طبقات الشافعية لأبن الصلاح » و « مناقب الشافعي » ، ومن أشهر كتبه : « المنهاج في شرح صحيح مسلم » و « رياض الصالحين في كلام سيد المرسلين » ، و « حلية الأبرار » ، ويعرف بالأذكار النبوية ، وله أيضاً : ( شرح المذهب للشيرازي ) و ( روضة الطالبين ) . انظر الأعلام ( ١٤٩/٨ ) .

ونو أمر الإمام النقيم بالإقامة ولم يسرع النقيم فيها ، أو لم يأمر بها الإمام لكن علم من جازى العادة الأخذ في مقدمات الشروع فيها ، فهل يكره للمأموم الشروع في النافلة - كما يكره إذا نُو أقيمت - أم لا يكره لأن الشروع فيها إلى الآن لم يوجد به ؟ المتجه : الكراهة ، لأن ما قارب الشيء أعطى حكمه لأنه يؤدي إلى تمام الإقامة وهو في صلاة النافلة ، وذلك يؤدي إلى فوات تكبيرة الإحرام ، وهذا نظير الهدية من وعده الإمام بتوليته القضاء إذا أرسلها إليه بعد الوعد وقبل صدور التولية .

### ما يستحب للإمام أن يفعله .

ويستحب للإمام أن يأمر بتسوية الصفوف قبل أن يُحرم بالصلاة ، فإن لم يستووا فليمش بين الصفوف يسوبها ثم يُحرم ، كذلك فعل رسول الله ﷺ<sup>(١٠)</sup> .

### أستحب التسمية عند إرادة الإحرام ؟

وإذا أراد الإحرام بالصلاة لم يستحب له التسمية كما لا يستحب له عند الإحرام بالحج .

قال في الجواهر<sup>(١١)</sup> : وإذا كبر للإحرام وجب عليه قبل ذلك استحضار ثلاثة أشياء بقلبه : يُعَيِّن الصلاة من كونها ظهراً أو عصرًا . وأنها فرض عليه إن كانت فرضاً . وأن يقصد فعلها ؛ فلو نوى فعل بعضها ، أو نوى فعل كلها وقال : متى دخل زيد قطعها ؛ لم تنعقد . وإن كانت في صلاة الجمعة وجب عليه مع ذلك نية الإمامة ، وكذا في غير الجمعة إن قلنا : إن الجماعة فرض عين أو كفاية ، كما يجب نية الفرضية في صلاة الجنائز . والمأموم ينوي الثلاثة السابقة وهي : اسم الصلاة ، وصفتها ، وقصد فعلها ، وينوي مع ذلك الاقتداء بالإمام والجماعة .

(١٠) إشارة إلى ما أخرجه ابن ماجه وأحمد عن النعمان بن بشير : كان رسول الله ﷺ يسوي الصف حتى يجعله مثل الرمح أو القلح . قال : فرأى صدر رجل ناقاً . فقال رسول الله ﷺ : « سووا صفوفكم ، أو ليخالفن الله بين وجوهكم » .

انظر : سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة - باب إقامة الصفوف حديث ( ٩٩٤ ) واللفظ له ، ومسنده أحمد ( ٢٧٠/٤ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ) .

(١١) هو كتاب ( جواهر البحر في تلخيص البحر المحيط في شرح الوسيط ) لنجم الدين أحمد بن محمد القموني الشافعي المتوفى سنة ٧٢٧ هـ قام له بشرح ( الوسيط ) لأبي حامد الغزالي .

انظر كشف الظنون ( ٦١٣/١ ) .

ما يستحب للمأموم المبادرة إليه بعد تكبير الإمام .

وإذا كبر الإمام استحب للمأموم المبادرة إلى التكبير عُقِبَ تكبيرته ، ليدرك فضيلة تكبيرة الإحرام ؛ ففى الخبر : « أنه من شهدها أربعين يوماً كُتِبَ له براءتان ؛ براءة من النار ، وبراءة من النفاق »<sup>(١١)</sup> . فإن فى شرح الشهاب روى : « أن للصوفى ساقوا أربعمائة بعير وأربعين عبداً لأنى أمانة الباهل فدخل على رسول الله ﷺ حزينا فسأله عن حزنه فأخبره بما أُخِذَ له فقال ﷺ : « حسبت أنه فأتتك تكبيرة الإحرام مع الإمام ، فقال : يا رسول الله فوئبها أشد من هذه ؟ قال : ومن ملئ الأرض جمالاً »<sup>(١٢)</sup> .

قال فى المنهاج<sup>(١٣)</sup> : فإنما تُحَصَّلُ بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم الإمام من غير وسوسة ظاهرة وهو صريح فى أن من اشتغل عنها بالوسوسة الظاهرة لم يدرك فضلها فإن كانت الوسوسة يسيرة أدركها ، ولو توسوس فى قراءة الفاتحة فلم يتمها حتى ركع الإمام لزمه أن يتخلف لإتمام الفاتحة .

وقال فى الجواهر : قال النووى : ويكون متخلفاً بعذر ، قال : ورأيت فى كلام بعض المتأخرين أن التخلف بذلك تخلف بغير عذر . انتهى .

وما نقله عن بعض المتأخرين هو الذى رأيت فى شرح المذهب<sup>(١٤)</sup> فى نسخة معتمدة ، فإنه قال : ومنها أن يكون المأموم بطيء القراءة لضعف لسانه وغفوه ،

(١٢) أخرج الترمذى فى صحيحه عن أنس بن مالك : « قال رسول الله ﷺ : من صلّى أربعين يوماً فى جماعة يُدركه التكبيرة الأولى ؛ كُتِبَ له براءتان : براءة من النار ، وبراءة من النفاق » . قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث عن أنس موقوفاً ، ولا أعلم أحداً رفعه إلا ما روى سلم بن قتيبة عن طعمة بن عمرو .

النظر : صحيح الترمذى - أبواب الصلاة - باب ما جاء فى فعل التكبيرة الأولى . ( ٤٠/٢ ) .

(١٣) أخرج الدبلى فى ( الفردوس ) نحوه عن ابن عمر بلفظ : « التكبيرة يدركها الرجل مع الإمام غير أنه من ألف بنية دينياً » . انظر : ٧٦/٢ حيث رقم ( ٢٤٢٤ ) . كما أورده صاحب كنز العمال بلفظ : « التكبيرة الأولى ... » انظر حديث ( ١٩٦٤٩ ) . والجملة : ناقة أو بقرة صحر بمكة قرباناً .

(١٤) هو كتاب ( منهاج الطالبين ) لأبى زكريا النووى . انظر : الأعلام ( ١٤٩/٨ ) ، وكشف الظنون ( ١٨٧٣/٢ ) .

(١٥) كتاب ( المذهب فى الفروع ) لأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الشيرازى الفقيه الشافعى الحنفى فى سنة ٤٧٦ هـ .

قال عنه حاجى خليفة : - هو كتاب جليل القدر احتوى بشأنه فقهاء الشافعية . فأول من شرحه - على ما قاله الياضى - أبو إسحاق إبراهيم بن منصور التوى سنة ٥٩٦ هـ ، والثانى من الفراء الشيخ الإمام ضياء =

لا تؤسوسته ، والإمام سريعه فيركع قبل أن يتم الفاتحة ؛ هذه عبارته فتحرّف على الناقل : لا لؤسوسته بقوله : كالؤسوسة .

### حكم الصلاة خلف المؤسوس ، والمأموم المؤسوس .

قال أبو الفتوح العجلي<sup>(١٦)</sup> في نكته على الوسيط والوجيز : تكره الصلاة خلف المؤسوس ؛ لأنه يشك في أفعال نفسه ، والمؤسوس المأموم في تكبيرة الإحرام على وجه يشوش على غيره من المأمومين حرم عليه ذلك كمن قعد يتكلم بجوار المصلّي .

وكذلك يحرم عليه القراءة جهراً على وجه يشوش على المصلّي بجواره .

### حكم المدة في تكبيرة الإحرام ، والإسرار بها أو الجهر .

ويستحب لكل من الإمام والمأموم ترك المدة في تكبيرة الإحرام ، والإمام يجهر بها ، والمأموم يسرها وسائر تكبيرات الصلاة إلا أن يكون مُبَلِّغاً فيجهر .

### من صور الوسوسة :

ولو أحرم بالصلاة ثم تؤسوس ثم أخرج نفسه من ذلك وكبر أخرى حرم عليه ذلك على الصحيح - كما يحرم على المكفر عند شروعه في صوم الشهرين بأن يؤخر ذلك إلى وقت آخر - فإن أخرج نفسه من الصلاة بغير عذر وأحرم بها ثانياً صارت قضاء على وجه - كما حكاه المُنَوَّلِيُّ<sup>(١٧)</sup> وشيخه القاضي<sup>(١٨)</sup> - حتى لو

- الدين أبو عمرو عثمان بن عيسى الهذلي الطوسي ٦٤٢ هـ ، والثالث أبو الليث إسماعيل بن محمد الحضرمي ، والرابع الإمام يحيى الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي .  
انظر كشف الظنون ( ١٩١٢ ) .

(١٦) هو أسعد بن محمود بن خلف الأصبهاني البجلي ، متصّب الدين ، أبو الفتوح ( ٥١٥ - ٦٠٠ هـ - ١١٢١ - ١٢٠٣ م ) واعظ . كان شيخ الشافعية بأصبهان له كتب منها : آفات الوعاظ ، وشرح مشكلات الوسيط والوجيز ، للزّزالي ، في لغة الشافعية . وشرح الكلمات المشكّلة ، انظر : الأعلام ( ٣٠١/١ ) ، وطبقات الشافعية للسبكي ( ١٢٦/٨ ) وقم ( ١١١٥ ) .  
(١٧) هو عبد الرحمن بن مأمون التيسابوري ، أبو سعد ، المعروف بالمقولي ( ٤٢٦ - ٤٧٨ هـ - ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م ) فقيه مناصر عالم بالأصول ، ولد بتيسابور ، وتعلّم بمرور . وتولى التدريس بالمدرسة النظامية ببغداد . له : تسمية الإمامة ، للقرطبي ، في لغة الشافعية ، لم يكمله ، وكتاب في الفرائض ، وكتاب في أصول الدين .

انظر الأعلام ( ٣٢٢/٣ ) ، وطبقات السبكي ( ١٠٦/٥ ) وقم ( ٤٥٣ ) .

(١٨) هو حسين بن محمد بن أحمد الروزوقي ، قاض ، من كبار فقهاء الشافعية [ ٤٠٠ - ٤٦٢ هـ -

أحرم بها ثانياً بنية الأداء لم تصح له ، وهذا هو الصحيح المنصوص .

### من صور الإحرام بالصلاة :

قال في الشامل : قال الشافعي رحمه الله [ ١ ] : فإن أحرم مسافر بالصلاة وهو جاهل بأن له القصر لأجل السفر ثم سلم من ركعتين وجب عليه قضاؤها لأنه عذها أربعاً ؛ فإذا سلم من ركعتين منها فقد قصد إفسادها . [ ٢ ] ثم قال أيضاً فيما فرع : إذا أحرم ونوى الإتمام ، أو أحرم مطلق ثم أفسدها وجب عليه قضاؤها ؛ لأنها تامة ، وإنما كان كذلك لأنه لزمه الإتمام بالدخول فيها إذا أفسدها لزمه قضاؤها على الوجه الذي له منه يمنع الإمكان بالحج ولا يلزم من أدرك الجمعة مع الإمام ثم أفسدها ، لأنه لا يمكن فعلها بعد ذلك . انتهى كلامه في باب صلاة المسافر .

### حكم من أفسد الصلاة بغير عذر ثم أداها في الوقت :

قال الشيخ أبو إسحاق في اللمع<sup>(١)</sup> : وشرحه بأن من أفسد الصلاة في الوقت بغير عذر ثم صلاها في الوقت كانت أداء ، وهذا هو اختيار إمام الحرمين<sup>(٢)</sup> والغزالي فيمن أفسد الصلاة ، واختار الغزالي فيمن يضيّق عليه وقت الصلاة بأن غلب على ظنه أنه لا يعيش إلى آخر الوقت ثم عاش وصلاها في الوقت فإنها قضاء عند القاضين وأداء عند الحجة .

---

= ١٠٠٠ - ١٠٦٩ م ] . له كتاب ( التلخيص ) . قال السبكي : تخرج عليه من الأئمة عدد كبير منهم : إمام الحرمين ، وصاحب ( التمهيد والتلخيص ) ، القولي ، والبهري ، وغيرهم .  
انظر : طبقات السبكي ( ٣٥٦/٤ ) رقم ٣٩٣ ، والأعلام للزركلي ( ٢٥٤/٢ ) .  
( ١٩ ) اسم الكتاب كاملاً : و اللمع في أصول الفقه ، للشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .

انظر كشف الظنون ( ١٥٦٢ ) .

( ٢٠ ) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، أبو المعالي ، ركن الدين ، الملقب بإمام الحرمين ( ٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م ) أعلم المتأخرين ، من أصحاب الشافعي . ولد في جوين ( من نواحي نيسابور ) ورحل إلى بغداد ، فمكة حيث جاوز أربع سنين ، وذهب إلى المدينة فأقضى ودرس ، جامعاً طرق المذاهب . له مصنفات كثيرة ، منها : غياث الأئمة والبرهان ، و نهضة المطلب في دراية المذهب ، في فقه الشافعية - اثنا عشر مجلداً ، و الشامل ، في أصول الدين على مذهب الأئمة ، و الإرشاد ، في أصول الدين ، و الورقات ، في أصول الفقه .

انظر الأعلام ( ١٦٠/٤ ) .

## ما يفعله بعض الموسوسين من قطع الصلاة :

وكثير من الموسوسين يخرم بالصلاة ثم يتوسوس في صحتها فيخرج نفسه من الصلاة بالتسليم ثم ينوي الصلاة ثانياً وهو إثم على كل حال ، لأن الصلاة الأولى إن لم تكن انعقدت فلا حاجة في الخروج منها بالتسليم والإتيان بالعبادة الفاسدة في غير موضعها حرام ، وإن كانت صلاة انعقدت حرم عليه قطعها خلافاً للإمام والغزالي فإنهما جوزا قطع الفريضة إذا كان الوقت متسعاً .

## الخروج من الجمعة ، ومفارقة الإمام بغير عذر :

وهذا الوجه يجب تخصيصه بغير الجمعة فالخروج منها حرام بكل حال للزوم الجماعة إذا قارن الإمام في تكبيرة الإحرام ولم تنعقد صلاته على الصحيح ، ولو سبقه بها لم تنعقد قطعاً لقوله ﷺ : [ « إذا كبر فكبروا » ] أما في الركوع أو السجود أو غيرها من الأركان الفعلية لم تبطل صلاته لكن يكره ذلك لقوله ﷺ : « إذا ركع فاركعوا »<sup>(٢١)</sup> وإذا ساقه لم تحصل له فضيلة الجماعة ، كما قال الرافعي<sup>(٢٢)</sup> وابن الرُّفَّة<sup>(٢٣)</sup> في ( الكفاية ) وعلوه بارتكابه المخالفة ، وعلى قياس ذلك لو ساقه في الموقف لا تحصل له الفضيلة لارتكابه المكروه بسبب المخالفة ، وعلى قياسه أيضاً لو فارق المسبوق الإمام بغير عذر وقام لإتمام ما بقى عليه من الصلاة أن لا تحصل الفضيلة لوجود المخالفة بالمفارقة ، بل هو أولى لعدم الحصول ، لأنه انضم إلى وجود المخالفة المقوتة للفضيلة طريقة قاطعة يبطلان صلاته ، وطريقة حاكية لقولين : أحد

(٢١) سبق تخريجه .

(٢٢) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم ، أبو القاسم الرافعي القزويني ( ٥٥٧ - ٦٢٣ هـ - ١١٦٢ - ١٢٢٦ م ) لقبه من كبار الشافعية ، نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي له : « التلويح في ذكر أعيان قزوين » ، و« الإيجاز في أخطار الحجاز » ، و« المحرر في فقه » ، و« فتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي » ، في الفقه ، و« شرح مستند الشافعي » ، و« الأمالي الشارحة لمقررات الفاشية » .

انظر الأعلام ( ٤ / ٥٥ ) .

(٢٣) هو أحمد بن محمد بن علي الأنصاري ، أبو العباس ، نحم الدين ، المعروف بابن الرُّفَّة ، ( ٦٤٥ - ٧١٠ هـ - ١٢٤٧ - ١٣١٠ م ) لقبه شافعي ، من فضلاء مصر ، كان محسب القاهرة ونائب في الحكم . له كتب : منها « بذل النصائح الشرعية في ما على السلطان وولاة الأمور وسائر الرعية » ، و« الإيجاز والبيان في معرفة المكالم والميزان » . و« كتاب كفاية النبي في شرح التمهيد للشيرازي » ، في الفقه ، و« المطالب في شرح الوسيط » .

انظر الأعلام ( ١ / ٢٢٢ ) .

القولين البطلان ؛ فصلاته باطلّة على طريقة ، وإذا كانت الفضيلة تفوت بالمساواة<sup>(٢٤)</sup> مع الاتفاق على صحة الصلاة ، فلأن تفوت بالفضيلة مع الاختلاف في الصحة أولى وقولهم : بعض من لا يحصل له من قول بعض المختصرات أو الجماعة تدرك بجزء أنه لا فرق في الجزئين أن يكون من أول الصلاة أو من آخرها أو من أوسطها وهو خطأ ؛ لأن المراد بالجزء آخرها أو أولها بشرط أن لا يوجد مخالفة بالمفارقة . وقد صرح ذلك في المذهب بغوات الفضيلة بالمخالفة بالمفارقة بغير عذر ؛ فقال في تعليل القول بجواز المفارقة بغير عذر مع الثاني : يجوز لأن الجماعة فضيلة فكان له تركها كما لو صلى بعض صلاة النفل قائماً ثم قعد . هذه عبارته . وأيضاً فهو أن ثواب الجماعة إنما يترتب على إتمام صلاة القوم وقد فارقهم قبل استحقاقهم للفضيلة ، فأشبه من فارق الصف ثم غنموا بعده فإنه لا يستحق سهماً ولا رخصاً<sup>(٢٥)</sup>.

وإذا قلنا بصحة اقتداء المصلي الكسوف فصلّى معه ركعة وجبت مفارقتها عند القيام الثاني من الركعة وتحصل له فضيلة الجماعة لأنه فارق بعذر فأشبه مالهو قطع الإمام القدوة .

### اقتدى في الصبح بمن يصلي الظهر :

ولو اقتدى في الصبح بمن يصلي الظهر وتمت صلاة المأموم فإن شاء نوى مفارقتها وسلم ، وإن شاء انتظره يسلم معه وهو الأفضل . فإن فارقه لم تبطل صلاته ولم تفت الفضيلة بلا خلاف<sup>(٢٦)</sup> . وحيث جازت المفارقة فإنما تجوز بالنية فلو فارق بغير نية لم تبطل صلاته . ومذهب مالك بطلان صلاة المفارقة بلا عذر ، وعن أحمد روى : تبطل .

(٢٤) المساواة - كما سيأتى - أن يقارنه في الأفعال والأقوال

(٢٥) الرّوخ : الشيء اليسير ، والرّخاعة : السطة القليلة .

(٢٦) من شروط صحة الإمامة لقاد فرض الإمام والمأموم ؛ فلا يصح صلاة ظهر خلف عصر ، ولا ظهر أداء خلف ظهر قضاء ، ولا عكسه ، ولا ظهر يوم السبت خلف ظهر يوم الأحد ، وإن كان كل منهما قضاء . ويرى الشافعية أنه يشترط اتحاد صلاة المأموم وصلاة الإمام في الهيئة والنظام ؛ فلا يصح صلاة ظهر معلاً خلف صلاة جازة لاختلاف الهيئة ، ولا صلاة صبح معلاً خلف صلاة كسوف ، لأن صلاة الكسوف ذات قهامين وركعتين .

### خلاصة :

فحصل أن من فارق الإمام بغير عذر بطلت صلاته - على أحد الطريقين  
وأحد القولين ؛ وعلى قول مالك وأبي حنيفة وإحدى الروايتين عند أحمد - وفاته  
الفضيلة . ولو سبق الإمام في بعض الأركان ووافقه في بعضها فيحتمل أن يسقط  
ثواب الجماعة لحصول المخالفة وهذا هو الظاهر بل الصريح من كلامهم لأنه إذا كانت  
المساوقة تفوت الفضيلة ، فالمساوقة أولى ويحتمل أن يثاب على ماوافق فيه ولا يثاب  
على ماخالف فيه فيكتب له ثواب الجماعة ولكن هذا الاحتمال يردده قوله عليه السلام :  
« فلا تختلفوا عليه » ومن سبقه ببعض الأركان اختلف عليه ومركب النهي لا ثواب  
له .

### من يرى شخصاً يسبق الإمام :

ولو رأى شخصاً يسبق الإمام استحب له أن يسجد شكراً لله تعالى لأنه  
« فاسق » أو « مغتاب » في دينه ويحرم الأجر ، والمصاب من حرم الثواب .

## ٢ - مفارقة الإمام

( مسألة ) إذا فارق في الصلاة فقيه وجهان في كتب الخراسانيين أصحابهما :  
لا تبطل صلاته ، بخلاف مالك وقارنه في تكبيرة الإحرام فإنها لا تنعقد على  
الصحيح .

وإذا قلنا : لا تبطل ، فانت الفضيلة لحصول المخالفة وإن سلم المأموم قبل  
الإمام بنية المفارقة<sup>(٢٧)</sup> نظر إن كان بعذر ثم تبطل .

ومن العذر تطويل الإمام أو تركه سنة مقصورة كالشهاد الأول أو القنوت  
أو قراءة السورة ونحو ذلك .

(٢٧) قال الشافعية : يصح للمأموم أن يوتر مفارقة إمامه ولو من غير عذر ، لكن يكره إن لم يكن هناك  
عذر ، ويسقط من ذلك الصلاة التي تشترط فيها الجماعة كالجمعة ، فلا تصح نية المفارقة في الركعة الأولى  
منها .

بينما قال الحنفية : تبطل الصلاة بانفصال المأموم للانفراد ، إلا إذا جلس مع الإمام الجالس الأخير بقدر  
الشاهد ، ثم عرضت ضرورة فإنه يُسَلَّم ويحركه ؛ وإذا تركه بدون عذر صححت الصلاة مع الإمام .



وإن كان بغير عذر فطريقان كما في المفارقة بغير عذر : أصحهما لا تبطل .  
وإن لم ينو المفارقة وسلم عالماً ذاكراً للقدوة بطلت صلاته قطعاً لأنه فعل  
حرامين :

أحدهما - التقدم بركن ، والثاني - قطع القدوة من غير نية المفارقة وهما  
حرامان .

وقد صرح بذلك في الكفاية في باب صلاة الجماعة فقال : إن المأموم إذا  
فارقه بالسلام كان حكمه حكم من فارق الإمام بغير عذر وحكم من فارق الإمام :  
أنه إن كان بغير عذر ولا نية المفارقة بطلت صلاته ، وإن كان بنية المفارقة فعلى  
هذا التفصيل السابق بين المعذور وغيره .

وجزم القمولى<sup>(٢٨)</sup> في الجواهر - باب صفة الصلاة : بأن المأموم إذا سلم  
قبل شروع الإمام بطلت صلاته إن لم ينو المفارقة ، وإن نواها فقيه الخلاف في  
المفارقة بغير عذر وكذلك جزم به في شرح المهذب .

وأيضاً فالتقدم بالسلام كتقدم المأموم المسبوق إلى القيام بغير نية فكما تبطل  
هناك تبطل هنا ، وكذلك القيام إلى النفل<sup>(٢٩)</sup> المطلق للزيادة قبل يئتها .

واعلم أن نفس اقتداءه على السلام مع ذكر القدوة من غير نية المفارقة لا  
يقوم مقام النية لأن الأفعال المجردة إذا لم تقتزن بها النية لا يعتد بها كما لو غسل  
في الوضوء بلا نية رفع الحدث ، وكما لو قدم السيد علي بيع العيد الجاني قبل  
اختياره الفداء فإن نفس إقدامه على البيع لا يكون اختياراً على الأصح بل لا بد

(٢٨) هو أحمد بن محمد بن أبي الحزم القرشي الهزمي ، نجم الدين القمولى ( ٦٤٥ - ٧٢٧ هـ -  
١٢٤٧ - ١٣٢٧ م ) فقيه شافعي مصري ، من أهل ( قسوة ) بصعيد مصر . تعلم بقوس ثم بالقاهرة .  
ورى نهاية الأحكام والندريس في مدن عدة ، والحكم والخبرة بالقاهرة وقوى بها . له « شرح مقدمة ابن  
الحاجب » في البحر المجلدان ، و « شرح أسماء الله الحسنى » ، وأكمل « تفسير ابن الخطيب » ، وعنى بالوسيط  
« في فقه الشافعية فشرحه وسماه « البحر المظي » في شرح الوسيط » ثم جرد نقوله وسماه « جواهر البحر » .  
انظر : طبقات السبكي ( ٣٠/٩ ) رقم ١٣٠٠ ، والأعلام للزركلي ( ٧٢٢/١ ) وكشف الظنون لحاجي  
عليقة ( ٦١٣/١ ) .

(٢٩) النافلة أو صلاة التطوع هي ما يطلب فعله من المكلف زيادة على المكتوبة طلباً غير جازم ، وهي  
إما أن تكون غير تابعة للصلاة المكتوبة ، كصلاة الاستسقاء والكسوف والخسوف والتراويح ، وإما أن تكون  
تابعة للصلاة المكتوبة كالتوافل القبلية والبعدية .

أن يختار القداء ثم يبيع .

وقال الرافعي في سجود السهو : إن المأموم الموافق إذا سلم خلف الإمام ساهياً لا يسجد للسهو بل يحمل الإمام سهوه ، والإمام لا يحمل إلا سهو ما يبطل عمده الصلاة<sup>(٣٠)</sup> . فعلم من ذلك كله أن التقدم بالسلام بغير نية المفارقة يبطل الصلاة . فإن قيل : فقد ذكر الرافعي في آخر سجود السهو أن المأموم لا يسجد للسهو أو يسجد وسلمَ عاماً ثم عاد الإمام لا يتابعه المأموم لأن السلام عاماً يتضمن قطع القدوة ، وهذه العبارة تقتضي أن المأموم إذا سلم قبل سلام الإمام من غير نية لا تبطل ؛ لأن سلامه عاماً يتضمن قطع القدوة ، فجوابه أن ذلك إنما يتضمن قطعه القدوة انتزعه وذلك أن الإمام إذا سلم قبل سجود السهو احتمال أن يكون سلامه عاماً ، واحتمل أن يكون ناسياً ؛ فبقاء القدوة وهي لا قطعي ؛ فإذا سلم الإمام في هذه الصورة لم تجب عليه نية المفارقة ؛ بدليل أنه لو كان مسبوقاً قام لإتمام ما بقي عليه ، بل يكون سلامه متضمناً لقطع القدوة المنوّهة ، بخلاف القدوة المحققة ؛ فإنها لا تنقطع إلا بالنية وقد علم بذلك أن السبق بركن إن كان قبل شروع الإمام في الصلاة لم تتعد كالسبق بتكبيره الإحرام وإن كان في أثناء الصلاة ، فإن كان يتضمن قطع القدوة كالسلام أو الركوع أو السجود خلف إمام آخر من غير نية القدوة وقطعها عن الأول بطلت ، وإن كان بركن لا يتضمن قطع القدوة وهو في محله كالسبق بالركوع بعد قراءة الفاتحة أو السجود بعد الاعتدال لم تبطل ولكن تفوت الفضيلة . وإن كان في غير محله بأن قرأ الفاتحة وركع قبل إتمام الإمام فاتحته بطلت لتقدمه بركنين .

وإن تقدم بركن يقتضي مخالفة فاحشة كالقيام قبل السلام ، أو تخلف بفصل يقتضي مخالفة فاحشة كالتخلف للشهادة الأول أو عن سجدة التلاوة ، أو فعلها هو دون الإمام بطلت صلاته .

(٣٠) يرى الرافعي - أيضاً - في (فتح العزيز) :- أن سجدة السهو سنة عند ترك التشهد الأول أو الجلوس فيه ، أو القنوت ، أو الصلاة على الرسول في التشهد الأول ، أو على الآل في التشهد الثاني ، إن رأيناها ستين ، وسائر السن لا تحير بالسجود ؛ وأما الأركان فبصرها بالنداء ؛ فإن تعدد ترك هذه الأجزاء لم يسجد ، على أظهر الوجهين .

انظر (فتح العزيز) على هامش (شرح المذهب) (٤/١٣٨) .

## حال المأموم مع الإمام دائرة بين الموافقة والمساواة :

واعلم أن حال المأموم مع الإمام دائرة بين الموافقة والمساواة ؛ فلنساوقة أن يتعمد عليه ، والمساوقة أن يقارنه في الأفعال والأقوال ، والموافقة أن يتقدم ابتداء الإمام على ابتداء فعل المأموم ويتأخر ابتداء فعل المأموم على ابتداء فعل الإمام ويسمى خلفه بحيث يدرکه في ذلك الركن ؛ وهو معنى قول المنهاج : يجب متابعة الإمام في أفعال الصلاة بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتدائه ويتقدم على فراغه منه بعد ذلك ؛ فإن قارنه لم يضر قوله ، وإن تقدم بفعل كركوع وسجود إن كان بركنين بطلت ، وإلا لا ينقض ما ذكره أولاً من تصيير المتابعة كما هو قيد بعضهم ؛ لأنه إذا حكم على الجملة من حيث هي وأفعال الصلاة من حيث الجملة ليحدث فيها تأخير فعل المأموم على ابتداء فعل الإمام ومتى تقدم بحكمها بطلت في المساوقة إن ساوقه في جملة الأفعال بطلت كما في تكملة الإحرام والسلام - على خلاف فيه .

وما ذكره في المنهاج ثانياً من المقارنة في التقدم بالركن هو الحكم من حيث<sup>(٥)</sup> ومن أورد على المنهاج فقد غلط لقصور فهمه وعدم استحضاره للفرق بين الحكم على الكل وغيره وقد استعمل صاحب التنبية<sup>(٦)</sup> مثل ذلك في قوله : والطهارة ثلاثاً ، فحكم على الثلاث غسلات بأنها مستحبة وهو من باب الحكم على الكل . وفي الحكم على الكل فصل فأوجب غسل الوجه مرة وحكم على الثانية والثالثة بالاستحباب ، والأقسام الثلاث منها ما هو محرم ، ومبطل الصلاة كالتقدم بركنين ، ومنها ما هو محرم كما سبق ولا تبطل الصلاة كالتقدم بركن ، ومنها ما هو مكروه ويفوت أجر الجماعة وهو المساوقة في الأفعال ، ومنها ما هو مستحب ويحصل الفضيلة وهو الكيفية السابقة ، وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يحنى أحد منهم ظهره حتى يقع رسول الله ﷺ ساجداً وكذلك في بقية الأركان .

(٥) يبدو أن سقط وقع في هذا الموضع .

(٦) يهتد كتاب : التبيه في فروع الشافعية ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشولزي القوي سنة ٧٢٦ هـ ، قال عنه القوي في تعليقه : هو أحد الكتب الخمسة المشهورة للندوة بين الشافعية وأكثرها تداولاً . وقيل في مدحه :

يا كوكباً ملأ البصائر نوره ' من ذا رأى لك في الأنام شيئاً  
كانت عواطفها لياماً يرهه ' فرزائن من فيه عجباً  
انظر ( كشف الظنون ) لحاجي خليفة ( ٤٨٩/١ ) .

وقد يتقدم المأموم على الإمام وهو موافق ، ومثال التقدم وهو موافق إذا قعد الإمام في غير موضع القعود ؛ فإن المأموم يتقدم عليه وجوباً إلى القيام ومتى وافقه في القعود بطلت صلاته ولا يلزم المأموم القراءة في هذا القيام فلو قعد الإمام في الركعة الأولى أو الثالثة قام المأموم وانتظره قائماً واستحب له أن يسبح لينبهه . ومثال المتأخر وهو موافق ما إذا قرأ الفاتحة وركع قبل أن يتم المأموم فاتحته وله حالتان :

**الأولى** : أن لا يكون قد أدرك مع الإمام القراءة بعد التحريم زمنياً يسع قراءة الفاتحة فيجب عليه أن يقطع ويركع إذا ركع الإمام قبل أن يتم الفاتحة وهذا هو الميسوق وعليه حمل قوله عليه السلام : « من كان له إمام ، فقراءة الإمام له قراءة » <sup>(٣٢)</sup> وإذا ركع كان مدركاً للركعة بشروط :

**الأول** : أن يكون الإمام أهلاً للتحمل فإن ظهر محدثاً أو جنباً أو كافراً وقتلنا : لا يجب الإعادة لم يتحمل لأن هؤلاء لا يتحملون عن أنفسهم فلا يتحملون عن غيرهم الفاتحة ولا بعضها . وهل يشترط في هذه الصورة أن يدركه راكعاً ، ويطمئن معه في الركوع ، كما لو أدركه في القيام فقضية المنقول الأول لأنه إذا لم يدركه معه الفاتحة كاملة ولا الركوع فقد فاتته معظم الركعة وهذا التعليق قد ذكره في نظير المسألة، وإذا أدركه راكعاً فأحرم وأدركه في الركوع أدرك الركعة بشروط :

**الأول** : أن يطمئن قبل ارتفاع الإمام عن حد أقل الركوع فلو أخذ الإمام في الرفع عن أكمل الركوع فاطمأن المأموم في جال رفعه قبل أن يفارق حد أقل الركوع حسبت له الركعة . ولو شك المأموم هل اطمأن معه قبل ارتفاعه عن حد أقل الركوع حسبت له الركعة . ولو شك المأموم هل اطمأن معه قبل ارتفاعه عن حد أقل الركوع أو بعده لم تحسب له الركعة على الصحيح فعلى هذا يصلي ركعة بعد سلام الإمام ويسجد للسهو على قول الغزالي وعلى ذلك اقتصر في الروضة وكأنه لم يقف على مقالة القاضي . وقال القاضي <sup>(٣٣)</sup> : لا يسجد لأن الشك جرى سببه

(٣٢) أخرجه ابن ماجه في (سننه) عن جابر - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا - حديث رقم (٨٥٠) .  
(٣٣) هو الحسين بن محمد ، أبو علي القاضي المروزي . سبقت له ترجمة .

في حال القدوة . ونقله عنه في الكفاية وهو مقتضى قول التنبيه ، وإن سها خلف الإمام لم يسجد .

وقال الرُّوْيَانِي<sup>(٣٤)</sup> : ولو كان المسبوق لا يرى الإمام يُعرف من حالة أنه تارة يرفع رأسه قبل الركوع ثم يقول سمع الله لمن حمده عند الاعتدال أو في قيامه وتارة يأتي به على السنة فرقع ورفع حين سمع تحميده وشك في أنه اجتمع معه في الركوع أم لا بأن يكون جرى على عادته أو السنة فإن كان هذا أغلب حاله أو استويا لم يكن مدركاً للركعة وإن كان أغلب حاله أنه يأتي بالتحميد أو الرفع وتأخيرها نادر ؛ فهذا يحتمل وجهين : أحدهما أنه يكون مدركاً .

الثاني : أن لا يكون محدثاً ولا جنباً ولا كافراً فإن كان الإمام أحد هؤلاء لم يتحمل من نفسه فمن غيره أولى ، الثالث : أن لا يكون الإمام قد نسي قراءة الفاتحة ، الرابع : أن تكون الركعة محسوبة للإمام فإن قام الإمام إلى خامسة في الرابعة أو رابعة في المغرب سهواً فقرأ وركع فاقتدى المأموم فيها عالماً لم تصح القدوة وإن اقتدى به جاهلاً بالزيادة صححت القدوة ولم تحسب له هذه الركعة .

ولو ركع الإمام واطمأن واحتدل وتذكر أنه ترك تسبيح الركوع فعاد إليه ظاناً جوازه فاقتدى به مشبوق مأموم واطمأن معه في هذا الركوع لم يدرك الركعة . قال الشافعي<sup>(٣٥)</sup> رضي الله عنه : ولو أدركه رجل بعد ما ركع وسقط راكمه باركاً أو مضطجماً أو في ما بين ذلك لم يزل عن الركوع فرقع معه لم يقتد

---

(٣٤) هو عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد ، أبو الحسن ، فخر الإسلام الرُّوْيَانِي (٤١٥ - ٥٠٢ هـ - ١٠٢٥ - ١١٠٨ م ) فقيه شافعي .

بلغ من ثقته في الفقه أن قال : لو أحرقت كتب الشافعي لأمتينا من حظي . له تصانيف ، منها : « بحر المذهب » من أصول كتب الشافعيين وه مناصيص الإمام الشافعي ، « وه الكافي » ، « وه حلية المؤمن » . انظر الأعلام : ( ١٧٥/٤ ) . وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ١٩٣/٧ ) رقم ٩٠١ .

(٣٥) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي الملقب ، أبو عبد الله ( ١٥٠ - ٢٠٤ هـ - ٧٦٧ - ٨٢٠ م ) أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب الشافعية .

له تصانيف كثيرة : أشهرها كتاب ( الأم ) في الفقه ، سبع مجلدات ، « منه الويلوي وبوّه الربيع بن سليمان .

ومن كتبه ( المسند ) في الحديث ، و ( أحكام القرآن ) و ( السنن ) و ( الرسالة ) في أصول الفقه ، و ( اختلاف الحديث ) و ( السبق والرمي ) و ( فضائل قرين ) و ( أدب القاضي ) و ( المزاوي ) . انظر : الأعلام ( ٢٦/٦ ) ، وطبقات الشافعية للسبكي ( ١٩٢/١ ) وما بعدها .

بتلك الركعة لأنه راعى في حيز لا يجزيه فيه الركوع ألا ترى لو أنه ابتدأ الركوع في ثلث أحوال لم يكن راعياً ؛ لأن فرضه أن يركع قائماً لا غير قائم ، ولو عاد فقدم راعياً كما هو فأدركه رجل فركع معه في تلك الحال لم تحل به تلك الركعة لأنه قد خرج من الركوع إلا وفي حين زایل القيام واستثنافه ركوعاً غير الأول . هذه عبارته في ( الأم )

ولا فرق أن يسقط على الأرض قبل الطمأنينة أو بعدها ؛ لأنه إذا لم يطمئن خرج عن حيز الركوع إلى حيز آخر فأشبهه مالهو اعتدل ساهياً قبل الطمأنينة فإنه لا يصح الاقتداء به كما لا يصح الاقتداء به في الخامسة لأنه في عمل غير محسوب له فلو أحرم معه جاهلاً وركع معه واطمأن حسب له الركعة ولا يلزم المأموم القراءة في هذا القيام لأنه ليس بقيام من صلب الصلاة وصورة المسألة أن يترك المأموم الفاتحة ناسياً ولم يدركها حتى ركع الإمام وسيأتي ذلك في آخر الكتاب مبسوطاً موجهاً إن شاء الله تعالى .

### ٣ - أحوال المأموم مع الإمام

( مسألة ) وإن كان قد أدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة وله أحوال :

#### حكم بطيء القراءة :

ومنه أن يكون بطيء القراءة فيركع قبل إتمام الفاتحة وهذا غير مقصّر ، فقبل : يقطع ويركع معه كالذي لم يدرك مع الإمام إلا بعض الفاتحة ، والأصح في الروضة<sup>(٣٦)</sup> وغيرها أن يتمها ويكون متخلفاً بعذر ، وصورة المسألة في المنهاج : ما إذا أسرع الإمام قراءته وركع قبل إتمام المأموم الفاتحة ، ويدخل فيه صورتان : الأولى : إذا رئل المأموم الفاتحة وكانت بحيث لو أسرع لأدرك قراءتها فركع الإمام قبل أن يتمها .

(٣٦) اسم الكتاب كاملاً : روضة الطالبين وعمدة المفتين ، للإمام محي الدين أبي زكريا النووي ، قال عنه : ( هو الكتاب الذي اعصرته من شرح ( الوجيز للرافعي ) . انظر : كشف الظنون ( ٩٢٩/١ ) .

**الثانية :** إذا كان بطيء القراءة من أصل الحلقة فتخلف لإتمامها ، لأننا لو قلنا :  
يقطع ويركع لأدى إلى أنه يترك الفاتحة في صلاته كلها لبطء قراءته وسرعة قراءة  
الإمام ، فيجب أن يتخلف في كل ركعة لإتمام قراءة الفاتحة<sup>(٣٧)</sup> ، فإذا أكمل الفاتحة  
ركع وحده واعتدل وسجد حتى يدر - الإمام فيما هو فيه . وهذه قدوة حكيمة  
يعذر المأموم فيها بالتخلف لقراءة الفاتحة مادام الإمام في تلك الركعة فإن فرغ الإمام  
من الركعة بأن رفع رأسه من السجدة الثانية فانت الركعة على المأموم ، ووجب  
عليه موافقة الإمام في الركعة الثانية ، فإذا ركع الإمام في الثانية ركع معه وتكون  
ركعة ملفقة من قراءة الأولى ، وركوع الثانية ، ولو فرغ المأموم من الفاتحة والإمام  
في السجدة الأخيرة من الركعة فركع ورفع الإمام رأسه بعد شروع المأموم في الركوع  
أتم المأموم ركعته وحده ثم قام وأدرك الإمام في الركعة الثانية . فإن أسرع الإمام  
القراءة وسجد قبل سجود المأموم في الأولى وجب عليه موافقته في هذا السجود ،  
وحصلت له الركعة ملفقة وفاتت الركعة الثانية ، وسيأتى ذلك إن شاء الله تعالى  
في مسألة الزحام في الجمعة .

وإذا رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة والمأموم لم يكمل الفاتحة بعد ،  
انتظره المأموم إلى أن يقوم ولا يجب عليه أن ينحط ليهوى معه في القيام<sup>(٣٨)</sup> ، وإذا  
كان المأموم بطيء القراءة فتخلف ومشى على ترتيب صلاة نفسه ورفع رأسه من  
السجدة الأخيرة وقام إلى الثانية فتارة يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة ، وتارة  
لا يدرك ، وتارة يدرك الإمام راکعاً ؛ فهذه ثلاثة أحوال .

### تفصيل هذه الأحوال

**الأولى :** أن يدرك معه زمناً يسع قراءة الفاتحة فيركع الإمام قبل إتمامها لبطء  
قراءته فيفعل في الركعة الثانية كما يفعل في الأولى ، وكذلك حكم الركعة الثالثة

(٣٧) يرى الشافعية القرائن قراءة الفاتحة على المأموم خلف الإمام ، إلا إن كان مسبوفاً بجميع الفاتحة أو  
بعضها ، فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به إن كان الإمام أهلاً للتحمل ، بأن لم يظهر أنه محدث . فيما يرى  
الحنفية أن قراءة المأموم خلف إمامه مكروهة تحريماً في السرية والجمهورية ، لما روى من قوله ﷺ : « من  
كان له إمام فليقرأ الإمام له قراءة » ، وقد أثير مع المأموم من القراءة عن ثلثين نفرًا من كبار الصحابة .  
(٣٨) المفتون - بالفصح - للإصعاد - والفوتى - بالضم - للأخذار .

والرابعة وعلى هذا فقدوته في سائر الأركان قدوة حكمية ، وفي الإحرام إلى السلام .  
وفي بعض القيام حسية .

**الفتية :** أن يدرك معه زمناً يسع قراءة بعض الفاتحة فإذا ركع الإمام قطع الفاتحة وركع معه وهو كمسبوق فعل هذا فركعة المسبوق ولا تختص بالأولى بل تكون ثانية أو ثالثة أو رابعة ولا يتصور أن يكون مسبوقاً في ركعتين متواليتين إلا في مسألة الزحام في الجمعة أو غيرها . فلو أدرك الإمام راکعاً في الركعة الأولى من الظهر فركع معه واعتدل ، ثم زوحم عن السجود فلم يفرغ منه حتى قارب الإمام أن يفرغ من القراءة ، فلما قام إلى الثانية ركع الإمام فركع معه واعتدل ثم زوحم عن السجود ففعل كما فعل في الأولى ، فلما قام إلى الثانية ركع الإمام فإنه يركع معه وإذا زوحم عن السجود في الثالثة فيرفع رأسه وقام وركع في الرابعة ركع معه أيضاً ، وسقطت القراءة في الأربع ركعات وهكذا في الثالثة .

**الثالثة :** أن يدرك معه زمناً يمكنه فيه قراءة الفاتحة لكن يشتغل عنها بدعاء الافتتاح والتعوذ ويتحقق أنه إذا اشتغل بالافتتاح لم يتمكن من إدراك إتمام الفاتحة ، فهذا مقصر فلا يغل في التخلف بالثلاثة الأركان المقصورة وهي الطويلة من الخمسة السابقة ، بل إذا أتم الفاتحة وأدرك الإمام في الركوع وإلا فاتته الركعة ، وفي بطلان صلاته وجهان :

**أصحهما :** لا تبطل إن أدركه في الاعتدال ، فإن لم يدرك معه الاعتدال بطلت صلاته .

**الرابعة :** أن يشتغل بالافتتاح والتعوذ ويقلب على ظنه أن يدرك بعدهما إتمام الفاتحة ، فثلاثة أوجه :

**أحدها :** أن يتم الفاتحة ، والثاني : يركع وتسقط قراءته ، وهو نصه في الأم وكما قال البندنجي<sup>(٣٩)</sup> ، والثالث : وهو الأصح قول الشيخ أبي زيد المروزي<sup>(٤٠)</sup>

(٣٩) هو القاضي أبو عل الحسن بن عبد الله البندنجي المولى ٤٢٥ هـ ، صاحب (الذخيرة) . قال عبد السبكى - في طبقات الشافعية الكبرى - : أحد العظماء من أصحاب الشيخ أبي حامد ، وله عنه (تعليقة) مشهورة .

كان فقيهاً عظيماً ، غزواً حل المشكلات ، صالحاً ، ورعاً . (٣٠٥/٤) رقم ٣٨١

وانظر الأعلام للزركلي (١٩٦/٢) .

(٤٠) هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد الفاضل ، أبو زيد المروزي (٣٠٩ - ٣٧٩ هـ) الفقيه -



وصححه القفال<sup>(١١)</sup> والمعتبرون : أن يلزمه أن يقرأ من الفاتحة بقدر ما قرأه من الافتتاح لتقصيره بالتشاغل. في شرح المذهب ، فإن قلنا عليه إتمام الفاتحة ، فتخلف ليقرأ ؛ كان متخلفاً بقدر ، فيسعى خلف الإمام على نظم صلاة نفسه فيم القراءة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد حتى يلحق الإمام ، ويعذر في التخلف بثلاثة أركان مقصورة وتحسب له الركعة .

وإن خالف ولم يجم الفاتحة بل ركع عمداً عالماً بطلت صلاته لتركه القراءة عمداً ، وإن قلنا يركع فركع مع الإمام سقطت عنه القراءة وتحسب له الركعة فلو اشتغل بإتمام الفاتحة كان متخلفاً بلا عذر . وإن سبقه الإمام بالركوع وقرأ هذا المسبوق الفاتحة ثم لحقه في الاعتدال لم يكن مدركاً للركعة لأنه لم يتابعه في معظمها - صرح به إمام الحرمين والأصحاب ، وهل تبطل صلاته إذا قلنا بالمذهب أن التخلف بركن واحد لا يبطل الصلاة فيه ؟ فيه وجهان حكاهما إمام الحرمين وآخرون ، أصحابهما : لا تبطل ، كما في غير المسبوق .

والثاني : تبطل لأنه ترك متابعة الإمام فيما فاتت به الركعة فكان كالتخلف بركعة . فإن قلنا : تبطل ، وجب استئنافها وحرم الاستمرار فيها مع العلم ببطلانها ، وإن قلنا : لا تبطل ، قال الإمام : ينبغي أن لا يركع لأن الركوع غير محسوب ولكن يتابع الإمام في الهوى إلى السجود ويصير كأنه أدركه الآن والركعة غير محسوبة له . انتهى كلامه في شرح المذهب .

وكلام الإمام في ( النهاية )<sup>(١٢)</sup> مصرح بأنه لا يدرك الركعة إذا اشتغل عنها

= الشافعي . قال عنه السبكي : « كان ممن أجمع الناس على زهده ، وورعه ، وكثرة علمه ، وجلاله في العلم والدين » . انظر ترجمته في : ( طبقات الشافعية الكبرى ) للسبكي ( ٧١/٣ ) رقم ( ١١٠ ) .

و ( تاريخ بغداد ) للطهطا البغدادي ( ٣١٤/١ ) رقم ( ١٩٧ ) .

( ٤١ ) يوجد فقيهان شافعيان كبيران يلقبان بالقفال : الأول محمد بن علي بن إسماعيل ، القفال الكبير الشافعي [ ٢٩١ - ٣٦٥ هـ ] من كتبه : ( أصول الفقه ) و ( شرح الرسالة الشافعية ) و ( بحاسن الشريعة ) .

انظر الأعلام للزركلي ( ٢٧٤/٦ ) وطبقات الشافعية للسبكي ( ٢٠٠/٣ ) .

- أما الثاني فهو القاسم بن محمد بن علي الملقب بالقفال الصغير - ابن القفال الكبير - له كتاب ( الطريب في الفروع ) قيل عنه : إنه أجل كتب الشافعية .

انظر طبقات الشافعية للسبكي ( ٤٧٢/٣ ) وكشف الظنون لحاجي خليفه ( ٤٦٦/١ ) .

( ٤٢ ) هو كتاب « نهاية المطالب في دراية المذهب » لإمام الحرمين عبد الملك الجويني . مدحه ابن خلكان فقال : ( ما صيِّف في الإسلام منظره ) ، قيل : إنه مختل على أربعين مجلداً ثم حصه ولم يم ، واخصره أبو =

بسنة قبل القراءة ، إلا بشرط أن يدرك الإمام في الركوع ، فإنه قال : وإن اشتغل بالسنتين وافتتح بعدها القراءة فهذا تقصير مستعرفه ، وما ذكره المروزي لابد من مراعاته عندنا وليس كتأخير عقد الصلاة ، فإن الالتزام إنما يحصل بالعقد . انتهى . ونقل عن ( البسيط ) أنه لا يكون مدركاً للركعة ، والمذهب ما ذكره في شرح المذهب وقد ذكره في ( المحرر ) ، وقال في المنهاج : ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح فمعذور ، لكن صورة المسألة أن يغلب على ظنه إدراك الفاتحة مع الإمام بعد دعاء الافتتاح ، وإلا فهو مقصر كما أشار إليه في شرح المذهب ، ( الخاصة ) أن يحرم بالصلاة وتمكنه قراءة الفاتحة ، لكن شغل عنها بالفتحة على الإمام والتأمين ، والقياس : يُحسب الأوجه في الاشتغال بالافتتاح . وأولى بأن يعذر ؛ لأنه اشتغال بسنة خاصة متعلقة بمصلحة الصلاة ، بخلاف دعاء الافتتاح والتعوذ فإنه ليس من المصالح الخاصة بالصلاة .

الخامسة : إذا اشتغل عقيب دعاء الافتتاح والتعوذ بتسبيح أو ذكر غير القراءة ؛ فهذا مقصر ، ولا تسقط عنه القراءة بلا خلاف ، كما نقله في شرح المذهب عن إمام الحرمين .

السادسة : أن يحرم ، ويسكت ؛ فلا يشتغل بعد التحريم بشيء ؛ فهذا أيضاً مقصر ؛ لأنه ممنوع من الاستماع لقراءة غير الإمام كما قاله النووي في باب سجود التلاوة من الروضة ، والمراد بالمنع هنا الكراهة .

السابعة : أن يشتغل عن القراءة باستماع إمامه فيحتمل بحسب الأوجه ؛ لأنها عبادة تتعلق بالمصل ، ولهذا خلاف في أن الفاتحة لا تجب في الصلاة الجهرية على المأموم ، ويحتمل إلحاقه بالاشتغال بالذكر والتسبيح .

الفاتحة : لو توسوس في قراءة الفاتحة فلم يتمها حتى ركع الإمام لزمه أن يتخلف لإتمام الفاتحة ، وكان حكمه حكم من تخلف يعذر ، كما نقله القمولى (١٣).

- سعد عبد الله بن محمد البني المعروف بابن حصرون المولى سنة ٥٨٥ هـ ، وسماه ( صفوة المذهب في نهاية المطلب ) وهو سبعة مجلدات .

انظر : كشف الظنون ( ١٩٩٠/٢ ) ، والأعلام ( ١٦٠/٤ ) .

(٤٣) في الأصل ( العموى ) ، والصواب ( القمولى ) صاحب كتاب : « جواهر البحر » . سبقت له ترجمة .

في ( الجواهر ) عن النووي ، وما أظنه يصح فإن الذي في شرح المذهب أنه لا يكون معذوراً كما سبق .

التاسعة : أحرم ثم ترك قراءة الفاتحة ناسياً فلم يذكر حتى ركع الإمام فإنه يتخلف لقراءتها ويكون متخلفاً بعذر .

وقيل : لا يعذر في ذلك لتقصيره بالنسيان فلو لم يتذكر المأموم أنه تركها حتى ركع الإمام لم يجز أن يعود إلى القيام بقراءتها بل يوافق الإمام وتقوته الركعة فيتداركها بعد السلام .

العاشر : شك المأموم في قراءة الفاتحة فعل التفصيل المذكور في النسيان .  
الحادية عشرة : إذا قرأ الإمام أو المأموم الفاتحة وشك في أثناء القراءة في ترك حرف منها وجب عليه الإتيان بها ، ثم إن كان في الكلمة الأخيرة أعادها وإن كان مما قبلها وجب استئنافها ، لأن تغلل الذكر يقطع الموالاة ، فإن شك بعد الفراغ منها لم يجب عليه إعادتها ، كما نقله في شرح المذهب عن الشيخ أبي محمد<sup>(٤٤)</sup> ، ولعل سببه أن حروفها تكثر فيعسر على المصل ضبطها فلاكتفى فيها بغلبة الظن ، بخلاف أركان الصلاة إذا شك في الإتيان ببعضها .

واعلم أن حكم الفاتحة يخالف حكم أفعال الصلاة من وجهين :  
أحدهما : أنه إذا شك قبل فراغها في ترك حرف من أولها وجب عليه الاستئناف إن طال الفصل بخلاف أفعال الصلاة إذا وقعت غير مشكلة فإنها لا تقطع الموالاة بين الأفعال بل يأتى بالمنظوم عند التذكرة ، والفرق أن عدم الموالاة بين الأفعال يؤدي إلى إبطال الصلاة ، فلو قبلنا بذلك لشق على غالب الناس إعادة الصلاة بخلاف ترك موالاة الفاتحة ؛ لأنه لا يؤدي إلى إبطال الصلاة بل يوجب إعادتها .

(٤٤) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن خنوة ، أبو محمد الجوهري ( ٤٣٨ - ٥٠٠ هـ = ١٠٤٧ - ١١ م ) قال عنه السبكي : « ولد لإمام الحرمين ، أوجد زمانه ، علماً وديناً وزهداً ، وتقياً زائداً ، وتحريماً في العبادات . كان يلقب بركن الإسلام ، له المعرفة الشاملة بالفقه والأصول ، والنحو والتفسير والأدب ، وكان لفرط الديانة مهيباً ، لا يجري بين يديه إلا الجدل ، والكلام إما في علم أو زهد وتحريض على التمسك » .

ومن كبه : ( التفسير ) ، ( البصرة والتذكرة ) فقه ، ( الوسائل في فروق المسائل ) ، ( الجمع والفرق ) في فقه الشافعية .

انظر : ( طبقات الشافعية الكبرى ) ٧٣/٥ رقم ٤٣٩ ، ( والأعلام ) ١٤٦/٤ .

**الثانية عشرة :** إذا شك بعد الفراغ من الفاتحة في ترك حرف لم يؤثر كما سبق ، ولو شك في ترك كلمة ، فظاهر ما نقله عن الشيخ أبي محمد - الوجوب .

**الثالثة عشرة :** أدرك الإمام في أول الركعة ولو أحرم معه في الحال أمكنه إتمام القراءة ، فأُخِّر تكبيرة الإحرام حتى ركع الإمام أو قارب الركوع كان مقصراً في إدراك فضيلة تكبيرة الإحرام وفي إدراك فضيلة القراءة مع الإمام ، ولا يكون مقصراً بالنسبة إلى إدراك الركعة بخلاف تأخير القراءة بعد التحريم . قاله الإمام في النهاية ، وعبر بقوله : وليس كتأخير عقد الصلاة ؛ فإن الالتزام إنما يحصل بالعقد .

**الرابعة عشرة :** أحرم فركع الإمام عقب إحرامه ، فليس له أن يشتغل بالفاتحة قائماً - وإن علم أنه يدركها ويدرك الإمام في الركوع ويطمئن معه - بل يهوى للركوع مكبراً ؛ لأن متابعة الإمام واجبة ، والفاتحة في هذه الحالة غير واجبة ولا مستحبة . وكذلك لو أحرم والإمام في حد أقل الركوع وماعادته تطويل الركوع بحيث يمكن المأموم قراءة الفاتحة فإن تلك الطمأنينة في الركوع فإنه لا يتخلف لقراءتها .

#### ٤ - إدراك المأموم لتكبيرة الإحرام

( مسألة ) أحرم الإمام بالجمعة وتأخر تحريم المأمومين عن ركوعه فقال القفال : تصح الجمعة .

وقال الشيخ أبو محمد : يشترط أن لا يطول الفصل بين إحرامه وإحرامهم . وقال إمام الحرمين : الشرط أن يتسكنوا من إتمام الفاتحة فإذا حصل ذلك لم يضر الفصل ، وهذا هو الأصح عند الغزالي .

فهذه الأوجه مبنية على القول الأطهر أن صلاة الجمعة تبطل بانفصاض<sup>(٤٥)</sup> القوم في الصلاة ، ووجه إلينا انفراد الإمام ببعض الأركان في صورتين ، وقد

(٤٥) لفش الشيء : فُرِّقه . يقال : لفش القوم : فُرِّقهم ، لفش الأمر : قطعه ويقال : لفش الله فاه : نثر أسنانه وكسرها ، ول الدعاء له : لا يلفش الله فاه . واللفش الشيء : انكسر . واللفش الجمع : تفرق ، ول التنزيل العزيز : ﴿ ولو كتب فطراً غليظ القلب لا نفثوا من حوله ﴾ . والمراد هنا بالانفصاض : اختلاف هيئاتهم في الصلاة بين مكبر بالإحرام وقارىء .

يقال : البطلان هنا أولى لأنه قد وجد الانفراد في الابتداء وهناك وجد في الدوام ، والشروط قد يُسَاعُ<sup>(٤٦)</sup> بها في الدوام دون الابتداء ؛ كالباب المردود في أول الصلاة يؤثر في عدم صحة القنوة ، ولو ارتد في أثناء القنوة لم يضر .

## ٥ - إدراك الركعة خلف الساهی

( مسألة ) تقدم أن الإمام إذا نسي تسبيح الركوع فرجع إليه بعد الاعتدال ظاناً جواز العود فأدركه مأموم في هذا الركوع لم يكن مدركاً للركعة . هذا هو المنصوص في ( الأم ) واتفق الأصحاب على تصحيحه ، كما قال في شرح المذهب . وقال أبو علي الطبري<sup>(٤٧)</sup> : يكون مدركاً ، واحتجوا له بالقياس على من أدرك الإمام في الخامسة قام إليها جاهلاً - وأحرم معه مسبوق فيها ، تحسب له الركعة إذا كان جاهلاً بالزيادة<sup>(٤٨)</sup> .

قال النووي : وهذا الوجه غلط ، وقياسه على الخامسة باطل ، لأنه ليس نظير مسألتنا ، لأنه في الخامسة أدركها بكمالها ولم يحمل الإمام عنه شيئاً ، وفي مسألتنا لم يدرك القيام والقراءة ولا الركوع وحيث لا تحسب له الركعة على المذهب . وذكر للإمام وجهاً : أنه إذا أدرك جميع الخامسة مع الإمام - وهما جاهلان - وقرأ الفاتحة ، لا يكون مدركاً للركعة ولكن صلاته منعقدة . ولو أدرك الإمام في هذا الركوع وأحرم بالصلاة قائماً وقرأ الفاتحة واطمأن معه قبل ارتفاعه

(٤٦) استأخ الشيء : أهمله .

(٤٧) هو الحسن (أو الحسين) بن القاسم الطبري ، أبو عل ( ٢٦٣ - ٣٥٠ هـ - ٨٧٦ - ٩٦١ م ) فقيه شافعي بحات . له « المهر » في الفطر ، و« الإيضاح » و« العدة » عشرة أجزاء ، كلامها في فقه الشافعية .

وذكره السبكي في طبقاته قائلاً : الحسين بن قاسم ، الإمام الجليل أبو عل الطبري صاحب « الإيضاح » ... وصنف « المختار » وهو أول كتاب صنف في الخلاف المبرد .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ٢٨٠/٣ ) رقم ١٧٩ ، و« الأعلام » ٢/ ٢١٠ .

(٤٨) يرى الحنفية أنه إذا سها الإمام قبل أن يدخل المسبوق معه في الصلاة ، ثم قام لقضاء ما فاتته فرأى الإمام يسجد للسهر ، فإنه يجب عليه أن يعود ، ويسجد معه لذلك ما لم يقبض الركعة التي قام لقضاءها بسجدة ، فلم يبعد حتى أتى الإمام سجود السهر ، مضى في صلاته ، وسجد للسهر بعد فراغه منها ، بخلاف المنفرد فإنه لا يلزم بهو غيره .

عن حد أقل الركوع فقد يتوهم من التحليل السابق أن يكون مدركاً للركعة لكونه أدرك الفاتحة والركوع وأتى بالقيام؛ وهذا بعيد لأن الفاتحة بعد الركوع لا تقع بسنة ولا واجبة، لأن المأموم بعد الركوع إنما فرضه المتابعة؛ فاشتغاله بالفاتحة غير مشروع فلا يسقط الواجب لأن الفاتحة وقعت في غير محلها لأن محلها القيام، والقيام قد انقضى زمنه ومضى ركوع الإمام، ولم يدرك المأموم شيئاً منه، وإنما أدرك الركوع فإذا أتى بالفاتحة في قيام غير محسوب لم يحسب وهذا فرع نفيس فتنبه إليه وقس عليه نظائره، كذا بالألم. ويلحق بهذا الفرع فيقال: رجل أحرم مع الإمام وقرأ الفاتحة قائماً وركع واطمأن مع الإمام ولا يكون مدركاً للركعة ولو أحرم منفرداً ثم قرأ دعاء الافتتاح أو لم يقرأ ثم اقتدى بإمام قد ركع فهل يركع معه وتسقط عنه كالمسبوق أو يتخلف ليقرأ الفاتحة؟ ظاهر عبارة المنهاج: أنه يركع معه، فإنه قال: ولو نوى قدوة في خلال صلاته جاز في الأظهر ثم يتبعه قائماً كان أو راكعاً. وقد يفرق على هذا بينه وبين المأموم المشتغل بدعاء الافتتاح؛ فإن هذا فعل ما أمر به من دعاء الافتتاح والمأموم مقصر فإنه لا يشرع له دعاء الافتتاح إلا إذا علم أنه يدرك الفاتحة، فإذا لم يقصر ثم اقتدى سقطت عنه القراءة لأن هذا من أحكام القلوة<sup>(٤٩)</sup>، فأشبهه سقوط السورة. ووجه المنع القياس على ما لو سها قبل القدوة فإنه لا يتحمل عنه؛ كذلك لا يتحمل عنه الفاتحة ويتجه أن يقال: إن اشتغل بدعاء الافتتاح ثم عقب إحرامه اقتدى به واطمأن في الركوع أدرك الركعة لعدم تقصيره، فإن وقف ساكناً أو توسوس ثم اقتدى لم يدرك لتقصيره قبل القدوة.

## ٦ - إحداث الإمام بعد الركوع

(مسألة) أدرك مسبوق الإمام في الركوع فاقتدى به واطمأن معه، ثم أحدث الإمام في السجود؛ فإن المأموم المسبوق يكون مدركاً للركعة بلا خلاف لأنه أدرك ركوعاً محسوباً للإمام. ذكره البغوي<sup>(٥٠)</sup>. كذا نقله في شرح المهذب.

(٤٩) يرى الشافعية أن قراءة الفاتحة فرض على المأموم إلا إذا كان مسبوقاً بجميع الفاتحة أو بعضها؛ فإن الإمام يتحمل عنه ما سبق به. وسيأتي تفصيل هذه المسألة فيما بعد.  
(٥٠) هو الحسين بن مسعود بن محمد القراء، أبو محمد، يلقب بمحمي السنة، البغوي، [٤٣٦] -

وتصوير المسألة ما إذا أحدث الإمام في السجود ، يقتضى أنه لو أحدث في الركوع أو الاعتدال لا يكون مدرئاً للركعة . ويمكن توجيهه بأنه لم يدرك معظمها ، وينبغى أن تحسب هذه الركعة للمأموم إذا أحدث الإمام بعد ما اطمأن معه في الركوع ؛ لأنه أدرك معه ركوعاً<sup>(٥١)</sup> محسوباً قبل الحدث . ولعل المسألة تصحيف فوقع التغيير بالسجود عوضاً عن التغيير بالركوع ، والمراد : أنه أحدث في الركوع بعد الطمأنينة ، ويدل على ذلك أن القاضى قال : ولو أدرك الإمام راکعاً واطمأن معه فلما رفع الإمام رأسه نوى مفارقه جاز وحسبت له الركعة ، وصرح البغوى رحمه الله بذلك في فتاويه على الصواب .

## ٧ - متابعة الإمام

( مسألة ) سبق الإمام المأموم بقراءة السورة في الصلاة السرية أو الجهرية وركع فشرع المأموم فى إتمامها وأتمها وأدرك الإمام راکعاً . قال الشيخ أبو محمد : فقد ارتكب الخطأ<sup>(٥٢)</sup> ؛ لأن متابعة الإمام واجبة . والسورة مستحبة .

٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م ] لقيه ، محدث ، مفسر . نسبته إلى بلدة ( بها ) من قرى خراسان . من كتبه : ( التهذيب ) فى فقه الشافعية ، و( شرح السنة ) فى الحديث وله ( فتاوى ) مشهورة ، هو ( فتاوى القاضى الحسين ) التى علقها هو عنه . هناك اختلاف فى سنة وفاته ، فذكر الزركلى فى الأعلام أنه توفى سنة ( ٥١٠ ) هـ ، بينما ذكر السيكي فى طبقاته أنه توفى سنة ( ٥١٦ ) هـ .

انظر : ( طبقات الشافعية للسيكي ) ، ( ٧٥/٧ ) رقم ( ٧٦٧ ) ، و( الأعلام ) للزركلى ( ٢٥٩/٢ ) . ( ٥١ ) الركوع فرض من فروض الصلاة ؛ لقوله عز وجل : ﴿ اركعوا واسجدوا ﴾ الحج : ٧٧ ، والمسحوب أن يكبر للركوع ؛ لما روى أبو هريرة رضى الله عنه أن النبى ﷺ : كان إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم ، وحين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه ، ثم يكبر حين يسجد ، ثم يكبر حين يرفع رأسه ، يفعل ذلك فى الصلاة كلها حتى يقضىها .

هذا ما قاله أبو إسحاق الشيرازى فى المهذب . انظر : شرح المهذب ( ٣٩٩/٣ ) .

● وحديث أبى هريرة أخرجه : البخارى فى ( صحيحه ) - كتاب الأذان - باب التكبير إذا قام من السجود ، ومسلم فى ( صحيحه ) - كتاب الصلاة - باب إثبات التكبير فى كل خفض ورفع فى الصلاة إلا رفعه من الركوع فيقول فيه : سمع الله لمن حمده ، وأحمد فى ( مسنده ) ٤٥٤/٢ .

( ٥٢ ) سبق تخرىج الحديث الذى يصح على عدم مسابقة الإمام ، ولفظه : « لا تسبقون بالركوع ولا بالسجود ، ولا بالقيام ولا بالانصراف » ، لأن أراكم من أمانى ومن غلى . . .

## ٨ - شك المأموم فى قراءة الفاتحة

( مسألة ) قرأ المأموم مع الإمام الفاتحة ثم لما ركع شك فى قراءتها وجب عليه المضى مع الإمام على الشك ، وليس له أن يعود إلى القيام لقراءتها لأن متابعة الإمام واجبة فلو تذكر فى قيام الثانية أنه كان قد قرأها حسبت له الركعة . وإن كان متردداً حال الإتيان بها - بخلاف ما لو كان منفرداً أو إماماً ، وشك فى الركوع فى قراءة الفاتحة ، فمضى على الشك ثم تذكر فى قيام الثانية أنه كان قد قرأ الفاتحة فى الركعة الأولى - فإن صلاته تبطل بالاعتدال لفعله إياه مع الشك ، وسائر الأركان كذلك إذا أوقعها مع الشك فى حصول نظم الصلاة بطلت<sup>(٥٣)</sup>.

## ٩ - خروج الإمام بعد الركوع

( مسألة ) أحرم المسبوق خلف الإمام وأدركه راکعاً - أدرك الركعة بالشروط السابقة ؛ فلو خرج إمامه من الصلاة عند الرفع من السجود ، وقام المأموم وأدرك إماماً آخر راکعاً فنوى القدوة به وركع واطمأن ؛ أدرك الركعة - إن قلنا بجواز الاقتداء فى خلال الصلاة - وهكذا إذا اقتدى بثالث ورابع ويتصور سقوط قراءة الفاتحة فى ركعته الأربع ، وقد سبقت صورة شبيهة بهذه ، والحكم فيها متحد .

ولو أحرم مع إمام فلما قام إلى الثانية نوى مفارقه<sup>(٥٤)</sup> ، واقتدى بإمام آخر قد ركع ، فيحتمل أن لا تصح القدوة إذا فعل ذلك لقصد إسقاط قراءة الفاتحة

(٥٣) أخرج الشيخان عن حمادة بن الصامت : أن رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » . انظر : صحيح البخارى - كتاب الأذان - باب وجوب القراءة للإمام والمأموم ، وصحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة .

● قال الإمام النووي : « ملحقنا بوجوب قراءة الفاتحة على المأموم فى كل الركعات من الصلاة السرية والجهرية » ، وحكى العبدى عن أحد : أنه يُستحب له أن يقرأ فى سكبات الإمام ، ولا يجب عليه ، فإن كانت جهرية ولم يسكت ، لم يقرأ ، وإن كانت سرية استحبت الفاتحة وسورة .

انظر : ( المجموع ) شرح المذهب ( للنووى ٣/٣٦٥ ) .

(٥٤) قال الرافعى فى كتابه ( شرح الوجيز ) فى هذه المسألة : « إذا أخرج المأموم نفسه عن متابعة الإمام ، فلي بطلان صلاته قولان :



كما لو قرأ آية سجدة لقصد السجود فإنه لا يسجد ، وكما لو دخل المسجد في وقت الكراهة لقصد صلاته التحية ، وكذلك إذا ركع معه لقصد إسقاط الفاتحة ، وإن اقتدى به لغرض آخر صبح وسقطت عنه الفاتحة على مقتضى القواعد في المسألة ، والمسألة نظير ما لو قصد الطريق الطويل لغرض القصر ، وليس كمن سافر لغرض القصر ، والفطر في رمضان - فإن هذا قاصد بأصل السفر وذلك قاصد في أثناء السفر ، وإنما نظيره إن قصد بأصل الاقتداء سقوط السهو وتحمل الفاتحة فإنه يستفيد ذلك بذلك فتأمله .

## ١٠ - شك المأموم في ترك الركوع

( مسألة ) شك المأموم في ترك الركوع من الركعة الأولى وهو في السجود مع الإمام ، فقراءة الأولى محسوب له والركوع وما بعده غير محسوب ، فإذا قام إلى الثانية وركع تلفقت ركعته من قيام الأولى وركوع الثانية ، فهل يلزمه أن يقرأ مع الإمام الفاتحة في الركعة الثانية لاحتمال أن يتذكر أنه كان قد ركع وإطمأن في الأولى - فتتظم صلاته أم لا تجب عليه قراءتها كما لو كان منفرداً وقام إلى الثانية وشك في الطمأنينة من ركوع الأولى ؟ فإنه يجب عليه أن يركع ، ومتى تخلف للقراءة بطلت صلاته إلا قريب الاحتمال الأول - لأنه قضية الاحتياط ؛ لأنه إذا لم يقرأ كانت الزيادة معه متحققة بركوعه مع الإمام من غير قراءة ، والتدراك واجب قطعاً بعد السلام . وإذا قرأها في الركعة الثانية كانت للزيادة محتملة ، والتدراك مظنوناً لاحتمال التذكر ، وحكماً كان أقرب إلى تقليل السهو<sup>(٥٥)</sup> ، فمراحاته واجبة .

- أحدهما : أنها تبطل ، لقوله ﷺ : « إذا جعل الإمام يؤتم به فلا تظفوا عليه » ، وأيضاً فإنه التزم الاندواء والتعدت صلاته على حكم المتابعة فليفت بها ، والثاني : لا تبطل ، لما روى : « أن معاذاً رضي الله عنه أم قومه ... فافتح سورة البقرة ففتح رجل من خلفه وصل وحده ... » ، وأيضاً فإن الجماعة سنة والطاعات لا تترك بالخروج .

● وقال أيضاً : « إن القولين [ السابقين ] ليعين مخرج عن متابعة الإمام بغير علم ، فأما المعلوم فيجوز له الخروج بلا خلاف » .

الشر : شرح الوجيز على هامش ( شرح للهدب ) ( ٤٠٢/٤ : ٤٠٤ ) .

( ٥٥ ) قال الإمام النووي : « قال أصحابنا : إذا سها خلف الإمام تحمل الإمام سهوه ، ولا يسجد واحد منهما بلا خلاف ، لحديث معاوية » .

## ١١ - شك حال السجود

( مسألة ) قال القاضي : لو شك في السجدة الأخيرة من الركعة الثالثة من الرباعية في أنه : هل ركع في تلك الركعة الثالثة ؟ فقام ليركع ، ثم تذكر أنه كان قد ركع ؛ فإنه يمضي على صلاته ولا يسجد . انتهى . وقيامه بقصد الركعة الثالثة لا يمنع احتسابه عن الركعة الرابعة لأن القيام الواجب يقوم بعرضه مقام بعض كما تقوم جلسة الاستراحة عن الجلسة الواجبة بين السجدين ، وكما تحسب متابعة الإمام عن الواجب إذا هوى المأموم خلف الإمام ظاناً أنه يسجد للتلاوة عند قراءة انتهاء ثم بان له أن الإمام إنما هوى للركوع .

## ١٢ - شك الإمام في قراءة الفاتحة

( مسألة ) شك الإمام المنفرد - في الاعتدال - في قراءة الفاتحة<sup>(٥٦)</sup> فلم يتدارك وهوى للسجود عالماً بأن واجبه التدارك ثم تذكر قبل أن يصير في السجود

• وقال الغزالي : وهذا قال جميع العلماء إلا مكحولاً ؛ فإنه قال : يسجد المأموم لسهو نفسه ، ولو كان مسوقاً فسها بعد سلام الإمام لم يحصل عنه لاقطاع القدوة .. وكلنا المنفرد إذا سها في صلاته ثم دخل في جماعة .

• إلا أن النووي أضاف : ولو تيقن في التشهد أنه ترك الركوع أو الفاتحة من ركعة ناسياً ؛ فإذا سلم الإمام لزمه أن يأتي بركعة أخرى ، ولا يسجد للسهو ، لأنه سها في حال القدوة .  
انظر ( شرح المذهب ) ١٤٣/٤ .

( ٥٦ ) قراءة الفاتحة فرض في جميع ركعات الفرض والنفل على الإمام والمنفرد ، بخلاف المأموم ، فإنها لا تفرض عليه على تفصيل في المذاهب .

• وتفرّد الأحاف بأن قالوا : المفروض مطلق القراءة لا قراءة الفاتحة بخصوصها لقوله تعالى : ﴿ فاقرءوا ما تيسر من القرآن ﴾ الزمر : ٢٠ ، فإن المراد القراءة في الصلاة لأنها هي المكلف بها .

• وقال أبو إسحاق الشوكري ( المذهب ) : ما كان ركناً في الصلاة لم يسقط فرضه بالنسيان كالركوع والسجود .

وقال النووي في ( شرح المذهب ) : لا يسقط القراءة ؛ بل إن تذكر في الركوع - أو بعده قبل القيام إلى الثانية - عاد إلى القيام ولزماً . وإن تذكر بعد قيامه إلى الثانية - نلت الأولى ، وصارت الثانية هي الأولى . وإن تذكر بعد السلام ، والفصل قريب لزمه العود إلى الصلاة ، وينى على ما قلنا فيأتى بركعة أخرى ويسجد للسهو ، وإن طال الفصل يلزمه استئناف الصلاة .

انظر ( شرح المذهب ) ٣/ ٣٣٢ .

أقرب . وإن كان قد قرأ الفاتحة فهل يحسب هُويته<sup>(٥٧)</sup> مع الشك عن هوى السجود ، لكونه وقع في محله في بعض الأمر ولم يقصد به غيره ، أم يجب عليه أن يعتدل ويهوى ساجداً لأن هُويته وقع في حال الشك وهو حرام عليه ، والفعل الحرام يعد الاعتداد به عن الواجب . المتجه وجوب العود إلى الاعتدال لقصد السجود .

( تنبيه ) ولو تذكر الفاتحة بعد ما صار أقرب إلى السجود بطلت صلاته كما لو نهض عامداً ، وصار إلى القيام أقرب ثم عاد إلى التشهد فإن صلاته تبطل .

### ١٣ - الزحام في الجمعة

( مسألة ) إذا منعه الزحمة في صلاة الجمعة من السجود على الأرض مع الإمام في الركعة الأولى ، وأمكنه أن يسجد على ظهر إنسان مصل أو رجله أو يده لزمه<sup>(٥٨)</sup> . ذلك إن قدر على رعاية هيئة الساجدين بأن يكون على موضع عال ، بحيث إذا سجد ارتفعت أسفله على أعاليه ، فإن تمكن ولم يسجد فهو متخلف بغير عذر وإن لم يتمكن من السجود على الأرض ولا على الظهر فالصحيح أنه ينتظر إلى أن يزول الزحام ولا يهوى بالسجود ، فإذا تمكن سجد . وإذا فرغ من السجود فله مع الإمام أربعة أحوال :

(٥٧) هوى : سَلَطَ : كَأَهْوَى ، وَانْهَوَى . وَهُوَ ( بالفتح والضم ) ، و - هَوَيْتُ : سَلَطْتُ مِنْ عِلْوٍ إِلَى سُفْلٍ . كَالْهَوَى . و - الرَّجُلُ هَوَى ( بالضم ) صَعَدَ وَارْتَفَعَ ، وَانْهَوَى ( بالفتح ) لِلْإِسْجَادِ ، وَانْهَوَى ( بالضم ) : لِلْإِسْجَادِ .

(٥٨) أخرج أحمد في ( مسنده ) عن سيار بن المروان أن عمر رضي الله عنه قام يخطب الناس فقال : إن رسول الله ﷺ بي هذا المسجد ، ونحن معه المهاجرون والأنصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه .

انظر : المسند ٣٢/١ .

وقال ابن حجر في ( فتح الباري ) : قال ابن بطال : لم أجد هذه المسألة إلا في سجد الفريضة ، واختلف السلف ، فقال عمر : يسجد على ظهر أخيه ، وبه قال الكوفيون وأحمد وإسحاق ، وقال عطاء والزهري : يؤخر حتى يرفعوا ، وبه قال مالك والجمهور ، وإذا كان هذا في سجد الفريضة فيجوز منه في سجد التلاوة ، وظاهر صحيح البخاري أنه يلجأ إلى أنه يسجد بقدر استطاعته ولو على ظهر أخيه .

انظر ( فتح الباري بشرح صحيح البخاري ) ٦٥٢/٢ .

أحدها : أن يجده في قيام الركعة الثانية فيقرأ معه ويركع ، فإن ركع الإمام قبل إتمامه الفاتحة فله حكم المسبوق<sup>(٥٩)</sup> على الأصح ؛ فيقطعها ويركع معه وتسقط عنه البقية .

الثاني : أن يجده في ركوع الثانية ؛ فالأصح أنه تسقط عنه القراءة ويركع معه لأنه لم يدرك محلها ، ثم ظاهر كلامهم أنه يدرك الركعة بهذا الركوع وإن لم يطمئن مع الإمام في الركوع بخلاف المسبوق ؛ لأنها متابعة في حال القدوة ، ولا يضر سبق الإمام للمأموم بالطمأنينة .

الثالث : أن يجده قد فرغ من الركوع فيلزمه متابعة الإمام فيما هو فيه ولا يكون محسوباً له بل يقوم بعد سلام الإمام إلى ركعة ثانية ويكون مدركاً للجمعة بالركعة الأولى .

الرابع : أن يجده قد سلم من الثانية فلا يكون مدركاً للجمعة لأنه لم يتم له مع الإمام ركعة<sup>(٦٠)</sup> ، بخلاف مالهو رفع رأسه من السجود ثم سلم الإمام فإنه يكون مدركاً للركعة وإن لم يقرأ معه التشهد . ولو رفع رأسه من السجود فسلم الإمام قبل أن يستوى جالساً ففيه احتمالان ، للإمام<sup>(٦١)</sup> أظهرهما : أنه يكون مدركاً للجمعة . هذا كله إذا تمكن من السجود قبل ركوع الإمام في الثانية ، وإن لم يتمكن السجود حتى ركع الإمام ؛ ففي الثانية قولان : أظهرهما : يتابعه ويركع معه ويسجد ويحسب ركوعه الأول في الأصح ، ويحصل له ركعة ملفقة ؛ أي : مرقعة من ركوع

---

(٥٩) ينقسم المأموم - فيما يرى الشافعية - إلى : مسبوق ، وموافق ؛ فالمسبوق هو الذي لم يدرك مع الإمام زمناً يسع قراءة الفاتحة من قارئ معدل - ولو أدرك الركعة الأولى ، والموافق هو الذي أدرك مع الإمام بعد إحرامه ، وقبل ركوع إمامه زمناً يسع الفاتحة ، ولو في آخر ركعة من الصلاة .

● بينما يرى الحنفية أن للمأموم مع الإمام ثلاثة أحوال ؛ فهو إما مفرد ، أو لاحق ، أو مسبوق ؛ فللدرك هو الذي يصل الركعات كلها مع الإمام . واللاحق هو من دخل الصلاة مع الإمام ، ثم فاتته كل الركعات أو بعضها لعدم كالتزام . والمسبوق هو من سبقه إمامه بكل الركعات أو بعضها .

(٦٠) قال مالك في (الموطأ) في الذي يصيبه زحام يوم الجمعة ، فيركع ولا يقدر على أن يسجد ، حتى يقوم الإمام ، أو يفرغ الإمام من صلاته : أنه إن قدر على أن يسجد إن كان قد ركع - فليسجد إذا قام الناس . وإن لم يقدر على أن يسجد حتى يفرغ الإمام من صلاته ، فإنه أحب إلى أن يعتدى صلاته ظهراً أمياً .

النظر : كتاب الجمعة - باب فمن أدرك ركعة يوم الجمعة . ص ١٠٥ .

(٦١) يقصد إمام الحرمين ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني ، سبقت له ترجمة .

الأول وسجود الثانية ، وفي إدراك الجمعة بهذه الملفقة وجهان : أحدهما : تذكر . فإن لم يتابعه في الركوع ومضى على ترتيب صلاة نفسه عالماً بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته . وإن نسي أو جهل لم يحسب سجوده الأول ولا يتنى فيما أتى به على غير المتابعة ، كما إذا نسي ثم تذكر ، أو جهل ثم علم ؛ فوجد الإمام قد سجد لزمه أن يسجد معه ثانياً ، وتحسب له ركعة ملفقة من ركوع الأول وسجود الثانية . وفي هذه المسألة يتصور الإتيان بأربع سجود متوالية في صلب الصلاة ولا تبطل الصلاة ولا إثم على فاعلها ، ويتصور أيضاً فيمن تقدم على الإمام بالسجود في كل مرة عالماً ، وقلنا : إنه يعود ، فإنه يعود ويسجد معه ثانياً إلا أنه يجرم ولا تبطل به الصلاة . وإن وجد الإمام قد رفع من السجود وهو في التشهد وافقه فيه ، فإذا سلم سجد سجدتين وتمت له ركعة ، ولا جمعة له ؛ لأنه لم يم له ركعة والإمام في الصلاة<sup>(٦٢)</sup> . وإن وجد الإمام قد فرغ من سجدة وهو في أخرى وجب عليه أن يسجد معه السجدة التي أدركه فيها ، ثم إذا قعد الإمام للتشهد ، هل يقعد معه ويتشهد ، فإذا سلم أتى بالسجدة الثانية ؟ أو يسجد الثانية ويدركه في التشهد - لأن هذه كالقذوة الحكيمة تمشى فيها على ترتيب صلاة نفسه ؟ وسيأتي خلاف - إن شاء الله تعالى - في أن المسبوق إذا أدرك مع الإمام سجدة ، هل يأتي بأخرى لأن السجدة بمنزلة الركن الواحد ؟ فإن قلنا : يسجد هنا وكان مدركاً للجمعة ، وإن قلنا : لا يسجد هناك احتمال أن يقال بالسجود هنا ، والفرق : أن المسبوق إذا سلم إمامه هناك قام ، والمسبوق هنا إذا سلم إمامه سجد الثانية .

فلو قلنا : لا يسجد هنا حتى يسلم الإمام ، لأدى إلى تطويل الركن القصير

---

(٦٢) يُقَا أخرجه البخاري عن أبي هريرة - كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الصلاة ركعة ، وسلم - كتاب المساجد - باب من أدرك ركعة من الصلاة ، ومالك في ( الموطأ ) - كتاب الجمعة - باب فيمن أدرك ركعة يوم الجمعة : أن رسول الله ﷺ قال : « من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة » .

● وذكر النووي في ( شرح المهذب ) أن إمام الحرمين قال في هذه المسألة : لو رفع رأسه من السجدة الثانية فسلم الإمام قبل أن يعتدل المزحوم قاعداً ، ففيه احتمال ، قال : والظاهر أنه مدرك للجمعة . أما إذا كان الزحام في سجود الركعة الثانية ، وقد صلى الأولى مع الإمام ، فيسجد متى تمكن قبل سلام الإمام أو بعده ، ويحتمل صحبة بالاتفاق .

فلو كان مسبوقاً أدركه في الركعة الثانية ، فإن تمكن قبل سلام الإمام سجد وأدرك ركعة من الجمعة فيجزم إليها أخرى ، وإن لم يتمكن حتى سلم فلا جمعة ؛ فيسجد ويحصل له ركعة من الظهر .

بين السجدين . ويؤدى أيضا إلى وقوع واجب عن واجب آخر هو أنه إذا جلس مع الإمام لتشهد يقصّ جلوسه الواجب عنه وعن القعود بين السجدين ، ولم يصرح الرافعى ولا النووى بهذا الفرع ، والذى يتجه فيه احتمال ثالث وهو أنه إذا سجد مع الإمام ثم رفع الإمام رأسه منها لا يتابعه فيها بل ينتظره ساجداً حتى يسلم ؛ فإذا سلمه رفع رأسه وبنى على صلاته ، وقد نقل فى ( الروضة )<sup>(٦٣)</sup> عن الإمام نظير ذلك فمن اقتدى بمصلى الكسوف وصحناه إنه إذا أدرك معه الركوع لا يعتدل معه وينتظره فى القيام حتى يركع ويعتدل بل ينتظره فى الركوع ، وهذا نظير ذلك ولا يعترض على هذا بمن أدرك الإمام فى السجدة الأخيرة فإنه يسجد معها ويجلس معه للتشهد لأن التشهد ركن طويل وهو غير محسوب للمأموم وإنما يأتي به على وجه المتابعة .

وقد ذكر البغوى فى فتاويه : أن المأموم لو ركع واعتدل مع الإمام فشرع الإمام فى قراءة الفاتحة أن المأموم لا ينتظره فى الاعتدال حتى يركع ويعتدل بل يسجد وينتظره فى السجود لأن الاعتدال ركن قصير والسجود ركن طويل .  
( فرع ) التخلف بالنسيان كالتخلف بالزحام على الأصح<sup>(٦٤)</sup> . وقيل : لا لندوره .

## ١٤ - إدراك ركعة من ركوع الكسوف

( مسألة ) إذا أدرك الإمام فى الركوع الثانى من صلاة الكسوف<sup>(٦٥)</sup> لم تحسب له الركعة على الأظهر - وإن اطمأن مع الإمام وقرأ الفاتحة - وعلى هذا فيقال : رجل أدرك مع الإمام القيام والقراءة والركوع ولم تحسب له الركعة ؟

(٦٣) يقصد كتاب ( روضة الطالبين ) للإمام أبو زكريا يحيى بن شرف النووى .  
(٦٤) ذكر النووى فى شرح المهذب أن الرافعى قال : التخلف بالنسيان هل هو كالتخلف بالزحام ؟ قيل : فيه وجهان : أحدهما : نعم ، لغيره . والثانى : لا لندوره وتفریطه . انظر : ٥٧٣ / ٤ .  
(٦٥) صلاة كسوف الشمس سنة مؤكدة لما أخرجه الشيخان عن عائشة ، أن النبى ﷺ قال : وإن الشمس والقمر آتيا من آيات الله ، لا ينخسفان لموت أحد ، ولا لحياة ، فإذا رأيتم ذلك فادعوا الله وكثروا صلواتاً وضدّوا . انظر : البخارى - كتاب الكسوف - باب الصلوة فى الكسوف ، وسلم - كتاب صلاة الكسوف - باب صلاة الكسوف .

وإذا قلنا : لا يدرك الركعة ، فهل تكون قراءته وركوعه محسوبين عن القيام الأول ، والركوع الأول حتى قرأه إذا سلم الإمام ، وكان قد أدركه في ركوع الثانية فأقر وبني على ذلك ؟ وإن كان قد أدركه في الركعة الأولى في القيام الثاني وقام الإمام إلى الثانية وركع مع الركوع الأول تلفقت ركعته ، فينتظره راكعاً حتى يقوم ويركع ثم يعتدل معه وتكون على هذا ركعته ملفقة من الركوع الثاني ، والركوع الأول من الثانية ويدركها أو لا يكون مدركاً لشيء من الركعة أصلاً .

**القياس :** إلحاقه بما إذا أدرك إحدى الركعتين مع الإمام في صلاة الجمعة في مسألة الزحام السابقة ، لأنه هاهنا أدرك بعض الركوع ، والركوعان<sup>(٦٦)</sup> هاهنا كانا كالسجدتين هناك لكن الصحيح في أصل (الروضة) أنه لا يكون مدركاً لشيء من الركعة أصلاً ، وفي قول قديم : أنه يدرك بعض الركعة ويتحتاج إلى الفرق بين إدراك إحدى السجدتين وإدراك أحد الركوعين .

## ١٥ - إدراك السجود

(مسألة) أحرم مع الإمام بعدما رفع رأسه من السجدة الثانية فإنه ينتظره قائماً إلى أن يقوم ، ولا يلزمه أن يهوى ليدرك الإمام في النهوض ، لأنه ليس بركن ولا شبيه بركن فلا تجب متابعة فيه لذاته . فلو فرغ من السجدة وجلس للاستراحة<sup>(٦٧)</sup> لزمه أن يجلس معه للاستراحة كما يجب عليه أن يتابعه في سجود التلاوة .

(٦٦) صلاة الكسوف ركعتان بلا زيادة ، ولو لم تجعل الشمس ، فإن فرغ منها قبل الجلاء ، دعا الله تعالى حتى تجعل . ويزيد في كل ركعة منها قياماً وركوعاً ، فتكون كل ركعة بروكعين وقيامين - إلا أن الحنفية قالوا : صلاة الكسوف لا تصح بروكعين وقيامين بل لابد من قيام واحد وركوع واحد كهيئة النفل . ومن أن يطيل في القراءة ، فيقرأ في القيام الأول من الركعة الأولى بعد الفاتحة (سورة البقرة) أو نحوها ، وفي القيام الثاني منها بعد الفاتحة (سورة آل عمران) أو نحوها . ويقرأ في القيام الأول من الركعة الثانية نحو (سورة النساء) ، وفي القيام الثاني نحو (سورة المائدة) بعد (الفاتحة) فيها . ويُسن أن يطيل الركوع والسجود في كل من الركعتين بمقادير مختلفة في المذهب . ويجوز أداء صلاة الكسوف بغير هذه الكيفية ، فلو صلأها ركعتين كهيئة النفل أجرأه بلا كراهة .

(٦٧) قال النووي في (شرح الملهذب) عن مذاهب العلماء في الجلوس بين السجدتين والطعناتية فيه :- مذهبا أبهما واجبان لأصح الصلاة إلا بهما ، وبه قال جمهور العلماء ، وقال أبو حنيفة : لا تجب الطعناتية -

## ١٦ - إدراك الركوع

(مسألة) تقدم أن المأموم إذا أدرك الإمام راکعاً أدرك الركعة ، وحكى في الجواهر وجهاً أنه : لا يندرکہا إذا كان الإمام صبيّاً<sup>(٦٨)</sup> وإن اطمأن معه ، وقياسه لو أنه كان الإمام راکعاً في صلاة نافلة أو صلاة معادة ، وقلنا : الغرض هو الأول أن لا يكون المأموم مدرکاً للركعة : وإذا أدرك المأموم الإمام راکعاً وكبر فله أحوال خمسة :

أحدها : أن ينوي بها تكبيرة الإحرام فتصح فريضته .

الثاني : أن ينوي بها تكبيرة الهوى فلا تنعقد صلاته .

الثالث : أن ينويها جميعاً فلا يتعقد فرضاً ولا نفلاً على الأصح .

الرابع : أن يطلق فلا ينوي فرضاً ولا نفلاً فلا تنعقد صلاته على الصحيح .

الخامس : أن يقصد بالأولى تكبيرة الإحرام ثم يأتي بتكبيرة أخرى للهوى قاصداً بها تكبيرة الإحرام فتبطل صلاته بالثانية .

## ١٧ - تحويل النية

(مسألة) أحرم بفريضة ثم حولها بالنية إلى فريضة أخرى أو نافلة بغير عذر ، أو أحرم بنافلة ثم حولها إلى فريضة أو نافلة أخرى لم تصح وبطلت<sup>(٦٩)</sup> ،

= ولا الجلوس بل يكفى أن يرفع رأسه عن الأرض أدنى رفع ، ولو كعد السيف ، وعنه وعن مالك أنها قالوا : يجب أن يرتفع بحيث يكون إلى القعود أقرب منه ، وليس هما دليل يصح التمسك به ، ودلينا قوله عليه السلام : « ثم أوقع حتى تطمئن جالساً » .

● أما جلوس الاستراحة بعد السجدين ، فقد قال الشوازي : إن كان ضعيفاً جلس ؛ لأنه يحتاج إلى الاستراحة ، وإن كان قوياً لم يجلس ؛ لأنه لا يحتاج إلى الاستراحة .

انظر : شرح المهذب ( ٤٤٠/٣ ، ٤٤١ ) .

(٦٨) يرى الشافعية جواز اقتداء البالغ بالصبي المميز في الفرض إلا في الجمعة ؛ فيشترط : أن يكون بالغاً إذا كان الإمام من ضمن العدد الذي لا يصح إلا به ، فإن كان زائداً عنهم صح أن يكون صبيّاً ميمزاً . ويرى الحنفية أنه لا يصح اقتداء البالغ بالصبي مطلقاً لا في فرض ، ولا في نفل على الصحيح .

- وكذلك يوجد اختلاف في صحة الجماعة بإمام وصي مميز :- ف يرى الحنابلة أن الجماعة لا تتحقق بالصبي المميز وحده مع الإمام في صلاة الفرض ، وتتحقق في النفل .

ويرى المالكية أن الجماعة لا تتحقق بإمام وصي فقط .

(٦٩) قال النووي في هذه المسألة : مذهبا أنها تبطل ، وبه قال مالك وأحمد ، وقال أبو حنيفة : لا تبطل . =



فإن أحرم بفريضة منفرداً ثم أقيمت بالجماعة فنوى قلبها نفلًا وسلم من ركعتين جاز . نص عليه ، وسيأتي إن شاء الله تعالى بسط ذلك .

## ١٨ - سهو الإمام

( مسألة ) ترك الإمام قراءة الفاتحة من الركعة الأولى فركع لم يجب على المأموم قطع القدوة في الحال بل له الانتظار . وحمل فعل إمامه على السهو ، ولا يحل له متابعة إمامه في هذه الحالة لأنه سهو غير محسوب ، بل يتخير بين أن يفارقه ويركع ويسجد وحده ؛ وبين أن ينتظره قائماً حتى يسجد ويقوم إلى الركعة الثانية ؛ فإذا قام وقرأ وركع تابعه في الركوع وهذه الركعة هي أول صلاة المأموم وأول صلاة الإمام ، وما فعله الإمام سهواً لا يعتد به ؛ فإذا صلى الإمام هذه الركعة وجلس للتشهد بناء على اعتقاده ؛ لم يتابعه المأموم بل يقوم وينتظره قائماً ، فإذا تشهد وقام الإمام وقرأ وركع تابعه المأموم في هذا الركوع ، فإذا قام الإمام إلى الثالثة في ظنه لم يكن للمأموم الجلوس للتشهد الأول عنده ، فإن جلس للتشهد وتشهد بطلت صلاته وإذا صلى الإمام الركعة الرابعة في ظنه وجلس للتشهد لم يجز للمأموم متابعتها فيه بل يقوم وينتظره قائماً إن شاء ، وإن شاء فافرقه وأكمل صلاته ، فإن انتظره قائماً حتى سلم لم تنقض القدوة بمجرد سلام الإمام بل بطول الفصل بعد السلام فلو ركع المأموم واعتدل فيها بعد سلام الإمام ساهياً وقبل طول الفصل احتمل البطلان إذا لم ينو المفارقة ؛ لأن القدوة لا تنقضي بسلام الإمام ساهياً بل بطول الفصل بعد سلام الإمام ويحتمل عدم البطلان لأن بقاء القدوة ههنا متوهم لأنه يجوز أن الإمام قد سلم عامداً فتتقضى القدوة بسلامه ، فلو ركع واعتدل في الركعة بعد سلام الإمام وقبل طول الفصل بطلت صلاته على الاحتمال الأول ولم تبطل على الثاني وأصح الاحتمالين هو الأول<sup>(٧٠)</sup>.

- وقال الشيرازي : فإن دخل في الظهر ثم صرف النية إلى العصر ، بطل الظهر لأنه قطع نيته ، ولم تصح العصر لأنه لم ينو عند الإحرام ، وإن صرف نية الظهر إلى الطلوع ؛ بطل الظهر لما ذكرناه ؛ وفي الطلوع قولان : أحدهما : لا تصح لما ذكرناه في العصر ؛ والثاني : تصح لأن نية الفرض تتضمن نية النفل ، بدليل أن من دخل في الظهر قبل الزوال وهو يظن أنه بعد الزوال كانت صلاته نافذة .  
انظر : ( شرح المذهب ) للفرّوس ( ٣/٢٨٦ ) .

( ٧٠ ) قال أبو إسحاق الشيرازي : « إن سها خلف الإمام لم يسجد ؛ لأن معاوية بن الحكم رضى الله عنه شئت المعاصي في الصلاة خلف النبي ﷺ ، فقال ﷺ : ( إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام -

وقد ذكر أثر فعي في باب سجود السهو ما يدل عليه فقال : « لو سلم الإمام نسيًا تسجد السهو وسلم المأموم معه ناسيًا . ثم تذكر الإمام أن عليه سجود السهو فسجد ، فإنه ينزه المأموم متابعتة في السجود بناء على أنه يعود إلى الصلاة إذا كانت القدوة لا تنقضي بالسلام الذي لو اقتصر عليه أجزأته<sup>(١٦)</sup> صلاته ، فإنها لا تنقضي بالسلام نذرى لو اقتصر عليه لم تجزئه صلته من باب أولى » . قال الرافعي : « وإن سلم المأموم ذاكراً للسجود ثم عاد الإمام لم يتابعه ؛ لأن سلامه عمداً يتضمن قطع القدوة » فقلوه : يتضمن قطع القدوة ، صريح في بقاء القدوة بعد سلام الإمام ناسيًا للسجود أو ساهياً بترك بعض الصلاة<sup>(١٧)</sup> ، فقال : إذا سلم الإمام عن ركعتين في الظاهر وقام إلى الثالثة والمأموم لا يمكنه بل يخرج عن متابعتة .

= الناس ) ولم يأمره بالسجود ؛ فإن سها الإمام لزوم المأموم حكم سهوه ، لأنه لما تحمل الإمام عنه سهوه ،

لزم المأموم أيضاً سهوه فإن لم يسجد الإمام لسهوه سجد المأموم .

● وقال النووي :- ، إذا سها الإمام في صلته لحق المأموم سهوه ، وتستثنى صورتان :- ( إحداهما ) : إذا بان الإمام محدثاً فلا يسجد المأموم لسهوه . ولا يحمل هو عن المأموم سهوه .

( الثانية ) : أن يعلم سبب سهو الإمام ، ويتحقق غلظه في شأنه بأن هن الإمام ترك بعض الأجزاء ، وعلم المأموم أنه لم يتركه . أو جهز في موضع الإسراع أو عكسه ، فسجد ؛ فلا يوافق المأموم ، ثم إذا سجد الإمام في غير الصورتين لزم المأموم موافقته فيه . فإن ترك موافقته عمداً بطلت صلته .

الظر : شرح المذهب ( ١٤٤/٤ ) .

● والحديث الذي ذكره الشيرازي . أخرجه مسلم في ( صحيحه ) عن معاوية بن الحكم السلمي باللفظ : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس . إنما هو الصبح والتكبير وقراءة القرآن » . انظر - كتاب المساجد - باب تحريم الكلام في الصلاة .

وأخرجه أبو داود في ( سننه ) كتاب الصلاة - باب تسميت العاطس في الصلاة حديث ( ٩٣٠ ) ، والنسائي في ( سننه ) - كتاب السهو - باب الكلام في الصلاة .

( ٧١ ) جزأت : ( الإبل ) جزءاً ، وجزوءاً ؛ اكفئت بالرطب عن الماء ، وجزأ بالشئ قبح واكفى به . وجزأ الشئ جزأً : قسَّمه أجزاءً .

والمراد هنا : كلفه .

( ٧٢ ) يرى الشافعية أن أسباب السهو تنحصر في ستة أمور :-

الأول : أن يركع الإمام أو المفرد ستة مؤكدة ، وهي التي يعبر عنها بالأجزاء ، كالشهاد الأول . الثاني : الشك في الزيادة ؛ فلو شك ما أتى به من الركعات بنى على اليقين ونعم الصلاة وجوباً ، وسجد لأحوال الزيادة .

الثالث : فعل شيء سهواً يبطل عمده فقط ؛ كتطويل الركن القصير بأن يطيل الاعتدال أو الجلوس بين السجدين .

الرابع : نقل ركن قوي غير مبطل في غير محله ، كأن يعيد قراءة الفاتحة كلها أو بعضها في الجلوس .

الخامس : الشك في ترك بعض معين ، كأن شك في ترك قنوت لغير النازلة .

قال : قال شيخنا : لو انتظره ساعة لم يضر فلو قام ليتم صلاته فعاد الإمام لا يعود معه المأموم على ظاهر المذهب لأنه لما قام معه قطع نفسه عن متابعتها ، فهذا صريح بأنه لا بد أن يخرج نفسه عن متابعتها وذلك بنية المفارقة ؛ أ رأيت لو سلم الإمام ومشى ثلاث خطوات ، أو تكلم بكلام كثير ، أو فعل ما يبطل شهوده الصلاة انقطعت القدوة ، ولم ينتظره المأموم ولا يحتاج إلى نية مفارقة .

## ١٩ - تكبيرة الإحرام وثراً

( مسألة ) إذا كبر الإمام تكبيرة الإحرام ثم كبر أخرى بنية الإحرام فصلاته باطلة ، ولا يجوز للمأموم متابعتها فيها ، فإن تابعه فيها بطلت صلاتها جميعاً<sup>(٧٣)</sup> ، فلو كان المأموم أحرم خلف الإمام حين كبر الأولى ثم كبر الإمام الثانية يقصد تكبيرة الإحرام انقطعت القدوة ؛ وذلك أن المصلي إذا أتى بتكبيرة الإحرام دخل في الصلاة وإذا كبر أخرى للإحرام أخرج نفسه بها من الصلاة ، فإذا كبر أخرى دخل بها في الصلاة فإذا كبر أخرى خرج بها من الصلاة وهكذا ، لو كبر ثم كبر ، والضابط أنه يدخل فيها بالأوتار<sup>(٧٤)</sup> ويخرج منها بالإشباع<sup>(٧٥)</sup> كذا قاله الأصحاب ، وعُدَّله الشيخ أبو محمد بأن تكبيرة الإحرام تنقل الشخص من الحالة التي عليها إلى حالة أخرى وكما تنقله من التحلل إلى التحرم ، كذلك تنقله من التحرم إلى التحلل . فإن قيل هلاً جعلت التكبيرة الثالثة صالحة للحل والعقد جميعاً كما أن قول البايع في زمن الخيار : بيعت ، يكون متضمناً للفسخ ومحصلاً للعقد ، والفرق هو أن الصلاة تحتاج إلى النية فلو كانت التكبيرة الواحدة تصلح للحل

.. السادس : الاقتداء بمن في صلاته خلل - ولو في اعتقاد المأموم - كالاعتداء بمن ترك القنوت في الصبح ، فإنه يسجد بعد سلام الإمام وقبل سلام نفسه . وكذلك إذا التقى بمن يركع الصلاة على التي<sup>(٧٦)</sup> في تشهد الأول ؛ فإنه يسجد .

(٧٣) قال النووي في ( المجموع ) : « تكبيرة الإحرام لا تصح الصلاة إلا بها ، فلو تركها الإمام أو المأموم سهواً أو عمداً لم تنعقد صلاته ، ولا تجزئ عنها تكبيرة الركوع ولا غيرها . هذا مذهبا ، وبه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ... وقالت طائفة : إذا نسي فيها أجزائه عنها تكبيرة الركوع ، حكاه ابن المنذر عن سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، والزهري ، وقادة والحكم والأوزاعي » .

انظر ( ٢٩١ / ٣ ) .

(٧٤) ذكر المدد : أخرجه ، — الصلاة : جعلها وثراً .

(٧٥) دفع الشيء : ضم مظه إليه ، — جعله زوجاً .

والعقد لأدى إلى أن تنعقد الصلاة بمقتضى الخروج منها ، وذلك يؤدي إلى المنافاة في النية بخلاف البيع فإنه يتعقد من غير نية .

ومظهر الفرق من وجهين آخرين :-

أحدهما : أن البيع الثاني غير الأول ، والصلاة التي كبر لها ثانياً هي الأولى فليس هو نظير المسألة ، وإنما نظيرها أن يحرم بصلاة الظهر ثم ينوي فيكبر العصر فإن التكبيرة تكون صالحة لإبطال الظهر والدخول في العصر .

الثاني : أن إعادة تكبيرة الإحرام زيادة ركن في الصلاة فيشترط فيه النية ، فأبطل الصلاة لزيادة ركن فعل في الصلاة . ثم صورة المسألة أن يكبر الثانية قبل نية الخروج من الصلاة ، فإن نوى ثم نقض النية الأولى وقطع الصلاة ، ثم كبر للإحرام ثانياً انعقدت الثانية ؛ ولكن يعصى الله تعالى بخروجه من الصلاة الأولى . ولو صلى خلف إمام فكبر ثم كبر فهل تجوز متابته في هذه الصلاة ؟ وهل يجوز الاقتداء به حلاً على أنه قطع النية ونوى الخروج من الصلاة الأولى ، ونوى وكبر الثانية ؟ أم يتمتع الاقتداء به لأن الأصل عدم قطع النية الأولى ؟ وإذا لم يقطع النية لم يصحراً أهلاً للإمامة لأنه في غير صلاة ؛ فالأموم يشك في أن هذا الإمام في صلاة أم لا ، ومن شك في أهلية الإمام للاقتداء لم يصح الاقتداء به ، كما لو شك في أنه رجل أو امرأة أو أفتدى بجني . ويخالف ذلك ما لو تمنع إمامه في أثناء الصلاة فإنه يحمل فعله على السهو أو العذر فلا تنقطع الصلاة ، وذلك يجوز استناده إلى العذر ، ولا عذر له هنا في قطع التكبيرة الأولى والوسوسة ليست لعذر في جواب قطع النية ، والإتيان بالتكبيرة الثانية ؛ فالتنحج حاصل في دوام الصلاة ، والتكبيرة في الابتداء وليس الدوام كالابتداء ، والذي ينتج أنه لا يجوز الاقتداء به في هذه الحالة إلا أن يكون قهراً لا يخفى على مثله مثل هذه المسألة . نعم يكره الاقتداء به - وإن كان قهراً - لأن الاقتداء بالموسوس مكروه ، ولو أحرم بصلاة ثم نوى قلبها إلى أخرى من غير تكبير بطلت الأولى ولم تنعقد الثانية<sup>(٧٦)</sup> ، لأن النية الثانية تتضمن رفض الأولى .

(٧٦) قال النووي ( شرح المذهب ) : « من الفتح صلاة ثم الفتح أخرى بطلت صلاته ، لأنه يتضمن قطع الأولى ، فلو نوى بين كل تكبيرتين افتتاح الصلاة ، أو الخروج منها ، فبالنية يخرج من الصلاة ، وبالتكبير يدخل ، فلو لم يدرك بالتكبيرة الثانية وما بعدها الفتحاً ولا دخولاً ولا خروجاً ، صح دخوله بالأولى ، ويكون باقي التكبيرات ذكراً لا تبطل به الصلاة » انظر : ٢٩٨/٣ .

ولو أحرم بركعتين وكبر للإحرام ثم كبر للإحرام ثانياً بنية أربع ركعات فهذا  
يحتمل الإبطال ؛ لأنه لا يرفض النية بل زاد عليها فتبطل الأولى ولا تتعد الثانية  
ويحتمل الصحة لأن نية الزيادة كنية صلاة مسابقة نواها بعد قطع النية .

## ٢٠ - صيغة تكبيرة الإحرام

( مسألة ) تكبيرة الإحرام أن يقول : الله أكبر ، والله الأكبر ، والله الجليل  
أكبر بجزم الراء<sup>(٧٧)</sup> لقوله ﷺ : « التكبيرة جزم »<sup>(٧٨)</sup> فلو ضم الراء من أكبر لم  
تصح صلاته كما قاله ابن يونس<sup>(٧٩)</sup> في شرح التنبيه ويدل عليه قوله ﷺ : « صلوا  
كما رأيتموني أصلي »<sup>(٨٠)</sup> وهو ﷺ لم ينطق بالتكبير إلا بجزماً .

قال النووي في شرح المهذب : لم يسمع التكبير إلا موقوفاً ولو مد المصل  
الهمزة من ( الله ) أو من ( أكبر ) لم تنعقد صلاته ؛ لأنه ينقلب من لفظ الخبر  
الإنشائي إلى الاستفهام<sup>(٨١)</sup> . ولو قال : الله وأكبر بزيادة واو ساكنة أو متحركة لم  
تصح . قاله في الروضة .

(٧٧) يقصد بسكونها بحيث يلف القاريء على الراء ، والوقف بالسكون . وقد كانوا يعبرون بالجزم عن  
السكون .

(٧٨) هذا ليس بمحدث ، وإنما عزاه القزويني في ( صحيحه ) لإبراهيم النخعي حيث قال : « التكبير جزم ،  
والسلام جزم » .

انظر : كتاب الصلاة - باب ما جاء أن حذف السلام سنة . ( ٩١/٢ ) .

(٧٩) هو الإمام أبو العباس ، أحمد بن موسى بن يونس الموصلي المتوفى سنة ( ٦٦٢ هـ ) . قال ابن عثكان :  
« شرع بأربيل ، واستعار منا نسخة من التنبيه عليها حواشي مفيدة بخط الشيخ رضى الدين سليمان بن مظفر  
الجليلى المتوفى سنة ( ٦٣٩ هـ ) ، ورأيت بعد ذلك قد نقل الحواشي كلها في شرحه . انتهى » انظر : كشف  
الظنون ( ٤٨٩/١ ) .

(٨٠) أخرجه البخارى في ( صحيحه ) - كتاب الأذان - باب الأذان للمصالح إذا كانوا جماعة ،  
● والدارمي في ( سننه ) - كتاب الصلاة - باب من أحق بالإمامة ، وأحمد في ( مسنده ) ٥٣/٥ ،  
والبيهقي في ( سننه ) - كتاب الصلاة - باب من مها فترك ركعاً . كلهم عن مالك بن الحويرث .  
(٨١) وكأنه يسأله ويقول : آله أكبر ؟ . وذلك يخرج من دائرة التصديق الإيماني .

وقال أيضاً : « يمين لفظ التكبيرة ، ولا يجزئ ما قرب منها كقوله : الرحمن أكبر ، والله أعظم ، والله  
كبير ، والرب أكبر ، وغيرها . وحكى ابن كج والرافعي وجهاً : أنه يجزئ ( الرحمن أكبر ) أو ( الرحمن  
أكبر ) . وهذا شاذ ضعيف . وأما إذا كبر وزاد ما يغيره ، فقال : ( الله أكبر وأجل وأعظم ) ، و ( الله  
أكبر كبيراً ) و ( الله أكبر من كل شيء ) ؛ فيجزئ بلا خلاف لأنه آتى بالتكبير وزاد ما لا يغيره . ولو قال :  
( الله الجليل أكبر ) أجزأه على أصح الوجهين . انظر : شرح المهذب ( ٢٩٢/٣ ) .

ولو قال : ( الله هو أكبر ) لم تتعقد . قاله في الكفاية .

ولو زاد ألفاً بعد الباء فقال : ( أكبر ) لم تصح ، سواء فتح الهزة من أكبر أو كسرهما ؛ لأن ( أكبر ) بكسر الهزة اسم من أسماء الحيف ، ( وأكبر ) يفتح الهزة جمع ( كَبُرَ ) بفتح الكاف وإسكان الباء الموحدة ، اسم للطليل . ومتى قال ذلك متعمداً كفر .

ولو شدد الباء من أكبر فالذى رأته في فتاوى ابن رزين<sup>(٨٦)</sup> أنها لا تتعقد ، ولو كرر الراء من أكبر ، أى شدد ؛ فالذى تقتضيه اللغة عدم الإبطال ؛ لأن الراء عندهم حرف تكرير كما قاله الزجاج<sup>(٨٧)</sup> ، والحرف الأول من المشدد لا يقع إلا ساكناً وزيادة التكرير لا تغير المعنى .

ولو أسقط الهزة من الله فقال : نويت أصلي الظهر الله أكبر انتعقدت صلاته كما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام<sup>(٨٨)</sup> في فتاويه ؛ وعلمه بأن هزة الوصل إذا كانت للوصل تسقط في الدرج . ولو أبدل الهزة من أكبر وأوأ فقال : ( الله وَكَبُرَ ) فالذى ذكره ابن المنير المالكي<sup>(٨٩)</sup> فيما نقل عنه أن الصلاة تصح ؛ لأن الهزة تبدل وأوأ كما تبدل الواو همزة في نحو وشاح ، وأوشاح ، وما قاله غير بعيد . ولو أقي

(٨٢) هو محمد بن الحسين بن زَيْن بن موسى بن عيسى ، تقي الدين أبو عبد الله ، الحموي الدافسي (٩٠٣ - ٩٨٠ هـ) قاضي القضاة بالديار المصرية . قال عنه السبكي : ( كان قديماً فاضلاً ، حميد السيرة ، كثير العبادة ، حسن التصديق ، مشاركاً في علوم غير الفقه كثيرة ، مشار إليه بالفتوى من النواحي البعيدة . انظر : طبقات الشافعية ( ٤٦/٨ ) رقم ١٠٧١ ، وكشف الظنون ( ١٢١٨/٢ ) .

(٨٣) هو إبراهيم بن السري بن سهل ، أبو إسحاق الزُّجَاج ( ٢٤١ - ٣١١ هـ = ٨٥٥ - ٩٢٣ م ) عالم بال نحو واللغة . من كنية : ( معالي القرآن ) و ( الاشتقاق ) و ( خلق الإيمان ) و ( إعراب القرآن ) في ثلاثة أجزاء ، قال عنه الخطيب البغدادي : ( كان من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد ، جميل المذهب ، وله مصنفات حسنة في الأدب ) . انظر : تاريخ بغداد ( ٨٩/٦ ) رقم ٣١٢٦ ، والأعلام ( ٤٠/١ ) .

(٨٤) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم السُّلَمي النخعي ، عز الدين الملقب بسلطان العلماء ( ٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٢٢ م ) ؛ فقيه شافعي بلغ رتبة الاجتهاد . من كنية : ( النصير الكبير ) . و ( الإلمام في أدلة الأحكام ) ، و ( قواعد الأحكام في إصلاح الأئمان ) ، و ( بداية السؤل في تفصيل الرسول ) ، و ( الفتاوى ) .

انظر : الأعلام ( ٢١/٤ ) ، وطبقات الشافعية للسبكي ( ٢٠٩/٨ ) .

● وسئل عن قول الإمام أو المأموم : ( الله أكبر ) ؛ هل يقطع الهزة أو يوصلها ؟ فأجاب : لا يقطع أبداً ويكره الوصل ، لما فيه من إسقاط الهزة .. والله أعلم .

انظر : ( فتاوى سلطان العلماء ) ص ٥٩ .

(٨٥) هو عبد الواحد بن منصور بن محمد بن كثير ، أبو محمد ، فخر الدين الإسكندر المالكى ( ٦٥١ - -

بالمهمة عوضاً عن الكاف فقال : ( الله أكبر ) لم تنعقد صلته ؛ بل يجب عليه أن يتعلم مخرج الكاف ، وكذلك لو كان يقرأ في الفاتحة « إِيَّاهُ نَعْبُدُ وَإِيَّاهُ نَسْتَعِينُ » وغالب من يفعل ذلك ويتكلم به النساء ، وكذلك إذا قال الزوج : قبلت ( بنكاحها ) عوضاً عن ( نكاحها ) ولو قال الولي للزوج ( أَتَأْتِيكَ ) فقبل ، فالوجه البطلان إن قلنا : إن النكاح لا ينعقد بالمعنى ، وإن قلنا بانهقاده بالمعنى صح لأنه بمعنى « أنكحتك » وزوجتك وقد نظمت هذه في أبيات .

ولو قال : « الله كبير » و« الكبير » ، لم تنعقد ، صرح به صاحب العدة<sup>(٨٦)</sup> وصاحب الفروع<sup>(٨٧)</sup> والقوراني<sup>(٨٨)</sup> وغيرهم .

وعن الشافعي رحمه الله قوله : إنها تنعقد ؛ لأن فيلاً يؤق به لقصد المبالغة ، فهو كقوله : أكبر . ومن قال ذلك يقول بالانعقاد في قوله الله كُبار ، وكُبار من باب أولى لأن فيلاً إذا قصد تحريكه لزيادة المبالغة حول إلى فَعَالٍ بتخفيف العين فتقول رجل « طويل » و« طَوَال » بالتخفيف ، فإن قصدوا زيادة المبالغة قالوا طَوَال بتشديد الواو ، وكذلك كبير وكبار قال الله تعالى : ﴿ وَمَكْرُوهًا كُِبَارًا ﴾<sup>(٨٩)</sup> ومن هذا الباب : إذا وقع التعجب من شيء قبل هذا عجب ثم عجب ثم عَجَاب ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ ﴾<sup>(٩٠)</sup> ولو قال : ( الله أعظم ) لم تنعقد

٧٣٣ هـ = ١٢٥٣ - ١٣٣٣ م) مفسر ، له شعر ونظم ، له ( تفسير ) في ستة مجلدات ، و( أرجوزة ) في القراءات السبع ، و( ديوان ) في اللدائع النبوية . انظر الأعلام ( ١٧٧/٤ ) .  
( ٨٦ ) يقصد الحسين بن علي الطبري المتوفى حوالي ( ٤٩٥ هـ ) ، صاحب ( الفتة ) للموضوعة شرحاً على « إِيَّاهُ الْفُوزَانِ » .

انظر : طبقات الشافعية ( ٣٤٩/٤ ) رقم ٣٩٢ .  
( ٨٧ ) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو بكر بن الحداد المصري الشافعي المتوفى حوالي ( ٣٤٥ هـ ) ، صاحب ( الفروع في ملهيب الشافعي ) .

انظر : كشف الظنون ( ٢ / ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ) ، وطبقات الشافعية ( ٧٩ / ٣ ) رقم ١١٣ .  
( ٨٨ ) هو عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن نوران القوراني ( ٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م ) الإمام الكبير أبو القاسم المروزي ، فقيه من علماء الأصول والفروع .

صاحب كتاب ( الإبانة من أحكام فروع الديانة ) في فقه الشافعية و( حكمة الإبانة ) في عشرة أجزاء . انظر : الأعلام ( ٣ / ٣٢٦ ) ، وطبقات الشافعية ( ١٠٩ / ٥ ) رقم ٤٥٥ .

( ٨٩ ) نوح : ٢٢ .

( ٩٠ ) ص : ٥ .

صلاته عندنا ، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(٩١)</sup> لقوله ﷺ عن الله تبارك وتعالى أنه قال :  
« الكبرياء رداي والعظمة إزارى فمن نازعنى فيهما قصمته »<sup>(٩٢)</sup>.

قال الغزالي والقرطبي : قال أهل البصائر النافذة : من ثم أنه لا يقوم ( أعظم )  
مقام ( أكبر ) لأن الرداء أشرف من الإزار ، لأن التجمل يكون بالرداء . وهذا تمثيل  
كنى به عن الصفة ، والثوب في اللسان يكتى به عن الصفة فإن الله تعالى قال :  
﴿ وليلبس التقوى ذلك خير ﴾<sup>(٩٣)</sup> وقيل في قوله تعالى : ﴿ وثيابك فطهر ﴾<sup>(٩٤)</sup>  
أى : قلبك فطهر .

أنشد ابن عباس قول ابن غيلان الثقفي<sup>(٩٥)</sup>:

بحمد الله لا ثوب ظالم ليس ت ولا من غدره أفتنع<sup>(٩٦)</sup>

(٩١) هو العثمان بن ثابت ، اليامي بالولاء ، الكوفي ، أبو حنيفة ( ٨٠ - ١٥٠ هـ - ٦٩٩ - ٧٦٧ م )  
إمام الحنفية ، الفقيه المجتهد المحقق ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة .  
قال عنه الإمام الشافعي : الناس حيال في الفقه على أبي حنيفة . له مسند في الحديث ، و ( الخارج ) في الفقه ،  
وحسب إليه رسالة ( الفقه الأكبر ) ولم تصح النسبة .

انظر : الأعلام ( ٨ / ٣٦ ) وتاريخ بغداد ( ١٣ / ٢٢٣ ) برقم ٧٢٩٧ .

(٩٢) أخرجه أبو داود في ( سننه ) - كتاب اللباس - باب ماجاء في الكبر - حديث ( ٤٠٩٠ ) بلفظ :  
« ... فمن نازعني واحداً منهما قلنفته في النار » .

وابن ماجه في ( سننه ) - كتاب الزهد - باب البراءة من الكبر - حديث ( ٤١٧٤ ) بلفظ : « ...  
فمن نازعني واحداً منهما ألقته في جهنم » .

- وأحمد في ( مسنده ) ٣٧٦/٢ ، ٤١٤ ، ٤٢٧ ، ٤٤٢ باختلاف في الإقطاف .

- وأخرجه الحاكم في مستدرکه - كتاب الإيمان ( ٦١/١ ) بلفظه ، وقال : هذا صحيح على شرط مسلم .  
كلهم عن أبي هريرة .

(٩٣) الأعراف : ٢٦ .

(٩٤) المنشر : ٤ .

(٩٥) هو غيلان بن سلمة الثقفي : حكيم ، وشاعر جاهلي . أدركه الإسلام ، وأسلم يوم الطائف وعنده  
عشر نسوة ، فأمره النبي ﷺ فاختار أربعاً ، فصارت سنة . وكان أحد وجوه لقيف ، انفرد في الجاهلية  
بأن قسم أعماله على الأيام ، فكان له يوم يحكم فيه بين الناس ، ويوم ينشد فيه الشعر ، ويوم ينظر في  
إلى جماله . انظر الأعلام ( ١٢٤/٥ ) ، والإصابة في تمييز الصحابة ( ١٩٢/٣ ) .

(٩٦) البيت كما أورده ابن حجر الصقلاني :

إلى - بحمد الله - لا ثوب لأجبر . . . لسبت ولا من غدره أفتنع  
انظر ( الإصابة ) ( ١٩٢/٣ ) .

• وأورده ابن قيم الجوزية في ( إغالة اللهبان من مصائد الشيطان ) - من إصدار مكتبة القرآن ، وتحقيق  
الأستاذ محمد حسان الحقت - الجزء الأول - الباب التاسع - :

وإلى بحمد الله لا ثوب غادر . . . لسبت ولا من خزية أفتنع



## ٢١ - ترك الإمام تكبيرة الإحرام

(مسألة) إذا أتى الإمام بما لا تعتقد به الصلاة من هذه التكبيرات لم يجز الاقتداء به ، ولو كبر الإمام الذي لا يعرف المأموم حاله سرّاً لم يجز الاقتداء به<sup>(٩٧)</sup>. قال الشافعي رضي الله عنه : ولو صلى بالقوم بغير إحرام لم تصح صلاتهم ، عامداً كان أو ساهياً . قال النووي : لعله أراد تكبيرة الإحرام ، لأن تكبيرة الإحرام لا تخفى غالباً ، فأما إذا كبر وترك النية فينبغي أن تصح صلاتهم خلفه لأنها خفية كالحديث . ولو أسر الإمام بالقراءة في الصلاة الجهرية وهو مجهول الحال لم تصح الصلاة خلفه ؛ لأن الظاهر أنه لا يجيد القراءة لأنه لو أحسنها لجهر ، نص عليه الشافعي رضي الله عنه ؛ فلو سلم - وقال : قرأتها سرّاً - فلا إعادة ، نص عليه في (الأم) ويحمل سكوته عن القراءة بها جهرّاً على القراءة سرّاً حتى يجوز له متابعتها .

## ٢٢ - صلاة الجنازة

(مسألة) التكبيرات في صلاة الجنازة<sup>(٩٨)</sup> كل تكبيرة تقوم مقام ركعة ، فإذا أدرك المسبوق الإمام في أثناء صلاة الجنازة كبر ولم ينتظر تكبيرة الإحرام المستقبلة ، بل يشتغل عقب تكبيرة الإحرام في الغائبة ، ثم يراعى في الأركان ترتيب صلاة نفسه كما يراعى المسبوق ، فلو كبر المسبوق المتحرم ، فكبر الإمام الثانية عقب فراغه من الأولى ، كبر معه الثانية وسقطت القراءة عنه ، كما لو ركع

(٩٧) يرى الشافعية - أيضاً - أن هناك مكروهات للإمامة ، فقالوا :-

تكره الإمامة من تلعب على الإمامة ولا يستحقها ، ومن لا يحضر عن النجاسة ومن يحترف حرفة دنية ، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم كإتلاف الضحك ، ومن لا يعرف له أب ، وكذا ولد الزنا ، إلا لله وأن يكون الاقتداء به في أول الصلاة . وتكره الإمامة الصبي ولو ألقه من البالغ ، وكذا القائل والوارث (من في نطقه عيب) ، ولا تكره الإمامة الأعشى ، وتكره الإمامة من يخالف ملحق القنطري .

(٩٨) صلاة الجنازة فرض كفاية ، إذا فعلها البعض - ولو واحداً - سقطت عن الآخرين . ومن أركبها : (١) النية . (٢) التكبيرات ، وهي أربع بتكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة . (٣) القيام ، فلو صلاها قاعداً بغير عذر لم تصح . (٤) الدعاء للميت . (٥) السلام بعد التكبيرة الرابعة . (٦) الصلاة على النبي ﷺ بعد التكبيرة الثانية .

الإمام في غيرها من الصلوات عقب تكبيرة الإحرام . ولو كبر الإمام الثانية ونسيبوق لم يكمل قراءة الفاتحة . فهل يقطع الفاتحة ويوافقه ؟ أم يتمها ؟ وجهان : أحدهما الأول : كالمسيبوق الذي لم يدرك إلا بعض الفاتحة ، ثم قيل هنا يتم الفاتحة بعد التكبيرة ؛ لأن القيام محل القراءة ، والأصح : لا يلزمه إتمامها ، ومتى فاتت بعض التكبيرات تداركها بعد سلام الإمام بأذكارها وأدعيتها على الأصح ، وقيل : لا تجب الأذكار بل يأتي بالتكبيرات الباقيات تسقاً أى متوالية ، ويستحب أن لا ترفع الجنازة حتى يتم المأمومون المسيبوقون ما عليهم ، فهو رفعت ثم يصل صلاتهم ، وإن حولت عن القبلة بخلاف عقد الصلاة .

ولو تخلف المقتدى بغير عذر ، فلو كبر حين كبر إمامه التكبيرة المستقبلة<sup>(٩٩)</sup> بطلت صلاته لتخلفه بركة . ولو أحرم المسيبوق واشتغل بالتعوذ فلم يفرغ من الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة فقياس ما ذكره في صلاة المسيبوق أن يلزم المأموم المتخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفاً بعد وإن غلب على ظنه أنه يدرك الفاتحة بعد التعوذ ، فإن غلب على ظنه أن لا يدركها كما لو اشتغل بالتعوذ فيتخلف بغير عذر ، وحكمه أنه إن لم يتمها حتى كبر الإمام الثانية - بطلت صلاته . ولو اشتغل بدعاء الافتتاح فلم يتم الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية - بطلت صلاته ، لأن دعاء الافتتاح لا يسن في صلاة الجنازة ، لأن مبناها على التحفيف<sup>(١٠٠)</sup>

## ٢٣ - الصلاة على الغائب

( مسألة ) فإن صلى على غائب اتجه حيثئذ استحباب الإتيان بدعاء

(٩٩) المقصود التكبيرة الثانية .

(١٠٠) يرى الشافعية أن المأموم إذا جاء فوجد الإمام قد فرغ من التكبيرة الأولى أو غيرها ، واشتغل بما بعدها من قراءة أو غيرها ، فإنه يدخل معه ولا ينظر حتى يكبر التكبيرة الثالثة ، إلا أنه يسر في صلاته على نظم الصلاة لو كان منفرداً ؛ فيهد أن يكبر التكبيرة الأولى يقرأ من الفاتحة ما يمكنه قراءته قبل تكبير الإمام . ويسقط عنه البالي . ثم يصل على النبي ﷺ بعد الثانية ، وهكذا . فإذا فرغ الإمام أتم المأموم صلاته على النظم المعروف سواء بقيت الجنازة أو رفعت .

وإذا لم يمكنه قراءة شيء من الفاتحة بأن كبر إمامه عقب تكبيرة هو للإحرام . كبر معه ، وتحمل الإمام على كل الفاتحة

الافتتاح ، لأن الافتتاح إنما لم يشرع في صلاة الجنازة ؛ لأنه يستحب الإسراع بها .  
 وهذا المعنى مفقود في الصلاة على الغائب<sup>(١١١)</sup> ، وكذلك في الصلاة على من  
 دفن ، ولا نظر إلى تعجيل الدعاء للميت والإسراع به .

## ٢٤ - الخروج من صلاة الجنازة .

( مسألة ) دخل رجل في صلاة جنازة ثم حضرت جنازة أخرى وصلى عليها  
 إمام آخر ، فأراد أن يخرج نفسه من الصلاة على هذا الميت ويدرك الصلاة على  
 الميت الثاني ؛ لم يجز ؛ لأن الخروج من فرض الكفاية<sup>(١١٢)</sup> وقضه حرام .

ولو أحرم بالظهر ثم انتقل بالنية أثناء الصلاة واقتدى بإمام آخر في بقية  
 الصلاة : جاز على الأظهر<sup>(١١٣)</sup> ، ونظير ذلك في الجنازة لاجوز ؛ فلو أحرم  
 بصلاة خلف إمام على ميت ، ثم حضر ميت آخر فنوى الرجل معه في أثناء  
 الصلاة - الصلاة على الميت الثاني ، وقطع القدوة عن الإمام الأول : بطلت الصلاة

( ١٠١ ) قال أبو إسحاق الشيرازي في المهذب : « تجوز الصلاة على الميت الغائب - لما روى أبو هريرة رضي  
 الله عنه أن النبي ﷺ نعى النجاشي لأصحابه وهو بالمدينة ، وصل عليه وصلاوا خلفه - وإن كان الميت  
 معه في البلد لم يجز أن يصل عليه حتى يحضر عنده لأنه يمكنه الحضور من غير مشقة » .

وقال النووي في ( شرح المهذب ) : « مذهبا جواز الصلاة على الميت الغائب عن البلد ، سواء كان  
 في جهة القبلية ، أم في غيرها . ولكن المصل يستقبل القبلة ولا فرق بين أن تكون المسافة بين البلدين قريباً أو  
 بعيدة . ولا خلاف في هذا كله عندنا » .

النظر : شرح المهذب - ٢٥١/٥ : ٢٥٣ .

● والحديث الذي ذكره الشيرازي باللفظ : « نعى لنا رسول الله ﷺ النجاشي ، صاحب الحبشة ، اليوم  
 الذي مات فيه ، فقال : ( استظفروا لأصحابكم ) » .

أخرجه البخاري - كتاب الجنائز - باب الصلاة على الجنائز بالمصل والمسجد ، ومسلم - كتاب الجنائز -  
 باب في التكبير على الجنازة ، وأبو داود - كتاب الجنائز - باب الصلاة على المسلم يموت في بلاد الشرك ،  
 ومالك في ( الموطأ ) - كتاب الجنائز - باب التكبير على الجنائز ، وأحمد في ( المسند ) ٢٨١/٢ .

( ١٠٢ ) فرض الكفاية هو الذي إذا قلعه البعض سقط عن الباقيين ، كصلاة الجنازة - مثلاً ، ويقابله ( فرض  
 العين ) الذي يتعين ويجب على كل مسلم ، كالصلوات الخمس .

( ١٠٣ ) يشترط لصحة الإمامة نية المأموم الاقتداء بإمامه ، وتكون النية من أول صلاته بحيث تقارن تكبيرة  
 الإحرام من المأموم ؛ فلو شرع في الصلاة بنية الأفراد ، ثم وجد إماماً في أثناءها فنوى متابعتها ، فلا تصح  
 صلاته لعدم وجود النية من أول الصلاة . راجع في مسألة تحويل النية المسألة رقم ( ١٧ ) .

الأولى . ونه تعتقد الثانية نخلوها من التكبير ؛ لأن بعض الصلاة لايسقط به فرض الجنابة . ولأنه يشبه ما لو تحوّن بالنية من فريضة إلى أخرى ويشترط في الجنابة أن لايتقدم على القبر ولا على الميت ، ولا على إمامه كما في سائر الصلوات ، والميت هنا كالإمام لكن لو وضع الميت في بيت مقفل فصرى عليه خارجه : جاز ، كما تجوز الصلاة عليه بعد الدفن<sup>(١٠٤)</sup> . وقياس ماقلوه في باب القدوة عدم الصحة ، وكذا لو وضع الميت في تابوت مقفل ، لكن الفرق : أنه إنما امتنع في باب القدوة لكون المأموم لايشاهد الإمام وتخفى عليه أحواله ، ومعرفة أحوال الميت غير مفتقر إليها لأنه ليس له انتقالات ولا حركات يقتدى به فيها ، ولو لم يحاذ جزءاً من الميت ويخالف القبر ، لأنه محل ضرورة . ونبش قبر الميت للصلاة عليه حرام .

ولو ساوى الميت في الموقف بقياس ما قيل في الإمامه كراهة ذلك ، والسنة أن يقف عند رأس الرجل<sup>(١٠٥)</sup> .

ولو كان رأس الميت مقطوعاً غُسل ووضع في الكفن في موضعه وحاذاه المصل .

ولو كان الميت منقطع الأعضاء ، فهل يكتفى في الصلاة عليه بتفصيل

(١٠٤) الصلاة على القبر بعد الدفن جائزة ، فقد ورد حديث عن أبي هريرة أن أسود - رجلاً أو امرأة - كان يقيم المسجد ، فمات ولم يعلم النبي ﷺ بموته ، فذكره ذات يوم ، فقال : ما فعل ذلك الإنسان ؟ قالوا : مات يا رسول الله ، قال : أفلا آذنتموني ؟ فقالوا : إنه كان كذا وكذا ، قصته - قال : فاحرقوا شأنه - قال : فلأكون على قبره ؛ فأقى قبره ، فصل عليه .

وفي رواية أخرى : فخرج رسول الله ﷺ حتى صف بالناس على (قبرها) ، وكثير أربع تكبيرات .

● يقيم المسجد : يكسه ، أفلا آذنتموني : أئى أعلمتموني .

● الحديث أخرجه البخارى - كتاب الجنائز - باب الصلاة على القبر بعدما يدفن ، ومسلم - كتاب الجنائز - باب الصلاة على القبر ، وأبو داود - كتاب الجنائز - باب الصلاة على القبر ، والنسائي في مسنده - كتاب الجنائز باب الإذن بالجنابة ، وابن ماجه في (سنة) - كتاب الجنائز - باب ما جاء في الصلاة على القبر ، ومالك في (الموطأ) - كتاب الجنائز - باب التكبير على الجنائز ، وأحمد في (المسند) ٣٥٣/٢ ، ٣٨٨ .

(١٠٥) يرى الشافعية أنه يجب على الإمام أو المنفرد أن يقف عند رأس الميت إن كان ذكراً ، وعند عجزه إن كان أنثى أو عشى . بينما يرى الحنفية أن المصل يقوم بمخاء صدر الميت . أما المالكية فقد قالوا : إن المصل يقوم عند وسط الميت إن كان رجلاً ، وعند منكبيه إن كان امرأة . وقال الحنابلة : يجب أن يقف المصل عند صدر الذكر ووسط الأنثى .

معظمه ؟ أم لا بد من تغسيل أعضائه حتى لو سرق فقطعت يده ثم مات السرقة<sup>(١٠٦)</sup>؟ أو قطع أعضاء شخص ثم قتله فهل تجمع أعضاؤه وهل يجب غسل هذه الأعضاء ودفنها معه ؟ لم أجد في ذلك كلاماً شافياً<sup>(١٠٧)</sup>. والذي فتح الله تعالى به في الجواب : أن هذه الأعضاء إذا بينت منه في حال حياته ، كما إذا قطعت يده ورجلاه وبقيت الحياة المستقرة بعد قطعهما ثم مات ؛ لم يجب تغسيل هذه الأعضاء ولا دفنها معه ؛ بل يستحب ذلك . وقد صرح الرافعي والأصحاب باستحباب مواراة ما يفصل من آدمي في حال الحياة ؛ كالشعر والظفر وكذلك الدم ونحوه ، وغير ذلك<sup>(١٠٨)</sup>.

وقال القاضي أبو الطيب : « إن يد السارق إذا قطعت فهي نجسة بلا خلاف ، ولا يجب دفنها » وبني بعض شراح التنبيه وجوب دفن يد السارق على أنها : هل تبعث معه في الدار الآخرة ؟ أو يبعث مقطوع اليد ؟ فإن قلنا : يبعث كامل الأعضاء ؛ وجب دفنها معه وإلا فلا . قال : وفيه قولان للمتكلمين .  
وروى عبد الحق<sup>(١٠٩)</sup> : أنه عليه السلام قال : « إن السارق إذا قطعت يده وقعت في النار ، فإن تاب استشلاها ، أى : استرجعها »<sup>(١١٠)</sup> . وهذا الحديث يدل على

(١٠٦) مَرَى : مِزَاةً وَسَرَقًا ، يقال : سرى الجرح إلى النفس : دام لله حتى حدث منه الموت . والمراد هنا : مات متأثراً بالقطع .

(١٠٧) قال الخفيا : لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر البدن ، أو وجد نصله مع الرأس . وقال المالكية : لا يفرض غسل الميت إلا إذا وجد ثلثا بدنه ، ولو مع الرأس ، فإن لم يوجد ذلك كان غسله مكروهاً .

(١٠٨) وقال النووي في شرح الملهذب : - في الثغور المأخوذة من حارب ( الميت ) وإبطه وعاتيه وأظفاره وما أنصف من تبرع رأسه وخطمه ، وجهان :

( أحدهما ) : يستحب أن يُصَرَّ كل ذلك معه في كتفه ويدفن ...

( والثاني ) : يستحب أن لا يدفن معه ، بل يوارى في الأرض غير القبر .

انظر : ( ١٨٣ / ٥ ، ١٨٤ ) .

(١٠٩) هو عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الأزدى الإفريقي ، أبو محمد ، المعروف بابن الحارث ( ٥١٠ - ٥٨١ هـ - ١١١٦ - ١١٨٥ م ) من علماء الأندلس . كان فقيهاً حافظاً عالماً بالحديث وعلمه . من كتبه ( الأحكام الشرعية ) ثلاثة كتب - كبرى ووسطى وصغرى ، ( و حرب القرآن والحديث ) . انظر الأعلام ( ٢٨١ / ٣ ) .

(١١٠) الحديث أخرجه عبد الرزاق الصنعائي في ( مصنفه ) عن محمد بن المنكدر ، بإلفظ : « إن النبي ﷺ قطع سارقاً ، ثم أمر به فحسم ، ثم قال : تب إلى الله ، قال : أتوب إلى الله ، قال : اللهم تب عليه ، ثم =

أنه إذا تاب بُعِثَ كاملُ الأعضاء . ويدلُّ على ذلك ما ورد في صحيح مسلم في الرجل الذي هاجر وكانت يده جراحة فأثَّه فقصَّها بمشقص<sup>(١١١)</sup> فلم يرق الدم حتى مات ، فرق في النوم . فقيل له : ما فعل الله بك ؟ قال : عفر لي بهجرتي إلى النبي ﷺ ، إلا ما كان من يدي فإنه قيل لي : إنا لن نصلح معك ما أفسدت ، فقال النبي ﷺ : اللهم ! وليديه فاغفر<sup>(١١٢)</sup> . وإذا كان السارق قد أفسد يده بالسرقة لم ينج منه إلا بالتوبة . فعلى هذا يفرق ما بعد التوبة وقبلها ، وإنما قال ﷺ : اللهم ! وليديه فاغفر<sup>(١١٣)</sup> لأنه عصي الله تعالى بهذه القاطعة والمقطوعة فالقاطعة والمقصورة في النار .

**وقال ﷺ : « إذا التقى المسلمان بسيهما فالتقاتل والمقتول في النار »<sup>(١١٤)</sup> .**  
والحاصل : أنه إذا جنى على إنسان فقطع يديه ورجليه ثم مات بالسرية ،

= قال النبي ﷺ : إن السارق إذا قطعت يده وقعت في النار ، فإن عاد تبعها ، وإن تاب استلها ، يعني استرجعها .

● حسم الشيء : قطعه . ويقال : حسم الداء : أزاله بالدواء . وحسم المرق : قطعه وكواه لتلا يسل دمه .

وقال الشيء ظلًّا وظلًّا : ارتفع . و— الميزان : ارتفعت إحدى كفتيه وشال الشيء وبه : رُفِعَ .

● انظر : مصنف عبد الرزاق - كتاب اللقطة - باب سر المسلم - حديث ١٨٩٢٥ . وأورده صاحب كنز العمال - وهزه لعبد الرزاق - ( ٥٥٨/٥ ) حديث ١٣٩٤٧ .

● والحديث مرسل . لأن محمد بن المنكدر تابعي وليس صحابياً .

( ١١١ ) يشقص : الجمع ( مشاقص ) قيل : هو سهم فيه نصل عريض .

( ١١٢ ) أخرجه مسلم عن جابر بن عبد الله : ... فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة ، هاجر إليه الطفل بن عمرو ، وهاجر معه رجل من قومه ، فاجتروا المدينة ، فمرض ، فجزع ، فأخذ مشاقصاً له ، فقطع بها براحه ، فشجبت يده حتى مات ، فرآه الطفل بن عمرو في منامه ، فرآه وهيته حسنة ، ورآه مغطياً يديه ، فقال له : ما صنع بك ربك ؟ فقال : عفر لي بهجرتي إلى نبي ﷺ ، فقال : مالي أراك مغطياً يديك ؟ قال : قيل لي : لن نصلح منك ما أفسدت ، فقصها الطفل على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ : اللهم وليديه فاغفر . انظر : صحيح مسلم - كتاب الإيمان - باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر .

● وقوله : اجتروا المدينة : أى حافروا بالمقام فيها ، براحته : مفاصل أصابعه ، شجبت : سال منها الدم بقوة . ( ١١٣ ) أخرجه البخاري في صحيحه - كتاب الإيمان - باب المعاصي من أمر الجاهلية ، ومسلم في صحيحه - كتاب الفن - باب إذا تواجده المسلمان بسيهما ؛ وأبو داود في ( سننه ) بلفظ : ( إذا تواجده .. ) - كتاب الفن - باب في النبي عن القتال في الفتنة - حديث رقم ٤٢٦٨ ، والنسائي في ( سننه ) كتاب تحريم الدم - باب تحريم القتل ، وأحمد في ( المسند ) ٤٠١/٤ ، ٤٠٣ ، كلهم عن أبي بكر .

● أخرجه ابن ماجه في ( سننه ) عن أبي موسى - كتاب الفن - باب إذا التقى المسلمان بسيهما - حديث رقم ٣٩٦٤ .

أو فعلنا بالجاني كذلك فمات بالسرابة : لم يجب تغسيل هذه الأعضاء ولا دفنها ، ولا تتوقف صحة على تغسيل هذه الأعضاء . وإن جَزَّ رقبة إنسان أو قَتَدَ نصفين ، أو قُضِعَ منه عضواً لا يعيش بدونه ، فإن أخرج حشوته ؛ وجب غسل أعضائه كلها ودفنها ، وتوقفت صحة الصلاة على تغسيل الجملة . وكلامهم في صلب قاطع الطريق يدل على ذلك ، هذا إن وجدت الأبعاد كلها ، فإن لم يوجد من الميت إلا بعضه غسل ذلك البعض وصلى عليه بقصد الجملة ، لا بقصد الصلاة على البعض فقط ، كذا قالوه ، وفيه نظر ؛ لأن الجملة لم تغسل وإنما غسل البعض ، وكيف يصل بقصد جملة لم تغسل ؟ ولو غسل البعض وصلى عليه ثم وجد البعض الآخر ؛ وجب غسله وتكفينه ، وهل تجب الصلاة عليه ؟ يحتمل أن يقال : لا يجب ، فإنه إذا صلى على البعض يقصد الجملة ، وهذا العضو تبع في الصلاة لما غسل . ولو وجد بعض آدمي انفصل عنه في حال الحياة ، أو شككنا فيه أنه انفصل في حال الحياة أو بعد الموت ؛ لم يصل عليه عند الجمهور خلافاً للماوردي<sup>(١١٤)</sup> فقال هذا : لا يصل على يد السارق .

قال القاضي أبو الطيب : فلو قطعت أذنه فألصقها بحجارة فالتصقت ، ثم مات فانفصلت منه بعد موته لم يصل عليها ، وقول المتأخر : ولو وجد عضو مسلم علم موته ، صلى عليه . ليست عبارة حسنة ؛ لأنه يدخل فيها البعض المنفصل قبل موته ، أنه لا يصل على عليه على الصحيح ويصدق عليه أنه بعض آدمي علم بموته ، والصواب

[ (١١٤) هو على بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن الماوردي ( ٣٦٤ - ٤٥٠ هـ - ٩٧٤ - ١٠٥٨ م )  
نسبه إلى بيع ماء الورد .

قال عنه السبكي : الإمام الجليل القدر ، الرليح الشأن أبو الحسن الماوردي ، صاحب ( الحاوي )  
( والإقناع ) في الفقه ، و ( أدب الدين والدنيا ) و ( التفسير ) و ( دلائل النبوة ) و ( الأحكام السلطانية )  
( وقانون الوزارة وسلامة الملك ) وغير ذلك .

وقال عنه الخطيب البغدادي : كان من وجوه الفقهاء الشافعيين ، وله تصانيف عدة في أصول الفقه ،  
وفروعه ، ولي غير ذلك . وجعل إليه ولاية القضاء ببلدان كثيرة .

كان الماوردي يميل إلى الاعتزال ، فذكر السبكي أن ابن الصلاح قال : هذا الماوردي - عفا الله عنه -  
يُتهم بالاعتزال ، وقد كنت لا أعتقد ذلك عليه ، وأتأول له ، وأحضر عنه في كونه يُورد في تفسيره في  
الآيات التي يختلف فيها أهل التفسير ، تفسير أهل السنة ، وتفسير المعتزلة ، غير معرض لبيان ما هو الحق منها .  
انظر : طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي - ( ٢٦٧/٥ وما بعدها ) رقم ( ٥٠٩ ) ، وتاريخ  
بغداد للخطيب البغدادي - ( ١٠٢/١٢ ) رقم ( ٦٥٣٩ ) ، والأعلام للزركلي ( ٣٧٧/٤ ) .

المعتبر لقوله . ولو وجد بعض ميت صلى عليه كما قال في المذهب

## ٢٥ - السهو أثناء الصلاة

( مسألة ) أحرم لصلاة الظهر ثم سلم منها ناسياً ، وأحرم لصلاة العصر قبل طول الفصل ، ثم تذكر بعد سلامه من العصر أنه قد ترك ركناً من صلاة الظهر ؛ لم تنعقد صلاة العصر لكون الإحرام بها وقع في أثناء صلاة الظهر .

فقال في الروضة : إن طال الفصل ثم تذكر : بطلت أيضاً ، وإن لم يطل الفصل : لم تبطل ، وتندرك المترك ، وصحت الأولى .

وقال أبو الحسن القطان<sup>(١١٥)</sup> في مُطَارَحَاتِهِ : إذا تَعَمَّدَ قَطَعَ الأولى وصلى الثانية : بطلت الأولى ، وصحت الثانية . وإن لم يتعمد بل ظن أنه سلم من الأولى فأحرم بالثانية ناسياً ، وفرغ منها ، ثم تذكر أنه لم يفرغ من الأولى : بطلت الأولى ولم تنعقد الثانية . انتهى .

وتوجيه ما ذكره : أما بطلان الأولى ؛ فلوجود الصارف في أثنائها ، وهو قطعها بتكبير الإحرام للصلاة الثانية ، وأيضاً فلطول الفصل ، وأما بطلان الثانية ؛ فلأنه أحرم بها في أثناء صلاة الأولى لأنه لم يخرج منها بالسلام ساهياً ، وإنما خرج منها بالتكبير ، والتكبير إذا وقع في أثناء الصلاة الأولى لم يعتد به عن الواجب ، ولا يكون صارفاً عن الأولى ؛ وما ذكره في الروضة من بطلان الأولى إذا طال الفصل ثم تذكر ، إن كان المراد : إذا طال الفصل بعد السلام من الثانية ؛ فصحيح ، وإن كان المراد : طول الفصل مطلقاً وإن لم يُجْزِ التسليمة من الثانية فممنوع مخالف للقواعد ، والمثقول .

(١١٥) صاحب كتاب ( المطارحات ) هو محمد بن أحمد بن شاذان القطان ، أبو عبد الله - وليس أبا الحسن كما ذكر هنا - وهو صاحب كتاب ( فضائل الشافعي ) ، المرقوم سنة ٤٠٧ هـ .  
انظر : جذرات الذهب لابن العماد ( ١٨٥/٢ ) ، ومجمع المؤلفين للكمال ( ٢٦٨/٨ ) ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ١٢٥٨ ، ١٢٧٥ .

إلا أن حاجي خليفة والسبكي نسباً للمطارحات لأبي عبد الله حسين بن محمد القطان الشافعي ...  
انظر : كشف الظنون ( ١٧١٣/٢ ) وطبقات الشافعية ( ٣٧٥/٤ ) .



أما مخالفته للقواعد ، فلأن الإتيان بالصلاة لا أثر لوجوده ولا أثر للصارف ؛ لأنه قد وجد على وجه السهو ، وما فعله من الصلاة الثانية هو من جنس الأولى ، والفعل السهو إن كان من جنس الصلاة الأولى لا يبطلها ، وإن كبر وطال .

وقد ذكر في الشامل : أنه أرأحم لصلاة قصر<sup>(١١٦)</sup> ثم سها فصلها أربعاً ، قالوا : إن الصلاة لا تبطل ، ويسجد للسهو ، قال : وهذا فرع غريب ؛ لأن الزيادة هنا توجب السهو ، أو عمدتها لا يبطل ؛ لأنه لو قام عامداً لإتمام الصلاة : لم تبطل ، قال : وقال بعض أصحاب مالك<sup>(١١٧)</sup> : لا يجزئه لأن هذا للسهو عمل كثير ؛ لأنه ليس بصحيح ، لأن هذا سهو من جنس الصلاة ، فلم تبطل به . هذا كلامه ، والزيادة متى كانت من جنس الصلاة لا تبطلها وإن كثرت .

وقول الروضة : إن طال الفصل : بطلت ، يتعين حمله على ما إذا كان بعد السلام وإلا فلا ، والمنقول بقول العيمرائي<sup>(١١٨)</sup> أنه لو شرع في الظهر ، ثم ظن

(١١٦) ثبت مشروعية قصر الصلاة الرباعية حال السفر - سواء في حالة الخوف أم في حالة الأمن ، فقال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَرَمَ عَلَى الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتَكُمُ الدِّينُ كَلْبُكُمْ ﴾ (النساء : ١٠١) ، وقال يعلى بن أمية : قلت لعمر : ما لنا تقصر وقد أبتنا ، فقال : سألت رسول الله ﷺ ، فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم ، فاقبلوها صدقة » - أخرجه مسلم ، كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، باب صلاة المسافرين ، وعن عائشة - رضى الله عنها - زوج رسول الله ﷺ ، أنها قالت : فرضت الصلاة ركعتين ركعتين في التحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر ، وزيد في صلاة التحضر . متفق عليه .  
 وفي حكم قصر الصلاة اختلاف ؛ فقال الحنفية : إن قصر الصلاة واجب على المسافر ، وقال المالكية : القصر سنة مؤكدة أكد من صلاة الجماعة ، وقال الشافعية : القصر جائز ، وهو أفضل من الإتمام ، وهذا ما قاله الحاشية وأضافوا أن الإتمام غير مكروه .

(١١٧) هو مالك بن أنس بن مالك الأصمعي الحميري ، أبو عبد الله ( ٩٣ - ١٧٩ هـ - ٧١٢ - ٧٩٥ م ) إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب المالكية . مولده ووفاته في المدينة ، كان صلباً في دينه ، بعيداً عن الأمراء والملوك .

وحي به إلى جعفر - عم المنصور العباسي - فصره سباحاً فخلعت لها كفه .

ووجه إليه الرشيد العباسي ليأثبه فيحدثه ، فقال : العلم يؤق ، فقصد الرشيد منزله ، واستند إلى الجدار ، فقال مالك : يا أمير المؤمنين من إجلال رسول الله إجلال العلم ، فجلس بين يديه ، فيحدثه . وسأله المنصور أن يجمع كتاباً للناس يعلمهم على العمل به ، فصف ( الوطأ ) . ومن كتبه : ( الوطأ ) و ( المسائل ) و ( الرد على القدرية ) .

انظر : الأعلام للزركلي ( ٢٥٧/٥ ) ، وعليل التهذيب لابن حجر العسقلاني ( ٥/١٠ ) ، وحلية الأولياء لأبي نعيم ( ٣١٦/٦ ) .

(١١٨) هو يحيى بن أبي الخير بن سالم بن سعد بن عبد الله بن محمد بن موسى بن عمران ، البغدادى البجلي ، الشيخ الجليل أبو الحسين . وذكره الزركلى في ( الأعلام ) : يحيى بن سالم بن أبي الخير بن أسعد ( ٤٨٩ -

في الركعة الثانية أنه في العصر ، ثم ذكر في الثانية أنه في الظهر لم يضره ذلك ، وفي تهذيب البغوي نحوه ، وعلى قياسه : لو أحرم بالعشاء قضاء ، ثم ظن في الركعة الأولى أنه في الصباح ، وفي الثانية أنه في الظهر ، وفي الثالثة أنه في العصر ، وفي الرابعة أنه في المغرب ، ثم تذكر قبل السلام أنه في العشاء ؛ أنه لا يضره ذلك . وحسب ذلك عن صلاته ، وهذا نظير ما لو نوى أنه يصوم غدا لظنه يوم الاثنين و كان الثلاثاء صحت بنيته وصومه .

قال القاضي في ( المجرى )<sup>(١١٩)</sup> : ولو نوى أن يصوم غداً في هذه السنة يظنها سنة تسعين ، وكانت إحدى وتسعين صحت بنيته .

وقال : بخلاف ما لو نوى أن يصوم غداً عن رمضان سنة تسعين أو اثنين وتسعين ، وكانت إحدى وتسعين . وكلام القاضي هذا يؤخذ منه الفرق بين أن ينضم إلى الظن ولفظ كما لو أحرم بالظهر في أثناء صلاة غيرها لم يحسب عن الأولى ولا عن الثانية ، كما سبق إطلاقه عن الروضة ، وإن لم يوجد إلا ظن مجرد حسب عن الأول كما سبق عن الصرائي ، لكن هذه الترجمة ضعيفة .

وكلام القاضي في ( المجرى ) إما يستقيم تفريعه على أنه يشترط في نية رمضان<sup>(١٢٠)</sup> تعيين السنة ، والصحيح أنه لا يشترط ؛ فعلى هذا تصح نيته إذا نوى ٥٥٨ هـ - ١٠٩٦ - ١١١٣ م ) ، كان شيخ الشافعية في بلاد اليمن . له تصانيف منها : ( البيان ) في فروع الشافعية . تسع مجلدات ، و ( الزوائد ) و ( الأحداث ) و ( شرح الوسائل ) للغزالي ، و ( غرائب الوسيط ) للغزالي ، و ( مناقب الإمام الشافعي ) .

انظر : الأعلام للزركلي ( ١٤٦/٨ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٣٣٦/٧ ) ورقم ١٠٣٨ . ( ١١٩ ) هو كتاب ( المجرى في فروع الشافعية ) - لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي ( ٣٦٥ - ٤٤٧ هـ - ٩٧٥ - ١٠٥٥ م ) - في أربع مجلدات . انظر : كشف الظنون لحاجي خليفة . ص ١٥٩٣ .

وانظر في ترجمة أبي الفتح الرازي ، الأعلام للزركلي ( ١١٦/٣ ) وطبقات الشافعية الكبرى ( ٣٨٨/٤ ) رقم ٤١٤ .

( ١٢٠ ) معنى الصيام في اللغة : مطلق الإمساك عن الشيء ، فإذا أمسك شخص عن الكلام أو الطعام ، فلم يتكلم ولم يأكل ؛ فإنه يقال له في اللغة : صام ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إلى نذرت للرحن صوماً ﴾ ( مريم : ٢٦ ) ؛ أي صمتاً وإمساكاً عن الكلام . وأما معناه في اصطلاح الشرع : فهو الإمساك عن القطرات يوماً كاملاً ، من طلوع الفجر الصادق إلى غروب الشمس .

وهذا التعريف متفق عليه بين الحنفية والشافعية ، أما المالكية والشافعية فإنهم يزيدون في آخره كلمة ( بنية ) ؛ وذلك لأن الية ليست بركن من الصيام عند الحنفية والشافعية ، فليست جزءاً من الصيام ، على أنها شرط لازم لا بد منه .

انظر : الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري - كتاب الصيام .

صوم الغد ، ولا يضره اللفظ في الاسم ؛ كما لو نوى بقلبه صلاة الظهر ، وتلفظ بصلاة العصر<sup>(١٢١)</sup> ، أو بأيهما ؛ صح ذلك . وقال القاضي : لو شك في السجدة الأخيرة من الركعة الثالثة في أنه : هل ركع في تلك الركعة ؟ فقام ليركع ، ثم تذكر أنه كان قد ركع ، فإنه يمضي على صلاته . انتهى .

ولو قام لقصد الركعة الثالثة لا يمنع احتساب وقوعه عن الركعة الرابعة ، لأن القيام الواجب يقوم بعضه مقام بعض ، كما تقع الجلسة بين السجدين عن الواجب وإن قصد بها الاستراحة ، وتقع الغسلة الثانية عن فرض الوجه كافية لفصل اللبنة<sup>(١٢٢)</sup> المبللة من الوجه في المرة الأولى ، وإن أتى بها على قصد النفل ، وكما تجب متابعة الإمام عن الواجب وإن أتى بها على قصد آخر ، كما إذا قرأ الإمام السجدة وهوى فهو المأموم معه ظناً أنه يسجد للتلاوة<sup>(١٢٣)</sup> ثم لم يسجد الإمام ، بل ركع ؛ فإن المأموم يركع معه ويحسب ركوعه عن الفرض ، وإن أتى به قصد التلاوة ، لأنه لا عبرة بقصد المأموم خلف الإمام ، والمتابعة وقعت واجبة في محلها ، وكفت .

وذكر في الروضة في باب سجود السهو : أنه لو أتى بالشاهد الثاني على قصد الأول ، ثم ظهر أنه الثاني : لم تجب إعادته على الصحيح أو الأصح .

وقال في آخر باب سجود السهو : إنه لو دخل في صلاة ، ثم ظن أنه ما كبر للإحرام فاستأنف التكبيرة للصلاة ، ثم علم أنه كان قد كبر أولاً ، فإن علم بعد

(١٢١) النية هي عزم القلب على فعل العادة تقريباً إلى الله وحده ، أو هي الإرادة المجازمة . بحيث يريد المصل أن يؤدي الصلاة لله وحده ، فهو يعطى بلسانه بدون أن يقصد الصلاة بقلبه ، فإنه لا يكون مصلحاً .  
ويعين أن يلفظ بلسانه بالنية ، كأن يقول بلسانه : أصلي فرض الظهر مفعلاً ، لأن في ذلك تبييناً للقلب ، فهو نوى بقلبه صلاة الظهر ، ولكن سبق لسانه فقال : نويت أصلي العصر ، فإنه لا يضر ؛ لأنك قد عرفت أن المعبر في النية إنما هو القلب ، والنطق باللسان ليس بنية ، وإنما هو مساعد على تبيين القلب ؛ فخطأ اللسان لا يضر ما دامت نية القلب صحيحة . وهذا الحكم منطبق عليه عند الشافعية والحنابلة .

(١٢٢) اللبنة : الموضع لا يصحبه الماء في الوضوء أو الغسل .

(١٢٣) سجود التلاوة سنة عند قراءة مواضع مخصوصة من القرآن ، فقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا قرأ ابن آدم السجدة ، فسجد اعتزل الشيطان يبكي ، يقول : يا قاتلُ (وَلِي رِوَايَةُ : يا ولي) أمر ابن آدم بالسجود فسجد ، فله الجنة . وأمرت بالسجود فأبيت في النار » . أخرجه مسلم - كتاب الإيمان - باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، وابن ماجه في (سنن) - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب سجود القرآن ، وأحمد في (المسند) ٤٤٣/٢ .

فراغه من الصلاة الثانية ، لم تفسد الأولى وتمت بالثانية ، فإن علم قبل فراغ الثانية عاد إلى الأولى وأكملها وسجد للسهو في الحالتين . والقول أن الأولى تم بالثانية ، فيه دليل على أن الإحرام بصلاة أخرى لا يؤثر ، وأنه لا أثر للمصارف على وجه السهو على احتساب ما أتى به على الصلاة الأولى ، وعلى هذا فإذا سلم من العصر ثم تذكر أنه كان قد ترك ركعة من الظهر ؛ تمت الظهر بركعة من العصر ، ولفقت العصر . وهذه الأقوال السابقة متظاهرة على ذلك . وقد ذكر الغزالي المسألة في ( فتاويه )<sup>(١٢٤)</sup> ولم يفصل بين طول الفصل وقصره ، وعبارته في ذلك : أنه إذا أراد أن يصلي الظهر الفائتة أو العصر ، فترك السلام بينهما ، ماذا يصح له منها ؟ قال : يصح له الظهر دون العصر ، فإن العصر لا تصح مادامت تحرمة الظهر باقية ولا يترفع إلا بالسلام<sup>(١٢٥)</sup> ، أو بقصد الإبطال مع العلم ، وكم يجزى من ذلك ولا ينقطع الظهر بنية العصر ، ولا تبطل بكونه غلطاً ، فقله : ولا ينقطع الظهر بنية العصر ، فيه تصريح بأن ما أتى به بعد نية العصر يقع على الظهر ، لأن حقيقة عدم الانقطاع ، لأن القصد ههنا غير حقيقى ، والقصد إنما يؤثر إذا كان حقيقياً ؛ ولهذا وجب قضاء يوم الشك على الفور إذا ثبت كونه من رمضان ، وإن لم يعتمد بفطره لأن الفطر لا يباح فيه في الحقيقة ، والقصد على وجه الخطأ لا يتحقق فيه العمدية . وكذلك لو أتى بلفظ يتحمل الطلاق ، فأفاته شخص جاهل بوقوع الطلاق ، فأنشأ طلاقاً آخر بناء على أنها بانت<sup>(١٢٦)</sup> بالطلاق الأول : لم يقع الثانى المبنى على ظن فاسد ، وكذلك لو أتى المكاتب<sup>(١٢٧)</sup> سيده بالثبوت<sup>(١٢٨)</sup> ، فقبضها منه بناء على ظن

(١٢٤) فتاوى أبى حامد الغزالي ، قال عنها حاجى خليفة : مشتملة على مائة وتسعين مسألة غير مربة ، وله فتاوى غير ذلك ليست بمشهوره .

انظر : كشف الظنون - ص ١٢٢٧ ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ٢٢٦/٦ )

(١٢٥) لما أخرجه أبو داود عن علي بن رضى الله عنه ، أن رسول الله ﷺ قال : « مفاح الصلاة الطهور ، وتحريمها التكبير ، وتحليلها التسليم » .

انظر : سنن أبى داود - كتاب الطهارة - باب فرض الوضوء ، ابن ماجه في ( سننه ) - كتاب الطهارة - باب مفاح الصلاة الطهور ، والدارسى في ( سننه ) - كتاب الصلاة والطهارة - باب مفاح الصلاة الطهور ، وأحمد في المسند ( ١/١٢٣ ، ١٢٩ ) .

(١٢٦) بان : منه وعنه - نبأ ويروى ويروى : ينفذ والفصل ، ويقال : بانت المرأة عن زوجها ، ومنه : انفصلت بطلاق . فهي بان ، والنفقة : تزوجت ، والشيء باناً : ظهر وانضح ، وطلاق بانن : لا رجعة فيه إلا بعد جديد .

(١٢٧) كاتب السيد الممد : كتب بيده ويثبته اتفاقاً على مال يقسطه له ، فإذا ما دفعه صار حرّاً . فالسيد مكاتب ، والبيد مكاتب .

(١٢٨) نجم الشيء : نجماً ويؤمراً : طلع وظهر ، يقال : نجم النبات ، ونجمت الكواكب ، ونجم المال -

الجودة . ثم قال له : اذهب فأنت حُرٌّ وقد أعتقتك ، ثم ظهر له أن الدراهم مغشوشة ، فإنه تبين عدم صحة العتق ؛ فهذه كلها شواهد على أن ما أتى به المكلف في الصلاة على ظن السهو كالإيهم ، وإذا كان كالعدم وجب الاعتداد به عن الصلاة الأولى ، ولا أثر لطول الفصل قبل السلام وقصره .

ولو جمع المسافر جمع تقديم<sup>(١٢٩)</sup> ثم بان فساد الصلاة الأولى فسدت الثانية .

وقال بعض الناس : ويقع نافلة ، كما لو أحرم بالصلاة قبل وقتها غلطاً في دخول الوقت ، وهذا خطأ ؛ بل يجب أن يفصل فيقال : إن كان فساد الأولى بترك ركن ، لم تنعقد الثانية لوقوعها في تحريم الأولى ، وإن كان فساد الأولى بوقوع نجاسة على المصل وزوالها عند إحرامه بالثانية انعقدت الثانية نفلاً لوقوعها قبل وقتها ، وقد احترز في المنهاج بقوله : فإن جمعها ثم علم ترك ركن من الأولى ، بطلنا . فاحترز بالركن عن مسألة النجاسة ونحوها ؛ كالكلام الكثير ، والأكل الكثير ، وكشف العورة ساهياً ، إلا أن قوله : بطلنا ، مشروط بما إذا طال الفصل بعد سلام الثانية ، ولهذا عيّر ، وهو من محاسن المنهاج .

أما إذا علم ترك الركن عقب السلام من الثانية ، فإنه يأتي فيه ما سبق ، ويتحرر فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : بطلان الضلالتين وهو قياس ما ذكره ابن القبطان .

الثاني : بطلان الأولى إن طال الفصل قبل سلام الثانية وهو ما تقتضيه عبارة الروضة .

والثالث : لا تبطل الأولى وإن طال الفصل بل يكمل الثانية .

= ونحوه : أنه أقساطاً .

ونجم الشيء : فسّطه أقساطاً ، يقال : نجم عليه الدين . ويقع بين المغرب والعشاء (١٢٩) يجمع بين الظهر والعصر تقديماً في وقت الأولى ، وتأخيراً في وقت الثانية ، وبين المغرب والعشاء كذلك . ويرى الشافعية أنه يجوز الجمع بين الصلاتين جمع تقديم أو تأخير للمسافر مسافة القصر ، ويجوز جمعهما جمع تقديم فقط بسبب نزول الظلم . والأولى ترك الجمع لأنه يختلف في جوازه في المذاهب ، لكن من الجمع إذا كان الحاج مسافراً ، وكان يعرفه أو مزدلفة ، فالأفضل للأول جمع العصر مع الظهر تقديماً ، وللتأخر جمع المغرب مع العشاء تأخيراً ، لا اتفاق للمذاهب على جواز الجمع لهما :

## ٢٦ - سجدة الإمام الثالثة

( مسألة ) صلى مع إمام وجلس معه للتشهد<sup>(١٣٠)</sup> ، فسجد الإمام سجدة ثالثة ، فهل يجب على المأموم متابعتها فيها ؟ أم لا ؟ ينظر إن سجد بعد أن مضى مقدار التشهد ، وجب على المأموم متابعتها في السجدة الثالثة ويحمل ذلك على سجود السهو . وإن سجد قبل أن يمضي مقدار التشهد ؛ لم يجز له متابعتها فيها ، ويحمل فعده على السهو لا على سجود السهو ؛ لأنه لم يدخل وقته ، فإن تابعه ؛ بطلت صلاته ، وإذا حمل فعله على السهو ؛ لم يجب عليه مفارقتها ؛ بل ينتظره حتى يسلم فيسجد للسهو .

## ٢٧ - تقدم المأموم بالإحرام

( مسألة ) صلى المأموم ثم شك في أنه تقدم على الإمام في تكبيرة الإحرام<sup>(١٣١)</sup> ، لم تصح صلاته . نقله البيهقي عن القاضي . وهذا بخلاف ما لو شك في أنه متقدم على الإمام أو متأخر ؛ فإنه لا يضر على الصحيح ، والفرق أن<sup>(١٣٢)</sup> يرى الشافعية أن المجلس الأخير بقدر التشهد ، والصلاة على النبي ﷺ ، والتسليم الأول ؛ فرض .

وقالوا : إن ألفاظ التشهد هي : ( الصلوات المباركات الصلوات الطيبات لله . السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ) وقالوا : إن الفرض يتحقق بقوله : ( الصلوات لله ، السلام عليك أيها النبي ، ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ) . أما الإتيان بما زاد على ذلك فهو أكمل ، ويشترط في صحة التشهد المفروض أن يكون بالعربية إن قدر . وأن يوالي بين كلماته ، وأن يسمع نفسه حيث لا مانع . وأن يربط كلماته ، فلو لم يرتبها . فإن غير المعنى بعدم الترتيب ؛ بطلت صلاته إن كان عامداً وإلا فلا .

وقالوا : إن الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير ركن مستقل من أركان الصلاة ، وأقله أن يقول : اللهم صل على محمد أو النبي .

(١٣١) يرى الشافعية أن تسجدة الإمام تصدق على أمور ثلاثة : أحدها : أن يتأخر بدء إحرام المأموم يقينا عن انتهاء إحرام الإمام ؛ فلو تقدم عليه ، أو قارنه في حرف من تكبيرة الإحرام ، لم تصح صلاته ، وكذا لو شك في ذلك قبل السلام .  
ثانياً : أن لا يتقدم سلام المأموم على سلام إمامه ، فلو سلم قبله ، بطلت صلاته . أما المقارنة للسلام فمكروهة فقط .

ثالثها : أن لا يسبق المأموم إمامه ، وأن لا يتأخر عنه بركتين فعليين متوالين بغير عذر ، فلو سبقه بذلك كأن ينزل للسهو وإمامه قائم للقراءة ، بطلت صلاته ، لأنه يكون في هذه الحالة قد سبقه بالركتين المذكورتين . وهما الركوع والرفع منه . وكذا لو تأخر عنه بهما كان ينزل لإمامه للسهو وهو قائم للقراءة ، فلو سبقه بهما ناسيا أو جاهلا ؛ لا يضر ، لكنه حتى تذكر أو علم ؛ وجب عليه أن يعود لمواظبة إمامه ، فإن لم يفعل ؛ بطلت صلاته .

الصحة في الموقف أكثر وقوعاً ، فإنها تصح في صورتين ، وبطل في صورة واحدة ، فتصح مع التأخر والمساواة وبطل مع التقدم خاصة . والصحة في التكبير أقل وقوعاً ؛ فإنها تبطل بالمقارنة والتقدم ، وتصح في صورة واحدة ، وهي التأخر ووقوع اثنين من ثلاثة أكثر وقوعاً من واحدة من ثلاثة ؛ فلها صحت في الموقف وبطلت في التكبير .

## ٢٨ - السكتات المستحبة

( مسألة ) يستحب في الصلاة خمس سكتات : الأولى : عقب تكبيرة الإحرام حتى لا يصلها بالدعاء .

الثانية : يسكت بعد الفراغ من دعاء الاستفتاح سكتة يسيرة ، ولا يصل القراءة بالدعاء .

الثالثة : إذا قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ استحب أن يسكت سكتة لطيفة ، ثم يقول : آمين ، فعلا يوجههم أن ( آمين ) من الفاتحة .

الرابعة : يسكت بين آمين وبين قراءة السورة ولا يصلها بها ، ويسكت الإمام بقدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ، إلا أن يكون المأموم أصم لا يسمع القراءة فلا يسكت له .

الخامسة : إذا فرغ من قراءة السورة سكت سكتة لطيفة ولا يصلها بتكبيرة الهوى إلى الركوع . وإذا قال الإمام : آمين ، قالت الملائكة في السماء : آمين ، كما ورد في الخبر ، فيستحب للمأموم أن يقول مع الإمام : آمين ، لقوله ﷺ : « من وافق تأميه تأمين الملائكة ، عُفِّرَ له ما تقدم من ذنبه »<sup>(١٣٢)</sup> والمراد : الموافقة في القول ، على الصحيح ، وقيل : في الإخلاص ، حكاه الخطابي بخروى<sup>(١٣٣)</sup> في شرح مسلم . ومعنى آمين<sup>(١٣٤)</sup> : [ ١ ] اللهم استجب ، وقيل :

( ١٣٢ ) أخرجه البخاري في ( صحيحه ) - كتاب الأذان - باب جهر المأموم بالتأمين . ومسلم - كتاب الصلاة - باب السمع والصعيد والتأمين .  
( ١٣٣ ) ( الموطأ ) - كتاب الصلاة - باب ما جاء في التأمين خلف الإمام - حديث ( ٤٦ ) . وأحمد في ( المسند ) ٣١٢/٢ ، ٤٥٩ - كلهم عن أبي هريرة .  
( ١٣٤ ) هو أحمد بن محمد بن خازن ، الفقيه ، أبو حامد ، الفروي الشافعي : عالم هرة وإمامها ومحدثها ، وأديبها ، وفقهها ، ومفسرها .

قال عنه السبكي : للحافظ أبي حامد الشافعي كتاب ( اخرج على صحيح مسلم ) ، لم ألف عليه . وقيل : توفي سنة خمس وخمسين وثلثمائة . وقيل : سنة ثمان وخمسين ، إلا أن السبكي صحح القول الأول . انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٤٥/٣ ) رقم ٩٤ وكشف الظنون لحاجي خليفة ص ٥٥٧ .  
( ١٣٤ ) نقل النووي بعض معاني ( آمين ) فقال :

[٢] لا تخيب رجاءنا ، وقيل : [٣] لا يقدر على هذا أحد سواك ، وقيل : [٤] معنى آمين ؛ جنتك قاصدين ودعوناك راغبين فلا تردنا . وقيل : [٥] آمين اسم من أسماء الله تعالى ، كأن المصلي قال : اهدنا يا الله ، وقيل : [٦] آمين طابع على الدعاء وخاتم عليه ، كما يختم على الشيء ليحفظ كأن الدعاء يختم على دعائه بهذا حتى يحفظ عمله من الشيطان ، وقيل : [٧] آمين كنز يعطاه قائلها ، وقيل : [٨] آمين اسم تستنزل به الرحمة . ويستحب إذا فرغ من قراءة سورة البقرة أن يقول : آمين ، كما قاله البغوى فى تفسيره . قال الشافعى رضى الله عنه : فلو قال المصلي : آمين رب العالمين ، فحسن ، قال فى الأم : ولو ترك الإمام التأمين أتى به المأموم جهراً ليسمع الإمام .

وروى البيهقى أن رسول الله ﷺ كان إذا قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : « رب اغفر لى آمين » (١٣٥) .

وفى مسند الإمام الشافعى رضى الله عنه عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه كان إذا قال : ﴿ ولا الضالين ﴾ قال : ( آمين ) . وفى آمين أربع لغات : [١] المد وتخفيف الميم [٢] والقصر وتخفيف الميم [٣] والمد والإمالة وتخفيف الميم [٤] والمد وتشديد الميم ، قالوا : وهى أضعف اللغات ، وليس كذلك لأن معنى : آمين : جنتك قاصدين فلا تردنا ، ويستحب للمأموم أن لا يسبق الإمام بقراءة الفاتحة فإن قرأها قبله ، فقيل : لا يجزئه . والصحيح أنها تجزئه ، ويستحب إعدادها ، وكذلك لو صلى قاعداً للمعز وقرأ الفاتحة فى حال القعود ، ثم قدر على القيام بعد قراءتها ؛ فإنه يجب عليه أن يقوم ليركع من قيام ، ويستحب له فى هذه الحالة إعادة الفاتحة لتقع قراءته فى حال الكمال .

قال البغوى : لو قرأ المأموم الفاتحة وفرغ منها قبل الإمام ، فالأولى أن لا يؤمن حتى يؤمن الإمام .

= قال الجمهور من أهل اللغة والعرب والفقه : معناه : اللهم استجب . وقيل : لكن كذلك . وقيل : الفعل . وقيل : لا تخيب رجاءنا .  
 وقيل : لا يقدر على هذا غوك . وقيل : هو طابع الله على عباده يدفع به عنهم الآفات .  
 وقيل : هو كنز من كنوز العرش لا يعلم تأويله إلا الله .  
 وقيل : هو اسم الله تعالى ، وهذا ضعيف جداً .  
 انظر ( شرح الملهب ) ٣٧٠/٣ .

(١٣٥) أخرجه البيهقى فى ( السنن الكبرى ) عن والى بن حجر - كتاب الصلاة - باب جهر الإمام بالتأمين - ٥٨/٢ .



قال النووي : وفيه نظر ، واختار أنه يؤمن لقراءة نفسه ثم يؤمن أيضاً بتأمين الإمام ، ويستحب أن يجهر بالتأمين مع الإمام ولا يؤمن قبله ولا بعده بل معه ، وينبغي للمرأة<sup>(١٣٦)</sup> أن تُسِرَّ بالتأمين ، لأن صوتهما إما عورة ، أو مكروه . وكما يستحب لها الإصرار بالقراءة في الصلاة الجهرية بحضرة الرجال ، وتخالف رفع صوتها بالتلبية فإنها حالة [ كل ] أحد يشتغل فيها بنفسه بخلاف الصلاة ، فإن الإنصات فيها إلى القراءة ، والاستماع مطلوب في الجملة . وكثير من جملة العوام إذا فرغ الإمام من قراءة ﴿ ولا الضالين ﴾ بادروا بالتأمين قبل شروع الإمام فيه ، وهم مخطئون في إصابة السنة ، وعرومون من مغفرة ما تقدم من ذنوبهم بسبب ترك الموافقة في التأمين .

## ٢٩ - قطع القراءة عند آيات الرحمة والعذاب

( مسألة ) يستحب لكل من الإمام والمنفرد والمأموم إذا سمع الإمام ومر بآية رحمة أن يقطع القراءة ، ويسأل الله عز وجل من رحمته ، وإذا قرأ آية فيها ذكر العذاب استحب له أن يستعِذ بالله تعالى منه ، وإذا قرأ : ﴿ وهو الذي مرج البحرين هذا عذب فرات وهذا ملح أجاج ﴾<sup>(١٣٧)</sup> أو قرأ قوله تعالى : ﴿ لو نشاء جعلاناه أجاجاً ﴾<sup>(١٣٨)</sup> استحب له أن يقول : الحمد لله الذي جعله عذباً فراتاً برحمته ، ولم يجعله ملحاً أجاجاً .

وإذا قرأ ﴿ فمن يأتيكم بماء معين ﴾<sup>(١٣٩)</sup> فليقل : الله رب العالمين .

( ١٣٦ ) يرى الشيخ السيد سابق في ( فقه السنة ) أنه يجوز للنساء الخروج إلى المسجد وفهود الجماعة ، بشرط أن يتجنبن ما يثير الشهوة ، ويدعو إلى الفتنة من الزينة والطيب .

وامتدلت بحديث : - عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « لا تفتحا النساء أن يخرجن إلى المسجد ، ويبرجن خير هن » . انظر : الجزء الأول - ص ٢٠٢ طبعة دار الكتاب العربي . .

● وهذا الحديث أخرجه مسلم في ( صحيحه ) باللفظ : « لا تفتحا نساءكم المسجد إذا أصأذنكم إليها » . انظر : كتاب الصلاة - باب خروج النساء إلى المسجد إذا لم يهرتب عليه فتنة ، وأبها لا تخرج عطية .

وأخرجه أيضاً : أبو داود في ( سننه ) - كتاب الصلاة - باب ما جاء من خروج النساء إلى المسجد باللفظ : ( لا تفتحا نساءكم المسجد ، ويبرجن خير هن ) .

● وأخرج مسلم في ( صحيحه ) ، وأبو داود في ( سننه ) عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عاتكة زوج النبي ﷺ قالت : « لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمهن المسجد » تعني : من الزينة والطيب .

انظر : صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب خروج النساء ... ومن ابن داود - كتاب الصلاة - باب التشديد في خروج النساء إلى المسجد .

( ١٣٧ ) الفرقان : ٥٣ .

( ١٣٨ ) الواقعة : ٧٠ .

( ١٣٩ ) الملك : ٣٠ .

وإذا قرأ في آليس الله بأحكم الحاكمين ﴿١٤١﴾ فليقل : بلى ، وأنا على ذلك من الشاهدين .

وإذا قرأ في آليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ﴿١٤٢﴾ فليقل : سبحان الله ، وبلى ﴿١٤٣﴾ .

وإذا قرأ في شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم ﴿١٤٤﴾ فليقل : وأنا أشهد بما شهد الله ، وأستودع الله هذه الشهادة ، وهي في عند الله وديعة .

ففي الخبر : من قال ذلك نادى مناد يوم القيامة : إن لفلان عهداً فليقيم فليدخل الجنة ﴿١٤٥﴾ .

وقال عليه السلام : قال لقمان : إن الله إذا استودع شيئاً حفظه ﴿١٤٥﴾ . وإذا

(١٤٠) التين : ٨ .

(١٤١) القيامة : ٤٠ .

(١٤٢) أخرجه ابن جرير في (جامع البيان) عن معمر قال : كان قنادة إذا تلا : في آليس الله بأحكم الحاكمين ﴿١٤٢﴾ قال : بلى ، وأنا على ذلك من الشاهدين - أحسبه كان يرفع ذلك - وإذا قرأ : في آليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى ﴿١٤٣﴾ قال : بلى ، وإذا تلا : في آليس حديث بعده يؤمنون ﴿١٤٤﴾ (الأعراف : ١٨٥) قال : أمنت بالله وبما أنزل .

الظاهر : تفسير سورة التين (١٦١/٣٠) .

(١٤٣) آل عمران : ١٨ .

(١٤٤) تمام الخبر : إن غالب القبطان قال : أتيت الكوفة لي تجارة ، فنزلت قريبا من الأعمش . فلما كانت ليلة أردت أن ألتحق إلى البصرة ، قام يتجهد من الليل ، فمر بهذه الآية : في شهد الله ... في - الآية . ثم قال الأعمش : وأنا أشهد بما شهد الله به ، وأستودع الله هذه الشهادة ، وهي في عند الله وديعة ، في إن الدين عند الله الإسلام في . قلنا مرأى ، قلت : لقد سمع فيها شيئاً ، فندوت إليه فودعه ثم قلت : يا أبا محمد إلى مصحك تردد هذه الآية ، قال : أو ما بلغك ما فيها ؟ قلت : أنا عندك منذ شهر لم تحدثني .. قال : حدثني أبو وائل عن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ : : «يأبى يصاحبني يوم القيامة ، فيقول الله عز وجل : عبدى عهد إلى وأنا أحق من ولى بالهدى . أدخلوا عبدى الجنة » .

● أخرجه ابن عدى في (الكامل) ٣٥/٥ ، ٣٦ .

وذكره ابن كثير في تفسيره ، وعزاه لابن أبي حاتم (٣٦٢/١) . والسيوطي في (الدر المنثور) وعزاه للطبراني في الأوسط ، والبيهقي في (الشعب) وضعفه ، وابن الجار (١٧/٢) .

كما ذكره المصنف في (مجمع الزوائد) - كتاب التفسير (٣٢٥/٦) وقال : رواه الطبراني ، وفيه عمر بن افتار ، وهو ضعيف .

(١٤٥) أخرجه أحمد في (المستد) عن ابن عمر (٨٧/٢) .

قرأ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ فليقل : سبحان ربى العلى الأعلى الوهاب<sup>(١٤٦)</sup> .  
 وإذا قرأ : ﴿فسبح باسم ربك العظيم﴾<sup>(١٤٧)</sup> ، استحَب أن يقول : سبحان ربى  
 العظيم ، وكذلك يدعو ويسبح ويسأل عند كل آية بما يناسبها .  
 وإذا قرأ ﴿فبأى حديث بعده يؤمنون﴾<sup>(١٤٨)</sup> ، فليقل : آمنا بالله وكتبه  
 ورسله .

وإذا قرأ ﴿فبأى آلاء ربكما تكذبان﴾<sup>(١٤٩)</sup> فليقل : لا بشيء من نعمة  
 ربنا نكذب .

ولا يَصِلُ ذلك بالقراءة لكلا يتوهم أنه منها ، ولا يتقيد المؤمنون في ذلك بقول  
 الإمام ، بل يَقُولُهُ وإن تركه الإمام .

وإذا فرغ من سورة ( والضحي ) وما بعدها استحَب أن يفصل بين كل  
 سورتين بالتكبير ، يقول : الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ، عن مجاهد<sup>(١٥٠)</sup> قال :  
 قرأت على ابن عباس تسع عشرة ختمه فكان يأمرنى أن أكبر من ( أُمِّ نِشْرَح ) .  
 وقال ابن أبى برة : قال لى محمد بن إدريس : إن تركت التكبير فقد تركت  
 سنة من سنن رسول الله ﷺ . وروى ابن سَمَاح الشَّاطِئِيَّة عن الشافعى رضى الله  
 (١٤٦) الأعل : ١ ، وأخرج ابن جرير هذا القول في تفسيره عن ابن عمر ، وابن عباس ، وأبى بن كعب  
 انظر تفسير سورة الأعل (٣٠/٩٦ ، ٩٧) .

(١٤٧) الواقعة : ٧٤ .

(١٤٨) الأعراف : ١٨٥ .

(١٤٩) الرحمن : في أكثر من موضع ، منها ١٣ ، ١٦ .

(١٥٠) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المكي ( ٢١ - حوالى ١٠٤هـ = ٦٤٢ - حوالى ٧٧٢م ) تابعى .

مفسر ، من أهل مكة .  
 تنقل في الأصفار ، واستقر في الكوفة . وكان لا يسمع بأعجوبة إلا ذهب فطر إليها . أما كتابه في  
 ( التفسير ) فيبقى المفسرون ، ومن الأعمش عن ذلك . فقال : كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب .  
 ويقال : إنه مات وهو ساجد .

● أخرج أبو نعيم في ( الحلية ) عن مجاهد أنه قال : عرضت القرآن على ابن عباس ثلاث عرضات ألقه  
 على كل آية أسأله : فم نزلت ؟ وكيف كانت ؟ .  
 ومن أقواله : إن المسلم لو لم يصب من أخيه إلا أن حياته منه جمعه من المعاصي لكفاه .  
 وقال : اللقيط من يخاف الله عز وجل ، وقال : إن العبد إذا أقبل على الله تعالى بقلبه ، أقبل الله عز  
 وجل بقلوب المؤمنين إليه .  
 انظر : الأعلام للزركلى ( ٢٧٨/٥ ) ، وحلية الأولياء لأبى نعيم ( ٢٧٩/٣ ) .

عنه أنه سمع رجلاً يقرأ ويفصل بالتكبير ، فقال : أحبيت السنة .  
 وذكر البغوى في تفسيره فيه حديثاً مرفوعاً ، وكذلك غير البغوى ، قال  
 الشافعى رضى الله عنه :  
 يستحب للإمام أن يخفف الأذكار والقراءة بحيث لا يترك من الأبعاض شيئاً  
 ولا من الهيئات ، ولا يقتصر على الأقل ، ولا يستوفى الأكمل .  
 والمستحب للمنفرد من طوال المفصل<sup>(١٥١)</sup> وأواسطه ، وأذكار الركوع  
 والسجود . ( التمة )

وآخرون : التطويل مكروه ، فإن آثروا التطويل لم يكره . وقد نص الشافعى  
 عليه في ( الأم ) قال : واجب للإمام أن يخفف الصلاة ويكملها ، فإن عجل عما  
 أوجبت من الأذكار والإجمال كرهت ذلك ، وإذا صلى يقوم محصورين - يعلم من  
 حالهم - استحب التطويل فإن كانوا يؤثرون التطويل لكن المسجد مطروق بحيث  
 يدخل في الصلاة من حضر بعد دخول الإمام فيها لم يطول .

ولى فتاوى الشيخ أبى عمرو بن الصلاح<sup>(١٥٢)</sup> رحمه الله : أن الجماعة لو  
 كانوا يؤثرون التطويل إلا واحداً أو اثنين ونحوهما فإنهما لا يؤثرانه لمرض ونحوه ،

---

(١٥١) فصل الشيء : جعله فصلاً متميزة مستقلة ، - الأمر : يبه . ولى العزلى العزيز : ﴿ قد فصلنا الآيات  
 لقوم يعلمون به . ( الأنعام : ٩٧ ) .

والفصل : السبع الأخير من القرآن الكريم ، لكثرة الفصول بين سوره .  
 (١٥٢) هو عثمان بن عبد الرحمن ( صلاح الدين بن عثمان ) بن موسى بن أبى النصر ( أو - أبى نصر ) ،  
 الكردي ، الشهر زورى ، نفى الدين ، أبى عمرو بن الصلاح ( ٥٧٧ - ٦٤٣ هـ - ١١٨١ - ١٢٤٥ م )  
 أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال . ولد في ( شرعان ) ، وتوفي في دمشق .  
 من كبه : ( معرفة أنواع علم الحديث ) يعرف بمقدمة ابن الصلاح ، ( و الأمل ) ، ( و الفتاوى ) الذى  
 قال عنه حاجى خليفة : جميعها بعض طلبه ، وهو الكمال إسحاق الحزنى الشافعى ... وهى في مجلد كثير  
 الفوائد ، نسخة منها مرتبة على الأبواب ، ونسخة غير مرتبة .

ومن كبه أيضاً ( شرح الوسيط ) في فقه الشافعية ، ( و صلة الناسك في صفة الناسك ) ، ( و فوائد  
 الرحلة ) وهو أجزاء كثيرة مشتملة على فوائد في أنواع العلوم ، قيدها في رحلته إلى خراسان ، ( و أدب  
 القضى والمستضى ) ، ( و طبقات الفقهاء الشافعية ) .

● قال السبكي عن ابن الصلاح : تلقاه عليه خلافتي ، وكان إماماً كبيراً فقيهاً محدثاً ، زاهداً ورعاً ، مفيداً  
 معلماً .

انظر : طبقات الشافعية للسبكي ( ٣٢٦/٨ ) رقم ١٢٢٩ .  
 والأعلام للزركلى ( ٢٠٧/٤ ) . وكشف الظنون لحاجى خليفة ص ١٢١٨ .

فإن كان ذلك مرة أو مرتين خفف . وإن كثر حضوره طُول مراعاةً لحق الراضين ولا يفوت حقهم بهذا المنفرد للملازم . قال النووي : وهذا التفصيل الذي قال حسن متعين .

### ٣٠ - انتظار الإمام للمأموم

( مسألة ) إذا أحس الإمام في الركوع أو التشهد الأخير بداخل استحباب انتظاره على المذاهب ، بشروط :

الأول : أن لا يبلغ في تطويل الانتظار .

الثاني : وأن لا يميز بين الداخلين بل يسوئ بين الشريف وغيره .

الثالث : أن يقصد التقرب إلى الله تعالى دون التودد إلى المخلوقين .

الرابع : أن لا يحشى فوات الوقت وخروج الصلاة عن وقتها ، فإن عشى ذلك نظر إن كان في صلاة الجمعة حرم عليه ذلك ، لأن إخراج الجمعة عن الوقت مفوت لها ؛ ولهذا ذكر الأصحاب أنه إذا لم يبق من وقت الجمعة إلا مقدار ما يؤدي فيه الواجب من الخطبة والصلاة وغيرها وجب الاختصار عليه .

الخامس : أن لا يكون الداخل ممن يعتاد التطويل وتأخير الإحرام إلى الركوع ، فإن اعتاد رجل ذلك إما لوسوسة أو تكاسل : لم ينتظره ، وقد تقدم أنه لو كان بعض القوم لا يؤثر التطويل وأكثرهم يؤثره أنه يراعى ذلك مرة أو مرتين ولا يزداد فينبغي أنه يأتي ههنا مثله . وإن كان في غير صلاة الجمعة ، قلنا : إن إخراج الصلاة عن الوقت أمر مكروه ههنا ؛ لأن فعل المستحب إذا كان يوقع في فعل المكروه ترك .

السادس : أن يكون الداخل ممن يعتقد إدراك الركعة بإدراك الركوع فإن كان لا يعتقد ذلك لم ينتظره قطعاً ؛ لأنه لا فائدة له . ولا يقال ههنا إن العبرة باعتقاد الإمام ، لأنه إما فعل ذلك لمصلحة المأموم ، والمأموم لا يراه مصلحة .

السابع : أن تكون صلاة المأموم مغنية عن القضاء ، فإن كانت مما يجب قضاؤها احتمل الاستحباب ؛ وعُدَّ الاستحباب أولى ، لأنه يسقط عنه بهذا الركوع الركعة ، ويحسب له عملها وفائدة الاعتداد بما يأتي بعد ذلك عن حرمة الوقت .

### ٣١ - كراهة تطويل الإمام الصلاة

(مسألة) لو دخل في الصلاة جماعة وطَوَّل على قصد أن يلحقه قوم آخرون لشكَّر بهم الجماعة ، وليلحقه رجل مشهور عادته الحضور ؛ فهو مكروه باتفاق الأصحاب ، قاله في (شرح المذهب) قال : قالوا : وسواء كان المسجد في سوق أو محلة وعادة الناس يأتونه بعد الإقامة فوجاً فوجاً ، أم لا ، وسواء كان الرجل المنتظر مشهوراً بدينه أو عمله أو دنياه فكأنه مكروه بالاتفاق ، لعموم قوله عليه السلام : « إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف » (١٥٣).

قال النووي : أما إذا لم يدخل في الصلاة ، وقد جاء وقت الدخول فيها وحضر بعض المؤمنين ، ويرجو زيادة ؛ فيستحب أن يعجل ولا ينتظرهم ؛ لأنه إذا عجل حثهم ذلك على الحضور والمسارعة أول الوقت . ولو كانت الجماعة لا تقام أول الوقت ، فالأفضل تأخير الصلاة ليصلها معهم ، وقيل : الصلاة أول الوقت منفرداً أفضل ؛ فإن صلى أول الوقت وحده ثم مع الجماعة ، فهو في النهاية في أحوال الفضيلة .

### ٣٢ - الفتح (١٥٤) على الإمام

(مسألة) يستحب إذا غلط الإمام في القراءة أو توقف فيها أن يرد عليه الآية ، كما يستحب ذلك لمن هو خارج الصلاة . قاله المتولي ، ولا يرد عليه

(١٥٣) أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة بلفظ : « إذا صلى أحدكم للناس فليخفف ؛ فإن منهم الضعيف والسقيم والكبير ، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء » .

انظر : (صحيح البخاري) - كتاب الأذان - باب إذا صلى لنفسه فليطول ما شاء . ورواه صحيح مسلم - كتاب الصلاة - باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة في تمام .

● وأخرجه أيضاً : الترمذي في (صحيحه) - أبواب الصلاة - باب ما جاء إذا أتم أحدكم الناس فليخفف .

والنسائي في (سننه) - كتاب الإمامة - باب ما على الإمام من التخفيف . وابن ماجه في (سننه) -

نحوه - كتاب إقامة الصلاة - باب من أتم قوماً فليخفف . والدارمي في (سننه) - كتاب الصلاة -

باب ما أمر الإمام من التخفيف في الصلاة . ومالك في (الموطأ) - كتاب صلاة الجماعة - باب العمل في صلاة الجماعة .

● وأخرجه أحمد في (المستدرك) ٢/٢٥٦ ، ٢٧١ .

(١٥٤) يجوز أن يفتح المزمع على الإمام إذا نسي آية ؛ فذكره تلك الآية ، سواء قرأ القدر الواجب أم -

مادام يردد الآية حتى يسكت ، وإذا رد عليه بقصد القراءة : لم تبطل ، وكذا لو قصد الرد والقراءة وأطلق ، وإن قصد محض الرد عليه : لم تبطل ، وكذلك لو قصد في الركعة الأولى فسبح بقصد إعلامه ، كما صرح بذلك الشيخ أبو إسحاق في ( التذكرة ) في الخلاف ، وعلمه بأنه من مصلحة الصلاة ، وهذا بخلاف ما إذا استأذن عليه إنسان فقال : ﴿ ادخلوها بسلام ﴾<sup>(١٥٥)</sup> فإن قصد القراءة والرد مع القراءة أو أطلق : لم تبطل ، فإن قصد الإذن : بطلت ؛ لأن الإذن ليس من مصلحة الصلاة .

وكذلك المتبّع خلف الإمام إذا قصد بتكبيره تبليغ المأمومين انتقالات الصلاة مع الإمام ، لأنه مأمور بذلك وهو من مصالح صلاة الجماعة فلم تبطل به الصلاة ؛ كصلاة التعليم ووضوء التعليم ، وقد صلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة التعليم وقال : « إنما فعلت هذا لتأتمروا بي ، ولتعلموا صلاتي »<sup>(١٥٦)</sup>

ولو ترك الإمام الفاتحة فسبح له فلم ينتبه ، فقال له : تركت الفاتحة أو قال له : اقرأ الفاتحة ؛ بطلت صلاته لأنه نبه بغير الذكر .. ولو جلس الإمام في الركعة الأولى للشاهد ، فقال له المأموم : ﴿ وقوموا لله قانتين ﴾<sup>(١٥٧)</sup> بقصد التفهيم ، قال القمولى في الجواهر : بطلت صلاته . وهو ظاهر ما في ( الشرح ) و ( الروضة ) ؛ لأنه نبه بغير الذكر ، لأن الغرض أنه لم يقصد التلاوة ، وإذا لم يقصد التلاوة انصرف إلى الخطاب ، وعلى هذا فالفرق بينه وبين ما إذا قال : ( سبحان الله ) بقصد التنبيه ؛ بأنها لا تبطل ، كما تقدم نقله عن الشيخ أبي إسحاق<sup>(١٥٨)</sup> أن ( سبحان الله ) كلمة

= لا . فمن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى صلاة فقرأ فيها فالتبس عليه ، فلما فرغ قال لأبي : ( أشهدت معاً ؟ ) قال : نعم ، قال : ( فلما منعك أن تلتج على ؟ ) .

انظر : فقه السنة للسيد سابق ( ١ / ٢٣٢ ) ، طبعة دار الكتاب العربي .

● والحديث أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب الفتح على الإمام في الصلاة .

( ١٥٥ ) الحجر : ٤٦

( ١٥٦ ) أخرجه البخاري في ( صحيحه ) - كتاب الجمعة - باب الخطبة على المنبر . وسلم في

( صحيحه ) - كتاب المساجد - باب جواز الخطوة والخطوتين في الصلاة . وأبو داود في ( سننه ) - كتاب

الصلاة - باب في اتخاذ المنبر . والنسائي في ( سننه ) - كتاب المساجد - باب الصلاة على المنبر .

وأحمد في المسند ( ٣٤٩ / ٥ ) كلهم عن سهل بن سعد الساعدي .

( ١٥٧ ) البقرة : ٢٣٨ .

( ١٥٨ ) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز ابادي الشيرازي ، أبو إسحاق ( ٣٩٣ - ٤٧٦ هـ -

ذكر بخلاف ( قوموا ) ؛ فإنها تخرج عن القراءة والذكر ، ( و سبحان الله ) لا تخرج عن كونها قراءة أو ذكراً ، والفتوى على ما قاله الشيخ أبو إسحاق ، والذي في الروضة مؤول .

( فرع ) قال الروياني : لو كلمه أحد أبويه في الصلاة ، فأوجبه :

أحدهما : نجى الإجابة ، ولا تبطل ، والثاني : عكسه . والثالث : وهو الصحيح ، لا يجب الإجابة ، فإن أجاب : بطلت .

ولو تلفظ بالنذر فوجهان : أحدهما : لا تبطل ؛ لأنه ليس بخطاب الآدمي ، بل هي مناجاة للرب عز وجل ، كذا صححه في ( شرح المذهب ) وعمله ما إذا لم يشتمل على خطاب لآدمي فإن اشتمل كقوله لعبد : إن شفى الله مريضى ؛ فله على أن أعثقك ؛ فالتجبه البطلان كما لو قال إن شفى الله مريضى فأنت حر . ولو أحس في الصلاة بشيطان خترب فقال : « أعوذ بالله منك ألعنك بلجنة الله » لم تبطل ، لأنه خطاب لمصلحة الصلاة ، وقد ثبت في صحيح مسلم أنه ﷺ قال ذلك في الصلاة<sup>(١٥٩)</sup> . ولو أتى بدعاء فيه خطاب لغير الآدمي ، كقوله في الدعاء المأثور : « يا أرضى ربى وربك الله ، أعوذ بالله من شرك وشر مافيك ومن شر مادب عليك »<sup>(١٦٠)</sup> . أو رأى الهلاك ، فقال ما يستحب أن يقال عند رؤيته ،

<sup>١٥٩ - ١٠٠٣</sup> العلامة المناظر . ولد في فيروز اباد ( بهارس ) وانتقل إلى شيراز فقرأ على علمائها ، وانصرف إلى البصرة ومنها إلى بغداد ، فأنتم ما بدأ به من الدرس والبحث ، وظهر نبوغه في علوم الشريعة الإسلامية ، فكان مرجع الطلاب ، ومفتى الأمة في عصره ، واشتهر بقوة الحججة في الجدل والمناظرة . قال عنه السبكي : صاحب ( التبيه ) والمذهب في الفقه ، ( والنكت ) في الخلاف ، ( واللمع ) و ( شرحه ) و ( البصرة ) في أصول الفقه ، و ( للخصي ) و ( الموعة ) في الجدل ، و ( طبقات الفقهاء ) و ( نصح أهل العلم ) وغير ذلك .

هو الشيخ الإمام ، شيخ الإسلام ، صاحب الصانف التي سارت كسمير الشمس ، ودارت الدنيا ، فما جمده فعلها إلا الذي يصفه الشيطان من المس .

انظر : ( طبقات الشافعية الكبرى ) للسبكي ٢١٥/٤ رقم ٣٥٦ ، الأعلام للزركلي ( ٥١/١ ) .

( ١٥٩ ) أخرج مسلم عن أبي العلاء ، أن عثمان بن أبي العاص أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إن الشيطان قد حال بيني وبين صلاتي وقراءتي ، يلبسها علي . فقال رسول الله ﷺ : « ذاك شيطان يقال له خنزب ، فإذا أحسسه فعزود بالله منه ، وانتقل على يسارك ثلاثاً » قال : ففعلت ذلك فأذهب الله عني .

● انظر : كتاب السلام - باب الصدق من شيطان الوسوسة في الصلاة .  
وأمرجه البيهقي في ( دلائل النبوة ) ٣٠٧/٥ .

● ذكره ابن الأثير ، وقال : الخنزب قطعة لحم متينة ، ويمرئ بالكسر والضم انظر : ( النهاية ) ٨٣/٢ .

( ١٦٠ ) تمام الحديث : عن عبد الله بن عمرو قال : كان رسول الله ﷺ إذا سافر ، فأقبل الليل قال :-



وهو : آمنت بالذي خلقك ، ربي وربك الله ؛ لم تبطل صلاته ؛ لأنه ليس بخطاب  
لأدمي .

ولو مر بين يديه إنسان ، فقال : « أعوذ بالله منك » ؛ بطلت صلاته ، لأنه  
يمكنه دفعه بغير كلام ، والشيطان لا يمكن دفعه إلا بالكلام .

ولو حلف في الصلاة على فعل شيء ؛ لم تبطل صلاته بذكر اسم الله تعالى ،  
وبطلت بذكر المحلوف عليه ؛ لأنه كلام أجنبي عن الصلاة ، وليس فيه مناجاة بخلاف  
الفنر .

ولو أتى بكلمات اللعان في الصلاة ، فكذلك ، ولو صلى على ميت وقال في  
الدعاء له : ( عافاك الله ) ، ( رحمك الله ) ، ( أدخلك الله الجنة ) : لم تبطل  
صلاته ، لأنه دعاء ، والميت ليس بمن يخاطب ، وكذلك لو قال لزوجه : إن كلمت  
زيداً فأنت طالق ، وكلمته ميتاً لم يحث . ولو قرأ الإمام : ﴿ إياك نعبد وإياك  
نستعين ﴾ فقال المأموم مثله فهو مكروه إلا أن يقصد الدعاء أو الإجابة .

قال القاضي أبو الفتح : وتبطل صلاته إن لم يؤد التلاوة ، وكذا لو قال :  
استعنا بالله ، قال النووي : وفيه نظر ، قال : وكذا الحكم لو أتى بتسبيح أو ذكر  
في الصلاة وقصد مع الذكر شيئاً آخر<sup>(١٦١)</sup> ، بأن يحمده الله على عطاس أو بشارة  
يسر بها ، أو يخبر بحصية ، فيقول : ﴿ إنا لله وإنا إليه راجعون ﴾<sup>(١٦٢)</sup> .

---

« يا أرض ربي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك ، وشر ما إليك ، وشر ما عطف إليك ، وشر ما يدب عليك ؛  
وأعوذ بالله من أسد وأمنود ، ومن الحية والعقرب ، ومن ساكن البلد ، ومن والد وما ولد » .  
● أخرجه أبو داود في ( مسنه ) - كتاب الجهاد - باب ما يقول الرجل إذا نزل المنزل - عن عبد الله  
ابن عمرو .

وأخرجه أحمد في ( المسند ) ١٣٢/٢ ، ١٢٤/٣ عن عبد الله بن عمر .  
( ١٦١ ) التكلم بكلام أجنبي عن الصلاة يبطلها بقوله ﷺ : « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من  
كلام الناس ، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن » .

وحد الكلام المبطل هو : ( ما كان مشتملاً على بعض حروف الفجاء ) .  
وأقله ما كان متضمناً حرفين ، وإن لم يفهما ، أو حرف واحد مفهم .  
● وقال الشافعية إن تكلم في الصلاة ناسياً ، فإنها لا تبطل بذلك الكلام ، سواء تكلم قبل السلام أو بعده ،  
 بشرط أن يكون الكلام يسيراً ، وحد السير ما كان ست كلمات عربية فأقل .

● وحديث ( إن هذه الصلاة ... ) أخرجه مسلم في صحيحه عن معاوية بن الحكم السلمي - كتاب  
المساجد ومواضع الصلاة - باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحة .  
( ١٦٢ ) البقرة : ١٥٦ .

ولو دعا بدعاء لا يجوز كقوله : اللهم اغفر للكفرة ، أو دعا على غير من ظلمه ، أو على من ظلمه بدعاء يزيد على قدر الظلّامة : فيحتمل بطلان صلاته ؛ لأنه دعاء لم يؤذن له فيه ، فيزجر عنه ببطلان الصلاة ويحتمل أن لا تبطل ، لأنه ليس فيه كلام للآدمي ، ويحتمل تخفيفه - على الخلاف - على الصلاة في الدار المفصولة<sup>(١٣٣)</sup> ، لأنه دعاء مقصوب ، وللاصحاب فيه ثلاثة أوجه : أصحها : تصح ولا ثواب . الثاني : يصح ويثاب والثالث : لا تصح .

### ٣٣ - شك المأموم في صلاة الإمام

( مسألة ) صلى خلف إمام الظهر ، ثم شك في التشهد الأخير هل صلى ثلاثاً أو أربعاً ، هل يسيح ؟

حكى الروياني عن أبيه أنه يحتمل أنه لا يسيح ؛ لأن الظاهر أن الإمام يعتقد أنه صلى أربعاً ، والمأموم لا يتيقن خطأه فلا يشككه ويهوش<sup>(١٦٤)</sup> عليه الأمر ، ويحتمل أن يسيح لأن الشك في الصلاة كاليقين ، بدليل استواءهما في حق نفسه . كما لا يلزم الإمام العمل على شك المأموم ، لا يلزم بالنزول على نفسه ، ولو أخرج المأموم نفسه في الحال فعليه أن يتمها أربعاً ويسجد للسهو ، وإن شك خلف الإمام لأنه يسجد هنا للزيادة المتوهمة الموجودة في الانفراد لا مجرد الشك ، وهذا إنما يحییء على قول الغزالي .

( ١٦٣ ) أخرج البخاري ومسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ قال : « جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ، فأما رجل أدركه الصلاة ، فليصل حيث أدركه » .

انظر : صحيح البخاري - كتاب الصلاة - باب قول النبي ﷺ جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً وصحيح مسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - حديث رقم ( ٢ ) .

● إلا أن الشوكاني قال : إن المراد بالأرض المذكورة في الحديث ليس هي الأرض جميعها ، بل المراد الأرض الطاهرة الباحة ، لأن المتجسس ليست بطيبة لغة ، والمقصود ليست بطيبة شرعاً .

انظر : ( نيل الأوطار ) للشوكاني - باب المواضع التي عنها ، والمأذون فيها للصلاة ( ١٩٤/٢ ) ويرى الشوكاني في موضع آخر أن الصلاة في القرب المقصوب منه ، والمقصوب عنه : لا تقبل .

انظر : نيل الأوطار ( ١٣٥/٢ ) .

( ١٦٤ ) الهُوَءُ : العدد الكثير . الهُوَءُ : الفضة والمهراج والاضطراب والاضطراب ، وجاء بالهوى الفالح : بالكثرة . والمراد هنا : يخطئ عليه صلاته .

وأما على قول القاضي : فلا يسجد ؛ لأن سبب السهو - وهو الشك - جرى في حال القدوة .

### ٣٤ - تسليم الإمام من ركعتين في الصلاة الثلاثية أو الرباعية

( مسألة ) صلى مع إمام العصر أو المغرب فسلم إمامه من ركعتين ؛ فسبح له فلم يتبّه ولم يرجع ؛ فقام المأموم وأكمل صلاته . قال القاضي : يسجد للسهو ، ولو شك أنه سلم عامداً أو ناسياً ، حمّله على النسيان . ويسجد للسهو<sup>(١٦٥)</sup> .

واعلم أن المأموم متى علم أن إمامه سلم ناسياً وقام عقب سلامه في هذه الصورة أو غيرها : بطلت صلاته ، إلا أن يقوم بنية المفارقة أو بعد طول الفصل بعد سلام الإمام ؛ لأن القدوة إنما تنقضي بسلام الإمام إذا وقع في محله .

أما إذا وقع في غير محله فإنه لا يخرج به من الصلاة لكونه سهواً ، وإنما يخرج من الصلاة بطول الفصل ؛ فعلى هذا لا يقوم المأموم حتى ينوي المفارقة أو بطول الفصل بعد سلام الإمام .

ولو شك المأموم في أن إمامه سلم عامداً على نية قطع القدوة أو ساهياً ، فإن الأولى له أن يترث قليلاً ، ويسبح له فإن قام لما بقى عليه : لم تبطل صلاته ؛ لعدم تحقق المخالفة .

وقد ذكر الرافعي ما يدل على ذلك في باب سجود السهو فقال : لو ترك الإمام السجود لسهوه ، سجد المأموم - على الصحيح - ولو سلم الإمام ، ثم عاد إلى السجود : نظر ، فإن سلم المأموم معه ناسياً وافقه في السجود ؛ فإن لم يوافقه ففى بطلان صلاته وجهان بناء على الوجهين : فيمن سلم ناسياً للسجود

(١٦٥) قال الرافعي في ( فتح العزيز ) : إذا سها الإمام في صلاته ؛ خلق سهوه المأموم ، لأنه لما عمل سهو المأموم ، ألزمه سهو نفسه ، ويصح صورتان ( إحداهما ) أن يجنب له كون الإمام جنباً ، فلا يسجد لسهوه ، ولا يتحمل هو على المأموم شيئاً .

( الثانية ) أن يعرف سبب سهو الإمام ويعتق أنه غطى في غشه ، كما إذا شك ترك بعض الأجزاء ، والمأموم يعلم أنه لم يترك ، فلا يوافق الإمام إذا سجد .

انظر : ( فتح العزيز ) على هامش ( شرح المهذب ) ١٧٧/٤ .

فعاد إليه . هل يعود إلى حكم الصلاة ؟ وإن سلم المأموم عمداً مع علمه بالسهو ، لم يلزمه متابعتة ؛ لأن السلام عمداً يتضمن قطع القدوة ، ولو لم يسلم المأموم فعاد الإمام ؛ يسجد ، فإن عاد بعد أن يسجد المأموم للسهو لم يتبعه ؛ لأنه قطع صلاته عن صلاته بالسجود ، وإن عاد قبل أن يسجد المأموم ، فالأصح : أنه لا يجوز متابعتة ، بل يسجد منفرداً ، والثاني : يلزمه متابعتة ، وإن لم يفعل ؛ بطلت صلاته . انتهى<sup>(١٦٦)</sup>.

وما ذكره من تصحيح علم الجواز فيما إذا لم يسلم . فيه نظر ؛ لأنه قد ذكر أولاً أنه إذا سلم معه ناسياً للسجود ، أنه يلزمه أن يعود ويسجد معه ، بناء على أنه يصير عائداً إلى الصلاة ، مع أن السلام قد وقع في محله ؛ فإذا وجب عليه السجود معه بعدما سلم فلأن يجب عليه إذا لم يسلم ولم ينو المفارقة من باب أولى ، لاسيما والقدوة لا تنقطع بسلام الإمام ساهياً لا جرم . جزم القاضى حسين وصاحب التهذيب : أنه يلزمه متابعتة بناء على أنه يعود إلى الصلاة . وعبرة التهذيب : وإن عاد - يعنى الإمام - قبل أن يسجد المأموم إن قلنا : عاد إلى حكم صلاته ؛ لزمه متابعتة ، وإن لم يفصل بطلت صلاته . ووجد بعضهم كلام الرافعى ، بأن المأموم لما ترك السلام معه كان قاطعاً للقدوة ، كما إذا سجد بعد سلامه أو سلم عمداً ، وهو توجيه لا وجه له ، لأنه إنما يستقيم إذا ترك السلام لاشتغاله بالشهادة أو بالدعاء أو بانتظار الإمام ليعود ، لعله يعود ؛ لم يتجه إلا القول بلزوم المتابعة بناءً على أن الإمام يعود إلى ترك الصلاة .

### ٣٥ - متابعة المسبوق للإمام

( مسألة ) أدرك الإمام وقد سبقه ببعض الصلاة ، فأحرم وحده وأسرع وأتى بما سبقه به الإمام حتى لحقه ، فتوى الدخول معه وأكمل صلاته معه ؛ جاز ذلك على الأظهر<sup>(١٦٧)</sup> ، والأفضل أن يحرم معه ويقضى ما فاتته بعد السلام ؛ لأن

(١٦٦) انظر : كتاب ( فصح المزني ) - باب السجدة - عل هاشم ( شرح المذهب ) للنووي - الجزء الرابع - ص ١٣٨ وما بعدها .

(١٦٧) سئل مخرج حديث معاذ ، وفيه : .... وكانوا يأتون الصلاة وقد سبقهم ببعضها النبي ﷺ ، قال : فكان الرجل يشير إلى الرجل - إن جاء - كم صلى ، فيقول : واحدة أو اثنين ، فيصليا ثم يدخل مع القوم في صلاتهم .... .

الصحابة رضی اللہ عنہم كانوا إذا سبقهم الإمام ببعض الصلاة أحرموا منفردين وصلوا ما فاتهم فإذا أدركوا الإمام نواوا الدخول معه ، حتى جاء معاذ بن جبل - رضی اللہ عنہ - وقد سبقه الإمام ببعض الصلاة فأحرم مع النبي ﷺ ، فلما سلم ﷺ قام معاذ فقضی ما بقى عليه ، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال ﷺ : « إن معاذاً قد سنَّ لكم سنةً فافعلوها »<sup>(١٦٨)</sup> . أورده في الكفاية .

### ٣٦ - الجمع بين جماعتين

( مسألة ) قال الرُّوياني<sup>(١٦٩)</sup> : إذا لحق الإمام وقد فاتته بعض الصلاة ورجا حضور جماعة أخرى ، فإن صلى مع الطائفتين فقد جمع بين الفضيلتين إن قلنا : إن المصلي في الجماعة يستحب له الإعادة ، فإن قلنا : لا يستحب له الإعادة اقتصر على الجماعة الثانية .

### ٣٧ - قضاء الصلاة الفائتة ، متى يكون ؟

( مسألة ) إذا حضر المسجد وعليه صلاة فائتة وقد أقيمت الصلاة المؤداة ، قال في الروضة : استحب له أن يبدأ بفصل وحده الفائتة ، فإذا فرغ منها وأدرك الجماعة : صلى معهم ، وإلا صلى وحده ولا يصلي الفائتة خلف المكتوبة ؛ لأن صلاة الفائتة خلف المؤداة يُخْتَلَفُ في جوازها<sup>(١٧٠)</sup> ، وصلاة المؤداة لمن عليه فائتة يُخْتَلَفُ في صحتها . والخروج من الخلاف مستحب .

(١٦٨) أخرجه أحمد في ( المسند ) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ - انظر قام الحديث ( ٢٤٦/٥ ) . (١٦٩) هو عبد الواحد بن إسماعيل ، أبو الحسن الرُّوياني ، صاحب كتاب ( بحر المذهب ) الذي يعد من أطول كتب الشافعية . وقد سبق له ترجمته .

(١٧٠) لما أخرجه الشيخان عن جابر : أن عمر بن الخطاب جاء يوم الحديق بعد ما غرت الشمس ، فجعل يسب كفار قريش ، قال : يا رسول الله : ما كنت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب ، قال النبي ﷺ : ( والله ما صليتها ) فلما نزل إلى بطنخان ، فوجها للصلاة ، وتوَّأنا لها ؛ فصلى العصر بعد ما غرت الشمس ، ثم صلى بعدها المغرب .

● انظر : البخاري - كتاب مواقيت الصلاة - باب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت . ومسلم - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر .

وقال الغزالي وجماعة : يستحب أن يبدأ بالمكتوبة إن خاف فوت الجماعة لو اشتغل بصلاة الفاتحة . ومحل هذا كله في غير الجمعة ، وكذلك في غيرها إذا ضاق وقت الحاضرة : نعم ، قال النفاذ : لو ضاق وقت الحاضرة وعليها فاتحة تركها عمداً ، وقفنا ؛ يجب عليه قضاؤها على الفور ، فهو مخير إن شاء بدأ بالفاتحة وإن شاء بدأ بالحاضرة . كذا نقله عنه في الكفاية ، وفيه نظر فإن حرمة الوقت باقية فإذا بدأ بالفاتحة صارت الحاضرة أيضاً قضاء ، وأحد الواجبين إذا تميز بصفة وجب تقديمه .

### ٣٨ - ثواب الجماعة

( مسألة ) لو صلى الإمام ونوى المأموم في أثناء الصلاة كتب له ثواب الجماعة من حين نوى ، ولا تنعطف نيته على الركعات السابقة . نقله أبو الفتوح المعجلي<sup>(١٧١)</sup> في نكته على الوسيط عن البغوي .

### ٣٩ - عدم متابعة الإمام التارك للفاتحة

( مسألة ) ترك الإمام قراءة الفاتحة من الركعة الأولى وركع : لم يجز للمأموم متابعتها ، ولا يجوز له مفارقتها - إن قلنا بجواز اقتدائه به في فعل السهو - بل يحمل فعله على السهو ، ولا يتبعه في هذا الركوع لأنه غير محسوب ، بل يتخير بين أن يفارقه ويسجد على جثة ، وبين أن ينتظره قائماً حتى يسجد ويقوم إلى الركعة الثانية . وإذا قام وركع تابعه في الركوع ، وهذه الركعة هي أول صلاة الإمام وأول صلاة المأموم ، وما فعله الإمام سهواً غير معتد به<sup>(١٧٢)</sup>؛ فإذا صلى الإمام هذه الركعة وجلس للتشهد بناءً على اعتقاده : لم يتابعه المأموم ؛ بل يقوم وينتظره قائماً ولا يقرأ ، فلو قى لم يعتد بقراءته ، على أحد

(١٧١) في الأصل : ( أبو الفتح ) وهكذا يذكره الألفهسي . دائماً ، إلا أن الصواب ( أبو الفتوح ) . انظر : الأعلام ( ٣٠١/١ ) وطبقات الشافعية الكبرى ( ١٢٦/٨ ) رقم ( ١١١٥ ) .  
(١٧٢) لما سبق ذكره من أنه ، لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب . وقد ذكر النووي - في ( شرح المهذب ) - أن حكم المسألة فيمن ترك الفاتحة ناسياً حتى سلم أو ركع ، قولان مشهوران : =

الوجهين ؛ فإذا تشهد وقام وقرأ ، قرأ معه وركع معه ، فإذا قام الإمام إلى الركعة الثالثة في ظنه لم يكن للمأموم الجلوس للتشهد الأول عنده ، فإن جلس للتشهد : بطلت صلاته ، فإذا صلى الإمام الركعة الرابعة في ظنه وجلس للتشهد : لم يجز للمأموم متابعتها في هذا التشهد ، بل يقوم ويتنظر قائماً إن شاء ، وإن شاء فارقه وأكمل صلاته . فإن انتظره قائماً حتى سَلِمَ : لم تنقض القنوة بمجرد سلام الإمام ساهياً ، بل بطول الفصل بعد سلام الإمام ، فلو سَلِمَ قبل طول الفصل مع علمه بسلام الإمام ساهياً : بطلت صلاته ، فإن شك أو طال الفصل انقضت القنوة وبطلت صلاة الإمام ووجب على المأموم إتمام صلاته ، وإذا بطلت صلاة الإمام وكان المأموم قد سها في حال قنوته فهل يسجد المأموم لسهو نفسه ؛ لأن إمامه لما بطلت صلاته من أولها صار كالمحدث ، والمحدث لا يحتمل السهو عن المأموم<sup>(١٧٣)</sup> ، وإن كانت صلاته تعد جماعة على الصحيح أولاً يسجد لأنه سها في حال قنوة صحيحة فأشبه ما إذا أدركه في الركوع واطمأن معه ثم أحدث الإمام بعد فإنه تحسب له الركعة كما سبق ، فكما تحمل عنه الفاتحة كذلك يتحمل عنه سجود السهو . وجزم في الروضة بالثاني ، فقال : قلت فلو سها المأموم ثم سبق الإمام حدث لم يسجد المأموم لأن الإمام تحمله ويقاس بهذا العمل ما لو ترك الإمام الفاتحة في الركعة الثانية أو الرابعة فقس عليه .

#### ٤٠ - متابعة الإمام في سجوده قبل أن يُحْدِث

( مسألة ) أدرك الإمام في السجدة الأولى من الركعة الأولى أو غيرها فسجدها معه ، ثم أحدث الإمام ، فهل يسجد الإمام السجدة الثانية ؟ وجهان :  
 = أصحهما - باتفاق الأصحاب ، وهو الجنب - : لا تسقط عنه القراءة ، بل إن تذكر في الركوع أو بعده - قبل القيام إلى الثانية - عاد إلى القيام وقرأ ، وإن تذكر بعد قيامه إلى الثانية لغت الأولى ، وصارت الثانية هي الأولى .  
 وإن تذكر بعد السلام ، والفصل قريب ، لزمه العود إلى الصلاة وينبى على ما فعل ، لباتى بركة أخرى .  
 ويسجد لسهو . وإن طال الفصل ؛ يلزمه استئناف الصلاة .  
 والقول الثالث - القديم : أنه تسقط عنه القراءة بالنسيان . انظر : شرح المذهب ( ٣٣٢/٣ ) .  
 ( ١٧٣ ) ذلك لما أخرجه البخاري في صحيحه ، وأُجِدَ في المسند عن عمار بن ميم أنه سها هزيمة يقول : قال رسول الله ﷺ : « لا تقبل صلاة من أحدث حتى يوحأ » قال رجل من حضرموت : ما أحدثت يا أبا هريرة ؟ قال : لساء أو خراط .  
 انظر : كتاب الوضوء - باب لا تقبل صلاة بغير طهور . وأُجِدَ في مسنده ٣٠٨/٢ .

أصحهما : لا ، ولو أدرك مع الإمام السجدة الثانية لم يعد السجدة الأولى .  
قال العمراني : وقيل : يعيدها ، لأن السجدة كالركن الواحد ، ولهذا كان  
الجلوس بينهما ركناً قصيراً .

## ٤١ - الصلاة خلف المخالف في المذهب

( مسألة ) صلى شافعي خلف حنفي ، فقرأ سجدة ( ص )<sup>(١٧٤)</sup> وسجد :  
لم يسجد معه ، فإن سجد معه : بطلت صلاته ؛ بل ينتظره قائماً ولا يسجد للسجود  
في آخر صلاة نفسه على الأصح . وقيل : يسجد لأنه يعتقد أن إمامه زاد في صلاته  
سجوداً<sup>(١٧٥)</sup> . ذكره في الروضة .

## ٤٢ - سجدة التلاوة في صلاة الجمعة

( مسألة ) إذا قرأ الإمام الشافعي أو غيره السجدة في يوم الجمعة أو غيرها ،  
وسجد للتلاوة ؛ لزم المأموم متابعتها ، فإن لم يسجد معه : بطلت صلاته ، وكذلك  
لو ترك الإمام السجود فسجد هو ، أو قرأ هو آية سجدة فسجد خلف الإمام :  
بطلت صلاته ، ويكره للمأموم قراءة آية السجدة خلف الإمام .

ولو هوى المأموم خلف الإمام للسجود فرفع الإمام رأسه من السجدة قبل  
أن يضع المأموم جبهته على الأرض : لم يسجد ، فإن سجد : بطلت صلاته ،  
لأنه زاد ركناً في الصلاة . ومحل المتابعة قد فات برفع الإمام رأسه من الأرض  
قبل وضع المأموم جبهته عليها ، وليس هذا كالتقدم بركن على الإمام ، بل هو  
كزيادة الركن في الصلاة ، وأشبه ما إذا قرأ المأموم آية السجدة فسجد خلف الإمام  
لقراءة نفسه . ذكره في الروضة .

(١٧٤) المراد قوله تعالى : ﴿ وَنَزَّلْنَا دَاوُدَ إِذَا قَامَ فَلَمَّا فَتَنَاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ ﴾ (سورة ص : ٢٤) .  
● يرى الشافعية والحنابلة أن هذه الآية ليست من مواضع سجود التلاوة ، بينما يرى المالكية والحنفية أنها  
من مواضع السجود .

(١٧٥) من شروط صحة الجماعة أن تكون صلاة الإمام صحيحة في مذهب المأموم ، فلو صلى حنفي خلف  
شافعي سأل منه دم ، ولم يهوضاً بعده ، أو صلى شافعي خلف حنفي لس امرأة مثلاً ؛ فصلاة المأموم باطلة ،  
لأنه يرى بطلان صلاة إمامه .



والفرق بين هذا وبين ما إذا هوى المأموم خلف الإمام يسجد ، فرقع الإمام رأسه فإن المأموم يسجد ، ويلحقه في القيام ؛ لأن هذا سجود من صلب الصلاة بخلاف سجود التلاوة .

ولو قرأ الإمام أو المنفرد آية سجدة ليسجد بطلت صلاته ، كما لو دخل المسجد ليصلي ركعتين في وقت الكراهة ، وكثير من جهلة الأئمة - يجمع في صلاته الآيات المشتملة على سجود التلاوة بقصد السجود في جميعها وصلاته باطلة بالسجود الأول .

### ٤٣ - لحاق المسبوق بالسجود

( مسألة ) إذا حضر المنفرد وأدرك الإمام ساجداً استحب له أن يحرم بالصلاة قائماً ويدركه في السجود ؛ ففي الترمذى عن عبد الله بن المبارك<sup>(١٧٦)</sup> أنه سمع من أهل العلم ؛ أنه من سجد هذه السجدة لم يرفع رأسه حتى يغفر له ، وعلى هذا يستحب للإمام إذا أحس به أن ينتظره ليدركها معه .

ولو أحرم بالصلاة وانحط ساجداً فرقع الإمام رأسه قبل أن يضع جبهته بالأرض<sup>(١٧٧)</sup> ، فقياس المذكور في سجدة التلاوة : أنه يرجع معه ولا يسجد

(١٧٦) هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي ، البجلي ، المروزي ، أبو عبد الرحمن ( ١١٨ - ١٨١ هـ = ٧٣٦ - ٧٩٧ م ) الحافظ ، شيخ الإسلام ، المجاهد الفاجر ، صاحب التصانيف والرحلات . أتى عمره في الأسفار حاجاً ومجاهداً وتاجراً . وضع الحديث ، والفقه ، والعربية ، وأيام الناس ، والشجاعة ، والسجاء له كتاب ( المجاهد ) وهو أول من صنف فيه ، و ( الرفائق ) . انظر : الأعلام للزركلي ( ١١٥/٤ ) . (١٧٧) السجود فرض من فرائض الصلاة ، ويرى الشافعية والحنابلة أن الحد المفروض في السجود أن يضع بعض كل عضو من الأعضاء السبعة الواردة في حديث ابن عباس ، قال : « أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ، ولا يكف شبراً ولا ثوباً : الجبهة واليدين والركبتين والرجلين » .

إلا أن الحنابلة قالوا : لا يتحقق السجود إلا بوضع جزء من الألف زيادة على مذكر . وقال الشافعية : يشترط أن يكون السجود على بطون الكفين ، ويطون أصابع القدمين .

● حديث : ( أمر النبي ﷺ أن يسجد على سبعة أعضاء ... ) ، أخرجه البخاري - كتاب الأذان - باب السجود على سبعة أعظم ، ومسلم - كتاب الصلاة - باب أعضاء السجود والتي عن كلف الشعر والثوب وعلف الرأس في الصلاة .

الكف : يحمل أن يكون بمعنى المنع . أى لا أمنعها من الاسترسال حال السجود ليقع على الأرض ، ويحمل أن يكون بمعنى الجميع أى لا يجمعها ويضمها .

لقوت محل المتابعة ، وعنى قياسه : لو أدركه فى السجدة الأولى فأنحط ساجداً ، ورفع الإمام رأسه وجلس بين السجدين أن يجلس معه المأموم بين السجدين ، فإذا سجد السجدة الثانية سجد معه ، وقد تقدم بأنه لا يقضى السجدة الأولى .

#### ٤٤ - ترك الإمام سجدة التلاوة

( مسألة ) قرأ الإمام سجدة التلاوة ثم أخذ فى الهوى فنبهه المأموم بنية سجدة التلاوة ، وبناء على أن الظاهر من حال الإمام أنه يسجد بها ثم لم يسجد الإمام بل ركع ، فهل يحسب للمأموم هذا الركوع ، لكون المتابعة وقعت واجبة ولا يضره الجهل ولا قصد السجود للتلاوة اعتباراً بها فى نفس الأمر ؟ أم لا يحسب لكونه أتى به على قصد النفل وهو سجود التلاوة الأقرب للحصول ؟ وقد ذكر فى الروضة ما يشهد له ، فقال : لو قام الإمام إلى خامسة سهواً وكان قد أتى بالتشهد فى الرابعة على نية التشهد الأول لم يحتج إلى إعادته على الصحيح ، وهذا أولى لأنه إذا قامت السنة مقام الواجب فلا ن يقوم الواجب عن الواجب أولى .

#### ٤٥ - ترك الإمام التشهد الأول

( مسألة ) لو ترك الإمام التشهد الأول من الرابعة فقام ساهياً أو عامداً فتخلف المأموم للتشهد : بطلت صلاته ، فإن فارقه ليتشهد جاز وكان مفارقاً بعذر ، ولو انتصب الإمام وعاد للتشهد الأول<sup>(١٧٨)</sup> ، لم يتابعه بل يفارقه ، وهل له أن ينتظرة قائماً ويقدر أنه سها ؟ وجهان أصحهما : نعم ، كما لو تنحج إمامه

(١٧٨) التشهد الأول من سن الصلاة ، لما رواه عبد الله بن مالك بن بينة أن رسول الله ﷺ قام فى صلاة الظهر وعليه جلوس ( أى جلوس التشهد الأول ) فلما أتم صلاته سجد سجدتين .  
● قال الشيخ أحمد عيسى عاشور ( الفقه الميسر ) - من إصدار مكتبة القرآن - : لو كان التشهد الأول واجباً لرجع إليه ، ولم يتركه لدل على سنيته . انظر : ( الفقه الميسر ) ١/ ١٢٦ .  
● حديث عبد الله بن مالك بن بينة أخرجه البخارى - كتاب السهو - باب ما جاء فى السهو إذا قام من ركعتي الفريضة ، وسلم فى صحيحه - كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب السهو فى الصلاة والسجود له .

فى الصلاة ، فإنه يحمله على السهو والغلبة ولا يقطع القدوة .  
ولو قعد المأموم للشهد ناسياً فانتصب الإمام ثم عاد للشهد لزم المأموم  
أن يقوم فإن قعد بعد موافقة كما يعد الموافقة له فى الشهد مخالفة وقد تعد  
المخالفة موافقة أيضاً .

#### ٤٦ - وجوب متابعة الإمام

( مسألة ) الميسوق إذا تخلف لقراءة الفاتحة بعذر ، ولو نهض المأموم  
قائماً وقعد الإمام للشهد الأول وجب عليه القعود مع الإمام فى الأصح .

#### ٤٧ - قيام الإمام لركعة خامسة

( مسألة ) قام الإمام إلى خامسة ؛ لم يتابعه المأموم ؛ فإن تابعه عامداً عالماً  
بالتحريم : بطلت صلاته .

ولو كان المأموم مسبقاً أو شاكاً فى ترك ركن فقام الإمام إلى خامسة :  
لم يجز له متابعتها فيها ، ولو اقتدى به مسبوق فيها عالماً بالزيادة : لم تصح القدوة :  
وإن اقتدى به جاهلاً وأدرك معه جميع الركعة صبح ، وحسب له الركعة على  
الصحيح فيهما .

#### ٤٨ - قيام الإمام لركعة ثالثة فى الجمعة

( مسألة ) قام الإمام إلى ثالثة فى الجمعة ساهياً فاقتدى به مسبوق فيها  
جاهلاً ، وأدرك جميع الركعة فصلاته منعقدة وتحسب له هذه الركعة على  
الصحيح ، فإذا سلم الإمام أتى بباقي صلاته ، ولو علم أن الركعة زائدة : لم تنعقد  
على الصحيح<sup>(١٧٩)</sup> ... أن تنعقد جماعة .

(١٧٩) ياض فى الأصل .

ونو نسي الإمام سجدة من الأولى فاقتدى به مسبوق في الثانية وهو عالم بحاله ، ففى انعقاد صلاته هذا الخلاف ، لأن قيامه غير محسوب مالم ينته إلى السجود .

فلو قام الإمام إلى ثالثة فى الجمعة فاقتدى به فى ثالثة الجمعة جاهلاً ، وقلنا بصحة الاقتداء ، فهل تكون هذه الركعة محسوبة من الجمعة كما تحسب غيرها ؟ أم لا تحسب إلا عن الظهر ، ويتم بعد سلام الإمام ظهراً رباعاً ؟ وجهان مبنيان على ما لو كان الإمام محدثاً ، واختار ابن الحداد<sup>(١٨٠)</sup> أنها لا تحصل الجمعة وعلى اختياره لو نسي الإمام السجدة من الأولى وقام إلى ثانية سهواً وأدركه المسبوق فيها كان مدركاً للجمعة لأنها محسوبة به ولو نسيها من الثانية لا يكون مدركاً ، لأن جميع أفعال الثالثة زائدة قبل انتهائه إلى السجدة المتروكة .

ولو أدرك المسبوق فى الثانية وقام الإمام إلى الثالثة فإذا سلم الإمام يسلم المأموم أيضاً ، لأنه أدرك ركعة أصلية وهى الثانية ، وعلى قول ابن الحداد يكون منفرداً فى الأولى ولا يضر انفراد المسبوق بركعة .

قال الشيخ أبو على : هذا غير مرضى على قول ابن الحداد أخذاً بالأسوأ .

## ٤٩ - مخالفة المأموم للإمام

( مسألة ) لو تخلف المأموم لقراءة التشهد الأول : بطلت صلاته ، ولو جلس الإمام للتشهد الأول فقام المأموم عمداً : تبطل صلاته ، والفرق أن التخلف

(١٨٠) هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر ، أبو بكر بن الحداد المصرى . [ ٢٦٤ - ٣٤٤ هـ =

٨٧٨ - ٩٥٥ م ] قاض . من فقهاء الشافعية ، من أهل مصر . ولى فيها القضاء والتدريس .

له كتاب ( الفروع ) فى فقه الشافعية ، شرحه كثيرون ، و( الباهر ) فى الفقه مائة جزء ، و( أدب القاضي ) أربعون جزءاً ، و( القرائن ) نحو مائة جزء . وقيل فى مدحه :

الشافعى تفقهها والأصمعى . . . تيقناً والتابعون ترويضاً

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ٧٩/٣ ) ورقم ( ١١٣ ) . والأعلام للزركلى ( ٣١٠/٥ ) .

للتشهد تخلف عن واجبين : أحدهما فرض القيام والآخر متابعة الإمام : فبطلت صلاته بارتكابهما ، والتقدم على الإمام بالقيام سبق إلى واجب واحد ، وارتكاب مخالفة واجب واحد وهو مخالفة الإمام . وأيضاً فالمبادرة إلى فعل الواجب ليس مخالفتها فاحشة كقمحش التخلف إذا عرفت ذلك فلو قام المأموم عمداً فقد قطع إمام الحرمين بتحريم العود ، قال : كما لو ركع قبل الإمام أو رفع قبله فإنه يحرم العود ، فإن عاد بطلت صلاته ، لأنه زاد ركناً عمداً .

قال : فلو فعله سهواً بأن سمع صوتاً فظن الإمام ركع فركع فيان أنه لم يركع ففي جواز الرجوع وجهان ، قال البغوي وغيره : في وجوب الرجوع وجهان : أحدهما لا يجب ، بل يتخير بين الرجوع وعدمه . قال الرافعي : والنزاع في صورة قصد القيام محال ظاهر ، لأن أصحابنا العراقيين أطبقوا<sup>(١٨١)</sup> على أنه لو ركع قبل الإمام عمداً ، استحب له أن يرجع إلى القيام ليركع مع الإمام ، فجعلوه مستحباً .

قال النووي في شرح المذهب : قلت : هذا الذي نقله - أعني الرافعي عن العراقيين - هو كذلك في أكثر كتبهم ، وقد نص عليه الشافعي في الأم وقطع الشيخ أبو حامد وصاحب التهذيب وغيرهما من العراقيين بوجوب الرجوع ، ونقله أبو حامد عن نصه في القديم . والأصح : أنه مستحب ، كما نص عليه في الأم . انتهى<sup>(١٨٢)</sup> .



(١٨١) أطبق المصنف : أعظم ، وأطبق الشيء : وضع طبقة منه على طبقة وسوياً . وقالوا : أطبق الرمح : وضع الطبق الأعلى على الأسفل ، وأطبق قمه : ضم شفة إلى شفة وأغلقه . وأطبق القوم على الأمر : اجتمعوا عليه متوافقين ، وهو المراد هنا .  
(١٨٢) انظر ( شرح المذهب ) للنووي - في طرقه لسجود السهو ومثاله . ( ١٣٣ ، ١٣٧/٤ ) .

## ( فصل ) فى بيان حكم من ركع قبل الإمام

ثلاثة أوجه فى الركوع قبل الإمام . أحدهما : يستحب الرجوع ، والثانى : يجب . والثالث : يحرم ؛ فإن عاد : بطلت صلاته على الأصح ، فيقال : رجل صلى الظهر بثمان ركعات وثمان قیامات عامداً عالماً بالتحريم وقرأ الفاتحة فى كل قیام ، ولم تبطل صلاته ؛ لأنه إذا فعل ذلك فى كل ركعة انتظم له ثمان ركعات ، ولم تبطل صلاته على الأصح .

ولو ركع مع الإمام فاعتدل قبله ، فقياس النص ، وقول العراقيين : أنه يستحب له العود إلى الركوع ثانياً ؛ ليقوم مع الإمام ، وعلى هذا يتصور ثمان ركعات . ولو أحرّم وحده واعتدل وركع ثم نوى القدوة بالإمام فى قيامه ، فهل ينتظره قائماً حتى يركع ويعتدل ؟ أم يركع معه ؟ القياس : طرد الأوجه .

ويمكن الفرق بسبق حكم القدوة هناك وتأخيرها هنا ، وعلى قياس قول العراقيين : لو رفع رأسه من السجدة الأولى وجلس ، يستحب له السجود ثانياً فإذا فعل ذلك أيضاً فى السجدة الثانية فقد أتى فى كل ركعة بأربع سجعات عامداً ، ولا تبطل صلاته ، ويقال على ذلك : برجل أتى فى صلاة الظهر بثمان ركعات وستة عشرة سجدة عالماً عامداً وصحت صلاته .

## ٥٠ - التسليم للحاق صلاة الجماعة

( مسألة ) إذا شرع فى فرض الوقت منفرداً ثم حضرت جماعة فأراد الدخول فيها استحب له أن يقلبها نافلة ، ويسلم من ركعتين ، ويدرك الجماعة نص عليه الشافعى رضى الله عنه واتفق عليه الأصحاب .

● ولو خشى فوت الجماعة لو أتم الركعتين استحب تصحيحهما ، فإن لم يسلم ولم يقطعها بل نوى الدخول فى الجماعة وأدبر فى الصلاة . فقد نص

الشافعي رضى الله عنه فى مختصر المزنى<sup>(١٨٣)</sup> : أنه يكره ، وفى الصحة قولان :  
أصحهما : الصحة .

● ولو نوى الاقتداء فى صلاة رباعية بمن يصلى ركعتين ، فسلم الإمام بعد فراغه ، فقام المقتدى واقتدى فى ١ ركعتين الباقيتين بإمام آخر ففيه القولان ، ومثله ما يعتاده كثير من الناس : يدرك الإمام فى صلاة التراويح فيحرم خلفه بصلاة العشاء ، فإذا سلم الإمام قام المقتدى لإتمام صلاته ثم يحرم الإمام بركعتين آخرين من التراويح<sup>(١٨٤)</sup> فيقتدى به فيهما ففى صحتها القولان ، أصحهما : الصحة .

(١٨٣) هو إسحاق بن يحيى بن إسماعيل ، أبو إبراهيم المُرُوزى ( ١٧٥ - ٢٦٤ هـ - ٧٩١ - ٨٧٨ م ) : صاحب الإمام الشافعى . من أهل مصر . كان زاهداً عالماً مجتهداً قوى الحجة . وهو إمام الشافعيين .

قال عنه الشافعى : لو نأظره الشيطان لغلبه

وقال أيضاً : المُرُوزى ناصر مذهبى .

وقال أبو إسحاق الشيرازى : كان زاهداً ، عالماً ، مجتهداً ، منظرّاً ، عجباً ( قوى الحجة ) . غواصا على المعانى الدقيقة .

صنف كتباً كثيرة : ( الجامع الكبير ) ، ( الجامع الصغير ) ، ( المختصر ) ، ( المختار ) ، ( المسائل المعيرة ) ، ( الترغيب فى العلم ) ، ( كتاب الوثائق ) ، ( كتاب المطارب ) ، ( كتاب نهاية الاختصار ) .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ( ٩٣/٢ ) رقم ٢٠ ، والأعلام للزركلى ( ٣٢٩/١ ) .  
( ١٨٤ ) صلاة التراويح سنة عين مؤكدة للرجال والنساء . وتسن فيها الجماعة عينا ، وقد أثبتت جماعة بفعل النبى ﷺ أنه خرج من جوف الليل ليلى من رمضان ، وهى ثلاث متفرقة : ليلة الثالث والخامس والسابع والعشرين ، وصلى فى المسجد ، وصل الناس بصلاته فيها . وكان يصل بهم ثمانى ركعات ، ويكملون باقيها فى بيوتهم ، فكان يسمع لهم أزيز كأزيز النحل .

ومن هذا يتبين أن النبى ﷺ سن لهم التراويح والجماعة فيها ، ولكنه لم يصل بهم عشرين ركعة ، كما جرى عليه العمل من عهد الصحابة ومن بعدهم إلى الآن . ولم يخرج إليهم بعد ذلك عمشة أن يفرض عليهم كما صرح به فى بعض الروايات . ويتبين أيضا أن عددها ليس قاصراً على الثمان ركعات التى صلاحها بهم ، بدليل أنهم كانوا يكملونها فى بيوتهم ، وقد بين فضل عمر رضى الله عنه أن عددها عشرون حيث إنه جمع الناس أخيراً على هذا العدد فى المسجد ، ووافقه الصحابة على ذلك ، ولم يوجد لهم مخالف من بعدهم من الخلفاء الراشدين .

وقد سئل أبو حنيفة عما فعله عمر رضى الله عنه فقال : التراويح سنة مؤكدة ولم يخرج عمر من تلقاء نفسه ، ولم يكن فيه مبدع ، ولم يأمر به إلا عن أصل لديه ، وعهد من رسول الله ﷺ .

نعم زيد فيها فى عهد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه فجعلت سناً وثلاثين ركعة ، ولكن كان القصد من هذه الزيادة مساواة أهل مكة فى الفضل لأنهم كانوا يطوفون بالبيت بعد كل أربع ركعات مرة ، فرأى رضى الله عنه أن يصل بدل كل طواف أربع ركعات . فهى عشرون ركعة سوى الوتر . وولفتها من بعد صلاة العشاء ، ويتنهى بطولع الفجر .

وهكذا لو اقتضى في كل ركعة بإمام ففيه القولان ، وهذا أولى بالبطلان ، فإذا تمت صلاة الإمام أولاً قام المأموم ، وإن تمت صلاة المأموم أولاً : لم يجوز متابعتها في الزيادة ، بل إن شاء فارقه عند تمامها ، وإن شاء انتظره في التشهد وطول الدعاء حتى ينحقه الإمام فيسلم معه .

ولو شرع في صلاة فاتئة ثم أراد الدخول في جماعة فإن كانت الجماعة تصلى تلك الفاتئة ، فالصلاة في الجماعة مسنونة لها كفرض الوقت فيما تقدم ، وإن كانت الجماعة غير تلك الفاتئة لم يجوز له التسليم من ركعتين ولا قطعها ليحصل تلك جماعة ، لأن الجماعة لا تشرع حيثئذ . وقال النووي : ومن صرح بذلك صاحب التتمة ، قال : لأن الجماعة ليست من مصلحة هذه الصلاة ، ولا يجوز قطع فريضة أخرى .

ولو شرع في فاتئة في يوم غيم ثم انكشف الغيم وحن وقت الحاضرة فإنه يسلم من ركعتين ويشتغل بالحاضرة .

ولو شرع في فريضة في آخر وقتها منفرداً وحضر قوم يصلونها في جماعة وعلم أنه لو سلم من ركعتين ودخل معهم وقع بعضها خارج الوقت - أو شك في ذلك - حرم عليه السلام من ركعتين ؛ لأن مراعاة الوقت فرض عين والجماعة سنة أو فرض كفاية ، فلا يجوز ترك الفرض لمراعاة سنة .

ولو شرع في الفاتئة ظاناً أن الوقت متسع ثم زال الغيم فظهر ضيق الوقت عن الصلايين استجب له أن يقطع الفاتئة ، ويصلى صلاة الوقت ، قاله القاضي حسين في الفتاوى ، ونقله عنه في التهذيب . ولو كانت الفاتئة التي شرع فيها ينحب قضاؤها على الفور ثم لم يجوز قطعها لخشية فوات الحاضرة بناء على ما تقدم عن الغفال أنه يتخير بين الشروع فيها ، وفي الحاضرة التي ضاق وقتها .

ولو شرع في مكتوبة وحضرت جنازة لم يقلبها نافلة لأجل الجنازة ، ولو أقيمت الصلاة المكتوبة وهو في الطواف قطعه واشتغل بالحاضرة ، وإن حضرت جنازة لم يقطع الطواف لأجلها ، نص عليه الشافعي .



## ٥١ - ترك متابعة الإمام

( مسألة ) قام الإمام في صلاة رباعية إلى خامسة لم يجز للمأموم متابعته فيها ، فإن تابعه عالماً بالتحريم : بطلت صلاته ، بل ينتظره إلى أن يعود فيسلم معه إن شاء ، وإن شاء فارقه وسلم .

ولو كان المأموم مسبقاً أو شاكاً في ترك ركن فقام الإمام إلى خامسة لم يجز له متابعته فيها فإن تابعه فيها جاهلاً بالزيادة أو اقتدى به مسبقاً جاهلاً بالزيادة وأدرك معه جميع الركعة : صح ، وحسبت له الركعة على الصحيح فيهما وقد تقدمت .

## ٥٢ - أحوال إدراك الإمام

( مسألة ) أحرم مع الإمام بعد ما رفع رأسه من السجود انتظاره قائماً ولا يجب عليه أن يقع على الأرض ليوافق الإمام في القيام ، ولو فعله لم تبطل صلاته ، ولو أحرم معه في الاعتدال لم يكن مدركاً للركعة قطعاً ، وعليه متابعة الإمام فيما أدركه . وإن لم يحسب له ، فلو أحرم معه في الاعتدال ثم شرع فقرأ الفاتحة وركع وأدركه في الاعتدال لم يكن مدركاً للركعة لوقوع القراءة والركوع في غير محلها ، وبطلت صلاته إن كان عالماً بأن واجبه المتابعة . فلو أدركه في التشهد الأخير فعليه أن يجلس معه ، وليس عليه أن يتشهد معه ، خلافاً للماوردي .

ولو أدركه في الركوع وما بعده لم يسن له دعاء الانتاح في الحال ولا بعد سلام الإمام إلا أن يسلم الإمام قبل جلوسه أو ركوعه .

وحكى الرويانى عن بعضهم أنه إذا أدركه في التشهد الأخير ثم قام - يأتى به ، لأنه صار إلى صلاة الانفراد بخلاف ما لو أدركه في الركوع أو السجود .

## ٥٣ - من أحوال بطلان صلاة المأموم

( مسألة ) تقدم أن الإمام إذا قام إلى خامسة لم يجز للمأموم قيام فيها بل يسلم أو ينتظره ، وأنه لو ترك التشهد الأول فخلف المأموم وأتى به عالماً بالتحريم

بضنت صلاته ، ولو ترك الإمام سجدة التلاوة وأتى بها المأموم : بطلت صلاته ، ولو ترك سجود السهو فأتى به المأموم : لم تبطل ؛ لأن القدوة انقطعت بسلام الإمام ، ولو ترك جلسة الاستراحة فأتى بها المأموم : لم تبطل ، وإن ترك القنوت<sup>(١٨٥)</sup> فأتى به المأموم ولحق الإمام في السجدة الأولى : لم تبطل .

وقال الفوراني : لا يأتي به ولو فعل بطلت ، وبه جزم البخوي . ولو سبقه الإمام بالسجدة وركع ، فشرع المأموم في السجدة أو إتمامها وأدركه راكعاً ، قال الشيخ أبو محمد : فقد ارتكب الخطأ ؛ لأن متابعة الإمام واجبة والسجدة مستحبة فإن مهمة الإمام ألا يحمل ثبك المأموم ولا يحمل سهوه ، وإنما يحمل عنه سجود السهو خاصة وكما يتحمل عنه سجود السهو يتحمل عنه قراءة الفاتحة في ركعة المسبوق وقراءة السجدة في الصلاة الجهرية والجهر بالقراءة ، ويتحمل عنه القراءة ، كالسجدة ويتحمل عنه سجود التلاوة عند قراءة آيتها ، وهو معنى قوله ﷺ : « الأئمة ضُمَّنَا »<sup>(١٨٦)</sup> .

ولو قرأ الإمام آية السجدة ثم ظهر محدثاً لم يسجد المأموم لقراءته كما لا يسجد لقراءة من هو خارج الصلاة . ولو قرأ المأموم آية ثم ظهر له أن الإمام كان محدثاً لم يتحمل عنه السجود كما لا يتحمل الفائتة عن المسبوق ولا يتحمل عنه سجود السهو .

(١٨٥) القنوت لغة : الطاعة والدعاء . وقت : أطل القيام في الصلاة والدعاء .

● والقنوت من سنن الصلاة في الصباح ، وفي الوتر في النصف الأخير من رمضان ، ويكون بعد رفع الرأس من الركوع .

ولفظ القنوت يتأدى بدعاء وشاء ، فلو قلت بآية تضمن دعاء وشاء وقصد القنوت كفى ، ولكن القنوت بالوارد أفضل ، ومنه : « اللهم اهْدِنِي لِمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَالِمِي لِمَنْ عَالِمْتِ ، وَتَوَلَّنِي لِمَنْ تَوَلَّيْتَ . وَبَارِكْ لِي لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَقِيْ شَرَّ مَا نَقَضْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِيْ وَلَا يُفْضَى عَلَيْكَ ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مِنْ وَهَيْتِ ، تَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَى » .

انظر : ( الفقه الميسر ) للشيخ أحمد عيسى عاشر ( ١٢٦/١ ) .

(١٨٦) أخرج ابن ماجه في سننه عن سهل بن سعد الساعدي ، قال : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « الإمام ضامن فإن أحسن - لله ولهم ، وإن أساء - فعليه ولا عليهم » .

انظر : سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما يجب على الإمام .

● وأخرج أبو داود عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين » .

انظر : سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت .

ولو شك المأموم خلف الإمام هل صلى ثلاثاً أم أربعاً أخذ بالأقل<sup>(١٨٧)</sup>،  
ووجب عليه التدارك بعد سلام الإمام .

ولو شك هل سجد سجدة أو سجدتين أخذ بالأقل وسجد أخرى إن كان  
في محل السجود .

مثاله شك المأموم بعد رفع رأسه من السجدة قيل أن يقوم مع الإمام في أنه  
سجد سجدة أو سجدتين ؛ فيجب عليه أن يسجد أخرى فإن طرأ له الشك بعد  
شروعه في القيام مع الإمام لم يعد إلى السجود بل يتدارك ركعة بعد سلام الإمام .  
ولو شك في التشهد الأول هل سجد سجدة أو سجدتين سجد أخرى ولا  
يضره الشروع في التشهد ؛ لأن التشهد الأول سنة ويقوم قعوده مع الإمام للتشهد  
مقام القعود بين السجدتين ، ويسجد ثم يقعد مع الإمام للتشهد فإن لم يرفع رأسه  
حتى قام الإمام أدركه في القيام ولا يجلس للتشهد وكذلك لو شك بعد الفراغ من  
التشهد وقبل شروعه في القيام يسجد ويدرك الإمام وإذا شك خلف الإمام هل صلى  
ثلاثاً أم أربعاً لزمه بعد السلام أن يأتي بركعة ، وهل يسجد للسهو ؟

قال الغزالي : يسجد لتردده فيما يأتي به بعد السلام ، واقتصر عليه في زوائد  
الروضة ، ونقل في الكفاية عن قول صاحب التنبيه : وإن سها خلف الإمام لم  
يسجد .

وعن القاضى أنه لا يسجد في نحو ذلك ؛ لأن سبب هذه الزيادة الشك ،  
والشك قد جرى في حال القدوة .

ولو أدرك الإمام رакعاً وشك في الطمأنينة<sup>(١٨٨)</sup> معه لم تحسب ركعته على

---

(١٨٧) قال النووي في ( شرح المذهب ) فيمن شك في عدد الركعات وهو في الصلاة : لمبناه أنه ينهى  
على اليقين ، ويأتي بما بقي ، فإذا شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً لزمه أن يأتي بركعة ، إذا كانت صلاته رباعية ،  
سواء كان شكه مسعياً الطرفين ، أو ترجح احتمال الأربع ، ولا يعمل بطله الظن ، سواء طرأ هذا الشك  
أول مرة أم تكرر .

الظاهر ( شرح المذهب ) ١١١/٤ .

(١٨٨) الطمأنينة من فرائض الصلاة ، لما أخرجه الشيخان وأبو داود وابن ماجه وأحمد - عن أبي هريرة  
أن رسول الله ﷺ دخل المسجد ، فدخل رجل فصل ، ثم جاء فسلم على رسول الله ﷺ ، فرد رسول  
الله ﷺ السلام ، فقال : « أرجع فصل فإنك لم تصل » فصل ثم جاء فسلم على النبي ﷺ ، فقال : « أرجع فصل » ،  
فإنك لم تصل - ثلاثاً - فقال : والذي يحلف بالحق ما أحسن غيره ، فعلمنى .

الصحيح فيأتى بركعة بعد سلام الإمام ، قال النووي : ويسجد للسهو ، قال : وهذه المسألة ينبغي إشاعتها لكثرة وقوعها .

وليس بما قاله من السجود فمتفق عليه ، فإنه إما يسجد على قول الغزالي وعلى قول القاضى : لا يسجد لصدور الشك في حال القدوة .

ولو أدرك الإمام الحنفى راكعاً وشك هل قرأ الفاتحة أو غيرها فإن كان من عادة الحنفى أنه يقرأ الفاتحة أو الغالب من أحواله قراءتها كان مدركاً للركعة وإلا فلا ، وقد تقدم نظير ذلك .

ولو اقتضى يحفى فقرأ غير الفاتحة وركع ، وجب على المأموم مفارقه إن قلنا الاعتبار بنية المأموم ، وإلا فيقرأ هو الفاتحة ويسعى خلفه ويكون متخلفاً بمنزلة .

#### ٥٤ - الإتيان بأفعال زائدة ، هل يبطل الصلاة ؟

( مسألة ) قام فى صلاة رباعية إلى خامسة لم تبطل صلاته وإن كثرت أفعال الزائدة لأن الزيادة إذا كانت من جنس الصلاة لم تبطل صلاته ثم إن تذكر فى القيام له الركوع أو السجود لزمه أن يجلس ويسجد للسهو ويسلم ، وإن تذكر بعد الجلوس فيها سجد للسهو وسلم وسواء قرأ التشهد أم لا ثم ينتظره فإن كان تذكر بعد أن تشهد فى الخامسة بل بعده وإن تذكر قبله فإن لم يكن تشهد فى الرابعة تشهد قطعاً وإن كان قد تشهد فيها فإن كان عالماً بأنه التشهد الأخير لم يعده فى أصبح الوجهين بل يجلس ثم يسلم .

والثانى : وبه قال ابن سريج<sup>(١٨٩)</sup> ونسبه إلى النص أنه يجب عليه إعادته

لمعتنين :

قال : « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تعتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم اعمل ذلك فى صلاتك كلها .

● هذا الحديث أخرجه البخارى - كتاب الأذان - باب أمر النبى ﷺ الذى لا يتم ركوعه بالإعادة ، ومسلم - كتاب الصلاة - باب وجوب قراءة الفاتحة فى كل ركعة ... وأبو داود فى سننه - كتاب الصلاة - باب صلاة من لا يتم صليبه فى الركوع والسجود ، وابن ماجه فى سننه - كتاب إقامة الصلاة - باب إقامة الصلاة ، وأحمد فى المسند ( ٤٣٧/٢ ) .

( ١٨٩ ) هو أحمد بن عمر بن سريح القاضى ، أبو العباس البغدادى ( ٢٤٩ - ٣٠٦ هـ - ٨٦٣ - )

أحدهما : رعاية الموالاة بين التشهد والسلام فإن تشهد الرابعة انقطع بالخامسة .  
 وثانيهما : أنه لو لم يعد له بقى السلام فرداً غير متصل بذكر قبله ولا بعده وبناء عليهما ما إذا هوى للسجود قبل الركوع ناسياً فيصلى الركوع بالقيام .  
 وإن كان قد تشهد في الرابعة معتقداً أنه التشهد الأول بناء على الوجهين في تأدي الفرض بالنقل . فإن قلنا : يتأدى به - وهو الأصح - كما في جلسة الاستراحة والفيلة الثانية والثالثة من الوجه إذا انفصلت بها اللعة المدركة ، وصلاة الصبي إذا بلغ آخر الوقت بعدما صلى أوله .  
 وإن قلنا : لا ، وجبت إعادة التشهد وقيامه من الثالثة إلى الرابعة كقيامه من الرابعة إلى الخامسة .

## ٥٥ - متابعة الإمام في الركعة الأخيرة

( مسألة ) أدرك الإمام في اعتدال الركعة الأخيرة وجب عليه أن يسجد معه السجدة الأولى ، وهل عليه أن يسجد معه الثانية ؟ يحتمل أن يقال : لا يلزمه ؛ لأنه إنما يسجد معه لأجل المتابعة ، والمتابعة تنقضي بالسلام والتخلف بركن لا تبطل فأشبه ما إذا سجد مع الإمام إحدى سجدي السهو ، ثم رفع الإمام رأسه وسلم ، فإن المأموم لا يلزمه الإتيان بالثانية ، ويحتمل أن يقال بالإبطال لأنه قد طول الركن القصير وهو القعود بين السجدين<sup>(١٩٠)</sup> بانتظاره سلام الإمام ، وهذا هو - ٩١٨ م ) فيه الشافعية في عصره . مولده ووفاته في بغداد ، له نحو ( ٤٠٠ ) مصنف منها : ( الأقسام والخصال ) و ( الدواعي لمصوص الشرائع ) .  
 وكان ابن سريج يلقب بالباز الأشهب . ولى القضاء بشيراز ، وقام بصرة للمذهب الشافعي فشره في أكثر الألفاظ ، حتى قيل : « بعث الله عمر بن عبد العزيز على رأس المائة من الهجرة ، فأظهر السنة وأمات البدعة ، ومن الله في المائة الثانية بالإمام الشافعي ، فأحى السنة وأعطى البدعة ، ومن ابن سريج في المائة الثالثة فصر السن وحل البدع » .  
 وقال السبكي في مذهبه : « الباز الأشهب ، والأمد الضاري على خصوم المذهب ، وحامل لوائه ، والبدر المشرق في سمائه ، والفيث المخلوق بروائه ، ليس من الأصحاب إلا هو حام على معينه ، هام من جوهر بحره بجمينه ، انتهت إليه الرحلة ، فصرمت الإنبل نحوه أباطها ، وعلقت به الزمام مناطها ، وأتته أفواج الطلبة ، لا تعرف إلا تمارق اليد بساطها » .  
 انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ٢١/٣ ) رقم ٨٥ : الأعلام للزركلي ( ١٨٤/١ ) .  
 ( ١٩٠ ) الجلوس بين السجدين من فروض الصلاة عند الشافعية والحنابلة ، إلا أن الحنفية قالوا : إن الجلوس بين السجدين ليس بفرض ، ومقتضى الليل وجوبه ، وصحوا كونه سنة .

المتجه . لأنه ينب عليه موافقة الإمام في جلوس التشهد وإن لم يجب عليه التشهد معه فمضى صبر حتى سلم فقد سبقه الإمام بثلاثة أركان فيطيل صلاته .

## ٥٦ - تغيير الهيئة في الصلاة ، هل يصح ؟

( مسألة ) أفعال الصلاة إنما تقع عن الصلاة إذا قصد بها الصلاة أو لم يقصد بها غير الصلاة ، أما لو قصد غيرها كما لو هوى لتلاوة فجعل ركوعاً لم يكف إلا أن يكون مصلياً مأموماً ويهوى لتلاوته مع الإمام فلا يسجد الإمام بل يركع ، فإنه يحسب له الركوع وكذا لو هوى جاهلاً بقصد الإمام فلم يدر هل هوى إمامه لعل التلاوة أو الركوع فركع ، كما لو شك في نية إمامه المسافر ، فقال : إن قصر قصرت وإن أتم أتممت فإنه يقصر إذا بان إمامه قاصراً ولا يضره المتابعة على الجهل .

ولو ركع واعتدل فرماه إنسان على وجهه فأراد أن يجعله سجوداً لم يكف ، بل لابد أن يعود إلى الاعتدال ثم يسجد .

ولو سجد فرفع إنسان رأسه من السجود بغير اختياره فعليه أن يعود إلى السجود ثم يرفع بقصد القعود بين السجدين .

ولو سجد فرأى عقرباً<sup>(١٩١)</sup> فرفع رأسه فزعا منها لم يحسب عن الرفع ، فليعد ثم يرفع .

ولو رماه إنسان من قيامه فعاد إلى حد الراكعين لم يكف بل عليه أن يقف ثم يقصد الركوع من القيام .

ولو أغشى عليه في الصلاة فوقع لوجهه لم يحسب سجوده وبطلت صلاته لانتقاض وضوئه بالإغماء ، ولو أغشى عليه وهو جالس بطلت صلاته أيضاً لانتقاض

(١٩١) أخرج النسائي وابن ماجه عن أبي هريرة : أن النبي ﷺ أمر بقتل الأسودتين في الصلاة : العقرب والحية

وحرج ابن ماجه عن عائشة ، قالت : لدغت النبي ﷺ عقرب وهو في الصلاة ، فقال : ه لعن الله العقرب . ما تدع المصل وغير المصل ، اقلوها في الجبل والحرم .

● انظر من النسائي - كتاب السهو - باب قتل الحية والعقرب في الصلاة ، وابن ماجه في سننه - كتاب إقامة الصلاة - باب ما جاء في قتل الحية والعقرب في الصلاة .

وضوئه . صرح بذلك أبو الفتوح العجلي بخلاف ما لو نام في الصلاة ممكن المقعد ؛ فإنه لا تبطل صلاته إن قصر زمن النوم ، فإن طأل وكان في ركن قصير بضلت صلاته لانقطاع الموالاة بتطويل الركن .

وإن نام في ركن طويل كالشاهد الأخير فقال : لم تبطل صلاته . هذا مقتضى القواعد ، وصرح به الإمام في الطواف .

ولو رفع رأسه من السجود ونسى الصلاة فقام ناسياً ثم تذكر حسب له هذا القيام ، لأنه لم يقصد به غير الصلاة ، وكل موضع لا يحسب محله عن الصلاة لم يجز للمأموم متابعة إمامه فيه بل ينتظره حتى يعود أو يفارقه .

## ٥٧ - قيام المأموم قبل تسليم الإمام

( مسألة ) سمع المسبوق صوتاً وظن أن الإمام سلم فقام وأتى بما بقي عليه ، ثم علم أن الإمام لم يسلم ، فكل ما جاء به بعد قيامه غير معتد به ، فإذا سلم الإمام نهض قائماً وتدارك ما عليه ، ولا يسجد للسهو لأنه شك في حال القدوة .  
ولو علم في قيامه أن الإمام لم يسلم فليرجع إلى مبتدئه فإن أراد أن يفارقه ويتماذى في تميم صلاته قبل سلام الإمام بناء على أن المأموم حل له قطع القدوة والآنفراد ببقية صلاته ، فإن منعه تعين عليه الرجوع ، وإن جوزناه فوجهان ، وإن لم يرد مفارقه فمقتضى كلام الإمام وغيره : أنه يجب الرجوع ، قال النووي : وهو الصواب ، وقال الغزالي : يتخير بين أن يرجع إلى القعود وبين أن ينتظر قائماً سلام الإمام . ويوافقه ما نقل القاضي عن العبادي<sup>(١٩٦)</sup> : أن المأموم الموافق إذا

(١٩٦) هو محمد بن أحمد بن محمد العبادي ، الهروي ، أبو حاتم [ ٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م ] .

قال عنه السبكي : صاحب ( الزيادات ) و ( زيادات الزيادات ) و ( المبسوط ) و ( الهادي ) و ( أدب القضاء ) .. و ( طبقات الفقهاء ) ..

كان إماماً جليلاً ، حافظاً للمذهب ، بمرأ يتلقى بالعلم ، كان معروفاً بغموض العبارة ، وتعميق الكلام ، حذبة منه بالعلم ، وحباً لاستعمال الألفاظ الثاقبة فيه .

وقال القاضي أبو سعد الهروي : لقد كان أرفع أبناء عصره في غزارة نكت الفقه ، والإحاطة بغرابه عماداً ، وأعلامه فيه إسناداً .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ١٠٤/٤ ) ، برقم ٢٩٦ ، والأعلام للزركلي ( ٣١٤/٥ ) .

ظن أن الإمام رفع رأسه من السجود فرفع فوجده في السجود أنه يتخير بين أن يرجع إلى السجود أو لا ، فإذا سلم الإمام والمأموم قائم : فهل له أن يمضي عليه صلاته ؟ أم عليه العود إلى القعود ثم يقوم ؟ وجهان أحدهما : الثاني ، ويبنى عليهما ما لو سلم الإمام في قيامه ولم يعلم به المأموم حتى فرغ من صلاته - إن جوزنا المضي - حسبت له الركعة ولا يسجد للسهو ، وإن أوجبنا العود لم يحسب . ويسجد للسهو ، فإن قرأ قبل تبين الحال في المسائل كلها لم يعتد بقراءتها وعليه استئنافها . قاله في الجواهر ، فلو لم يعلم بسلام الإمام قبله حتى يسلم من صلاته وطال الزمان : بطلت صلاته .

## ٥٨ - صلاة الفرض خلف من يصلي السنة

( مسألة ) لو صلى الصبح خلف من يصلي سنة الصبح معتقداً أنه يصلي الصبح لم يقنت واحد منهما ، ولا يسجد المأموم للسهو . ذكره في الجواهر وفيه نظر ، وينبغي أن يسجد إن قلنا العبرة باعتقاد المأموم لكن الإمام يتحمل عنه السجود ، إن قلنا العبرة باعتقاد الإمام .

## ٥٩ - متى لا يلحق السهو بالمأموم ؟

( مسائل ) إذا سها الإمام في صلاته لحق سهوه المأموم إلا في مسألتين : إحداهما : إذا تبين كون الإمام محدثاً فلا يسجد المأموم لسهوه ، كما لا يتحمل هو عن المأموم الفاتحة ، وإن قلنا : إن صلاة المحدثين جماعة . والثانية : أن يعرف سبب سهو الإمام ويتيقن أنه مخطيء في ظنه ، فإن ظن الإمام أنه ترك بعض الأجزاء<sup>(١٩٣)</sup> وعلم المأموم أنه لم يتركه ، أو جهر في غير موضع الجهر وعكسه

( ١٩٣ ) قال النووي في ( شرح المذهب ) : « الأجزاء ستة :

أحدها : القنوت في الصبح والي الوتر في الخلف الثالث من شهر رمضان . والثاني : القيام للقنوت ، والثالث : التشهد الأول . والرابع : الجلوس له . والخامس : الصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول - إذا قلنا هي ستة . والسادس : الجلوس للصلاة على النبي ﷺ في التشهدين - إذا قلنا هي ستة فيهما . انظر ( ٥١٧/٣ ) .



فسجد ، فلا يوافق المأموم فلا يسجد . كذا قاله في الجواهر وفيه نظر ؛ لأنه إذا فعل ذلك فغلط فقد فعل ما يطل عمده فينبغي أن يسجد المأموم لسهو الإمام بالسجود ولكن لا يتبعه في السجود ؛ لأنه لا يحل متابته في فعل السهو ، وهذا نظير ما لو ظن سهواً فسجد فبان عدمه فإنه يسجد على الأصح لهذا السجود الزائد .

ولو سجد الإمام آخر الصلاة وجب على المأموم متابته حملاً على أنه سها وإن لم يعرف سبب سهوه ، بخلاف ما لو قام إلى خامسة فإنه لا يتابعه المسبوق فيها حملاً على أنه ترك ركناً من ركعة .

ولو لم يسجد الإمام إلا سجدة واحدة سجد المأموم أخرى حملاً على نسيان الإمام ، فإن أتى الإمام بثانية لم يتابعه حيثئذ بل يقوم ويتنظره قائماً ، فإن لم يسجد الإمام تلك السجدة بل قام وقرأ وركع لم يحل للمأموم متابته في هذا الركوع ، لأنه غير محسوب . فإذا ركع الإمام واعتدل وتمت ركعته فيتنظره المأموم في القيام إلى أن يقوم ، فإذا قام صلى المأموم معه كمن اقتدى بصلاة الظهر خلف المغرب ، فإذا سلم الإمام قام المأموم وأتى بركعة وينبغي له أن يسمح له أو يقوم بنية المفارقة ، ويجب على المأموم إعلام الإمام بعد الصلاة بما حصل منه في الحال ليستدرك ، كما لو رأى على ثوبه نجاسة فإنه يجب عليه إعلامه .

ولو سجد الإمام للسهو في آخر الصلاة قيل التشهد<sup>(١٩٤)</sup> لم يتابعه ، فإن سجد أيضاً بعد التشهد تابعه بناءً على أنه سها ، وكذلك لو سجد في قيام في صلاة سرية فإن تابعه ؛ تابعه بناءً على أنه قرأ آية سجدة .

ولو ترك المأموم سجدة السهو أو سجدة بطلت صلاته ، كما لو تخلف لسجدة التلاوة خلف الإمام .

---

(١٩٤) قال الشافعية : يسجد للسهو في جميع الأحوال التي يطلب فيها بعد التشهد والصلاة على النبي ﷺ وآله ، وقبل السلام .  
بينما قال الحنفية : محل سجود السهو بعد السلام الأول مطلقاً ، سواء كان السهو بالزيادة أو بالنقصان ، ولو سجد قبل السلام أجزاء ولا يمهده .

ولو سبق الإمام الحدث بعد سهو واستخلف<sup>(١٩٥)</sup> من لم يعتد به . فظاهر قولهم : إن الخليفة يراعى نظم صلاة المُستخلف وأنه يسجد بالقوم لسهو المستخلف ، وعلى هذا فيقال : رجل سجد لسهو لم يفعله هو ولا إمامه ، وإنما هو لسهو المستخلف .

ولو أحدث الإمام بعد ما سها خلفه المأموم لم يسجد المأموم ، لأنه قد تحمل عنه قبل الحدث ، وكذا لو فارقه المأموم لا يسجد .

ولو أحدث الإمام بعد سهو لا يسجد المأموم فإذا أخذنا بظاهر إطلاقهم أن الخليفة لا يراعى نظم صلاته المستخلف فأحدث الإمام واستخلف أجنبياً في ثالثة الظهر صلى بالقوم ركعتين وتشهد وسجد للسهو وأشار إليهم ليفارقوه أو ينتظروه ، فإذا أتم صلاته لم يسجد للسهو ، وهذا التصوير لا يأتي في الجمعة فهي لا يستخلف فيها إلا من اقتدى به قبل حدثه واستحباب السجود لسهو هذا الخليفة فإن اقتضاه إطلاقهم ففيه نظر .

## ٦٠- حكم الإمام المحدث أو الجنب

( مسألة ) تذكر الإمام أنه جنب أو محدث لزمه الخروج من الصلاة<sup>(١٩٦)</sup> ثم إن كان موضع الطهارة قريباً أشار إليهم أن امكنوا ، ومضى وتطهر ثم يجيء ( ١٩٥ ) الاستخلاف هو إنباء الإمام أو غيره من المقتدين من كان صالحاً للإمامة لإتمام الصلاة بدل الإمام ، وله أحكام وأسباب مبيحة في المناهج . قال الشافعية : الاستخلاف مندوب إلا في الركعة الأولى من الجمعة ، فإنه واجب فيها ، وسبه خروج الإمام عن الإمامة بطروء حدث ، أو تبين أنه كان محدثاً قبل دخول الصلاة ، وللإمام أن يستخلف من غير سب .

وكما يصح استخلاف الإمام أو القوم واحداً من المصلين - بشرط أن يكون الخليفة صالحاً لإمامة هذه الصلاة - يصح أن يقدم واحداً منهم بنفسه . ( ١٩٦ ) قال أبو إسحاق الشرازي في ( المذهب ) : لا تجز الصلاة خلف المحدث لأنه ليس من أهل الصلاة ، فإن صلى خلفه - غير الجمعة - ولم يعلم ثم علم ، فإن كان ذلك في أثناء الصلاة نوى مفارقتها ، وأتم . وإن كان بعد الفراغ لم تنزعه الإعادة ؛ لأنه ليس على حدثه أمانة فلهذا في صلاته خلفه . وإن كان في الجمعة ، قال الشافعي - رحمه الله - في ( الأم ) : إن تم العدد به لم تصح الجمعة ، لأنه فقد شرطها ، وإن تم العدد دونه صحت ؛ لأن العدد قد وجد ، وحدثه لا يمنع صحة الجماعة ، كما لا يمنع في سائر الصلوات . انظر شرح المذهب ( ٢٥٦/٤ ) .

فيحرم بالصلاة ويتابعونه ولا يستأنفون الصلاة وهو الأولى ، وإن لم ينتظروه جاز  
نهم الانفراد والاستخلاف .

قال الشيخ أبو حامد : إنما يستحب انتظاره إذا لم يكن مضى من صلاته  
ركعة أما بعدها فلا . وإن كان موضع الطهارة بعيداً ؛ أتموها ولا ينتظرونها .

قال : قال الشافعي رضي الله عنه : وهم بالخيار بين أن يتموها فرادى وبين  
أن يقدموا أحدهم يتمها لهم .

ما عده الأصحاب الشك في سجود السهو لا يقتضى السجود ، فلو سها  
في سجود السهو لم يسجد . قالوا : والسهو بسجود السهو يقتضى السجود على  
الأصح ، ولو ظن سهواً فسجد فإن عدمه يسجد في الأصح .

( مسألة مهمة ) قرأ المأموم الفاتحة مع الإمام وركع معه واعتدل وانحط معه  
السجود فلما قرب الإمام من السجود بعد وضع يديه على الأرض رجع إلى القيام :  
لم يجز للمأموم متابته في هذا القيام ، لأنه لم يشك ولا يجب عليه مفارقه ،  
بل يحمل فعله على السهو أو على الشك في ترك ركن ، وينتظره في الحالة التي  
فارقه عليها حتى يعود إلى السجود فيسجد معه ، فلو سجد المأموم بعدما فارقه  
الإمام وانتظره ساجداً ؛ فهل تبطل صلاته حيثئذ ، لأنه قد سبق الإمام بأربعة أركان  
مقصودة ، لأن الإمام حين رجع إلى القيام قرأ وركع واعتدل فقد سبقه بهذه الثلاثة  
وبالشروع في السجود ، فتبطل كما لو تخلف عنه بذلك ؟ أولاً تبطل لاحتمال  
أن الإمام لم يترك شيئاً في نفس الأمر ، وإنما قام ساهياً والزيادة لم تتحقق من  
المأموم غير التقدم عليه بالسجود ؟ والمتجه الإبطال لأننا إنما أبهنا الانتظار حملاً  
على أنه سهو ، وإذا حملناه على السهو بترك الفاتحة وجب عليه انتظاره .

ولو كان قد أدركه راكعاً ثم رجع الإمام قبل السجود إلى القيام فقرأ الفاتحة ،  
وجب على المأموم القيام معه لأنه شرط الركوع المحسوب أن يكون الإمام قد قرأ  
فيه الفاتحة ، فإذا تحقق المأموم أو شك في قراءة الإمام الفاتحة لم تحسب له الركعة ،  
ويجب الركوع حيثئذ مع الإمام إلى القيام ، ويجب على المأموم قراءة الفاتحة ، وكيف  
كان ؛ فالاحياط للمأموم أن ينتظره في الحالة التي فارقه عليها فلو انتظره المأموم  
في الحالة التي فارقه عليها إلى أن قرأ واعتدل ثم سجد المأموم قبل أن يسجد الإمام :

لم تبطل صلاته على الصحيح ، لأنه لم يتقدم إلا بركن واحد في محل المتابعة والتقدم  
بركن واحد في محل المتابعة لا يبطل على الصحيح ، والتقدم به في غير محل المتابعة  
مبطل لفحش المخالفة ، وهذا لو اقتدى في الظهر بمن يصلي الصبح وقام من التشهد  
قبل فراغ الإمام بغير نية المفارقة ، بطلت صلاته لتقدمه بالركن في غير محل المتابعة .



## مسائل متفرقة من القدوة

● صلى خلف إمام وركع واعتدل وسجد معه السجدة الأولى ، ثم رفع الإمام رأسه ونهض قائماً وترك المأموم في الجلوس بين السجدين فإن قام بعد المأموم عامداً عالماً بطلت .

وإن انتظره في الجلوس بين السجدين فقد طول الركن القصير . وإن سجد وقام خلفه : بطلت صلاته ولا تجوز متابعتة في زيادة السهو كالركعة الخامسة . وإن سجد وانتظره قاعداً فقد قعد في غير موضع القعود ، فيبطل صلاته على كل من الأربعة تقادير .

وإن سجد وقام وانتظره في القيام فقد تقدم على الإمام بركعتين وذلك أيضاً مبطل فيتعين ههنا وجوب المفارقة ، ولذا فيجب أن يسجد وينتظره في السجود . ولو كان ذلك في صلاة الجمعة لم تجز المفارقة بعذر ولا غيره في الركعة الأولى .

ولو سجدوا وانتظروه في السجود جاز ، ولا يضرهم التقدم عليه بثلاثة أركان وأربعة لأنهم حيث إذا سجدوا فقد سبقوا الإمام بالقراءة والركوع والاعتدال والسجود إلا أنهم أتوا به قبل السجود معه فلم تمحش المخالفة بالتقدم كالركن . وقد ذكر البيهقي<sup>(١٩٧)</sup> في فتاويه المرتبة عن القاضي ما يدل على ذلك فقال .

( مسألة ) إمام هوى للركوع ثم شك في أنه هل قرأ الفاتحة ؟ فعاد إلى القيام ليقرأ وتحقق المأمومون قراءة الفاتحة ، قال : ليس لهم أن ينتظروه في هذا الاعتدال وعليهم أن يهروا إلى السجود وينتظروه في السجود ، لأن السجود ركن ممتد ، والاعتدال من الركوع غير ممتد .

(١٩٧) سبق له ترجمة .

قال : ولو هوى الإمام إلى الركوع ونسى الفاتحة لا يجوز للمأموم متابعتها بل يخرج عن صلاته فإن لم يفعل انتظره قائماً حتى يعود إليه من الركعة الثانية ، ثم في آخر الصلاة إن تنبه الإمام قام وقام معه وإن لم يتنبه وسلم قضى هو ركعة .

( مسألة ) صلى خلف إمام ثم ظهر على ثوبه نجاسة ، نظر إن كانت ظاهرة يمكنه مشاهدتها : وجبت الإعادة ، وإن كانت خفية تحت الثياب : لم تجب .

قال الرويانى<sup>(١٩٨)</sup> : ولو كانت النجاسة على عمامة المصلى يمكن المأموم رؤيتها إذا قام لكنه صلى قاعداً لعجزه : لم تجب الإعادة لأن فرضه القعود ولا تغريط منه ، بخلاف ما إذا كانت ظاهرة واشتغل عنها بالصلاة ، أو لم يرها لبعده عن الإمام فإنه يجب الإعادة .

ولو كان المصلى خلف أعمى فقضية ما ذكره من التعليل عدم وجوب الإعادة ولو كانت النجاسة ظاهرة على الإمام لأنه معذور بعدم المشاهدة .

( مسألة ) أحرم خلف شخص يظنه رجلاً فظهر أنه اسطوانة عليها ثياب الرجال فهل تبطل صلاته كما لو أحرم خلف شخص يظنه رجلاً فبان امرأة<sup>(١٩٩)</sup> . أم لا تبطل ؛ لأن وجود هذا كعده . فيه نظر . والمتجه البطلان لعدم الصلاحية للإمامة ، ولأن مثل ذلك لا يخفى غالباً .

( مسألة ) صلى خلف رجل كان قد أسلم ثم قال بعد صلاته أو بعد مدة : لم أكن أسلمت حقيقة ، أو قال : كنت أسلمت وارتددت والعياذ بالله تعالى لم يلزم المأموم القضاء لأن إقدامه على الصلاة يكذب إخباره ظاهراً . قاله في الجواهر وهذا نظير ماله باع شيئاً ثم قال : كنت قد أوقفته .

ولو صلى خلف من علمه كافراً<sup>(٢٠٠)</sup> ثم ظهر أنه كان قد أسلم قبل الصلاة لزمه القضاء .

(١٩٨) سبقت له ترجمة .

(١٩٩) قال الحنفية : يكره تحريمًا جماعة النساء ، ولو في الفرائض - إلا في صلاة الجنابة - ويكره حضورهن الجماعة ، ولو الجمعة والعيد ، والوعظ بالليل . أما بالنهار فمحال إذا أمنت النفس . وكذا تكره إمامة الرجل من بيت ليس معهن رجل غيره ، ولا يحرم منه كزوجه وأخته .  
(٢٠٠) الإسلام شرط لصحة الصلاة ، لذا لا تصح إمامة كافر .

( أخرى ) إذا ظهر كون الإمام أمياً لم تصح صلاته فلو صلى الأُمى بجماعة آميين وجماعة قراء ؛ صحت صلاة الأُميين وبطلت صلاة القراء فيجب عليهم الإعادة على الصحيح فيهما .

( أخرى ) الاقتداء بالأعجمي الذي يقرأ الفاتحة بالعجمية كالإقتداء بمن لا يحسن الفاتحة .

( أخرى ) اقتدى بمن لا يعرف حاله في القراءة فإن كانت الصلاة سرية صحت صلاته ولا يكلف البحث عن حاله . وإن كانت جهرية لزمه الإعادة قطعاً ، فلو سلم وقال : كنت قرأت الفاتحة سراً أو نسيت الجهر أو تحدث : تركه ولم تجب الإعادة بل تستحب . كذا أطلق هذا الفرع في الجواهر ، وهو يقتضي أن المأموم تجوز له متابعتة إلى فراغ الصلاة إذا لم يسمع قراءته في الركعة الأولى [ ... ]<sup>(٢٠١)</sup> ، ونظير ذلك الاقتداء بالحنفي فإنه صحيح ، وإن كانت النية عنده غير واجبة في الوضوء . وتصح صلاته مع ترك الفاتحة ، إلا أنه لما كان الغالب أنه يأتي به [ ... ]<sup>(٢٠٢)</sup> لأن التحرم في الصلاة ، قبل لا يتحقق إحرازه ويقتضي البطلان . ولهذا لو شك هل صلى ثلاثاً أو أربعاً بأخذ الأكثر ويتشهد ثم يسلم ثم يتحقق بعد السلام أو قبله أنه كان صلى أربعاً لزمته الإعادة لأن صلاته قد بطلت بالعود للتشهد مع الشك ووقع سلامه في غير صلاته ، لكن ما ذكره في الجواهر ، ذكره الشافعي كذلك في الأم ، ووجه الصحة فيه ما ذكره الرافعي وهو : أن الغالب أنه لا يتقدم للإمامة إلا من كان قارئاً ، فأشبه ما إذا تقدم وشك في طهارته فإن الصلاة تصح ، لأن الغالب أنه لا يتقدم للإمامة إلا من كان طاهراً ، ومخالف ذلك عاصر فإنه لا يخفى حاله غالباً والغالب أنه لا يتقدم للإمامة لأنه مأمور بالستر وعدم مخالطة الرجال .

ومن هذا حاله ينلب منه التقدم للإمامة ، وأيضاً ما تحويه ستر الدواعي على تعلمها ؛ لكونها من الأشياء المستغربة النادرة ، بخلاف من هو أُمى فإنه لا يتوفر الدواعي في نقله لكثرة في الناس ، ونظير ذلك الاقتداء بالحنفي فإنه صحيح وإن كانت النية عنده غير واجبة في الوضوء وتصح صلاته مع ترك الفاتحة .

(٢٠١ ، ٢٠٢) ياضى لى الأصل .

( مسألة ) اقتدى بشخص له حالة جنون وحالة إفاقة : لم يجب القضاء لكن يستحب ، وفيه احتمال لصاحب الفروع . ولو اقتدى بمجهول الإسلام صحت صلاته ، قاله في الجواهر ووجه ما ذكره بأن الأصل في الدار الإسلام وينبغي أن تجب الإعادة إن اتفق ذلك ببلاد الكفر ، ويحتمل أن لا تجب مطلقاً لأنه لا يصلى في دار الكفر إلا من أخلص أمانه بخلاف دار الإسلام ، فإنه قد يصلى فيها تقيّة<sup>(٢٠٣)</sup> من القتل وهو منافق .

( مسألة أخرى ) سلم الإمام فسلم معه المأموم ثم سلم الإمام ثانياً فقال له المأموم : قد سلمت قبل هذا ، فقال : كنت ناسياً ؛ لم تبطل صلاة واحد منهما ، ويؤزم المأموم أن يسلم ثانياً ، ويستحب له أن يسجد للسهو ، لأنه تكلم جاهلاً بعد انقضاء القدوة .

( أخرى ) رفع المأموم رأسه من السجدة الأولى ظاناً أن الإمام رفع وأتى بانثائية ظاناً أن الإمام فيها ، ثم بان أن الإمام في الأولى لم ينسب للمأموم جلوسه بين السجدين ، ولا يسجد له الثانية بل يتابع الإمام ويحمل سهوه .

( أخرى ) اقتدى بسكران لم تصح صلاته ، فإن ظهر سكراناً فكما لو ظهر محدثاً ، ولو اقتدى بمن شرب الخمر وغسل فمه صحت صلاته ، ولو ثبت السكر في الإمام في أثناءها بطلت صلاته ولزم المأموم مفارقتها ، وإن لم يفارقه بطلت .

( أخرى ) وافق المنفرد الإمام في أفعال الصلاة لا على قصد المتابعة فصحت صلاته ، فإن انتظره في بعض الأركان انتظاراً يستراً لم تبطل صلاته ، وإن انتظره انتظاراً كثيراً بطلت وهو نظير من شرع في الصلاة لامتنال أمر الله تعالى وطؤها لبراءة الناس ، فإن الصلاة تصح لأنه لم يقصد بأجل المبالغة إلا الله عز وجل . قال السمرقندي<sup>(٢٠٤)</sup> : إذا طوّل الصلاة لأجل المخلوق أثيب على أصل الصلاة ولم يُثب على التطويل .

( ٢٠٣ ) التقيّة : الخيفة والخوف . والحقية عند بعض الفرق الإسلامية : إخفاء الحق ومصانعة الناس في غير دولتهم تحمّزاً من التلف .

( ٢٠٤ ) هو إسماعيل بن أحمد بن عمر بن أبي الأشعث السمرقندي ، أبو القاسم بن السمرقندي ، الحافظ المسند ( ٤٥٤ هـ - ٥٣٦ هـ ) .

قال عنه ابن كثير : سمع الكثير وثقّه بمشايخه ، وكان سماعه صحيحاً ، وأمل بجامع المنصور مجالس كثيرة - نحو ثلاثمائة مجلس - توفي ولده جاوز الثمانين .



نقل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله أنه سئل عن قصد بأصل الصلاة امتثال أمر الله وطولها لأجل الناس فقال : يرجو له أن لا يخطئ عمله . والوجه ما قاله السمرقندي من التفصيل ؛ لأن الرياء لم يقع في تأدية الواجب وإنما وقع في الزيادة عليه وينبغي توضيح ذلك على أن الزائد من الركوع والسجود على ما يقع عليه الاسم فريضة أو نافلة . إن قلنا فريضة لم تصح صلاته كما لو كان الباعث له على تأدية الواجب امتثال أمر الله تعالى والرياء فإن صلاته لا تصح لوقوع الشركة فيها ، وقد روي أن الله تعالى قال عن الشركاء : **«فمن عمل عملاً ثم يشرك فيه غيري فأنا بريء منه»** (٢٠٠) .

( أخرى ) صلى بالقوم بغير تكبير لم تصح صلاتهم سرية كانت الصلاة أو جهريه عامداً كان أو ساهياً قاله الشافعي رضى الله عنه .

قال النووي : لعله أراد تكبيرة الإحرام لأنها لا تخفى غالباً فأما إذا كبر وترك النية فينبغي أن تصح صلاتهم خلفه لأنها خفية كالحديث وقد تقدمت المسألة .

( أخرى ) صلى خلف رجل يعتقد إماماً فبان بعد الصلاة أنه مأموم ففعل وجهين للقاضي وسيأتى أن الأصح القطع بالبطلان .

( أخرى ) شك اثنان فلم يدرك كل واحد منهما أنه نوى ( إمام أو مأموم ) بطلت صلاتهما . وكذا لو ظن كل منهما أنه المأموم ؛ فإن من كل منهما أنه الإمام صحت صلاتهما فإن شك أحدهما دون الآخر بطلت صلاة الشاك . وأما الأخرى فلو ظن أنه إمام صحت صلاته وإلا فلا وهذا على طريق العراقيين : أن الشك في النية يبطل ؛ فأما على طريق غيرهم : المفاضلة بين أن يمضى مع الشك ركن يزداد مثله في الصلاة أو لا فيتعين ذلك ههنا . وقد قال القاضي إذا شكاً معاً وتذكر الإمام أن يحدث شيئاً من فعل الصلاة وقصر الزمان صحت صلاتهما فإن طال الزمان ولم يفعل شيئاً وجهان ، وسيأتى أن الأصح القطع بالبطلان في نظير المسألة .

= وقال عنه أبو العلاء المصنف : ما أعلم به أحداً من شيوخ العراق ، وهو من شيوخ ابن الجوزي . انظر : البداية والنهاية ( ٢١٨/١٢ ) - ذخرات الذهب ( ١١٢/٤ ) وطلبات الشافعية الكبرى ( ٤٦/٧ ) رقم ٧٣٥ .

( ٢٠٥ ) تمام الحديث : « أنا أغنى الشركاء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تركه وشركه » .

أخرجه مسلم عن أبي هريرة - كتاب الزهد والرفائق - باب من أشرك في عمله غير الله .

ولو اقتدى بمأموم ظنه إمام بأن رأى رجلين يصليان ، وقد خالف الموقف فوقف الإمام على يسار المأموم فطريقان : أشهرهما القطع ببطلان الصلاة .

ولو شك أن إمامه مقتد بغيره لم تصح صلاته فإن فعل ثم بان بأنه لم يكن مقتدياً فقي صحبها الوجهان فيما إذا بان الخشى رجلاً .

ولو انفرد مسبوق فاقتدى به إنسان صح ، ولا يصح اقتداء الرجل بالخشى ولا بالمرأة ولا الخشى بالخشى ، ويصح اقتداء المرأة بالمرأة وبالخشى ، ولو صلى الخشى بنسوة وقف أمامهن أو وسطهن ولا يجوز أن يصلى بهن إلا أن يكون معهن محرم لإحداهن . نص عليه .

وإذا أرادت المرأة حضور المسجد لصلاة الجماعة فإن كانت شابة أو كبيرة تشتهى كره لها ذلك ، وكره لزوجها ولوليا الإذن بتمكنها من ذلك ، فإن كان هناك من ينظر إليها بشهوة حرم على الزوج أن يأذن لها في ذلك وكذلك على الولي<sup>(٢٠٦)</sup> ، وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : « لو كان لرجل امرأة تنظر من طاق الغرفة إلى الأجنب ، أو ينظرون منها إليها وجب عليه بناء الطاق أو سدها » ، وإن كانت عجوزاً لا تشتهى لم يكره واستحب لزوجها الإذن في ذلك ، وليس لها الخروج بغير إذنه ، ويكره لها أن تمسّ طيباً . وتلبس ثياباً فاخرة إذا قصدت الخروج بغير إذنه ، ويكره لها إذا حضرت المسجد فلتصل في آخر بناءه ، وأفضل صفوف النساء آخر الصفوف إذا صلين مع الرجال<sup>(٢٠٧)</sup> .

(أخرى) قال القفال : يجوز لمصلي الظهر الاقتداء بالمصلي على جنازة ولكن لا يتبعه في التكبيرات وتحصل له فضيلة الجماعة والأصح عند الجمهور لا تنعقد جماعة ، كذا عبر في الجواهر بقوله : إنها لا تنعقد جماعة وهو يقتضى أنها إذا لم تنعقد جماعة

---

(٢٠٦) أخرج الطبراني عن عبد الله بن مسعود قال : قال الرسول ﷺ : « المرأة حورة ، وإنها إذا خرجت استغرفها الشيطان ، وإنها أقرب ما تكون إلى الله وهي في قمر بيتها » .

أورده الميثمي في (مجمع الزوائد) وقال : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله موثقون . (٣٥/٢) .  
● وأخرج عن ابن مسعود - أيضاً - أنه قال : « ما صلت امرأة من صلاة أحب إلى الله من أشد مكان في بيتها ظلمة » . انظر مجمع الزوائد (٣٥/٢) .

(٢٠٧) أخرج أبو داود في سننه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « غير صفوف الرجال أولها ، وشرها آخرها ، وغير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها » .

انظر كتاب الصلاة - باب صف النساء وكراهية التأخر عن الصف الأول .

تعتقد فرادى وكذلك من أحرم خلف من يصلي انكسوف ، والصواب الإبطان لاقتران الفساد كما لو أحرم بالصلاة خلف من لا يصح الاقتداء به من المرأة وغيرها . ( أخرى ) رأى رجلين يصليان وشك في أيهما المأموم لم يجز الاقتداء بواحد منهما حتى يتبين له الإمام ويجوز أن يقال يجوز الاجتهاد فيهما ، من غلب على ظنه أنه الإمام اقتدى به ، ولو اعتقد كل من المصلين أنه مأموم بطلت صلاتهما وإن شك أحدهما بطلت صلاته وأما الآخر فإن ظن أنه إمام صحت ، والمسألة قد تقدمت . وفيها إشكال في التصوير وصورتها أن يطرأ الشك في أثناء القدوة .

( أخرى ) شخص خلق أخرس أصم أعمى فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة فلو خلق سليم الأعضاء ثم طرأ له ذلك لم تصح قلوبته حتى يكون إلى جانبه من يأخذ بيده ويعلمه بانتقالات الإمام . ذكره الشيخ أبو محمد .

ولو دخل الأعمى مسجداً لم يكن له الصلاة بالاجتهاد ، وله إذا صلي إلى محرابه إذا طوف ووقعت يده عليه ذكره الشيخ أبو محمد في كتابه القول بتمام في موقف المأموم والإمام ( ٢٠٨ ) .

( أخرى ) رجلان يحفظ أحدهما نصف الفاتحة الأول والآخر يحفظ النصف الآخر لم يكن أحدهما أن يقتدى بالآخر لأن كل واحد أسمى بالنسبة إلى الآخر .

( أخرى ) إذا خلع الإمام نعله في الصلاة وعلى يمينه مأموم استحب أن يضعه على يساره فإن كان القوم عن يمينه ويساره فليضعه بين رجله والصلاة في نحو التعليق أفضل .

قال الشافعي رضي الله عنه في الأم : واجب للرجل إذا لم يكن متحفيماً أن يخلع نعليه في الصلاة لياشأ بأصابعه الأرض .

قال الخطابي : الأدب لو صلى أن يخلع نعليه ويضعهما على يساره فإن كان مع غيره ، وعن يمينه وعن يساره ناس وضعهما بين رجله ، ولو صلى في نعليه وجب نزعهما في حال السجود لياشأ الأرض ببطون أصابعهما فإن لم يفعل ولم

---

( ٢٠٨ ) هذا الكتاب الذي عزاه الألفهسي لأبي محمد الجويني ، أصحاً حاجي خليفة في عزوه للألفهسي ( الأب ) حيث قال : القول بتمام في أحكام المأموم والإمام لشهاب الدين أحمد بن عماد بن يوسف الألفهسي المتوفى سنة ٨٠٨ هـ ، وله آخر في [ موقف المأموم والإمام ] . .  
انظر كشف الظنون ( ١٣٦٣/٢ ) .

يمكنه ذلك ورجلاه في الثعلين لم تصح صلاته، كذا فقد وردت أحاديث تدل على استحباب الصلاة في الثعل<sup>(١٣٠٩)</sup>.

( أخرى ) لا يجب على المأموم في نية القلوة تعيين الإمام بن يكفيه الاقتداء بالإمام الخاضر ، فلو تعرض مما لا يلزمه وعينه فإن أصاب صح وإن أخطأ بطلت . ولو نوى الصلاة خلف المصلى وعنده أنه زيد فبان عمراً ، أو نوى الاقتداء بزيد هذا فبان عمراً فوجهان : الأصح : الصحة .

ولو قال : نويت الاقتداء بهذا ، وعنده أن اسمه زيد فبان عمراً : صح قطعاً . وتعيين الميت في الصلاة عليه كتعيين الإمام .

( أخرى ) يكره الاقتداء بولد الزنا وبمن لا يعرف أبوه كاللقيط ، نص عليه ، والكراهة خلف المنفى باللعان أخف منها خلف ولد الزنا ، ويكره الاقتداء بالفاسق والتمام والفأفأ<sup>(١٣١٠)</sup> واللاعن والموسوس كما سبق ، وفي الخبر : « ولد الزنا شر الثلاثة ، إذا عمل بعمل أبويه »<sup>(١٣١١)</sup> ، رواه الإمام أحمد في مسنده بهذه الزيادة .

( ٢٠٩ ) أخرج أبو داود في سننه عن أبي سعيد الخدري قال : بينا رسول الله ﷺ يصل بأصحابه إذ خلع عليه ووضعهما عن يساره ، فلما رأى ذلك القوم اتقوا نعالهم ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال : « ما حللكم على اللعان نعالكم ؟ » قالوا : رأيناك ألقيت نعلك فألقينا نعالنا ، فقال رسول الله ﷺ : « إن جبريل أتاني فأخبرني أن فيهما قذراً » .

وقال ﷺ : « إذا جاء أحدكم إلى المسجد فليظر : فإن رأى في نعليه قذراً أو أذى فليمسحه وليصل فيه » .

● وأخرج عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله ﷺ : « خالفوا البيوت فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم » .

● وأخرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فلا يضع نعليه عن يمينه ، ولا عن يساره فتكون عن يمين غيره ، إلا أن لا يكون عن يساره أحد ، وليضعهما بين رجليه » .

● وأخرج عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ قال : « إذا صلى أحدكم فليخلع نعليه فلا يؤذ بهما أحداً ، ليجعلهما بين رجليه أو ليصل فيهما » .

انظر سنن أبي داود - كتاب الصلاة - باب الصلاة في الثعل ، وباب المصل إذا خلع نعليه أين يضعهما ؟ .

( ٢١٠ ) فأفأ : أكثر من ترفيد حرف الفاء في كلامه . فهو فأفأ وفأفأ .

( ٢١١ ) أخرجه أحمد في المسند عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : « ولد الزنا أشر الثلاثة » ٣١١/٢ . وأورده الميمني بهذه الزيادة عن ابن عباس ، وعزاه للطبراني في الكبير والأوسط . وقال : فيه محمد بن أبي ليل وهو سيء الحفظ ، ومندل وثق وفيه ضعف . انظر مجمع الزوائد ( ٢٥٧/٦ ) .

وأورده صاحب كنز العمال - كاملاً وعزاه للطبراني في الكبير والبيهقي في السنن عن ابن عباس - حديث رقم ( ١٣٠٨٨ ) .

وعنه عليه السلام : « لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم أولاد الجن » قال صاحب فوائد الأخبار : قيل : المراد أولاد الزنا لأن الجن معناه الاستنار ، ومنه : « الصيام جنة »<sup>(٢١١)</sup> أى ستر لصاحبه من النار ، والرائى يُسِيرُ الزنا ، بخلاف النكاح فإنه يفعل جبهة ، ولهذا ندب عليه السلام إلى ذلك بقوله : « أعلنوا النكاح ، واضربوا عليه بالدف ، واجعلوه في المساجد »<sup>(٢١٢)</sup> رواه الترمذى ، وأراد عليه السلام يجعله في المساجد زيادة الشهرة ، والتماس البركة ، والمراد العقد ، وندب إلى الضرب عليه بالدف يشهر ويخرج عن صورة الزنا ، قال ويدل على هذا التأويل الحديث الآخر : « لا تقوم الساعة إلا على أولاد الزنا »<sup>(٢١٣)</sup> ويؤيده قوله عليه السلام : « لا تقوم الساعة حتى تكون خمسين امرأة القيم الواحد »<sup>(٢١٤)</sup> .

### من المكروهات فى الصلاة

( أخرى ) إذا كان الإمام يرتكب المكروهات فى الصلاة كره الاقتداء به ، لما روى أبو سهلة السائب بن خلاد - من أصحاب رسول الله عليه السلام - أن رجلاً أم يوماً فبصق فى القبلة ، ورسول الله عليه السلام ينظر ، فقال رسول الله عليه السلام حين فرغ : « لا يصل بكم بعد اليوم » فأراد بعد ذلك أن يصل فمنعوه وأخبروه بقول رسول الله عليه السلام ، فذكر ذلك للنبي عليه السلام فقال : « نعم » وأحسب أنه قال : « إنك آذيت الله ورسوله »<sup>(٢١٥)</sup> .

(٢١٢) أخرجه البخارى فى صحيحه عن أبى هريرة - كتاب الصوم - باب فضل الصوم ، ومسلم - كتاب الصيام - باب حفظ اللسان .

● جنة : أى وقاية وسترة من المعاصى ؛ لأنه يكره الشهوة ويضعفها ، وقيل : وقاية من النار ؛ لأنه إمساك عن الشهوات ، والنار محفوفة بالشهوات .

(٢١٣) أخرجه الترمذى عن عائشة - كتاب النكاح - باب ما جاء فى إعلان النكاح ، وقال : هذا حديث حسن غريب فى هذا الباب .

(٢١٤) أخرجه مسلم عن عبد الله بن مسعود : « لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس » - انظر كتاب الفتن - باب قرب الساعة ، وأحمد فى المسند ( ٤٣٥/١ ) . وأورده صاحب كنز العمال برقم ( ٣٨٤٨٦ ) .

(٢١٥) أخرجه الطبرانى عن كعب بن عجرة قال : قال رسول الله عليه السلام : « لا تقوم الساعة حتى يذتر الرجل أمر خمسين امرأة » .

أورده الفيثى فى ( مجمع الزوائد ) ٣٣٠/٧ ، وقال : فيه محمد بن عيسى الرمل ولم أعرفه ، وبقي رجاله ثقات وذكره صاحب كنز العمال وعزاه للطبرانى فى الكبير - برقم ( ٣٨٥٩٢ ) .

(٢١٦) أخرجه أبو داود فى سننه - كتاب الصلاة - باب فى كراهية البزاق فى المسجد - وأحمد فى مسنده ( ٥٦/٤ ) .

وينبغي للناظر وولى الأمر عزته لأنه ﷺ عزله بسبب بصاقه في قبة المسجد .  
ويكره الاقتداء بالموسوس لأنه شئت في أفعال نفسه كما تقدم نقله عن أبي  
الفتوح العجلي ، وكذلك كل من يتعاضى في صلاته مكروهاً ، ومن غلبه الوسواس  
في الصلاة فليستعذ بالله وليقرأ قوله تعالى : ﴿ فاستقم كما أمرت ومن تاب معك  
ولا تطغوا إنه بما تعملون بصير ﴾ (٢١٧) . ومن المكروهات « اشتغال الصماء » وقد  
نهى رسول الله ﷺ عنها ، وهو الارتداء ثوب على جسده من غير أن يخرج منها  
يده . قال الخطاى : ويرفع طرفه على عاتقه الأيسر ، وفسره في المهذب بشيء لم  
يوافق عليه .

ويكره الاحتباء وهو أن يجلس على أليته وينصب ساقيه ويتخوى عليهما يديه  
أو بثوب (٢١٨) .

ويكره السدل في الصلاة وغيرها وهو إرسال الثوب أو السراويل حتى يهبط  
الأرض ، ويحرم على قصد الحياء ، ولا يكره السدل في حق المرأة طلباً لزيادة الستر ،  
وقيل : معنى السدل أن يتلحف بثوب ويجعل يديه داخله ويركع ويسجد . كذلك  
قال الغزالي وفي مثناه أنه يركع ويسجد ويده في داخل بدن القميص ، وقيل :  
السدل أن يجعل طرف الإزار على رأسه ويرسل طرفه من غير أن يجعلهما على كتفه .  
ويكره أن يصل الرجل وهو ملثم لأنه ﷺ رأى رجلاً كذلك فقال :  
« اكشف لحيتك فإنها من الوجه » أورده في الخاوى .

ويكره للمرأة أن تصل وهي متعبة .

ويكره أن يصل وهو واضح يده على فيه من غير حاجة . وفي معنى ذلك  
وضع يده على أذنه ، فإن كان لحاجة بأن تتأهب يستحب أن يضع يده على فيه  
لتلا يدخل الشيطان من فمه ، ويستحب : إذا تتأهب أحدكم فليرده ما استطاع ،  
فإنه إذا قال : هاها ، ضحك الشيطان منه (٢١٩) .

(٢١٧) هود : ١١٢ .

(٢١٨) أخرج مسلم عن جابر أن رسول الله ﷺ نهى أن يأكل الرجل بشماله ، أو يمشى في نعل واحدة ،  
وأن يشعل الصماء ، وأن يمشى في ثوب واحد كاشفاً عن فرجه .

انظر صحيح مسلم - كتاب اللباس والزينة - باب النهي عن اشتغال الصماء ، والاحتباء في ثوب واحد .  
(٢١٩) أخرج البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « إن الله يحب العطار ويكره الطائز ،  
فإذا عطس أحدكم وحده الله ، كان حقاً على كل مسلم منه أن يقول له : يرحمك الله . » =

ولو كان بعيداً عن الإمام بحيث يخفى عليه بعض قراءة الإمام فاستعان بوضع يديه على أذنيه ليجمع بذلك صوت الإمام ويسمع قراءته : فيحتمل القول بالكراهة . لأن فيه مخالفة السنة وهو وضع اليدين تحت الصدور ، ويحتمل القول بعدم الكراهة لأنه يفعل ذلك ليحصل منه سماع القراءة . والأقرب الأول ، لأنه إحداث هيئة لم يعهد مثلها في الصلاة ، والمأموم إذا لم يسمع مأموراً بالاستغفار بالقراءة ، وتكره الصلاة في الثوب الذي فيه صور أو صليب أو [ على ما فيه ] خطوط تلهي كالسجاد الجني والحصر المخططة .

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام : فإن صلى على شيء من هذه وخاف أن يشتغل قلبه ، استحب أن يغمض عينيه<sup>(٢٢٠)</sup> .

وتحرم الصلاة في الكنيسة الخالية من النجاسة إن كان في حيطانها تصاوير فإن لم يكن فيها تصاوير وما يوهم ذلك إقامة شعائرتهم وتعظيم معتقداتهم كرهت .

وتكره الصلاة وهو مكفوف الشعر أو الثوب بأن يشمل ذيله أو يشمركم أو يشد وسطه أو يرفع ثوبه عند الركوع أو السجود أو شعره معقوص أو مردود تحت عمامته ، ويستحب لمن رأى إنساناً يصلي وهو معقوص الشعر أو مشعر الكم أن يحل شعره وكمه ويحل شداً وسطه وسواء آذن المصل في ذلك أم لا ؛ ثبت ذلك عن فعل الصحابة رضي الله عنهم .

— وأما التلاط لأغما هو من الشيطان ، فإذا تلاط أحدكم فليروده ما استطاع ، فإن أحدكم إذا تلاط ضحك منه الشيطان .

انظر صحيح البخاري - كتاب الأدب - باب إذا تلاط فليضع يده على فيه .

(٢٢٠) وذكر العز بن عبد السلام أن الصلاة على السجادة المُلْمَعَة (الملونة) لا تحرم ، ويكره على المزخرفة الملمعة ، وكذلك على الرقيقة الفاتكة (الباهجة اللامعة) ؛ لأن الصلاة حال تواضع وقسكن ، ولم يزل الناس في مسجد مكة والمدينة يصلون على الأرض والرمل والحصى تواضعاً لله . وما صلى رسول الله ﷺ على الحبرة إلا نادراً ، ولعله كان لعلو .

فالأفضل اتباع الرسول عليه الصلاة والسلام في أدق أفعاله وأقواله وتبليها .. من أطاعه اعتدى ، وأحبه الله عز وجل ، ومن عرج عن طاعته والاعتداء به يَهْد عن الصواب بقدر تباعده عن اتباعه .

ومن شك في نجاسة الأرض أو الحصر ؛ فالصلاة على ما يقن طهارته أولى حفظاً لما هو شرط في صحة الصلاة .

انظر فتاوى العز بن عبد السلام - من تحقيقاتنا - ص ٧٦ .

ويكره في الصلاة « العُتْد » . وهو إلصاق إحدى القدمين إلى الأخرى وهو العُتْد ، والسنة أن يفرق بينهما قدر شبر .

ويكره فيها « الصَّنَن » وهو القيام على إحدى رجله أو الاعتماد على إحداهما دون الأخرى .

ويكره في الصلاة « الخُضْر » وهو وضع يده على خاصرته ، والخاصرة الجَنْب . ويكره « التصويب » و« والتقويس » و« الإشخاص » في الركوع ؛ فالتصويب المبالغة في خفض الرأس ، والإشخاص في رفع الرأس عن استواء الظهر ، والتقويس تقويس الظهر ، والسنة مد الظهر .

قال الأصحاب : ويكره أن يصلي الرجل ، وبين يديه امرأة أو رجل مستقبله ، فإن جلس الرجل في المسجد واستقبل المصلين أمر بالقيام من مجلسه أو تحويل وجهه إلى القبلة . نص عليه الشافعي رضي الله عنه .

ولو كان بين يديه رجل يتحدث بمحدث يشوش أو يهوش عليه في القراءة حرم عليه ذلك ، وكره له الصلاة إليه ، ولا تكره الصلاة إلى النائم ، ويحرم على النائم .

وتكره الصلاة إلى الجدار أو الشاخص النجس .

قال في الشامل : وتحرم على النجس بدون الحائل ويكره مع الحائل ويستحب إيقاظ النائم للصلاة . قال الشافعي رضي الله عنه : ولا يستتر بامرأة ولا دابة يعني لا يصلي إليهما .

ويكره مسح الحصى وتسويته في السجود لأنه اشتغال في الصلاة .

ويكره النفخ في الأرض في موضع السجود لقوله ﷺ لأفلح - وكان إذا سجد نفخ التراب : « تَرَبَّ وجهك يا أفلح » (٢٢١) .

وفي رواية « ترَبَّ وجهك لله تعالى » ، ويكره أن يروح في الصلاة على نفسه بكفه أو مروحة أو أن يأمر غيره بالترجيع عليه .

(٢٢١) أخرجه الترمذي في سننه عن أم سلمة - أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية النفخ في الصلاة . وقال : حديث أم سلمة إسناد له ليس بذلك ... واختلف أهل العلم في النفخ في الصلاة ؛ فقال بعضهم : إن نفخ في الصلاة استقبل الصلاة ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة . وقال بعضهم : يكره النفخ في الصلاة ، وإن نفخ في صلاته لم تفسد صلاته ، وهو قول أحمد وإسحق .



ويكره أن يقنع<sup>(٢٢٢)</sup> أصابعه أو يشبكها<sup>(٢٢٣)</sup> .

ولو رأى في ثوبه قملة أو يرغو<sup>١</sup> أو وهو يصل ، قال الشيخ أبو حامد : فالأولى أن يتغافل عنها فإن ألغاه يده أو أمسكها حتى يفرغ فلا بأس ، وإن قتلها في الصلاة عفى دمها دون جلد ، فإن قتلها وتعلق جلدها بظفره أو ثوبه : بطلت صلاته ، وإن قتلها على شيء : لم تبطل . قال الشيخ أبو حامد : ولا بأس بقتلها في الصلاة ، يعني على كيفية لا يحمل جلدها ، قال : كما لا بأس بقتل الحية والعقرب ، وقتل البرغوث والقمل وسائر المؤذيات مستحب ، فإن ألغى القملة بيده - كما سبق - قال القمولى في الجواهر : وينبغي أن يختص جواز إلغائها بغير المسجد . والذي قاله صحيح متعين ، ويدل عليه قوله عليه السلام لرجل قد أخذ قملة من ثوبه وهو في الصلاة : « ردها في ثوبك » ، وقال عليه السلام : « إذا وجد أحدكم القملة في المسجد فليصرها في ثوبه حتى يخرج من المسجد »<sup>(٢٢٤)</sup> روى ذلك الإمام أحمد في المسند ، وقد بسطت ذلك في : « تسهيل المقاصد لزوار المساجد » .

## مستحبات الصلاة

وينبغي للمأموم أن لا يقتدى بمن يفعل في صلاته شيئاً من ذلك لأن النقص يداخل على صلاته من جهة الإمام ، كما يسرى السهو إليه وفيها معنى الربط بين الصلاتين ، ولهذا انتحب للمأموم أن يسجد للسهو الصادر من الإمام ، وإن تركه الإمام ، ويستحب للإمام وغيره الصلاة في أحسن الثياب وأفضلها البياض ،

(٢٢٢) قطع الشيء : أحدث صوتاً عند التحريك .

(٢٢٣) أخرج الترمذي عن كعب بن عجرة أن رسول الله ﷺ قال : « إذا نوحاً أحدكم لأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد ، فلا يشك بين أصابعه فإنه في صلاة » .

انظر أبواب الصلاة - باب ما جاء في كراهية التشبيك بين الأصابع في الصلاة .

(٢٢٤) أخرجه أحمد في المسند عن رجل من الأنصار . ( ٤١٠/٥ ) .

وأورد السويطي مذهبه في ( الجامع الصغير ) وعزاه لليثي في السنن ، ولسعيد بن منصور عن رجل من بني عظمه ، وضعفهما الألباني .

انظر ضعيف الجامع رقم ( ٨١٣ ) ، ( ٨١٦ ) .

لقوله ﷺ : « خير ما زرتكم فيه ربكم في مساجدكم وقبوركم البياض »<sup>(٢٢٥)</sup> رواه ابن ماجه .

قال القاضى : ويستحب الصلاة بالطيلسان<sup>(٢٢٦)</sup> ، وروى في الحديث : « صلاة بعمامة أفضل من خمس أو سبع وعشرين بغير عمامة » .  
وروى : « جمعة بعمامة أفضل من سبعين بغير عمامة »<sup>(٢٢٧)</sup> رواها في الفائق في اللفظ الرائق .

قال في الجواهر : ولا بأس بوضع العمامة في المسجد عند الحر وشبهه في حالة القعود والانتظار .

قال النووى في التبيان : تكره قراءة القرآن في بيت الرحي وهى تدور وقياسه أن تكره الصلاة فيها أيضاً لأنها تشوش على المصل والمصلى والقارئ بصوتها ، وتكره الصلاة في أماكن النهى .

وينبغى القول بكرامة الاقتداء بمن يصلى بها لارتكابه النهى والذي يظهر أن الصلاة منفردة أفضل من الصلاة خلف من يصلى بها ويقاس بهذه المسائل ما أشبهها في الكرامة .

( مسألة ) يستحب أن لا يكون موضع الإمام أعلى من موضع المأمومين<sup>(٢٢٨)</sup> ، فعكسه ، ويكره ذلك إلا لحاجة كضيق البقعة وقصد التعليم ونحوه ، فلو وقف مأموم في العلو وإمامه في السفلى أو عكسه اشترط محاذاة بعض بدن أحدهما

( ٢٢٥ ) أخرجه ابن ماجه في سننه عن أبى الدرداء مرفوعاً بلفظ : « إن أحسن ما زرتكم به في قبوركم ومساجدكم ، البياض » . في الزوائد : إسناده ضعيف .  
انظر : كتاب اللباس - باب البياض من الثياب .

( ٢٢٦ ) الطيلسان : والثالبسان : ضرب من الأوشحة يلبس على الكتف أو يحيط بالبدن خال عن التفصيل والخطاة ، أو هو ما يعرف في العامة المصرية بالثفال ، وهو فارسي معرب .

( ٢٢٧ ) أورده صاحب كنز العمال وعزاه لابن عساكر عن ابن عمر بلفظ : « صلاة تطوع أو فريضة بعمامة تعدل خمساً وعشرين صلاة بلا عمامة ، وجمعة بعمامة تعدل سبعين جمعة بلا عمامة » .  
انظر : حديث رقم ( ٤١١٣٩ ) .

وأخرج الديلمى عن جابر مرفوعاً : « ركعتان بعمامة أفضل من سبعين ركعة بغير عمامة » .  
انظر الفردوس - حديث رقم ( ٣٢٣٣ ) .

( ٢٢٨ ) أخرج الدار قطنى في سننه عن أبى سعود الأنصارى قال : « نى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه ، يعنى أسفل منه » .  
انظر - كتاب الجائز - باب نى رسول الله ﷺ أن يقوم الإمام فوق شيء والناس خلفه . ( ٨٨ / ٢ ) .

بعض بدن الآخر بشرط الاعتدال في الخلقة ؛ فلو كان المأموم قصيراً من أصل الخلقة ولا تحاذي رأسه رجل الإمام لقصره صحت صلاته ؛ لأنه لو كان معتدلاً لحاذاه . ولو كان المأموم طويلاً تحاذي رأسه رجل الإمام لطوله ولو كان معتدلاً القائمة لم تحاذاه : لم تصح ، ولو وقف الإمام في سفلى المأموم ، والمأموم على سلم وحاذاه صح ، فلو وقف مأموم آخر أعلى من هذا المأموم لم يحاذ الإمام حاذي المأموم صحت القدوة وهكذا لو جاء ثالث ورابع لحصول الاتصال كما في صفوف الأبنية وهذه صورته ولكن بشرط أن لا يتقدم المأموم الثاني على الأول كما هو في وضع الخط وهذا في غير المسجد أما المسجد فتصح القدوة بكل حال ما لم يكن أحدهما في بيت مقفل ، فإن كان في حجرة من المسجد مغلوقة الباب أو مقفلة صحت القدوة أيضاً كما هو بالصحيح في الروضة كالمساجد المتصل بعضها ببعض إذا كانت أبوابها مقفلة فإنه يصح اقتداء بعض أهلها ببعض الآخر . قال في الروضة : بشرط البنائين في المسجد أن يكون أحدهما نافذاً إلى الآخر وإلا فلا يقديان مسجداً واحداً ، وهو يقتضى أنه لو اتخذ فيه حجرة وسد منافذها بالبناء ولم يجعل لها باباً واتخذ سرداباً وسد بابه بالطين وصل داخله لا تصح القدوة ، وفيه نظر من حيث إن الاتصال غير معتبر في المسجد .

( مسألة ) إذا سافر إلى غير جهة القبلة لجهة المشرق مثلاً وسافر آخر إلى جهة المغرب فلكل واحد أن يصلى النافلة إلى جهته وليس لأحدهما أن يقتدى بالآخر كما صرح به « العبادى » في الزيادات على الزيادات ، قيل له : فإذا وقفا متقابلين داخل الكعبة ، قال : يجوز لأن الكعبة قبلة كل واحد منهما ؛ وفي السفر قبلة كل واحد جهته ، وجهة هذا غير جهة الآخر . وهذا فرق العبادى بين اختلاف الجهة قد يعكر عليه اقتداء المجاهدين بعضهم ببعض في حالة المقاتلة ، فإنه يجوز وإن اختلف جهة كل واحد فإنه حالة ضرورة ، والجماعة مطلوبة فيها مندوب إليها ، وأيضاً فصلاة الخوف<sup>(٢٢٩)</sup> فريضة ، والجماعة في الفريضة فرض كفاية أو عين أو بسنة

( ٢٢٩ ) صلاة الخوف مشروعة ، لقوله تعالى : ﴿ وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلطم طائفة منهم مكنك ولأخذوا أسلحتهم فإذا سجدوا فليكونوا من وراءكم وليأت طائفة أخرى لم يأخذوا أسلحتهم ولا أخذوا أسلحتهم . ود الذين كفروا لو تخفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فليموتن عليكم ملة واحدة . ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وغلوا حظركم إن الله أعد للكافرين عذاباً مهيباً ﴾ . ( النساء : ١٠٢ ) .

خلاف النافلة المطلقة فإن الجماعة فيها جائزة وليست سنة ، فإن صلى نافلة يستحب فيها الجماعة في السفر كالترأخ وغوها كالعيد فينبغي جواز أدائها جماعة على الدائتين ، ويعمل كلام العبادي على النافلة المطلقة ، لأن عذر السفر لا يمنع الجماعة المطلوبة والتضييق فيها غير ملائم ، ويزيد على ذلك قول الشافعي رضي الله عنه في الأم ، والأصحاب يصلون صلاة العيد والكسوف في شدة الخوف على هيئة صلاة الخوف ، ولا تجوز صلاة الاستسقاء<sup>(٢٣٠)</sup> كذلك لأنه لا يخشى فواتها .

(مسألة) فإن اختلفت جهتهما ولكن ركب المأموم الدابة مقلوباً واستدبر وجهها ، واستقبل ظهر الإمام ، فهل تصح صلاته ، يبنى ذلك على ما لو ركب الدابة منكوساً واستقبل جهة القبلة : هل له التنقل ؟ .

قال البغوي في فتاويه : يحتمل وجهين أحدهما يجوز لأنه استقبال القبلة ، والثاني لا يجوز لأنه قبلته وجه دابته وطريقه ، والعادة لم تجر بالركوب منكوساً ، والذي يظهر الاحتمال الأول ؛ لأننا لو قلنا بالاحتمال الثاني لترجح الفرع على أصله والأبدال لا يثبت لها زيادة على مبدلاتها وتعمير المتهاج بقوله : « ويحرم انحرافه عن طريقه إلا آتى القبلة يستاق » . منه هذه الصورة على أحد الاحتمالين .

ولو اقتدى راكب دابة<sup>(٢٣١)</sup> براكب أخرى إلى جهة واحدة اعتبرت المحاذاة وعدم التقدم .

(٢٣٠) الاستسقاء : هو طلب العمد السقي من الله تعالى عند الحاجة إلى الماء ، في موضع لا يكون لأهله أودية وأنهار وآبار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزروعهم ، أو كان لهم ذلك لكن لا يكفيم ، فيسعى مؤكدة عند وقوع الحاجة إلى الماء أن تقام صلاة الاستسقاء ؛ وهي ركعتان تؤدى كما تؤدى صلاة العيدين في التكبير والجماعة والقراءة والجهر والمكان والخطين بعدهما ، غير أنه يدل التكبير الذي في عطية العيدين بالاستسقاء هنا .

(٢٣١) من كان راكباً على دابة ولا يمكنه أن ينزل عنها ، لحوف على نفسه أو ماله أو خوف من ضرر يلحقه ، فإنه يصلي الفرض في هذه الأحوال على الدابة إلى أى جهة يمكنه الاتجاه إليها ، ويسقط عنه أركان الصلاة التي لا يستطيع فعلها ، ولا إعادة عليه .

أما صلاة الفرض على الدابة عند الأمن والقدرة ، فإنها لا تصح ، إلا إذا أتى بها كاملة مستوفية لشراطينها وأركانها كالصلاة على الأرض ، فإذا أمكنه أن يصلي عليها صلاة كاملة صحت ، ولو كانت الدابة سالكة . ومن أراد أن يصلي في سفينة فربحاً أو نقلاً فعليه أن يستقبل القبلة ، متى قدر على ذلك ، وليس له أن يصلي إلى غير جهتها ، حتى لو دارت السفينة وهو يصلي ، وجب عليه أن يدور إلى جهة القبلة حيث دارت ، فإن عجز عن استقبالها صلى إلى جهة قدرته ، ويسقط عنه السجود أيضاً إذا عجز عنه . وعمل كل ذلك إذا خاف عروج الوقت قبل أن تصل السفينة أو القاطرة إلى المكان الذي يصلي فيه صلاة كاملة . ولا تجب عليه الإعادة ، ومثل السفينة : القطر البخارية البرية .

وكذلك لو اقتدى الناسى بالراكب أو بالعكس . وهل العبرة في التقدم ههنا ما ذكره في باب المسابقة أو بالعقب الذى يرجح الأول ؛ لأن العقب ههنا ليس مستقراً بالأرض ولا قرار له في حال الركوب لأنه تارة يتقدم وتارة يتأخر ؛ ولهذا لم يعتبروه في السبق على الدابة بل اعتبروه في الخيل بالعقب . وفى الإبل بالكثف . وفى السبق على الأقدام يعتبر العقب . وقضية السباق الأول أنه لو ركب حماراً واقتدى به الرجل أو بالعكس أن يصح لأن الاعتبار بالدابة والدابتين كالفيتين .

( فرع ) لو جمعت دابته فجذبها باللجام مرة أو مرتين أو ثلاثاً لم تبطل صلاته ، فإن كثرت مجاذبته بطلت صلاته . قال في شرح المهذب : قال صاحب الشامل : وإنما فرق الشافعى بينهما ؛ لأن الجذبات أخف عملاً من الضربات .

( مسألة ) صلى رجل فوق سطح المسجد وإمامه أسفل المسجد : صحت القدوة ، فلو صلى فوق سطح المسجد وإمامه فوق بيت آخر أو مسجد منفصل وهو يحاذيه وليس بينهما حائل فقد يقال يمنع الصحة لاختلاف الأبنية ، وعدم الاتصال ؛ لأن الموقى لا قرار له ويحتمل الصحة إذا لم يزد ما بينهما على ثلثائة ذراع أو ثلاثة أذرع كما لو وقفا في بناءين على الأرض وليس بينهما حائل وقلنا باشتراط الاتصال ولم يكن بينهما أكثر من ثلاثة أذرع أو باشتراط التقارب على ثلثائة ذراع على اختلاف الطريقين ، ويصير ذلك كما لو حال بينهما شارع .

ولو وقف الإمام فوق سطح المسجد والمأموم خلفه خارج المسجد في الصحراء وبينهما دون ثلثائة ذراع صحت القدوة ولو كان المأموم لا يحاذى الإمام . ذكره الشيخ أبو محمد ، قال : بخلاف ما لو وقف المأموم في سطح المسجد والإمام أمامه في أرض موات خارجة عن حكم المسجد ولم يحاذه المأموم فإن الصلاة لا تصح ، والفرق أنه في الصورة الأولى تابع لحكم المسجد ، والمسجد في حقه كالإمام ولهذا اعتبرت المسافة من آخر المسجد دون آخر صف في المسجد بخلاف الصحراء ، فإنه لا حكم لها في اعتبار المسافة ، وإنما المسافة فيها من الصف الذى وقف فيها .

ولو صلى على سطح بيت خارج عن المسجد واقتدى بإمام المسجد لم تصح لاختلاف البناءين وعدم المحاذاة ، نص عليه ..

ولو وقف المأموم في الرَّحبة<sup>(٢٢٢)</sup> التي في وسط المسجد فهى من المسجد ، وإن وقف في الرحبة التي هي خارج حيطان المسجد ، فقد قال الرافعى : إن الأكثرين عندها من المسجد ولم يذكروا فرقاً بين أن يكون بينها وبين المسجد طريق أو لا يكون .

قال في الكفاية : وقد رأيت ذلك في تلخيص الرويانى ، ونزلها ابن كج<sup>(٢٢٣)</sup> - إذا كانت متصلة - منزلة مسجد آخر .

وقال البغوى : إن الوقوف في حرم المسجد كالوقوف في الموات لأنه ليس بمسجد .

( مسألة ) إذا اتصلت المساجد بعضها ببعض وليس بينها بناء مملوك كان لها حكم المسجد الواحد حتى يصح اقتداء المأموم في إجداها بإمام في مسجد آخر منها . قال أبو الفتوح العجلي : لو كانت المساجد المتصلة مغلقة الأبواب ، فالذهب صحة الاقتداء وأبعد بعض أصحابنا فمنع ذلك لأنها لا يبدان مجتمعين .

قال النووى في الروضة : للمساجد المتصلة حكم المسجد الواحد على الصواب فإن كان بين المسجدين حائل غير الجدار ، فإن كان بينهما شارع ، فقد ادعى المتولى أن ظاهر المذهب : أنه لا يجوز إلا أن يكون الصف متصلاً لأن أحد المسجدين منفرد عن الآخر ، ولهذا لو أقيمت الجماعة في أحدهما لم تكره إقامة الجماعة في الآخر .

ولو صلى في سطح المسجد وعلى السلم باب مقفل أو كان في المسجد خلوة فصلى فيها والباب مقفل عليه بصلاة الإمام صحت القدوة ، وقيل : لا تصح .

( مسألة ) قال : نويت الصلاة خلف زيد إلا الركعة الأخيرة أو الثالثة أو الثانية ، وقلنا بالصحة ، وهو الأصح بناء على جواز مفارقة الإمام بغير عذر ، فطرئ

---

(٢٢٢) الرحب : الواسع ، يقال : مكان رحب ، ودار رحبة ، ورحب الفهم : متسع العقل .  
والرَّحبة : الأرض الواسعة ، ورحبة المكان : ساحه ومسعه . الجمع : رحابٌ ورحبٌ .  
(٢٢٣) هو يوسف بن أحمد بن يوسف بن كنج الدينورى ، أبو القاسم ( ... - ٤٥٥ هـ - ... - ١٠١٥ م )  
فيه من أئمة الشافعية . من أهل الدينور . قال عنه ابن خلكان : صنف كتباً كثيرة انقطع بها الفقهاء .  
وقال المياضى : كان يضرب به الخلل في حفظه للمذهب الشافعى .  
انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكى ( ٣٥٩/٥ ) ورقم ( ٥٥٩ ) ، والأعلام للزركلى ( ٢١٤/٨ ) .

سنت في حال القدوة في الركعة المستثناة لم تبطل صلاته بهذا الشك ، ولكن لا يجوز له أن يتبعه إلا بنية جديدة بجواز أن تكون الركعة المستثناة قد مضت فإن ضراً نه الشك وهو في الركعة الأولى لم يجب عليه مفارقه ولا تبطل صلاته ، لأن الركعة الأولى لا يصح استناؤها فيتعين حمل الاستثناء على ما بعدها فإذا انقضت الركعة الأولى وجب عليه استئناف نية القدوة أو المفارقة ، فإن تبعه بعدها بغير نية بطلت صلاته .

ولو قال : نويت الاقتداء به إلا في الركعة الآخرة ، فإذا انتهى إليها صار مفارقاً بنفسه وصوله إليها ولا يحتاج إلى استئناف نية المفارقة كما يصير المحرم حلالاً بنفس المرض إذا شرط التحلل به حالة الإحرام .

ولو صلى أربعة أنفس كل رجل وحده ، فقال رجل : نويت صلاة الظهر خلف هؤلاء الأربع وأبتهم ، لم تصح . وإن قصد تفصيلاً معيناً بقلبه فنوى الأولى خلف زيد ، والثانية خلف عمرو ، والثالثة خلف بكر ، والرابعة خلف خالد : صححت له الركعة الأولى خاصة ولا تصح القدوة فيما سواها لأنه تعليق القدوة فيما عدا الإمام الأول ، فإذا انقضت الركعة احتاج إلى استئناف نية القدوة خلف الإمام الثاني ثم الثالث والرابع كذلك .

( مسألة ) صلى خلف إمام ثم رأى في أثناء صلاته على عضو من أعضائه وشياً<sup>(٢٣٤)</sup> ، فهل يجب مفارقه ، كما لو رأى على ثوبه نجاسة غير معفو عنها ؟ أم لا يجب عليه لاحتمال أن الوشم فعل مكروه ، ولا يجب عليه كشطه ولا إزالته ، بخلاف ما إذا فعل باختياره . ينبغي تخريجه على الوجهين فيما لو تنحج الإمام في الصلاة فإنه لا يجب على المأموم مفارقه على الأصح لجواز أن يكون تنحجه لعذر ، وقد أشار البغوي إلى أن هذا الخلاف لا يختص بالتنحج بل سائر المظهورات كذلك ، وخرجه القاضي حسين على الخلاف في تقابل الأصل والظاهر .

ولو لحن إمامه في الفاتحة لحناً يُغيّر المعنى وجب المأموم مفارقه كما لو ترك واجباً من واجبات الصلاة وقام إلى خامسة سهواً ، وهل يقطع المأموم القدوة في الحال أم لا ، حتى يركع الإمام بجواز أن يكون اللحن وقع سهواً ، وقد يتذكر فيعيد الفاتحة ؟ الذي يتجه الأول لأنه لا يجوز متابعة الإمام في فعل السهو .

( ٢٣٤ ) الوشم : ما يكون من غرز الإبرة في البدن وذر البليغ عليه حتى يزرق أثره أو يحترق .

( مسألة ) أدرك المأموم اعتدال الإمام استحباب له أن يكبر معه الموقى إلى المسجد وموافقة له ، فلو أدركه ساجداً كبر الإحرام وسجد معه غير مكبر لأنه لم يدرك معه تكبير الهوى حتى يوافقه فيه .

ولو سلم الإمام من صلاة استحباب للمأموم المسبوق أن يقوم لما بقى عليه غير مكبر إن أحرم معه في الركعة الرابعة وإن أحرم معه في الركعة الثانية قام مكبراً لأنه موضع جلوسه ، ولو كان منفرداً قام مكبراً وإذا سلم الإمام استحباب للمأموم المسبوق أن لا يقوم حتى يسلم الإمام الثانية ، لأنها من توابع الصلاة ، وقد ينقضى الشيء ويبقى آثاره كعدة الطلاق إذا طراً عليها عدة شبهة أخرى لشخص فإن بقية العدة الأولى تنقطع وتسقط - على اختيار الحلبي (٢٣٥) - ولا تسقط الرجعة بالإجماع . قال : لأنه قد ينقضى الشيء وتبقى آثاره ، وأيضاً فلما كان في الصلاة منه اثنان نزلاً كالشيء الواحد ، ولهذا جرى خلاف في المأموم إذا أدرك مع الإمام سجدة من آخر الصلاة . هل يسجد أخرى أم لا ؟ وجه السجود أن السجدين كالسجدة الواحدة على هذا المنزاع ولو فرق فارق بين أن يكون المسبوق على يمين الإمام أو على يساره ، فإن كان على يمينه قام بمجرد التسليمة الأولى وإن كان على يساره قام بعد التسليمة الثانية حتى تناله بركة تسليم الأولى لم يجد .

ولو أحرم مع الإمام بركتين ثم شك قبل سلام الإمام في ترك ركن من الأولى فالاحتياط أن يقوم مكبراً ، لأن من الجائز أن يتذكر أنه لم يترك ركناً فيكون هذا موضع قعوده وموضع قيامه فاستحب التكبير احتياطاً .

( ٢٣٥ ) هو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني ، أبو عبد الله : ( ٣٣٨ - ٤٠٣ هـ - ٩٥٠ - ١٠١٢ م ) صاحب اللباج في أصول الديانة .

كان أحد مشايخ الشافعية ، ولد بجرجان وحمل إلى بخارى . وسمع الحديث الكثير حتى انتهت إليه رياسة الهدلين في عصره ، وولى القضاء ببخارى .

قال ابن علكان : انتهت إليه الرياسة فيما وراء النهر ، وله وجه حسنة في المذهب ، وروى عنه الحاكم أبو عبد الله .

قال عنه السيكي : أحد أئمة الدهر وشيخ الشافعيين بما وراء النهر .

انظر : البداية والنهاية لابن كثير ( ٣٤٩/١١ ) ، وطبقات الشافعية ( ٣٣٢/٥ ) رقم ( ٢٨٨ ) ، والأعلام ( ٢٣٥/٢ ) .



( مسألة ) نوى الإمام في صلاة الجنازة الصلاة على غائب أو حاضر أو على غائب وحاضر ، وعكس المأموم أو وافق في الأحوال الثلاث صحت القدوة ويخرج من ذلك تنوع صور كلها صحيحة .

ولو صلى على جماعة منفرداً أو - إجماعاً ثم حضرت جماعة أخرى لم تستحب له الإعادة على الصحيح لأنها شفاعاة ، والشفاعة لا تعاد ، فإن أحرم وصلى فالقياس عدم الصحة لأن الإعادة إنما تقع عبادة حيث استحب فعلها أو وجب ، ولهذا لو أحرم بالتأفلة المطلقة في أوقات النهي لم تنعقد صلاته ، وإن قلنا الكراهة للتنزيه لأن شرط العبادة أن يتوجه على المكلف طلبها والمكروه مطلوب الترك والمباح ليس بعبادة ولا قرينة في فعله ، فانتفاء الطلب دليل انتفاء العبادة ، وكذلك الفطر في يوم الشك والعديد والتشريق ونصف شعبان الأخير لا يصح صومها لأنها قد طلب تركها<sup>(٢٣٦)</sup> ، وما طلب تركه استحال وقوعه عبادة ولا يرد على ذلك ما طلب تركه في بعض الأحوال كالصلاة في الدار المغصوبة وغيرها ، فالطلب لا يسقط عن المكلف بحلوله في الدار المغصوبة وإنما نهي عن إيقاعه فيها ، فالصلاة في الدار المغصوبة واجبة من حيث الطلب والمحرم شغل البقعة بأى فعل كأن لا يعين الصلاة فقط .

( مسألة ) إذا قلنا بالمذهب وهو أنه لا يتقدم على الميت عند الصلاة عليه ولا على قبره ، فدفن ميت وجهل قبره وقف على آخر المقبرة وجعل القبور كلها أمامه في صوب القبلة وصلى عليه ، ولا يضر الجهل بموضعه كما لو اشتهت صلاة من الخمس ولم يعلم عنها وإن شاء خرج من البلد وصلى عليه صلاة الغائب ولا فرق في الغيبة بين أن تكون على مسافة القصر أو دونها ، وإن شاء صلى على كل قبر بتعليق النية .

( ٢٣٦ ) أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ نهي عن صيام يومين : يوم الأضحي ويوم الفطر .

- انظر : كتاب الصيام - باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحي .  
 • وأخرج عن نيشة المذلل قال : قال رسول الله ﷺ : « أيام التشريق أيام أكل وشرب » .  
 انظر : كتاب الصيام - باب تحريم صوم أيام التشريق .  
 • وأخرج عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : « لا تخلصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخلصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام ؛ إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم » .  
 انظر : كتاب الصيام - باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً .

( مسألة ) إذا سلم ناسياً لسجود السهو ثم تذكره من قريب سجد وإذا سجد صار عائداً إلى الصلاة ومعنى قول الأصحاب صار عائداً إلى الصلاة ، إنما يتبين بعوده إلى السجود أنه لم يخرج منها أصلاً ، وأنه خرج منها . وينبني على ذلك أنه لو شك بعد السلام ساهياً في ترك ركن من أركان الصلاة ، واستمر شكه إلى أن عاد إلى السجود ، هل يلزمه تداركه ؟ إن قلنا إنه بالعود لم يخرج من الصلاة لزمه تداركه ، وإن قلنا : إنه خرج منها ثم عاد إليها لم يلزمه تداركه ؛ لأن الشك جاء بعد السلام والشك بعد السلام لا يؤثر ، لأنه لو اقتصر على السلام الأول لأجزأه ، وعلى هذا يقال : شخص خوطب بسنة متى فعلها لزمه فريضة ، ويحتمل أن يفصل بين أن يطرأ الشك في ترك الركن قبل عوده إلى السجود أو بعده أو طرأ قبله لم يؤثر لوقوعه بعد السلام وخروجه عن الصلاة فإن طرأ بعد العود إلى السجود لزمته .

ولو سبق الإمام حدث بعدما سها أتم المأموم صلاته وسجد للسهو . ولو سها المأموم خلف الإمام ثم أحدث الإمام لم يسجد المأموم لأن الإمام قد تحمل عنه كما سبق .

ولو قام الإمام إلى خامسة فنوى المأموم مفارقتها بعد بلوغه في ارتفاعه حد الراكعين سجد المأموم للسهو ، وإن نوى مفارقتها قبل ذلك فلا سجود .

ولو كان الإمام حنفياً وجوزنا الاقتداء به فسلم قبل أن يسجد للسهو لم يسلم المأموم معه بل يسجد قبل السلام ولا ينتظر لسجود الإمام ، لأنه فارقه بسلامه .

ولو انفرد المصل بركعة من رباعية وسها فيها فلم يسجد في آخر صلاته فيها أوجه : الأصح سجدة ، والثاني : أربع ، والثالث : ست ، فإن كان الإمام سجد فلا بد أن يسجد معه ليكون قد أتى في صلاته بثلاث سجرات ، ويتصور الإتيان بثلاث سجرات على المذهب في رجل أدرك مع المسافر القاصر ركعة من الظهر ، كان إمامه قد سها فسجد ثم نوى الإتمام أو بلغت سفيتها دار إقامته وأتم صلاته ثم سجد ، فإذا سلم الإمام قام المأموم فأتم صلاته ثم سجد فهذه ست سجرات ، ثم شك المأموم في آخر سجوده في ترك ركن من ركعة فإنه يقوم ويأتي به ثم يسجد ، فهذه ثمان سجرات ، فلو فرغ من هذه الثانية ثم اقتدى بإنسان قد قصر الصلاة وكان قد سها فسجد معه فهذه عشر سجرات ، فلما فرغ إمامه من السجود نوى

إقامة أو بلغت سفينة دار إقامته فأتم الصلاة سجد معه فيها تسعة عشرة سجدة  
لنسيه في الصلاة الواحدة ، ولا يجوز الإتيان بأربع سجرات متواليات لنسيه إذا  
سكن إلا على الوجه السابق ولا يتصور أربع سجرات متوالية في صلب الصلاة إلا  
في مسألة الزحام في الجمعة وقد تقدمت .

## من أم قوماً وهم كارهون

(مسألة) يكره أن يؤم الرجل قوماً وأكثرهم له كارهون لما روى ابن عباس  
عن النبي ﷺ أنه قال : « ثلاثة لا ترتفع صلاتهم فوق رؤوسهم شيئاً : رجل أم  
قوماً وهم له كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط ، وأخوان  
متصارمان » (٢٣٧).

وعن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال : « ثلاثة لا يقبل الله منهم  
صلاة : رجل تقدم قوماً وهم له كارهون ، ورجل أقم الصلاة دياراً ، ورجل اعتبد  
مُخَرَّزَةً » (٢٣٨).

قال في شرح المذهب : فإن كره نصفهم أو أقل : لم يكره صرح به في  
الكفاية ، وأشار إليه البغوي ، وهو مقتضى كلام الباقرين ، قال في الجواهر : لكن  
روى القاضي الطبري عن نص الشافعي رضي الله عنه أنه قال : إذا أم قوماً وفيهم  
من يكرهه كرهنا له ذلك ، والأفضل أن لا يصلي بهم هذا إذا كرهوه لمعنى شرعي  
لكونه ظالماً ، أو متغلباً على الإمامة ، أو لا يحترز عن النجاسة ، أو يتعاطى معيشة  
مذمومة ، أو يعاشر الظلمة والفساق ، أو يترك هيئات الصلاة ، فإن كرهوه لغير معنى  
شرعي لم يكره إمامته والولم على من كرهه ، والكرهية مختصة بالإمام . أما المأمومون  
فلا يكره لهم الاقتداء به . ويكره أن يولى الإمام على جيش أو قوم رجلاً أو قاضياً

(٢٣٧) أخرجه ابن ماجه في سنه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب من أم قوماً وهم له كارهون .

● وأخرج الترمذي عن أنس - أيضاً - قال : « لمن رسول الله ﷺ ثلاثة : رجل أم قوماً وهم له  
كارهون ، وامرأة باتت وزوجها عنها ساخط ، ورجل مع حي على الفلاح ، ثم لم يجب » .

انظر من الترمذي - كتاب مواقيت الصلاة - باب من أم قوماً وهم له كارهون .

(٢٣٨) أخرجه أبو داود في سنه - كتاب الصلاة - باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون .

وابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة - باب من أم قوماً وهم له كارهون ، كلاماً عن عبد الله بن عمرو .

● وإنما : أي يأتي الصلاة بعد أن تفرقه .

اعتد مُخَرَّزَةً : أي اتخذ عبداً بعد إعفائه ، إما بكتمان الحق عنه ، أو بالظهر والعلية ، بأن يستخدمه  
كرماً بعد السقي .

يكرهه أكثرهم ، ولا يكره إن كرهه نصفهم أو أقل ، بخلاف الإمامة العظمى فإنه يكره إذا كرهه نصفهم .

ولو حضر جماعة في مسجد له إمام ثابت فلم يخضر : استحَب أن يرسلوا إليه ليحضر ، فإن خيف فوات الوقت استحَب أن يقدم غيره ، قال النووي : فإن خيف فتنة صلوا فرادى واستحب لهم أن يعيدوا معه إذا حضر . رأى نقل هذه الفروع في الجواهر وذكرها . قال في شرح المذهب : وأما المأموم إذا كره حضوره أهل المسجد فلا يكره له الحضور . نص عليه الشافعي ، وصرح به صاحب الشامل والتمة .

( مسألة ) لا تصح القدوة بمقتد ، ولا بمن لا تُغنيه صلاته عن القضاء كمقيم تيمم ، وصلاة من أمكنه أن يتعلم الفاتحة فلم يفعل فصلّى لحق الوقت ، وصلاة الغازي والمربوط على خشية إذا وجبت عليهم الإعادة ، ولو اقتدى بأحدهم من هو في مثل حاله لم تصح على الصحيح ، بخلاف اقتداء الأُمى بالأُمى مثله فإنه يصح ، ويصح الاقتداء بالصبي في الجمعة - في الأظهر - إذا كان زائداً عن الأربعين ، والاقتداء بالبالغ في الجمعة وغيرها أولى منه ، ولا كراهة بالاقتداء بالعبد ، والحر أولى منه ، ويصح اقتداء المتوضئ بالمستحم ، وغاسل رجله بماسح الخفين ، والقادر على القيام بالقاعد والمضطجع ، والقادر على الركوع في السجود بالمؤمىء بهما ، والبصير بالأعمى والزمن<sup>(٢٣٩)</sup> ، والسليم بالسلس<sup>(٢٤٠)</sup> ، والطاهرة بالمستحاضة غير المميزة ، والمستور بالعاري العاجز عن السترة ؛ واقتداء السليم بمن جرحه سائل ، والمستنحي بالمستجمر ومن على ثوبه نجاسة معفو عنها ، والعاقل بالفاسق والمبتدع دون الذي يكفر ببدعة جسم كالذي يجسم تجسماً صريحاً ، ومن ينكر العلم بالجزئيات .

وأما من يقول بخلق القرآن فقال أبو على الطبري ، والشيخ أبو حامد ومتابعوه : هو كافر ، ونقلوه عن نص الشافعي قالوا : والخوارج ليسوا كفاراً ، قال العبادي في الطبقات : أفتى الربيع بأنه لا تحمل مناقحة المعتزلة معنى القدرية ، قال القفال وكثيرون : يصح الاقتداء بمن يقول بخلق القرآن وغيره من أهل البدع ، قال

(٢٣٩) زَمِنَ : زَمَنًا وَزَمَنَةً وَزَمَانَةً : مَرَضَ مَرَضاً يَدُومَ زَمَاناً طَوِيلًا ، وَضَعَفَ بَكِيرَ سِنٍ أَوْ مَطَاوَلَةَ عِلَّةٍ ؛ فَهُوَ زَمِنَ وَزَمِينَ .

(٢٤٠) سَلِسَ الشَّيْءُ : سَلَسًا : سَهْلًا وَلَانَ وَانْقَادَ ، وَسَلِسَ الْبَوْلُ : اسْتَرَسَلَ وَلَمْ يَسْعَكَ .

في النعدة : وهو المذهب ، قال النووي : هو الصواب . ولا يصح اقتداء بميزة بميزة ولا خنثى<sup>(٢٤١)</sup> مشكل يخنثى مشكل .

ولو رأى رجلين متحاذيين ولم يعلم أيهما الإمام لم يصح اقتداؤه بأحدهما وقد تقدم أن صورة المسألة ما إذا هجم واقتدى أما لو اجتهد أيهما الإمام واقتدى بمن يغلب على ظنه إمامته ينفي الجزم بالصحة ، كما يصلي بالاجتهاد في القبلة والثوب والماء الطاهر مع النجس .

( فرع ) الاقتداء بالأقلف<sup>(٢٤٢)</sup> وهو الذي لم يحنثن مكروه بلا خلاف ، وهل تصح صلاته ؟ والصلاة خلفه ؟ قال القاضي شريح الروياني ابن أخت صاحب البحر في كتابه ( روضة الأحكام ورتبة الأحكام )<sup>(٢٤٣)</sup> : صلاة الأقلف صحيحة والاقتداء به صحيح مع الكراهة ، وقال القفال : لا تصح صلاته لأن باطن القلفة له حكم الظاهر في تطهيره من النجاسة والجنابة ولا يمكن غسل باطنها إلا بإزالتها ، قال في شرح المهذب : لا يصح غسل الأقلف إلا بغسل باطن القلفة على الصحيح خلافاً للعبادى .

ولو أنجس فيها شيء فاغتسل ثم خرج ما أنجس بعد الغسل لم يجب عليه إعادة الغسل لأن لباطنها حكم الظاهر ، وعند العبادى يجب إعادة الغسل لأنها باطن عنده ، وقال ابن المسلم السلمي : يجب ختان الخنثى المشكل وعلمه بأن القلفة تحبس البول

---

( ٢٤١ ) قال ابن حجر : ( انقث ) ورواه بكسر الهمزة وفتحها ، فالأول المراد به : من فيه تكسر ومن وتشبه بالنساء ، والثاني المراد به من يؤث ، وبه جزم أبو عبد الملك فيما حكاه ابن التين بحجة بأن الأول لا مانع من الصلاة خلفه ، إذا كان ذلك أصل خلقته ، ورد بأن المراد من يصد ذلك ليمتصه بالنساء ، فإن ذلك بدعة قبيحة ، ولهذا يجوز الداودي أن يكون كل منهما مراداً .

انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخارى ( ٢/٢٢٣ ) .

( ٢٤٢ ) قلّف الشجرة وغيرها قللاً : نزع عنها قشرها . والظفر : انقلبه من أصله ، ولف الختان القلفة : قطعها .

وقلف : قللاً : لم يحن ، أو عظمت قلفه . فهو أقلف ، والجمع قلّف .

( ٢٤٣ ) الاسم الصحيح لهذا الكتاب : روضة الأحكام ورتبة الأحكام ، وهو مختصر في أدب القضاء كثير الفوائد لأنى نصر شريح بن عبد الكريم بن أحمد الروياني ( ... - ٥٥٥ هـ - ١١١٢ م ) . وهو لقيه شافعى ، وثى القضاء في أمل طبرستان . قال عنه السيكي : وهو ابن عم صاحب ( البحر ) فيما يظهر . انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ١٠٢/٧ ) ورقم ( ٨٠٠ ) ، والأعلام للزركلى ( ١٦١/٣ ) ، وكشف الظنون لحاجى خيلفة ( ٩٢٣/١ ) .

يوضح بذلك أن الصحيح وجوب الإعادة على من صلى خلف الأقف الذي لا يمكنه غسل باطن قلفته كمن صلى خلف من في داخل عينيه أو منخره أو فمه نجاسة ، أو خلف من اغتسل ولم يغسل باطنها من الجنابة وهذا إذا كان المأموم عالماً ، والفرق بين باطن القلفة حيث يجب غسله في الجنابة ولا يجب غسل الفم والأنف والعين أن القلفة واجبة الإزالة فأشبه ما إذا فُتق موضعاً عن بدنه وخياً فيه دماً ، أو وصله بعظم نجس ، أو وشمه ، فإن الشافعي قد نص على وجوب شق الجسم وإخراج ما فيه .

ولو استنجى الأقف بنحجر لم ينجزه على الصحيح ، كما لو استنجى بالنحجر في ثنية مفتحة تحت المعدة كما صرح به ابن المسلم<sup>(٢٤٤)</sup> في أحكام الخنثى<sup>(٢٤٥)</sup> فعلى هذا لا تصح الصلاة خلفه على الوجهين جميعاً .

ولو استنجى بنحجر ثم خرج من ذكره دم وجب عليه الاستنجاء ثانياً فلو استنجى بالماء ثم خرج منه قليل دم فيحتمل أن يقال بعدم الاستنجاء لأن يسير الدم معفو عنه ولم يلاق هذا الدم اليسير نجاسة أجنبية حتى يجب غسله وإزالته لأن باطن الذكر ظاهر وظاهره قد غسل بالماء فلا يتجه القول بوجوب الاستنجاء في هذه الحالة وهذا إن خرج الدم من قضيبه ( الذكر ) فإن خرج الدم من المثانة وجب الاستنجاء منه مطلقاً لأنه مختلط بالبول ويحمل القول بوجوب الاستنجاء من الدم على هذه الصورة ، وأما على الصورة الأولى فلا يجب لكونه خارجاً معفواً عنه وكثير من الناس يخرج من ذكره دم غيب<sup>(٢٤٦)</sup> الإراقة فيجب الاستنجاء منه ولا يعفى عن يسير هذا الدم لتنجسه بالبول للملاقاة رأس الذكر أو لكونه من المثانة .

(٢٤٤) هو علي بن المسلم بن محمد بن علي بن الفتح ، أبو الحسن جمال الإسلام السلمي ، ابن الشهر زوري ( ... - ٥٣٣هـ - ... - ١١٣٩م ) : لرضي شافعي دمشق كان ملحقاً بالشام في عصره . له كتب في الفقه والتفسير .

قال ابن عساكر : لم يختلف بعده مذهبه .

من كتبه : ( أحكام الحنثي ) قال من وآه : إنه غاية في بابه . و ( مسألة زكاة الإبل ) .

انظر الأعلام للزركلي ( ٢٢/٥ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٢٣٥/٧ ) برقم ( ٩٣٥ ) . ( ٢٤٥ ) ذكره الزركلي في الأعلام ، وحاجي خليفة في كشف الظنون باسم ( أحكام الحنثي ) ، بينما ذكره السبكي في الطبقات الكبرى باسم ( أحكام الخنثي ) .

انظر : الأعلام ( ٢٢/٥ ) ، وكشف الظنون ( ص ١٨ ) وطبقات الشافعية الكبرى ( ٢٣٦/٧ ) . ( ٢٤٦ ) أي بعدها وعقبها .

( مسألة ) اقتدى شافعى بحنفى وهو لا يعتقد الوضوء من مس الذكر ، ولا من لمس المرأة ، ولا وجوب الاعتدال من الركوع والسجود والطمأنينة ولا فراءة الفاتحة ولا النية في الوضوء أو بها ، لكلا يعتقد وجوب الترتيب في الوضوء ، ولا الصلاة على النبي ﷺ في الصلاة ؛ ففى صحة الاقتداء أوجه ، أصحها : الصحة إذا لم يتحقق إتيانه بذلك ، أو شك فيه ، فإن تحقق أنه أخطأ به لم يصح .

ولو صلى الحنفى على وجه لا يعتقد صحته وهو صحيح عند الشافعى كما لو اقتصد ولم يتوضأ : صح على الأصح اعتباراً بما يعتقد المقتدى وحيث قلنا بصحة اقتداء الشافعى بالحنفى فهل يكره ؟ وجهان : فإن قلنا : لا يكره ، قال أبو إسحاق : الانفراد أفضل ، وقال غيره : الاقتداء أفضل .

ولو اقتدى بحنفى في الصبح فإن مكث في اعتداله قدرأ يمكن المأموم فيه أن يقنت قنت ، وإلا تابعه فإن أمكنه أن يهتّم ويدركه ساجداً فخلّف وقت كره ذلك ، وفي بطلان صلاته خلاف تقدم ، ثم إن اعتبرنا اعتقاد المأموم سجد للسهو وهو الأصح أو اعتقاد الإمام لم يسجد .

ولو اقتدى الحنفى بالشافعى وترك الإمام القنوت ساهياً سجدت للسهو وتابعه المأموم ، فإن تركه الإمام سجد المأموم واعتبرنا اعتقاد الإمام وإلا فلا .

قال الإمام : ولو وجد شافعى وحنفى نبيذ تمى ، وقُفِد الماء فوضأ به الحنفى وتيمم الشافعى واقتدى أحدهما بالآخر ، فصلاة المأموم باطلة كرجلين سمع بينهما صوت وتناكره .

ولو اختلف اثنان في إنائين أو ثوين فأدى اجتهاد كل إلى غير ما أدى إليه اجتهاد الآخر : لم يصح اقتداء أحدهما بالآخر ، وإن كفر الطاهر وقل النجس جاز اقتداء أحدهما بالآخر ما لم يتعين إناءه للنجاسة ، فلو اشتبه خمسة أوان فيها نجس على خمسة فاجتهدوا فأخذ كل إناء وتوضأ به ، وأتم كل واحد بأصحابه في صلاة : أعادوا كلهم العشاء إلا إمامهما فيعيد المغرب .

فلو كان في الخمسة إناءان نجسان صح لكل واحد أن يقتدى ثلاث مرات ويعيد الزائد ، فأتممة الصبح والظهر والعصر لا يعيدون الصبح والظهر والعصر ، ويعيدون المغرب والعشاء ، وإمام المغرب يعيد العشاء والعصر ، وإمام العشاء يعيد

المغرب والعصر ، ولو كان في الخمسة ثلاثة أوان نجسة فصلى إمام الصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء ويقضى إمام العصر الظهر والمغرب والعشاء ، ويقضى إمام المغرب الظهر والعصر والعشاء ، ويقضى إمام العشاء الظهر والعصر والمغرب . ولو كان النجس أربعة قضى إمام الصبح الظهر وما بعده ، وقضى إمام الظهر ، العصر والمغرب والعشاء ، وقضى إمام العصر الصبح والظهر والمغرب والعشاء ، وقضى إمام المغرب العشاء وما قبل المغرب ، وقضى إمام العشاء ما قبلها .

ولو كان النجس الخمسة أعاد الخمسة الخمس .

ضابط المسألة أنه يصح لكل واحد أن يقتدى بعد الطاهر فإذا استوفاه بطل الاقتداء لانحصار النجاسة في الباقي [ ..... ]<sup>(٢٤٧)</sup> الأولى كان الطاهر أربعة فصح اقتداء كل في أربع صلوات ، وفي الثانية النجس إتيان الطاهر ثلاثة ، فصح اقتداء كل في ثلاث صلوات ، وفي الثالثة النجس ثلاثة صح اقتداء كل في صلاتين وهكذا ، ثم ظاهر إطلاقهم أنه يجوز الحكم على الاقتداء من غير اجتباد وفيه نظر ، وينبغي أن لا يجوز له الحكم على الاقتداء بأحدهم إلا إذا غلب على ظنه أن النجس مع غيره ، وأما لو غلب على ظنه أن النجس مع إمامه وأن غيره أحد، الظاهر لم يصح القدوة قطعاً وإن تبين النجس مع غيره للتردد في النية .

( فرع ) إذا قلنا : « العبرة بنية المقتدى » لو وقف حنفى في خلال فهل يكره للمأموم أن يقف إلى جانبه أو يقف بين حنفيين قد ساء فرجهما لاعتقاد الشافعى بطلان صلاتهما فيصير منفرداً في الموقف ؛ المتجه الكراهة .

( مسألة ) قال النووي في شرح المذهب : قال البندنجي : لو صلى القارىء خلف من ينطق بالحرف بين حرفين ككاف غير خالصة بل مترددة بين كاف وقاف صحت صلاته مع الكراهة .

قال : وهذا الذى ذكره فيه نظر ؛ فإنه بان هذا الحرف . وقال ومحض ذكر نحو كلام البندنجي الشيخ أبو حامد .

ولو قرأ الذال من ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ مهملة صحت القدوة ؛ لأنه لحن لا يغير المعنى ، ولا يغير بكلام من قال خلاف ذلك في شرح النهاج ؛ ولا

(٢٤٧) ياض في الأصل .



يَأْتِي فِيهِ الْوَجْهَانِ فَيَمُنْ أَبْدَلْ ضَاداً بظاء ، فَإِنْ ذَلِكَ يَغْيِرُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الظَّالِمِينَ جَمْعُ ضَالٍّ وَهُوَ الْمُقِيمُ نَهَاراً ، وَيُقَالُ : ظَلَّ يَفْعَلُ ، إِذَا قَامَ لِلْفِعْلِ نَهَاراً ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : **بَرِّ وَانْظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً** ﴿٢٤٨﴾ وَأَمَّا الضَّالِّينَ فَجَمْعُ ضَالٍ ، ضِدُّ الْمُهْتَدَى .

( مَسْأَلَةٌ ) قَالَ الرُّوْيَانِيُّ : لَوْ خَطَبَ الْإِمَامُ الْجُمُعَةَ مُعْتَقِداً لِلْكَفْرِ ثُمَّ اعْتَقَدَ الْإِيمَانَ وَصَلَّى الْجُمُعَةَ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُأْمُومُونَ ، فَفِي صِحَّةِ صَلَاتِهِمْ وَجْهَانٌ : إِنْ قُلْنَا : تَصَحَّحَ فَهَلْ عَلَيْهِمْ إِتْمَامُهَا أَرْبَعاً يَنْبَغِي أَنْ يُلْزِمَهُمُ الْأَرْبَعُ لَوْجُودِ الْخَطِيئَةِ فِي الْكُفْرِ الْمَانِعِ مِنَ الْإِتْمَامِ عِنْدَ الْجَهْلِ ، فَيُقَدِّحُ فِي الْخَطِيئَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْإِمَامُ جَنِباً فِي الْخَطِيئَةِ دُونَ الصَّلَاةِ حَيْثُ صَحَّتْ صَلَاتُهُمْ عَنِ الْجُمُعَةِ إِذَا مَا يَعْلَمُوا مَعَ كَوْنِ الطَّهَارَةِ شَرْطاً فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ لِأَنَّ قَدْرَ الطَّهَارَةِ يَوْجِبُ الْفَرْقَ بَيْنَ حَالَتَيْ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ فِي الْإِتْمَامِ فِي الصَّلَاةِ وَكَذَا فِي الْخَطِيئَةِ وَالْكَفْرِ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْإِتْمَامِ بِكُلِّ حَالٍ فَيَمْنَعُ جَوَازَ الْخَطِيئَةِ فِي حَقِّ الْمُأْمُومِينَ أَيْضاً فِي الْحَالَتَيْنِ وَصُورِ الْمَسْأَلَةِ فِي لُزُومِ الْأَرْبَعِ بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ .

وَأَمَّا لَوْ تَبَيَّنَ الْحَالُ فَوَقْتُ الْجُمُعَةِ بَاقٍ فَيَجِبُ إِعَادَةُ الْخَطِيئَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى هَذَا .

( مَسْأَلَةٌ ) شَكَّ فِي السَّجْدَةِ الْأَخِيرَةِ مِنَ الرُّكْعَةِ الثَّالِثَةِ مِنَ الرَّابِعَةِ أَنَّهُ هَلْ رُكِعَ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ ، فَقَامَ لِرُكْعٍ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ رُكِعَ فَإِنَّهُ يَمْضِي عَلَى صَلَاتِهِ وَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْعُدَ ثُمَّ يَقُومَ ، ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَقِيَامُهُ يَقْصِدُ يَكْمُلُ الرُّكْعَةَ الثَّالِثَةَ لَا يَمْنَعُ احْتِسَابَهُ عَنِ قِيَامِ الرَّابِعَةِ لِأَنَّ الْقِيَامَ الْوَاجِبَ يَقُومُ بَعْضُهُ مَقَامَ بَعْضٍ كَمَا يَقُومُ جُلُوسَةُ الْاسْتِرَاحَةِ وَالْجُلُوسُ لِلتَّشْهَدِ سَهْواً مَقَامَ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَإِنْ أَتَى بِهِ عَلَى قَصْدِ النَّفْلِ .

وَلَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى بِقَصْدِ الْجُلُوسِ لِلْاسْتِرَاحَةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِهَا فِي غَيْرِ عَمَلِهَا وَقَطَعَ بِهَا مَوَالَاةَ الصَّلَاةِ وَكَأَنَّهُ تَحَسَّبَ مُتَابِعَةَ الْإِمَامِ عَنِ الْوَاجِبِ ، وَإِنْ أَتَى بِهِ الْمُأْمُومُ عَلَى قَصْدِ النَّفْلِ كَمَا إِذَا ظَنَّ الْمُأْمُومُ أَنَّ إِمَامَهُ هُوَ لِسُجُودِ التَّلَاوَةِ عِنْدَ قِرَاءَةِ الْآيَةِ فَانْخَطَ مَعَهُ فِجْعَلَهُ الْإِمَامُ رُكُوعاً فَإِنَّهُ يَحْسَبُ لِلْمَأْمُومِ وَقَدْ سَبَقَ ذَلِكَ وَتَوَجَّهَ .

وَلَوْ قَامَ الْمُتَنَفِّلُ إِلَى ثَلَاثَةِ سَهْواً وَكَانَ قَدْ نَوَى رُكْعَتَيْنِ ثُمَّ أَرَادَ الزِّيَادَةَ فَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقْعُدَ ثُمَّ يَقُومَ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ وَمَتَى تَمَادَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ وَلَمْ يَنْعَقِدْ مَا

نواه من الزيادة وكذلك لو قام القاصر إلى ثلاثة سهواً وأراد أن يتم فلا بد أن يقعد ثم يقوم بنية الإتمام لأن نية الصلاة في الأول لم يتضمن هذا القيام فلا بد أن يقعد ثم ينوي ثم يقوم لتحصل الموالاة بين الأركان ؛ هذا قول القاضى وهو الأصح . قال البخوى : إذا قام القاصر إلى ثلاثة سهواً : له أن يمضى على صلاته كأنه نظر إلى أن الأصل التمام والنية من أول الصلاة يتضمنه هذه القومة تقديراً .

ولو ركع واعتدل فسجد فشك في السجود في طمأنينة الركوع فإنه يقوم راکعاً ويطمئن ، ولا يجوز أن يقوم ثم يركع ، فإن قام وركع بطلت صلاته ؛ لأنه قد أتى بالركوع أولاً .

ولو شك في السجود في الإتيان بالركوع فقياس قول القاضى السابق أن يقوم راکعاً ، ولا يجوز أن يقف ثم يركع لأنه أتى به في محله على قصد واجب آخر فيحسب عن الأول كما لو قام يقصد الركعة الثالثة فظهر أنها الرابعة فإنه يمضى فيها .

وقال في شرح المذهب : لو ترك الركوع ناسياً فتذكره في السجود فهل يجب الرجوع إلى القيام ليركع منه أم يكفيه أن يقوم راکعاً ؟ فيه وجهان عن ابن شريح<sup>(٢٤٩)</sup> أصحهما وجوب الرجوع لأن شرط الركوع أن لا يقصد بالهوى غيره وهذا قصد السجود ، هذا إذا أتى بالهوى على قصد السجود ، فإن أتى به على قصد الركوع ثم سها قبل طمأنينة الركوع فسجد ؛ كفاه أن يقوم راکعاً ، هذا كله إذا لم يطمئن في الركوع ، فإن اطمأن في الركوع ثم سها فسجد ثم تذكر ، فإنه يجب عليه أن يعتدل قائماً ويسجد .

ولو صلى الظهر ثم سلم من ركعتين وقام ليحرم بأخرى كان له أن يمضى على صلاته لأن نية الصلاة من أولها تضمنت هذا القيام ، والقيام سهواً على قصد السهو أو قصد الإيقاع عن الغير لا أثر له ، ولهذا تجزى جلسة الاستراحة عن الجلوس بين السجدة<sup>(٢٥٠)</sup> لأنه أتى بها في محلها ، ودليل ذلك كله أنه عليه السلام في قصة ذى اليمين<sup>(٢٥١)</sup> صلى وسلم من ركعتين وقام ومشى ثم عاد وصلى ما كان قد ترك ، ولم ينقل أنه جلس ثم قام بل مضى على صلاته من قيام .

(٢٤٩) سبقت له ترخفة .

(٢٥٠) أخرج الشيخان عن أبي هريرة قال : صلى بنا النبي ﷺ الظهر ركعتين ثم سلم ، ثم قام إلى محبة في مقدم المسجد روضع يده عليا ؛ وفي القوم يومئذ أبو بكر وعمر ، فهاها أن يكلماه ، وخرج مرفعان الناس فقالوا : قصرت الصلاة ، وفي القوم رجل كان النبي ﷺ يدعوه ذا اليمين ، فقال : يا نبي الله أنسيت-

نعم في فتاوى البغوى أنه لو سلم من ركعتين من الفريضة وقام ليحرم بنافلة ثم تذكر ، وجب أن يقعد ثم يقوم ، لأن النافلة لا تقوم مقام الفريضة ، وإن قام ليحرم بفريضة ثم تذكر ؛ جاز أن يتأدى على صلاته .

( مسألة ) قال في الروضة : ولو ظن المسبوق أن الإمام سلم بأن سمع صوتاً ظنه سلاماً ، فقام ليدرك ما عليه وكان عليه ركعة فأقى بها وجلس للشاهد ، ثم علم أن الإمام لم يسلم فقد تبين أن ظنه كان خطأ ، فهذه ركعة غير معتدة بها ؛ لأنها مفعولة في غير موضعها فإن وقت التدارك بعد انقضاء القدوة . انتهى .

وقوله : بعد انقضاء القدوة يؤخذ منه أنه لو سلم الإمام ساهياً ثم قام المأموم وأتم الركعة ثم تذكر الإمام عن قرب فرجع إلى الصلاة لم تحسب للمأموم هذه الركعة ، لأنها قد وقعت قبل انقضاء القدوة ، لأن القدوة لا تنقضى بسلام الإمام على وجه السهو وإنما تنقضى بطول الفصل بعد السلام كما سبق .

ولو جاء مأموم فاقتدى بهذا المسبوق في هذه الركعة لم تصح قدوته على الأصح ؛ لأنه قد ظهر أن إمامه مأموم .

قال في الروضة : ولو كانت المسألة بمأخاها وسلم الإمام والمأموم فأتم فهل يجوز أن يمضى على صلاته ، أم يجب أن يقعد ثم يقوم ؟ وجهان ، قلت : أحسبهما الثاني . انتهى .

وتصحيحه لوجوب العود ظاهر لأنه قيام وقع قبل محله . قال : فإن جوزنا المضى فلا بد من إعادة القراءة ، فلو سلم الإمام في قيامه ثم لم يعلم حتى أتم الركعة إن جوزنا المضى فركعته محسوبة فلا يسجد للسهو ، وإن قلنا : عليه القعود لم يحسب ويسجد للسهو للزيادة بعد سلام الإمام ، ولو كانت السنة بمأخاها وعلم في القيام أن الإمام لم يسلم فأراد أن ينوى مفارقتها في القيام لم يجز على الأصح بل لا بد أن يجلس ثم ينوى المفارقة ثم يقوم .

- أم قصرت ؟ فقال **عَنْ** : « لم أنس ، ولم تقصر » قالوا : بل نسيت يا رسول الله ، قال : « صدق ذو الدين » فقام فصل ركعتين ثم سلم ، ثم كبر فسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع رأسه وكبر ، ثم وضع مثل سجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر .

● أخرجه البخارى في كتاب الأدب باب ما يجوز من ذكر الناس ، وسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب السهو في الصلاة والسجود له .

( مسألة ) لو كان المأموم مسبقاً بركعة أو شاكاً في ترك ركن من الركعة فقام الإمام إلى خامسة لم يجوز للمأموم متابعتها فيها .

( مسألة ) الموالاة في الصلاة واجبة بين الأركان فلو طَوَّل الاعتدال أو الجلوس بين السجدةين أو طول جلسة الاستراحة بطلت الصلاة ؛ لأن هذه الأركان قصيرة إلا جلسة الاستراحة فإنها ليست ركناً بل قعدة قصيرة فاصلة بين الركعتين على الصحيح ، وقيل من الركعة الأولى ، وقيل من الثانية ولو طول الاعتدال في القنوت المشروع أو في صلاة التسييح لم تبطل كما ذكره الرافعي وغيره ، وصلاة التسييح مستحبة . قال باستحبابها الشيخ أبو حامد<sup>(٢٠١)</sup> في ( الرونق ) والبقوى في التذويب والنووى والرافعي ، ودليل استحبابها قوله عليه السلام لعنه العباس : « يا عبادي ألا أمنحك ، ألا أهبط لك ، ألا أعطيك أربع خصال إن فعلتها غفر الله لك ذنبك ؛ أوله وآخره ، قديمه وحديثه ، صغيره وكبيره ، عمده وخطأه ، سره وعلايته ؛ فصل أربع ركعات تقرأ فاتحة الكتاب وسورة ، وتقول إذا فرغت من القراءة وأنت قائم : ( سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ) خمس عشرة مرة ، ثم تركع فتقوها وأنت راكع عشر ، ثم ترفع فتقوها وأنت قائم عشر ، ثم تسجد فتقوها وأنت ساجد عشر ، ثم تجلس فتقوها وأنت جالس عشر ، ثم تسجد في الثانية فتقوها في سجودك عشر ، ثم تجلس فتقوها عشر ، ثم تقوم إلى الركعة الثانية ؛ فذلك خمس وسبعون تسيحة في كل ركعة ، ثم تقوم الثالثة كذلك ، وإن استطعت أن تصلحها في كل يوم فافعل ، فإن لم تستطع ففي كل جمعة مرة ، فإن لم تستطع ففي كل شهر مرة ، فإن لم تستطع ففي كل سنة مرة ،

( ٢٥١ ) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأسفرايني ( ٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م ) من أعلام الشافعية ، ولد في أسفراين ( بالقرب من نيسابور ) ورحل إلى بغداد ، فلقبه فيها وعظمت مكانته . وألف كتاباً منها معزول في ( أصول الفقه ) ، ويختصر في الفقه صماه ( الرونق ) ، وتوفى ببغداد . قال عنه السيكي : « الشيخ أبو حامد شيخ طريفة العراق ، حافظ للذهب وإمامه ، جبل من جبال العلم منبع ، وجوهر من أحجار الأمة رفيع » .

وقال الشيخ أبو إسحاق : « انتهت إليه رئاسة الدين والدنيا ببغداد ، وغلَّقَ عنه طالع في ( شرح التزي ) وطبَّقَ الأرض بالأصحاب ، وجع مجلسه للأجانب مطقة ، وافق الموافق واختلف على تفضيله وتقديمه في جودة الفقه ، وحسن النظر ونظافة العلم » .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ٦١/٤ ) رقم ( ٢٧٠ ) ، والأعلام ( ٢١١/١ ) ، وكشف الظنون لحاجي خليفة ( ٩٣٤ ) .

فإن لم تفعل ففي عمرك مرة واحدة<sup>(٢٥٢)</sup>.

أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم ، وزاد الطبراني في معجمه الأوسط أنه عليه السلام كان يدعو فيها بعد التشهد وقبل السلام : اللهم إني أسألك توفيق أهل الهدى ، وأعمال أهل اليقين ، ومناصحة أهل التوبة ، وعزم أهل الصبر ، وجزء أهل الخشية وطلب أهل الرغبة ، وتعبد أهل الورع ، وعرفان أهل العلم حتى أخافك .

اللهم إني أسألك مخافة تحجزني عن معاصيك ، حتى أعمل بطاعتك عملاً استحق به رضاك ، وحتى أناصحك في التوبة ، وخوفاً منك ، وحتى أخلص لك النصيحة حياً لك ، وحتى أتوكل عليك في الأمور حسن ظن بك ، سبحان خالق النار<sup>(٢٥٣)</sup>.

(فرع) : لو سها في صلاة التسييح مسجد للسهو ولم يعد لأنها ثلاثمائة تسييحة ، نقل ذلك الترمذي في كتاب السنن<sup>(٢٥٤)</sup> . ولا يجوز تطويل جلسة الاستراحة إلا في صلاة التسييح .

ولو سلم ناسياً وتذكر بعد طول الفصل استأنف الصلاة لبطلانها بفوات الموالاة وإن تذكر عن قرب بنى على صلاته .

ولو تشهد ثم قام إلى خامسة سهواً ثم تذكر بعد القعود في الخامسة بأنها خامسة كفاه إن سلم وإن أطل الخامسة وقيل : بل يجب عليه إعادة التشهد لأن الموالاة بينه وبين السلام واجبة فعلى الأصح تستثنى هذه الصورة من وجوب الموالاة . قالوا : ولو سكت في الصلاة سكوتاً طويلاً في زمن طويل بلا غرض لم تبطل على الأصح ، فإن طول السكوت في ركن قصير : بطلت .

(٢٥٢) أخرجه أبو داود في سننه عن ابن عباس باللفظ : يا عباس يا عمه ألا أعطيك ، ألا أصنعك ، ألا أحبوك ، ألا أقبل بك عشر خصال ... - كتاب الصلاة - باب صلاة التسييح .

● والترمذي عن أبي رافع - أبواب الصلاة - باب ما جاء في صلاة التسييح .

● وابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها - باب ما جاء في صلاة التسييح - عن ابن عباس حديث (١٣٨٧) ، وعن أبي رافع حديث (١٣٨٦) .

(٢٥٣) أخرجه الطبراني في الأوسط عن ابن عباس ، (١٦٨/٣) حديث رقم (٢٣٣٩) .

وأورده الفيثقي في (مجمع الزوائد) وعزاه للطبراني في الأوسط ، انظر : كتاب الصلاة - باب صلاة التسييح (٢٨٢/٢) .

(٢٥٤) انظر سنن الترمذي - أبواب الصلاة - ما جاء في صلاة التسييح (٢٦٧/٢) .

## مسائل مهمة

المأموم إذا أخبره الإمام بعد السلام أنه ترك الصلاة على الآل استحب له أن يسجد للسهو - وإن كان بعد السلام ؛ لأن المأموم سلم جاهلاً بترك الإمام السجود فيسجد ما لم يطل الفصل ، وكذا لو أخبره بأنه ترك سجود سهو كان عليه لأنه لا يكلف المأموم بالاطلاع على سبب سهو الإمام .

( أخرى ) : ولو أخبره بأنه صلى بخير وضوء ، لم يجب عليه الإعادة ، كما لو أخبره بأنه صلى وهو جنب ، أو بأنه ترك اللبسة من الغسل .  
( أخرى ) ولو أخبره بأنه صلى وهو كافر وهو مجهول الحال لم يعد ، وقد تقدم توجهه ؛ فإن إقدامه على الصلاة يكذب قوله ظاهراً فأشبهه من باع عبداً ثم ادعى بعد البيع أنه كان قد وقفها ، أو باع عبداً وادعى أنه كان قد أعتقه .

( أخرى ) : وإذا أخبره أنه ترك الفاتحة في ركعة المسيبوق وهو مسبوق لزمه التدارك بركعة وإن طال الزمان استأنف وكان ينبغي أن يجب على المأموم القضاء إذا أخبره أنه ترك الفاتحة وإن أتى بها المأموم كما لو بان الإمام إرب<sup>(٢٥٥)</sup> ، ولعل الفرق أن الإرب لا يخفى حاله غالباً بخلاف الحدث وترك الفاتحة في الصلاة السرية .

( أخرى ) : ولو سلم الإمام فسلم معه المأموم ثم قام المأموم ومشى فسلم الإمام ثانياً فقال له المأموم : قد سلمت أولاً ، فقال : لم أسلم ، وأنكر السلام فصلاة المأموم ماضية على الصحة ، ويحمل قول الإمام وإنكاره على النسيان . وإن قال له الإمام : قد سلمت أولاً ناسياً ثم أعدته وسلمت ، لزم المأموم أن يستقبل القبلة جالساً في المكان الذي أخبره فيه ثم يسلم ثانياً ويسجد للسهو ، وهذا بشرط أن يسلم الإمام ثانياً قبل أن يمشى المأموم فإن مشى ثلاث خطوات ساهياً بطلت صلاته لأن سهو الفعل يطل كعمده على الأصح .

( ٢٥٥ ) إرب : عذر ، وجزء . وبان فصل وقطع .

( أخرى ) : ولو أدرك المأموم الإمام في الاعتدال أو في الركوع ولم يطمئن ثم سلم مع الإمام معتقداً أن صلاته تمت ، وجب على الإمام أو من وراءه أن يخبره بوجوب القيام وتدارك ما عليه قبل طول الفصل ، ولا يجوز الاشتغال عن إخباره بالدعاء ، فلو قال له الإمام : قم فصل ركعة أخرى فقال : لأى شيء ؟ فقال له الإمام : لأنك لم تطمئن ولم تدرك الركوع ، فقام عقب ذلك وأتم صلاته ، صححت ولم تبطل بهذا الكلام والمراجعة ، لأنه جاهل . فإن طال زمن المراجعة والكلام ، بطلت لأن كثير الكلام جاهلاً مبطل .

( أخرى ) : ولو رأى شخصاً يصلى وعلى ثوبه أو بدنه نجاسة وجب عليه أن يُعَلِّمه ، بخلاف ما لو رآه نائماً وقد ضاق وقت الصلاة فإنه لا يجب عليه تنبيهه وإن خرج الوقت ، والفرق أن النائم غير مكلف<sup>(٢٥٦)</sup> ، نعم إن عصي بالنوم ، كما إذا نام عند ضيق الوقت ؛ وجب تنبيهه للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأيضاً فالتائم إذا استيقظ أدى صلاته تامة ، والمصلى بالنجاسة صلاته باطلة لا تقع مجزية فوجب إعلامه .

( أخرى ) : ولو سها الإمام في الجمعة وجب على المأموم تنبيهه في الركعة الأولى وكذا في الثانية إن لم يُجْزَ الخروج منها ، وكلنا إن جَوَّزناه ؛ لأن الجمعة عليه واجبة ، وإذا سلم الإمام من الأولى وطال الفصل بطلت صلاته دون القوم ويتعذر عليه التدارك .

( أخرى ) : ولو جهل المأموم نية الإمام المسافر فقال : إن قصر قصرت وإلا أتممت ، فوجهان : أحدهما صحة التعليق - كما يصح تعليق النية في الصلاة على المسلم المشتبه بكفار ، فيقول : نويت الصلاة على هذا إن كان مسلماً ، وكذلك الشهيد المختلط بغيره ؛ يقول في الصلاة : نويت الصلاة على هذا إن لم يكن شهيداً ، وكذلك تعلق النية في يوم الشك إذا اعتقد عنده أنه من رمضان بقول من يثق به ؛ (٢٥٦) أخرج ابن ماجه - في سنه - عن عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله ﷺ قال : « رُفِعَ القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصغير حتى يكبر ، وعن المجنون ، حتى يغفل أو يلبس » ، قال أبو بكر في حديثه : « ... وعن البطل حتى يبرأ » .  
● وأخرج عن علي بن أبي طالب ؛ أن رسول الله ﷺ قال : « يرفع القلم عن الصغير ، وعن المجنون ، وعن النائم » .  
انظر : كتاب الطلاق - باب طلاق المحوه والصغير والنائم .

فيقول : نويت صوم هذا إن كان من رمضان ، فإذا بان أنه من رمضان صح ، ثم إن أتم الإمام صلاته أتم المأموم ، وإن قصر قصر .

ولو فسدت صلاة الإمام أو أفسدها ، وقال للمأموم : كنت نويت القصر ، جاز للمأموم ، فإن قال : كنت نويت الإتمام لزمه الإتمام ، فإن لم يظهر للمأموم حاله بعد الانصراف فقيه وجهان : أصحهما لزوم الإتمام .

والثاني : أن له القصر لأنه الغالب من حال المسافر لأنه أكثر أجراً وأقل عملاً . ولو لم يخبره الإمام بشيء لكنه عاد واستأنف صلاته ركعتين وللمأموم القصر ، وإن صلاها أربعاً لزم المأموم الإتمام فيأخذ بفعله كما يؤخذ بقوله .

وذكر البندنجي وغيره ، ونقله النووي في شرح المذهب : قال في الشامل : قال ابن القاضى : لو أحرم مسافر خلف مسافر ونوى القصر ، فقال الإمام في أثناء صلاته : نويت الإتمام وكنت جنباً فإن من خلفه يجوز له القصر ، لأن صلاة الإمام لم تنعقد ، فلم تنعقد صلاة المأموم . وقال في شرح المذهب :

لو بان إمام المسافر مقيماً محدثاً نظر إن بان كونه مقيماً أو لا ، ثم بان محدثاً لزمه الإتمام ، وإن بان أولاً محدثاً أو بان معاً ، فطريقان : أصحهما وأشهرهما على وجهين أصحهما له القصر لأنه لم يصح اقتداؤه .

والثاني : لا قصر ، والطريق الثاني له القصر وجهاً واحداً والتفضيل الأول نظير ما قالوه في التيميم إذا سمع إنساناً يقول : عندى ودعة ماء : أو عندى ماء ودعة ، حيث أبطلوا تيممه<sup>(٢٥٧)</sup> في الثانية لحصول الوهم بخلاف الأولى .

ولو خرج الخلاف في هذه المسائل على أن صلاة المحدثين جماعة أم لا لم يبعد إلا أنهم لم يشؤا فيها على سنن واحد في بناء المسائل .

---

(٢٥٧) التيمم لغة : القصد ، وشرعاً : القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين به استباحة الصلاة ، وقد ثبت مشروعته بالكتاب والسنة والإجماع ؛ فقد قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسَ الْمَرْءُ نِسَاءَهُ فَلَمْ يجدُوا ماءً فليمسوا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم إن الله كان عفواً غفوراً ﴾ ( النساء : ٤٣ ) .

وقال رسول الله ﷺ : « جعلت الأرض كلها لي وأبى مسجداً وطهوراً ، فأبى أدركت رجلاً من أبى الصلاة فبهد طهوره » .

( أخرجه أحمد في المسند عن أبي أمامة ٢٤٨/٥ ) .



( وأخرى ) : ولو شرع القوم في صلاة الجمعة فقال لهم عدل في أثناء الصلاة : قد خرج وقتها ، قال الدارمي<sup>(٢٥٨)</sup> : قال ابن المزيان<sup>(٢٥٩)</sup> : يحتمل أن يصلوها ظهراً قال : وعندي أن يصلوها جمعة إلا أن يعلموا .  
ولو سها الإمام فسبح له المأمومون فإن تذكر عمل بذلك وإن لم يتذكر ولم يقع في قلبه ما نهى عليه المأمومون ؛ لم يجز له أن يعمل بقول المأمومين ، بل يجب عليه العمل بيقين نفسه في الزيادة والنقص فلا يقلدهم وإن كان عددهم كثيراً على الصحيح .

قال النووي : وذكر جماعة فيما إذا كان المأمومون كثيرين كثرة ظاهرة بحيث يبعد اجتماعهم على الخطأ ، وجهين :  
أحدهما : لا يرجع إلى قولهم .  
والثاني : يرجع .

قال في البيان : قال أكثر الأصحاب : لا يرجع إليهم ، وقال أبو علي الطبري<sup>(٢٦٠)</sup> : يرجع ، وصحح المتولى الرجوع لحديث ذى اليمين ، فعل هذا لو صلى مع جماعة كثيرين يبعد اجتماعهم كلهم على السهو عادة وشك في ترك ركعة لم يلزمه التدارك ويأخذ بفعلهم كما يأخذ بأخبارهم وقد تقدم عن ابن كجب<sup>(٢٦١)</sup> في ( ٢٥٨ ) هو محمد بن عبد الواحد الدارمي ، البغدادي ، أبو الفرج ( ٢٥٨ - ٤٤٩ هـ - ٩٦٩ - ١٠٥٧ م ) - قال السبكي في طبقاته : مات بدمشق يوم الجمعة أول ذي القعدة ، سنة ثمان وأربعين وأربعمائة باحث ، من العلماء بفقهاء الشافعية والحساب ، له شعر .  
مولده ببغداد ، ووفاته بدمشق . له : جامع الجوامع ومودع البدائع ، قال الأسنوي : مطول مبسوط يشتمل على غرائب كثيرة ، وه الاستذكار : مجلدان ضخمان ، كتب عليه بخطه أن غالبه من كلام ابن المزيان .

الظر : الأعلام للزركلي ( ٢٥٤/٦ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ١٨٢/٤ ) برقم ( ٣٣٥ ) .  
( ٢٥٩ ) هو علي بن أحمد بن المزيان ( ... - ٣٦٦ هـ ) . قال عنه السبكي : هو أحد أركان اللهب ورفاعته ، الشيخ الإمام أبو الحسن ، من بغداد ، فقه على أبي الحسن بن القطان .  
وقال عنه الخطيب في ( تاريخ بغداد ) : كان أحد الشيوخ الأفاضل ، درس عليه أبو حامد الإسفرايني أول قنومه ببغداد .

وقال الشيخ أبو إسحاق : كان قلباً ورعاً ، حكى عنه أنه قال : ما أعلم لأحد علي مظلمة .  
الظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٣٤٦/٣ ) ، وتاريخ بغداد للخطيب ( ٣٢٥/١١ ) ، والبداية والنهاية لابن كثير ( ٢٨٩/١١ ) .  
( ٢٦٠ ) سبقت له ترجمة .  
( ٢٦١ ) سبقت له ترجمة .

مسألة السفر أنه يأخذ بفعل الإمام كما يأخذ بقوله .

( أخرى ) : ولو اقتضى بمن لا يعرف حاله بأن كانت الصلاة سرية صحت ، ولم يكلف البحث ، أو جهرية لم يصح . لأن الظاهر أنه لو كان قال بالجهر ، فلو سلم وقال : كنت أسررت متعمداً وأنا أحسن القراءة ، أو ترك الجهر ناسياً لم يجب الإعادة . نقل في الجواهر وفيه بحث سبق .

( أخرى ) ولو صلى خلف رجل قد أسلم ثم قال بعد الصلاة : لم أكن أسلمت ، حقيقة ، لم تلزم الإعادة وقد سبق نظيره ، ولو عجز عن الاجتهاد ويعلم الأدلة قلد بصيراً في القبلة وشرع في الصلاة ، فقال له شخص من أهل المعرفة : أخطأ بك فلان ؟ قال في الروضة : فله حالان :

أحدهما : أن يكون قوله عن احتياط فإن كان قول الأول أرجح عنده لزيادة عدالته أو هدايته للأدلة فلا اعتبار بقول الثاني ، وإن كان الثاني مثل الأول أو شك في أرجحية أحدهما لم يجب العمل بقول الثاني ، ولا يجوز أيضاً على الصحيح ، وإن كان الثاني أرجح فهو كتيقن البصر فينحرف ويصلي ويحيى الخلاف أنه يبنى ويستأنف ، ولو قال لا علم بعد الفراغ من الصلاة لم تلزمه الإعادة قطعاً .

الثاني : أن يخبر الثاني عن علم ومشاهدة فيجب الرجوع إلى قول الثاني بكل حال ، ولو قلد الأعمى في القبلة ثم أبصر في أثناء الصلاة بطلت صلاته . وإن كان في الجمعة وهو من عدد الأربعين بطلت صلاته وجمعة القوم إن استمر في أخذ المقدمات إلى أن ضاق الوقت فلو تعلم الأدلة واجتهد وأحرم معهم ثانياً عن قرب تمت جمعهم إن أدى اجتهاده إلى أن جهة القبلة غيرها لم تنبذ لهم الجمعة ، ويكون اختلاف الاجتهاد عدداً مرخصاً في ترك الجمعة .

ولو تغير اجتهاد إمام الجمعة فانحرف في أثناء الصلاة إلى جهة اجتهاده انقطعت القدوة ثم إن كان في الأولى فاتت الجمعة وعليهم إتباعها ظهراً ، وفي الثانية والقوم أربعون خلاف الإمام أكملوها جمعة .

ولو كان الإمام والمأموم كلاماً أعمى وقلداً شخصاً أو شخصين في الجهة الواحدة فأبصرا فيها جميعاً بطلت صلاتهما لأنهما قد صارا من أهل الاجتهاد ، ويستحب للإمام إذا كان مسافراً وقصر أن يقول للمؤمنين المقيمين عقب سلامه :

أتموها فإنما مسافرون ؛ فلا يترحموا أنه سها ودليل ذلك قوله ﷺ بعدما سلم من الصلاة : « يا أهل مكة أتموا فاإنما قوم سفر »<sup>(٢٦٢)</sup> وفي هذا دليل على أن كل ما يغير الإمام المأموم به من أحوال الصلاة يجب عليه الرجوع إلى الأخذ بقوله . حتى لو كان الإمام فاسقاً قَبْلَ قَوْلِهِ ، لأنه إختيار عما لا يعلم إلا من جهته .

## أحوال قبول خبر الفاسق

وخبر الفاسق مقبول في مواضع أحدها هذه .

والأخرى : إذا كان مؤذناً فإنهم اكتفوا بأذاته .

ثالثها : المصلحة يقبل إخبارها في انقضاء العدة بالأشهر ووضع الحمل ، إلا أن يعلق الطلاق على ولادتها فحتاج إلى البينة .

رابعها : إذا طلقها ثلاثاً وغابت مدة وجاءت وأخبرت الزوج أنها استحلّت<sup>(٢٦٣)</sup> جاز له العقد عليها لأنها مؤمنة وسواء وقع في قلبه صدقها أم لم يقع ، ولا يخفى الورع .

خامسها : إذا أخبر الفاسق بأنه قد ذكّن<sup>(٢٦٤)</sup> هذه البيعة حتى لو رأينا بيعة ملقاة مذكاة وفي البلد مجوس ومسلمون فأخبر فاسق أنه ذكّاها أكلناها ، فلو أخبر صبي قبلناه لأنه من أهل الذكاة ولو أخبر الفاسق أو الصبي أن غيره ذكّاها لم يقبل .

سادسها : إذا أخبر الفاسق بإسلام ميت مجهول الحال فالاحتياط بقول إخباره ووجوب الصلاة عليه .

سابعها : إذا كان الفاسق أباً وأخبر عن نفسه بالتوقان إلى النكاح وجب على الابن إعفافه .

وكذا لو ادعى أن ما يأخذ من النفقة لا يشيعه لأنه لا يعرف إلا من جهته

(٢٦٢) أخرجه أبو داود في سننه عن عمران بن حصين باللفظ : غزوت مع رسول الله ﷺ وذهبت معه الفتح ، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصل إلا ركعتين . ويقول : « يا أهل البلد ، صلوا أربعاً فاإنما قوم سفر » . وأخرجه مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب موقوفاً .

انظر : متن أبي داود - أبواب صلاة السفر - باب متى يتم المسافر ؟ ، وموطأ مالك - كتاب قصر الصلاة في السفر - باب صلاة المسافر إذا كان إماماً أو كان وراء إمام - حديث ( ١٩ ) .

(٢٦٣) أي تزوجها غيره لطلقها لا يقصد التحليل أو مات عنها وانقضت عنها .

(٢٦٤) الذكاة بالذال الذبح ، وفي الكتاب العزيز ﴿ إلا ما ذكركم ﴾ .

ثامناً : الحنثى إذا كان فاسقاً وأخير بكونه رجلاً أو أنثى أو كان الولد المشتبه فاسقاً وأخير بميل طبعه إلى أحد. الواطئين قبلناه ورتبنا الأحكام عليه .  
تاسعها : إذا قر على نفسه بالجناية وأقر بمال قبلناه لتعلقه بالغير .  
عاشرها : إذا أقر بالزنا جلدناه أو رجمناه، وخير الكافر مقبول في غالب هذه الصور .

ولو أخير الكافر أنه ذكّى هذه الشاة قبلناه . نقله في الروضة عن المتولى وعلمه بأنه من أهل الذكاة وكل من أخير عن فعل نفسه قبلناه من الفاسق لا حيث تتعلق به شهادة كروية الحلال وشهادة المرضعة ونحوها كدعوى ولادة الولد المجهول أو استلحاقه من المرأة .

ولو أخير الفاسق الصائم بأنه يشاهد الشمس غربت لم يقبل ولم يفطر وكذلك لو كان في أعلى جبل يشاهد الكعبة وأخير من تحته بجهتها لم يحتمد .  
ولو أخير شخص من يريد الصلاة خلفه بأنه لا يقرأ الفاتحة في كل الركعات لم يجز الاقتداء به إلا من يغلب على ظنه أنه يقصد بذلك عدم اقتدائه فتصح القدوة لغلبة ظنه بكذبه . والقدوة صحتها دائرة على غلبة الظن .

ولو حلف شخص أن زيداً زنى وحلف آخر بالطلاق أنه لم يزن بأن قال : إن كان زيد زنى فامرأى طالق وكان زيد قد زنى فهل يجب عليه إخبار الخالف بالطلاق أنه لم يزن ، قال العبادى<sup>(٢٦٥)</sup> : إن كان يعلم أنه يصدقه وجب عليه إخباره لأن الإقامة على الحنث لا تجوز وإن كان يعلم أنه لا يصدقه لم يجب وفيما قاله نظير ، وينبغي أن يجب إعلامه مطلقاً صدقه أم لم يصدقه لأنه دفع منكر وإعلام بارتفاع عقد فإذا أخير الزانى الخالف بأنه زنى وجب عليه قبول إخباره وإن كان المخبر فاسقاً لأنه لا يعلم إلا من جهته وقياس هذه المسائل ما يشبهها وما ذكره العبادى من وجوب الإخبار لعله مفرع على وقوع الحنث على الناسى والجاهل . فإن قلنا لا حنث فلا حنث ؛ لأنه حلف على غلبة ظنه أن زيداً لم يزن .

(مسألة ) لا يجوز تقدم المأموم على إمامه في الموقف فإن تقدم بطلت في الجليلد ويكره مساواته وتفوت بها فضيلة الجماعة قياساً على ما لو ساوقه في أفعال

(٢٦٥) سبق له ترجمة .

الصلاة ، ولو شك في التقديم والتأخر صحت لأن الأصل عدم التقديم وقال القاضى :  
إن جاء من أمام الإمام لم تصح ، وإن جاء من خلفه صحت ، ولم يتعرض لما إذا  
جاء من جهة يمينه أو يساره أو نزل من رَوْشِي<sup>(٢٦٦)</sup> ونحوه .

ولو تقدم المأموم إلى الكعبة وصار أقرب إليها من جهة الإمام لم يضر على  
الأصح والعبرة في التقديم والتأخر بالعقب .

ولو صلى الإمام داخل الكعبة صحت القدوة كالمسجد المتصل بعضها ببعض  
حتى لو كان باب الكعبة مردوداً أو مقفولاً وعلم المأموم بانتقالات الإمام صحت  
القدوة .

ولو صلى الإمام داخل الكعبة والمأموم خارجها واستقبل الجهة التي استقبلها  
الإمام من داخل لم تصح على الأظهر ( الجديد ) لتقدمه عليه في الموقف هذا إذا  
لم يكن خلف الإمام جدار وإن كان خلفه جدار واستقبل المأموم الجدار الذي استقبله  
الإمام من خارج لم تبعد الصحة ؛ لأن المأموم استقبل جهة الإمام وجهة أخرى  
وهو الجدار الذي أمامه فأشبه ما إذا كانا داخل الكعبة واستقبل أحدهما جداراً والآخر  
آخر .

ولو صليا داخل الكعبة فلها ستة أحوال :

إحداها : أن يستقبلا جهة واحدة من جهات الكعبة فصح بشرط أن لا  
يتقدم المأموم على الإمام .

الثاني : أن يجعل الإمام وجهه إلى وجه المأموم ويستقبل كل واحد منهما جهة  
فصح حتى لو صلى ثلاثة أنفس كل إلى جهة غير الإمام صحت .

الثالث : أن يجعل المأموم ظهره إلى ظهر الإمام فصح إذا علم بانتقالاته لأن  
كلا يصل إلى غير جهة الآخر .

الرابع : أن يجعل الإمام وجهه إلى ظهر المأموم فلا تصح لتقدمه عليه في  
الموقف لأنهما في هذا الحال يصلون في جهة واحدة .

الخامس : أن يجعل جانبه إلى جانبه فينظر إن صلى إلى جهة الإمام كره ذلك  
لأن المساواة في الموقف تكره وإن صلى إلى جهة غير جهة الإمام ؛ فيحمل أن يقال  
(٢٦٦) الزَّوْشَى : الزَّف ، وَالشَّرْفَةُ ، وَالْكُؤَةُ ، وَالْجَمْع : رِوَاثِن .

بالكرهه لأن التقدم هنا لا يكره ولا يؤثر في إبطال الصلاة فكذلك في المساواة في الموقف لا تكره لأن الموقف ههنا مختلف، وقول المنهاج لا يتقدم على إمامه في الموقف، احتراز به عن هذه الصورة فإنهما موقفان لا موقف واحد والتقدم إنما يقع في الموقف الواحد .

السادس : أن ينام المأموم على قفاه ، ويضلى مستقبلاً لسطح الكعبة إما لعجزه أو لكونه متفلاً والإمام يصل إلى بعض جدران البيت فلا يمنع من الصحة ؛ لأن سطح المسجد جزء منه ، وسقف الكعبة جزء منها وليس لنا موضع تجوز الصلاة مستقلاً مع إمكان الصلاة على جنبه الأيمن إلا هذا وليس لنا موضع تجوز فيه صلاة المستلقى مع عدم رفع رأسه عن الأرض إلا هذا ، لأنه يستقبل بوجهه سطح الكعبة فلا يجب عليه رفع على وسادة ونحوها حتى يستقبل بوجهه جدار الكعبة .

ولو صلى الإمام والمأموم في الصحراء فاشتراط أن لا يزيد ما بينهما على ثلاثة ذراع والمراد ذراع الأدمى كما نقله القمولى في الجواهر عن النص ، قال : وهو شبران وكل إنسان ذراعه بذراع أصابع يده شبران فإن تلاحق شخصان أو صفان اعتبرت المسافة بين الأخير والأول وهو الذى يليه ولا يضره المتباعد عن الصف الأول والإمام ، ولو تباعد بألف ذراع وأكثر .

ولو اتقذى من هو في سفينة بمن هو في سفينة أخرى وبينهما ثلاثة ذراع صحت بشرط المحاذاة فإن تلاصقت السفن وتواصلت فكل سفينة كصف .

( فرع ) إذا لم يحضر الإمام إلا ذكر فليقف عن يمينه بالغا كان أو صبياً ، ولو وقف عن يساره أو خلفه لم تبطل صلاته ، فإن جاء مأموم آخر وقف عن يساره - إن أمكن تقدم الإمام وتأخر المأمومين لسعة المكان من الجانبين - تقدم الإمام أو تأخر المأمومان وهو الأفضل ، ولو أدركه في التشهد والسجود فلا تقدم ولا تأخر بالزحف بل يصير إلى القيام قاله في الروضة ، ولو حضر معه رجلان أو رجل وصبي قاما خلفه صفاً فإن لم يحضر معه إلا إناث قمن أيضاً خلفه صفاً سوى الواحدة وجماعتين فإن حضر معه رجل وامرأة أو صبي وامرأة قام الرجل أو الصبي عن يمينه والمرأة خلف الرجل أو خلف الصبي ، وإن حضر معه امرأة ورجلان أو رجلان وصبي قام الرجلان خلفه والمرأة خلفهما وكذلك الصبي يقف خلف الرجلين وحده

والمرأة خلف الصبي ، ولو حضر معه رجل وخشى وامرأة وقف الرجل عن يمينه والخشى خلفهما والمرأة خلف الخشى ، وإن حضر رجال وصبيان وقف الرجال خلف الإمام في صف أو صفوف ثم الصبيان خلفهم ، وفي وجه يقف بين كل رجلين صبي ليعلم أفعال الصلاة ، ولو حضر نساء صففن خلف الصبيان فإن حضر أيضاً خنثاى وقفوا خلف الصبيان ثم النساء خلف الخنثاى هذا كله إذا حضروا في الاقتداء فإن حضروا بعد أن صف القوم قبيل الإحرام بقياس ما ذكره في الصلاة على الجنائز أنه لا يؤخر السابق إلى الإمام إلا المرأة فإنها تؤخر للرجل ، وإن حضروا في أثناء الصلاة احتمل أيضا ذلك ؛ لأنه من مصلحة الصلاة وقد أخذ عليه السلام بيديه الرجلين اللذين أحرم أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره أخذ بأيديهما جميعا فأقامهما خلفه .

( مسألة ) رجل لو صلى وحده صلى أربعاً ، ولو صلى معه غيره صلى أربعاً وسجدتين ، رجل لو صلى وحده الظهر صلاها ركعتين ، ولو صلاها مع غيره لزمه أن يصليها أربعاً . ورجل أقام بموضع لحظة فلزمه أن يقيم فيه ليلة أو أكثر من نصف يوم ، ورجل أقام لحظة لزمه أن يقيم أكثر من نصف يوم ، ورجل أقام بموضع يوماً وليلة فلزمه أن يقيم ثلاثة أيام بليلاتها ، ورجل أقام ثلاثة أيام بليلاتها لزمه أن يقيم سبعة أيام ، ورجل اختار أن يقيم غيره عنده أربعة أيام .

أما من أقام ثلاثة أيام في المسافر ، وإقامة يوم الجمعة ، والإقامة بمنى في اليوم الثاني من أيام التشريق إلى غروب الشمس ، وامرأة طلقت من الزوج عند زفافها أن يقيم عندها سبعة أيام .

( مسألة ) إن كرر آية من سورة الفاتحة قال القاضي حسين<sup>(٢٦٧)</sup> في الفتاوى إن كثر تكراره بحيث طال الفصل فإنه يستأنف ، وقال في البيان : إن كانت أول آية من الفاتحة أو آخر آية منها لم يؤثر ذلك ، وإن كانت من وسطها فالذى يقتضيه التماس أنه كما لو قرأ في خلالها غيرها فإن كان عامداً بطلت قراءته ، وإن كان ساهياً بنى عليها ، وقال في التتمة : إذا ردد آية من الفاتحة فإن ردد الآية التي هو في تلاوتها وتلا الباقي فالقراءة صحيحة ، وإن أعاد بعض الآيات التي فرغ من تلاوتها مثل إن وصل إلى قوله تعالى : ﴿ صراط الذين .. ﴾ وعاد إلى ﴿ مالك يوم

(٢٦٧) سبق له ترجمة .

الدين ﷺ إن أعاد القراءة من الموضع الذى عاد إليه على الوجه كانت القراءة محسوبة وإن أعاد قراءة هذه الآية ثم عاد إلى الموضع الذى انتهى إليه لم تحسب له القراءة وعليه الاستئناف ، وقال فى البسيط : إذا كررها لشكه فى إتيانه بها على وجهها فلا بأس به لأنه معذور .

ولو كرر قصداً من غير سبب فردد الشيخ أبو محمد فى إلحاقه بالذكر اليسير فى انقطاع الموالاة ، وقال الإمام : الذى أراه أن ولأء الفاتحة لا ينقطع بتكرار كلمة منها كيف فرض الأمر .

( مسألة ) فى « آمين » أربع لغات أحسنها المد وتخفيف الميم ، وأضعفها المد . وتشديد الميم ، فلو قرأها فى الصلاة بطلت . قاله فى التتمة وهو ضعيف ؛ لأن المعنى - كما قاله القشبرى<sup>(٢٦٨)</sup> فى تفسيره - « جئناك قاصدين لا تردنا خائبين » والصلاة لا تبطل بالدعاء .

( مسألة ) إعادة الفاتحة تحسب فى مواضع : منها إذا قرأ المأموم الفاتحة قبل الإمام فإنه يحمدها استحباباً .

والثانى : إذا صلى قاعداً لعجزه عن القيام ثم قدر على القيام فإنه يقوم ويستحب له إعادة الفاتحة فى القيام .

والثالث : إذا نذر أن يقرأ الفاتحة كلما عطس فعطس فى الصلاة عقيب قراءة الفاتحة فإنه يجب عليه ثانياً قراءتها عن جهة النذر ، قاله الرويانى .

---

(٢٦٨) هو عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد السيابورى ، أبو القاسم ، زين الإسلام ( ٣٧٦ - ٤٦٥ هـ - ٩٨٦ - ١٠٧٢ م ) : شيخ خراسان فى عصره ، زهداً وعلماً بالدين . وكان السلطان ألب أرسلان يقدّمه ويكرمه .

من كنه : « التيسير فى التفسير » ويقال له : « التفسير الكبير » ، وه لفظان الإشارات ، ثلاثة أجزاء منه - فى التفسير أيضاً - وه الرسالة القشيرية .

قال عنه السبكي فى الطبقات الكبرى : الإمام مطلقاً ، وصاحب ( الرسالة ) التى سارت مغرباً ومشرقاً ، والبشارة التى أصبح بها نجم منارته مشرقاً ، والأصالة التى تجاوز بها فوق الفرق وروق .

أحد أئمة المسلمين علماً وهدى ، وأركان الملة فعلاً وقولاً ، إمام الأئمة ومجلى ظلمات الضلال المضلّة ، أحد من يقضى به فى السكّة ، ويوضح بكلامه طرق النار وطرق الجنة . شيخ مشايخ وأساتذة الجماعة ، ومقدم الطائفة ، الجامع بين أشتات العلوم .

انظر : الأعلام للزركلى ( ٥٧/٤ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ١٥٣/٥ ) برقم ٤٧١ ، وكشف الظنون ص/٤٥٧ .



والرابع : إذا ختم القرآن في الصلاة استحَب له أن ينتقل إلى افتتاح الختمة الأخرى ، كما ورد في الحديث فعلى هذا بعيد قراءة الفاتحة ويفتح بشيء من سورة البقرة كما يستحب ذلك في غير الصلاة .

الخامس : إذا قرأ الفاتحة عوضاً عن السورة ، وقلنا : تجزئ عن السورة .  
( مسألة ) إذا أحرم المأموم خلف الإمام في صلاة التراويح قاعداً مخافة أن يقوم فيفوته الركوع معه فهل ذلك أفضل أم الأفضل أن يحرم من قيام ، وإن فاتته الركعة ؟ المتجه : أنه يُحرِّم قاعداً ثم يركع قاعداً ليدرك الإمام في الركوع ، ثم إذا رفع الإمام من الركعة قام معه .

( مسألة ) التوسط في كل شيء حسن والتوسط رتبة بين الإفراط والتفريط وقد أمر الله تعالى بتفقه بين نفقتين ، ودعاء بين دعائين ، ومشية بين مشيتين فقال تعالى : ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً ﴾ (٢٦٩) وقال تعالى ﴿ ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلاً ﴾ (٢٧٠) المراد بالصلاة في الآية هنا الدعاء ، المعنى لا تجهر حتى تسمع الناس ، ولا تخافت حتى تسمع نفسك ، وقال تعالى : ﴿ واقصد في مشيك ﴾ (٢٧١) أى لا تثب وثب الشيطان ولا تمش مشية المتجتر والمعجبين بأنفسهم .  
قال الشاعر :

ولا تمش في الأرض إلا تواضعاً فكم تحب قوم هم منك أفضل

ويبنى على هذا الأصل مسائل :

( الأولى ) : إذا كان شخص حديد السمع فسمع النداء من الموضع الذي يقام فيه الجمعة ولم يسمعه غيره لم تجب عليه الجمعة ولا على غيره ، لأن العبرة بالسمع المعتدل ذكره الرافعي والنووي .

( الثانية ) : إذا وقف في العلو وإمامه في السفلى في غير المسجد يشترط محاذاة بعض بدنه بعض بدنه فلو حاذى المأموم الإمام لطلول قامته ، ولو كان معتدل القامة

(٢٦٩) الفرقان : ٦٧ .

(٢٧٠) الإسراء : ١١٠ .

(٢٧١) لقمان : ١٩ .

لم يحاذه لارتفاع الموضع لا تصح القدوة ، لأن الاعتبار بالاعتدال المتوسط ، ولو كان المأموم قصير القامة لا يحاذى الإمام ، ولو كان معتدلاً لحاذاه صحته القدوة اعتباراً بالتوسط .

( الثالثة ) : النجاسة التي لا يدركها الطرف في العادة كالذي يتعلق برجل الذباب ونحوه مغفو عنه فلو أدركه إنسان لحدة بصره - فينبغي أيضاً العفو عنه اعتباراً بالتوسط ، وأن المراد بالطرف المعتدل .

( الرابعة ) : يستحب أن لا ينقص ماء الوضوء عن مَدِّ<sup>(٢٧٢)</sup> ، والغسل صاع<sup>(٢٧٣)</sup> اقتداءً برسول الله ﷺ ، وهذا محمول على معتدل الخلقة ، فأما من كان عظيم الجسم لا يكفيه الصاع أو كان خفيف الجسم يجزىء بدون الصاع الثلاث غسلاً فإنه ينقص ويزيد بحسب العادة اعتباراً بالتوسط المعتدل .

( مسألة ) وجد المأموم إمامين يصليان كلاً بجماعة واستوت أحوالهم في الجماعة ، والصفات التي يتقدم بها في الإمامة إلا أن أحدهما بطيء القراءة فهل يقتدى ببطيء القراءة أم يسريهما ؟ قال الفوراني في الإبانة : ينظر إلى حال المأموم فإن كان بطيء القراءة اقتدى ببطيئها ، وإن كان سريع القراءة اقتدى بسريئها وما قاله متعين ؛ لأنه إذا اقتدى بسريع القراءة لا يمكنه إتمامها خلفه ؛ فيصير مسبوقاً ويستحب للإمام إذا علم من حال المأموم أنه بطيء القراءة أن ينتظر في القيام حتى يكمل الفاتحة ويشغفل بالقراءة وكذلك يطول السجدة والركوع إذا كان المأموم بطيء النهضة حتى يدركه .

وقد نقل الترمذى في السنن عن بعضهم : أنه يستحب للإمام أن يسبح في الركوع والسجود ستاً ليدرك من خلفه ثلاثاً<sup>(٢٧٤)</sup> .

( ٢٧٢ ) المَدُّ : مكيال قديم ، اخطف الفقهاء في تقديره بالكيل المصرى ، فقدره الشافعية بنصف قدح ، وقدره المالكية بنحو ذلك ، وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز ، وعند أهل العراق رطلان . الجمع : أمداد ، ومداد .

( ٢٧٣ ) الصَّاعُ : مكيال تكال به الحبوب ونحوها ، وقدره أهل الحجاز قديماً بأربعة أمداد ، أى بما يساوى عشرين ومائة ألف درهم ، وقدره أهل العراق قديماً بثمانية أرطال .

( ٢٧٤ ) نقل الترمذى في سننه : أن أهل العلم يستحبون أن لا ينقص الرجل في الركوع والسجود من ثلاث تسيحات ، ورؤى عن عبد الله بن المبارك أنه قال : استحب للإمام أن يسبح خمس تسيحات لكي يدرك من خلفه ثلاث تسيحات . وكذا قال إسحاق بن إبراهيم .

انظر سنن الترمذى - أبواب الصلاة - باب ما جاء في التسبيح في الركوع والسجود .

قال الشافعي في الأم : وأرى في كل حال للإمام أن يزيد التشهد والتسبيح والقراءة ويزيد فيها شيئا بقدر ما يرى أن من وراءه من ينقل لسانه قد بلغ أن يؤدي عليه أو يزيد . وكذلك أرى له القراءة والحفض والرفع وأن يتمكن ليدركه الكبير والضعيف والثقل . فإن لم يفعل وجاء بما عليه بأخف الأشياء كرهت ذلك له . هذه عبارة الأم .

ويستحب الإمام - إذا فرغ من قراءة الفاتحة وأحس بمن يريد أن يحرم معه - أن ينتظره في التأمين ليؤمن معه ، ويدل عليه حديث بلال ، وقوله للنبي ﷺ : يا رسول الله لا تسبقني بآمين<sup>(٢٧٥)</sup> .

( مسألة ) : قال ابن الصباغ<sup>(٢٧٦)</sup> - رحمه الله : ذكر الإمام الشافعي رضي الله عنه في صلاة الجمعة في الحروف أربع مسائل :

أحدها - أن يفرقهم فرقتين فيصلّي بفرقة ركعة ثم تفارقه ، ثم تم لنفسها ، ثم تأتي الطائفة الأخرى فيصلّي بهم الركعة الأخرى ، ثم تم في حكم إمامته ولا يجهر بالقراءة والأولى أن يجهر لأنها منفردة واغتفرها هنا أمرين :

أحدهما : أن الطائفة الأولى إذا ذهبت عنه بقي الإمام وحده إلى أن يجيء الثانية : ومنهم من لا يتختر وألحقه بما إذا انفصوا عن الإمام . والأول يفرق بالضرورة .

الثاني : أن في إحرام الطائفة الثانية إنشاء جمعة أخرى لأن الأولين قد تمت جمعتهم وذهبوا إلى العدو وهو لا يجوز . وأجيب عنه بأن الإمام لم تتم جمعة فلهذا عقدنا الثانية ، وجرى حكمهم كحكم المسبوقين لكن قضية كونهم مسبوقين إنما

(٢٧٥) أخرجه أبو داود في سننه - كتاب الصلاة - باب التأمين وراء الإمام - حديث رقم (٩٣٧) . وأحد في المسند (١٥ ، ١٢/٦) .

(٢٧٦) هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد ، أبو نصر ، ابن الصباغ [ ٤٠٠ - ٤٧٧هـ - ١٠١٠ - ١٠٨٤م ] : فقيه شافعي من أهل بغداد ، ولادة ووفاته ، كانت الرحلة إليه في عصره ، وتولى التدريس بالمدرسة الشافعية أول ما فتحت ، وعصى في آخر عمره .

صاحب : هـ الشامل ، وهـ الكامل - واسمه كاملاً كما في كشف الظنون : ( الكامل في الخلاف بين الشافعية والحنفية - ) ، و ( غلة العالم والطريق السالم ) ، و ( كفاية السائل ) ، و ( الفتاوى ) .

النظر : طبقات الشافعية الكبرى ( ١٢٢/٥ ) برقم ( ٤٦٤ ) ، الأعلام ( ١٠/٤ ) ، كشف الظنون ( ١٣٨١ ) .

تصح إذا كانوا دون الأربعين وقد قال به الشيخ أبو حامد ، وعلمه أن الجمعة قد انعقدت بالعدد الأول .

ومنهم من حكى في ذلك قولين . وقياس قول الشيخ أبي حامد : أنهم إذا لم يسمعوا الخطبة جاز ، وصحت جمعهم على المذهب ، فلا بد أن يسمع الثمانون الخطبة ، وعلى هذا يقال :

« جمعة يشترط لسماع خطبتها ثمانون رجلا من أهل الكمال » .

الثانية : لو خطب بأربعين ومضوا إلى وجه العدو ثم جاءت الأخرى لم يجوز أن يصلى بهم ، لأنهم لم يسمعوا الخطبة . فإن بقي من الأولى أربعون ومضى الباقي وجاءت الطائفة الثانية جاز أن يعقد الجمعة لبقاء العدد .

وقال النووي في شرح المذهب : لو انقضت الفرقة الأولى عن الأربعين لم ينقض الجمعة ولو انقضت الفرقة الثانية عن أربعين فطريقان حكاهما الرافعي : أحدهما - وبه قطع البندنجي - لا يضر قطعاً للحاجة والمساعة في صلاة الخوف ، والثاني : على الخلاف في صلاة الانقضاء .

الثالثة : لو صلى بالأولى ركعتين ثم انصرفت ثم جاءت الثانية لم يجوز أن يصلى بهم لأنه لا يجوز إنشاء جمعة بعد الأولى ، وحيتل فيصلون الظهر أربعاً ، وهل يجب على الإمام في هذه الحالة انتظار الطائفة الثانية لأن الجمعة واجبة عليهم ، وإذا سلم فوت عليهم الواجب وتفويت الواجب لا يجوز ؟ المتجه : وجوب الانتظار ؛ لأن تفويت الواجب لا يجوز على غيره ، ولهذا قالوا : لو تباع اثنتان يوم الجمعة وقت النداء أحدهما عليه الجمعة والآخر لا جمعة عليه إثمًا جميعاً ، أما الذي عليه الجمعة ، فلائنه فوتها ، وأما الذي لا جمعة عليه فلائعته على تفويت الواجب وليس لنا موضع يجب على الإمام أن ينتظر للمأموم ليحرم معه إذا أحس به قبل السلام .

( فائدة ) ما كان صفة الواجب سقط بفعل الواجب إلا في مسائل :

منها : إذا صلى الظهر وحده قلنا : إن الجماعة فرض عين فإن فرض الجماعة لا يسقط وإن صحت صلاته وحده .

الرابعة : إذا صلى الظهر وحده يوم الجمعة وقلنا بالقديم إنها تصح قبل فوات

الجمعة ، فإنه يجب عليه الذهاب إلى الجمعة وصلاتها مع الإمام كما قاله الدارمي<sup>(٢٧٧)</sup> في استدراكه ، ونص عليه في الأم فقال : « ولا أرخص لمن قدر على صلاة الجماعة ترك إتيانها إلا من عذر وإن تخلف واحد وصلها منفرداً لم يكن عليه إعادتها سواء صلاها قبل صلاة الإمام أو بعدها إلا صلاة الجمعة فإن على من صلاها ظهراً قبل صلاة الإمام إعادتها لأن إتيانها فرض تعين . انتهى . أى فرض عين والله أعلم .

الخامسة : لا يجوز أن يصلى بهم الجمعة خارج الصحراء ، وصورة المسألة الأولى أن يقع الخوف وهم في البلد مقيمون فيصلوا صلاة شدة الخوف كما يتفق في الثغور<sup>(٢٧٨)</sup> كتفر الإسكندرية وغيره .

( مسألة ) سلم الإمام من الجمعة خارج الوقت ، فأنت الجمعة لزمهم قضاء الظهر بناء لا استثناءً .

ولو سلم الإمام وبعض القوم في الوقت وبعضهم خارج الوقت فإن بلغ عدد المسلمين في الوقت أربعين صحت جمعهم وإلا فقال الرافعي : هو شبه بمسألة الانقضاء ، والصحيح فوات الجمعة ، وأما المسلمون خارج الوقت فصلاتهم باطلة ، وعلى هذا يُلغز فيقال : « إمام تتوقف صحة صلاته على سلام مأموم آخر » . وفيما ذكره الرافعي من بطلان صلاة الإمام فيما إذا سلم الأربعون أو بعضهم خارج الوقت نظر وذلك لأن صلاة الإمام وسلامه قد وقع في الوقت في جماعة ، والشروط قد وجدت في حقه .

وقد حكى الرافعي : أن القوم لو كانوا كلهم محدثين صحت للإمام الجمعة وحده وإذا صحت جمعته مع عدم انعقاد صلاة المأمومين فلا تصح مع انعقاد صلاتهم أولى لاسيما إذا سلموا جاهلين بخروج الوقت فإن صلاتهم لا تبطل بل يمتونها ظهراً وقد يفرق إبان سلام المحدثين وقع في الوقت فتمت صورة الصلاة كاملة في الوقت ، وأما إذا خرج الوقت قبل السلام لم تتم صورة الصلاة في الوقت فحصل الفرق على ما فيه والله أعلم .

(٢٧٧) سبقت له ترجمة .

(٢٧٨) الثغر : الفرجة في الجبل ونحوه ، والموضع يُغاث هجوم الطيور منه ، ومنه سميت المدينة على شاطئ البحر : ثغراً ، والجمع ثغور .

( مسألة ) : سلم الإمام وفي القوم خلفه مسبقون فقدموا من يتمها بهم واقتدوا به ، ففى جوازه وجهان أصحهما فى شرح المذهب : الجواز ، وفى الروضة عكسه ؛ لأن الجماعة حصلت .

قال فى شرح المذهب : وما ذكرته من الجواز اعتمده ولا تغتر بما فى ( الانتصار ) لابن أبى عسرون<sup>(٢٧٩)</sup> من تصحيح المنع .

قال : فلو كان هذا فى الجمعة لم يميز للمأمومين الاقتداء فيما بقى عليهم وجهاً واحداً لأنه لا يجوز جمعة بعدها جمعة بخلاف غيرها ، والذي ذكره من التصحيح هو المعتمد وقول الأول : إن الجماعة حصلت لا ينفى الجواز ؛ لأن فى الاقتداء هنا فوائد أيضاً : منها تحمل السهو .

ومنها : تحمل السورة فى صلاة الجهرية وحصول الأجر بالكامل ؛ لأن العجلى ذكر عن البغوى كما سبق أن المسبوق لا يكتب له من أجر الجماعة إلا من أدرك فإذا اقتدى بعضهم ببعض حصل ثواب الجماعة كاملاً .

وقد تقدم عن الرويانى<sup>(٢٨٠)</sup> أنه لو حضر المسجد ووجد جماعة تصلى وفاته بعد الصلاة وعلم أنه تقام جماعة أخرى بعد الأولى أنه لا يصل مع الجماعة الأولى بل الجماعة الثانية أفضل لأنه تقع صلاته فيها تامة والله أعلم .

( مسألة ) ثبت أنه عليه السلام كان يعيد الآى فى الصلاة<sup>(٢٨١)</sup> ، ومذهبنا أنه لا يكره ذلك خلافاً لأبى حنيفة . وإذا ابتلى الإنسان بعروض الوسوسة فاتخذ معه سبحة بعدد أركان الصلاة وصار كلما فعل ركناً أخذ منها واحدة بيده ليدفع بذلك

---

(٢٧٩) هو عبد الله بن محمد بن هبة الله الحمي ، شرف الدين ، أبو سعد ، ابن أبى عسرون ( ٤٩٢ ] فى طبقات السبكي : ٤٩٣ - [ ٥٨٥ هـ - ١٠٩٩ - ١١٨٩ م ) : فقيه شافعى ، من أئمة . ولد بالموصل ، وانقل إلى بغداد ، واسطر فى دمشق ، لقول بها القضاء سنة ٥٧٣ هـ . وعنى قبل موته بعشر سنين ، وإليه نسب المدرسة ( العسرونية ) فى دمشق .

من كبه : ( صفوة المذهب ، على نهاية المطلب ) سبع مجلدات ، و ( الانتصار لما جرد فى المذهب من الأخبار والاختيار ) أربعة أجزاء ، و ( المرشد ) ، و ( الدرر فى معرفة الشريعة ) ، و ( التيسر ) فى الخلاف . انظر : الأعلام ( ١٢٤/٤ ) وطبقات الشافعية الكبرى ( ١٣٢/٧ ) برقم ( ٨٣٤ ) . ( ٢٨٠ ) سبقت له ترجمة .

( ٢٨١ ) أورده صاحب كنز العمال باللفظ : « كان يُعَدُّ الآى فى الصلاة » . وليس ( يعيد ) كما ورد هنا . انظر كنز العمال - حديث رقم ( ١٧٩١١ ) وعزاه للطبرانى فى الكبير عن ابن عمرو .

الوسواس ، ويستذكر به من أفعال الصلاة ما وقع له في الإلباس ، لم يكره ذلك . بل لو قيل باستجابته لم يعد ؛ لأنه يتعلق بمصلحة الصلاة لأن الشك في الصلاة يضلها على قول بعض العلماء ومراعاة الخروج من الخلاف مستحب .

( مسألة ) قال الغزالي<sup>(٢٨٦)</sup> : « حجب للإمام أن يدعو في الجلوس بين السجدين ، وفي السجود ، وفي الركوع بصفة الجمع كما يستحب ذلك في الثنوت ؛ فيقول : « اللهم اغفر لنا وارحمنا واهدنا وعاونا وارزقنا ، وأدخلنا الجنة ونجنا من النار وأصلح لنا شأننا كله » ، وفي الركوع : « اللهم لك ركعنا وبك آمانا ولك أسلمنا »<sup>(٢٨٧)</sup> ، والمأموم والمنفرد يُفرد فيقول : اللهم اغفر لي ، واللهم لك سجدت .. إلى آخره .

( مسألة ) وجد إنساناً جالساً في الصلاة وشك هل هو في التشهد أم في القيام لمعجزه عن القيام فهل يجوز أن يقتدى به في هذه الحالة ؟ أم لا لأنه يشك في انتقالات الإمام ؟ وكذلك إذا رآه يصلي في وقت الكسوف وشك هل هو في صلاة الكسوف أم غيرها ؟ والذي يظهر في هذا كله عدم صحة الاقتداء ؛ لأن المأموم لا يعلم بعد الإحرام هل واجبه الجلوس أو القيام ، فإن ترجع عنده أحد الاحتمالين بأن رآه يصلي مفترشاً أو متوركاً فإنه يحرم معه ويجلس هذا إن كان فقيهاً فإن لم يكن فقيهاً لا يعرف هيئات الجلسات فكما لو لم يقلب على ظنه .

( مسألة ) هيئات التعدادات في الصلاة وغيرها سبع :

الأولى : التبريع وهو مكروه كما نص عليه في الأم في اختلاف على وابن مسعود ، وروى عن ابن مسعود أنه قال : لأن أجلس على الرضف أحب إلي من أن

( ٢٨٦ ) هو محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، الطوسي ، أبو حامد ، حجة الإسلام [ ٤٥٠ - ٥٠٥ هـ - ١٠٥٨ - ١١١١ م ] فيلسوف ، متصوف ، له نحو مائتي مصنف . نسبته إلى صناعة الغزل ( لمن يقوله بتشديد الزاي ) ، أو إلى خِزَالَة من قرى طوس ( لمن قال بالتخفيف ) .

من كتبه : ( إحياء علوم الدين ) ، ( مهالك الفلاسفة ) ، ( در مقاصد الفلاسفة ) ، ( در البسط ) في الفقه ، ( در الوجيز ) و ( المنقول من علم الأصول ) في فروع الشافعية .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ١٩١/٦ - ٣٨٩ ) برقم ( ٦٩٤ ) ، والأصلام للزركلي ( ٢٢/٧ ) .

( ٢٨٣ ) أخرجه مسلم في صحيحه عن علي بن أبي طالب - كتاب صلاة المسافرين - باب الدعاء في صلاة الليل وقامه .

أربع في الصلاة<sup>(٢٨٦)</sup>، ثم قال : يكره للرجل أن يتربع في الصلاة إذا كان في آخر الصلاة ، فإن عجز وصلى قاعداً بدلاً عن القيام فقولان : أصحهما يفرش ، والثاني : يتربع ليغايّر بين القيام وهيئة التشهد .

الثانية : الافتراش وهو أن يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها فيجعل مقعده على بطنها وينصب رجله اليمنى وهو مستحب في التشهد الأول وكذلك في كل تشهد لا يعقبه سلام .

الثالثة : الإلقاء وهو نوعان الأول : أن ينصب قدميه ويجلس على عقبهما وهما منصورتان وهذا سنة<sup>(٢٨٧)</sup>، وصحح ابن الصلاح في مشكل الوسط أنه يجلس بين السجنتين ، الثاني : أن يجلس على وركيه ناصباً ركبتيه وهذا مكروه كذلك سواء وضع يديه على الأرض أم لا .

#### الرابعة : أن يجلس عتياً<sup>(٢٨٨)</sup> وهو خلاف السنة .

(٢٨٤) أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في ( المصنف ) بلفظ : ( لأن يجلس الرجل على الرضفين خير من أن يجلس في الصلاة مترقياً ) . وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى بلفظ : ( لأن أقعد على جرة أو جرتين أحب إلي من أن أقعد مترقياً في الصلاة ) .

انظر : مصنف عبد الرزاق - كتاب الصلاة - باب كيف يكون جلوسه إذا صلى قاعداً ؟ - حديث ( ٤١٠٨ ) .

والسنن الكبرى للبيهقي - كتاب الصلاة - باب ما روى في كيفية القعود .

● أورده المنقي المندى في كنز العمال ، وعزاه لعبد الرزاق - حديث رقم ( ٢٢٦٢٢ ) .

● قال ابن الأثير : الرُّطَفُ : الحجارة المشعة على النار .

انظر : ( النهاية في غريب الحديث والأثر ) ٢/٢٣٩ .

(٢٨٥) نقل الأعظمي - في تعليقه على مصنف عبد الرزاق - عن النووي : الصواب الذي لا يُقَدَّرُ عنه أن الإلقاء نوعان : أحدهما : أن يلمس أليته بالأرض ، وينصب ساقه ، ويضع يديه على الأرض كالإلقاء الكلب ، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد النبي عنه .

والثاني : أن يجلس أليته على السجنتين . انتهى . قال الأعظمي : وهذا الذي كان يفعله العبادة وغيرهم ، وقال : ابن عباس : إنه سنة ليحكم .

وأحاديث النبي عن الإلقاء محمولة على الأول ، وبهذا يتفق المعارض من بين الروايات .

انظر : مصنف عبد الرزاق - بتحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ( ١٩٠/٢ ) .

(٢٨٦) الاحياء - كما عرّفه الألفهسي فيما سبق - : أن يجلس للمصل على أليته وينصب ساقه ويحصر عليهما يديه .

وقد سبق ذكر حديث جابر : أن رسول الله ﷺ رأى أن يأكل الرجل بشماله ، أو يمشي في نعل واحدة ، وأن يشتمل الصماء وأن يمسي في ثوب واحد كالشاة عن فرجه .



الخامسة : أن يجلس ماداً رجله من غير عذر وهو مكروه كما قاله في شرح المذهب .

السادسة : أن يجلس متوركاً والتورك كالافتراش إلا أنه يفضى بوركه الأيسر إلى الأرض ويخرج رجله من جهة يمينه و هو مستحب في آخر الصلاة في كل جلوس يعقبه سلام قال القفال : كل جلوس يعقبه سلام استحب فيه التورك ، وكل جلوس يعقبه قيام أو سجود استحب فيه الافتراش فعلى هذا يفتش المسبوق والساهى وهو الأصح لأن جلوسهما لا يعقبه سلام .

السابعة : أن يضع ركبتيه على الأرض ويرفع فخذه وينصبهما ولا يجلس بمقعدته على الأرض ؛ فقد ذكر الدارمى في الاستذكار أن هذا ينيك به عن القعود ، لأنه لا يسمى قياماً وفيما ذكره تنبيه على أنه لا واسطة بين القيام والقعود . وذكر في شرح المذهب فيه كلاماً قد يوجد فيه خلاف فقال : إذا لم يمكنه القيام على رجله لقطعهما أو لغيره وأمكنه النهوض على ركبتيه فهل يلزمه النهوض ؟ قال إمام الحرمين : تردد فيه شيخى ، ونقل الغزالى في تدريسه فيه وجهين : أحدهما - يجوز له القعود ، لأن هذا لا يسمى قياماً ، ولأنه ليس بمهود ، والثانى : يلزمه ، قال : وهو اختيار إمامى لأنه أقرب إلى القيام . انتهى .

وعلى هذا فإذا كان أقرب إلى القيام لا يحسب عن القعود ، ولو انتهى إليه بعد ما رفع رأسه من السجود ساهياً سجد للسهو ، على أن الشافعى نص في ( الأم ) وسائر كتبه أنه إذا رفع رأسه وقام ساهياً ثم تذكر ، وعاد إلى السجود أنه يسجد للسهو ، وإن لم يصر إلى القيام أقرب ، وهو الذى جزم به الشيخ أبو حامد في تعليقه . وحكى جماعة من أصحابه قولين ، ورجحوا أنه لا يسجد إلا إذا صار إلى القيام أقرب ، وهو ما صححه الرافعى والنووى وهذه عبارة الشافعى فى الأم .

فهذه سبع هيئات للقعود ، والفرق بين الهيئة والسنة أن الهيئة ترجع إلى الأفعال كهيئة القيام والقعود والسجود ووضع اليمين على الشمال والركوع ونحو ذلك ، والسنة تطلق على الأقوال كقراءة السورة والتسبيح وغيره ، وتطلق أيضاً على الهيئة ، فكل هيئة سنة ولا عكس .

( مسألة ) تقدم خلاف فيما إذا قام إلى خامسة سهواً ثم تذكر بعدما أتى بها في أنه هل يجب عليه إعادة التشهد أم لا ؟ فمن أوجب إعادة التشهد نظر إلى

أن الموالاة واجبة بين التشهد والسلام ، وأن السلام يقع منفرداً غير متصل بركن ،  
وينبئ على ذلك سجود السهو إذا فرغ من سجده هل تستحب إعادة التشهد أم  
لا ؟ والتي صححه في الروضة أنه لا يعيده مطلقاً ، والذي نص عليه الشافعي في  
رواية البويطي<sup>(٢٨٧)</sup> أنه يعيده قال : قال الشافعي : ولسجود السهو تشهد وسلام .  
ولم يفرق بين ما قبل السلام وبعده ، ونص في مختصر المزني أنه إن سها فيسجد  
بعد السلام أعاد التشهد ثم سلم .

قال الشيخ أبو حامد في التعليق : أجمع أصحاب الشافعي انه يعيد التشهد  
إذا سجد للسهو بعد السلام فهذا هو المتعمد من الفرق مابين قبل السلام وبعده .  
وكأن القائل بالسجود مطلقاً نظر إلى حصول الفصل بين التشهد والسلام بالسجود  
فاستحب إعادته حتى يعقبه السلام من غير فاصل ولهذا المعنى قال في الحاوي :  
إن الإمام إذا انتظر الطائفة الثانية وقتنا بالأصح : إنه يتشهد في انتظاره أنهم إذا جلسوا  
استحب له أن يعيد التشهد ويسلم بهم وكأنه نظر إلى مراعاة الموالاة بين التشهد  
والسلام ، ولا يأتي هذا القول بإيجاب التشهد كما قيل به في الخامسة إذا قام إليها  
سائماً لأن القيام هناك غير محسوب من الصلاة فجاز أن تنقطع به الموالاة .

وأما سجود السهو فمن الصلاة ، وهو مأمور به فلا يكون قاطعاً للموالاة  
فحيث يشرع استحب القول بالتشهد بعده كان مستحباً لا واجباً . والله أعلم .

( مسألة ) الصلاة خلف المحدث: صحيحة إذا جهل المأموم حدث الإمام وهل  
تكون صلاة جماعة ؟ قاله الشيخ أبو حامد : والأكثر ونص عليه الشافعي رضي  
الله عنه في الأم . قال صاحب التتمة : وينبئ على الوجهين ثلاث مسائل :

إحداها : إذا أدركه في الركوع وقتنا : إن صلاته جماعة حسبت له الركعة  
وإلا فلا .

( ٢٨٧ ) هو يوسف بن يحيى القرشي ، أبو يعقوب البزطي [ ٢٣٩ - ٠٠٠ هـ = ٨٤٦ - ٨٤٧ م ]  
صاحب الإمام الشافعي ، وواسطة عقد جماعه . قام مقامه في الدرس والإفتاء بعد وفاته ، وهو من أهل  
عصر ، نسبته إلى بويط ( من أعمال الصعيد الأدنى ) . ولما كانت الهبة في قضية خلق القرآن ، حل إلى  
بغداد ( في أيام الواثق ) معمولاً على بطل ، مقيماً ، وأريد منه القول بأن القرآن مخلوق ، فاستمع ، فسجن ،  
ومات في سجنه ببغداد .

قال الشافعي : ليس أحد أحق بمجلسي من يوسف بن يحيى ، وليس أحد من أصحابي أعلم منه .

له ( المختصر ) في الفقه ، القيسه من كلام الشافعي .

انظر : الأعلام ( ٢٥٧/٨ ) ، وطبقات الشافعية الكبرى ( ١٦٢/٢ ) بوقم ( ٣٩ ) .

الثانية : لو كان في الجمعة وتم العدد دونه إن قلنا : إن صلاحهم جماعة أجزأتهم الجمعة وإلا فلا .

الثالثة : إذا سها الإمام المحدث ثم علموا حدثه قبل الفراغ وفارقوه أو سها بعضهم ولم ينه الإمام ، فإن قلنا : صلاحهم جماعة سجدوا لسهو الإمام ، وإلا يسجدوا لسهوهم لا لسهوه . انتهى .

وقد تقدم أن الأصح أن الإمام المحدث لا يحمل سهو القوم ، وأند من أدركه راعياً لم تحسب له الركعة على الصحيح . ومن فوائد الخلاف : حصول الثواب ، ولو كان الإمام متطهراً في صلاة الجمعة والمأمومون كلهم محدثين أو مصلين بنجاسة لا يعفى عنها ، أو قلنا : صلاة المحدثين جماعة ، صحت جمعة الإمام وحده قاله صاحب البيان ، قال : بخلاف ما لو بانوا عيباً أو نساء لأن ذلك يسهل الوقوف عليه .

وقال صاحب التتمة : لو بان الإمام وبعض القوم متطهرين وبعض المأمومين محدثين ولم يتم العدد إلا بهم فإن قلنا صلاة المحدثين جماعة : فلا إعادة على الإمام والمتطهرين وإلا فعليهم الإعادة .

ومنها : لو صلوا على الميت محدثين وفيهم رجل متطهر إمام أو مأموم سقط الفرض إن قلنا بأن صلاة المحدثين جماعة ، وإلا فتجب إعادتها جماعة ، وتقع الأولى نافلة من المتطهر وكذلك إن قلنا : إن الجماعة فرض كفاية أو عين في المكتوبات فحصلت من المحدثين فإنه يسقط الطلب عنهم ولهم الصلاة فرادى بعد ذلك إن جعلناها جماعة .

ولا خلاف أن القوم إذا بانوا كلهم محدثين أو صلاته ليست جماعة لوجوب الإعادة على الجميع وإنما يظهر الخلاف إذا كان معهم متطهر .

( فرع ٢ ) لو علم المأموم حدث الإمام ثم نسيه وصلى خلفه لزمه الإعادة بلا خلاف لتقصيره . قاله في شرح المذهب ، ولا يصح ما نفاه من الخلاف .

( مسألة ) صلى خلف إمامه « المغرب » فسها إمامه فصلى أربعاً وترك منها أربع سجعات مختلفات ؛ نظر إن سها الآخر معه أو تبعه جاهلاً بوجوب الترتيب لزمهما جميعاً أن يأتيًا بسجدة وركعة كاملة وعليهما سجود السهو ، وذلك أننا نجعل

من الأولى سجدة ، ومن الثانية سجدين ، وتم له الركعة الثالثة ونجعل من الرابعة واحدة فتكمل الأولى بسجدة من الثالثة فيصير معه ركعتان إلا سجدة .

قال الشافعي في البويطي<sup>(٢٨٨)</sup> : إن سها في المغرب فصلها أربعاً وسها بأربع سجديات مختلفات تركناها فجعلناها في الأولى سجدة ومن الثانية سجدين وعت له الثالثة ومن الرابعة واحدة فضمناها من الثالثة إلى الأولى سجدة فصارت ركعة ويضيف إلى الركعة سجدة يسجد بها مكانه فتم ثانية وبأق بركعة وسجدتها . انتهى .

وما قاله الشافعي أولى من أن يجعل سجدة من الأولى وسجدين من الثالثة وسجدة من الرابعة لأننا إذا قدرنا ذلك يعني الأولى لسجدة الثانية ضمنا سجدة الرابعة إلى الثالثة فيحصل التلفيق في ركعتين ، فما قاله الشافعي فيه التلفيق في ركعة واحدة وهو أولى فلو كان المأموم هو التارك هذه السجديات وتذكرها والإمام في التشهد سجد سجدة فإذا سلم الإمام قام المأموم مكبراً وأق بركعة وتشهد وسلم ولا يسجد للسهو .

ولو تركها الإمام دون المأموم فقد سبق أنه لا يجوز للمأموم متابعتها في فعل السهو بل ينتظره ويتبعه في المنتظم ، ولا يتبعه في غير المنتظم من صلاته .

( مسألة ) إذا طوّل الاعتدال في غير القنوت ، وقلنا تطويل الركن القصير يبطل عمده ، فطوّلوه سهواً سجد للسهو لأن الاختار في شرح المذهب أن تطويل الاعتدال لا يبطل الصلاة وهو نصه في الأم ، وإذا رفع رأسه من الركوع وأطال القيام بذكر ، أو ساهياً لا ينوي القنوت كرهته ولا عليه سهو ، ولو قرأ في ذلك أو قنت كان عليه سجدة السهو وإن قصر قيامه . انتهى .

وعلى هذا لا يسجد للسهو بتطويل الركن القصير إلا إذا قُيِّلَ إليه قراءة سورة أو قنوت وحيتل فقولهم ولو نقل ركنا قولياً لاختصاص له بالركن بل الصواب التعبير بقولهم : ولو نقل ذكر أقوالنا إلى غير موضوعه وإذا سجد الإمام لما لا يقتضي السجود لم يتابعه المأموم .

( مسألة ) حلف إنسان بالطلاق أو بالعاق<sup>(٢٨٩)</sup> أنه لا يصلي خلف زيد :

(٢٨٨) لعله يقصد كتاب المختصر للبويطي الذي سبقت له ترجمة .

(٢٨٩) حقق الرجل العبد عتقاً وعتقاً وعتقاً : أخرجه من الرق وحرره .

ثم ولى زيد إمامة الجامع ، فهل تسقط الجمعة عن الحالف إذا لم يكن في البلد إلا جمعة واحدة ؟ لأن في صلاته خلفه تضييعاً ماله وهو لم يحدد الحلف أو يلزمه الصلاة خلفه ويعتق العبد لأن هذا يؤدي إلى تكرير ترك الجمعة يحتمل الإيجاب والحنث ، ويكون فوات العبد هنا كالأجرة اللازمة للعاجز عن المشي إلى الجمعة لمن يحمله ، ولأنه يجب السعي في أن له بعض أعذار الجمعة ، كما قالوا بوجوب معالجة قطع الثوم والبصل إذا أكل يوم الجمعة وأمكن إزالته بالمعالجة ورائحته تزول بمضغ الزعف الأخضر وهو الخوص ، وبأكل السعتر<sup>(٢٩٠)</sup> ونحوه ، ويحتمل عدمه لخشية ضياع المال ويخالف الأجرة فإنه يتفقها على نفسه وعلى من يخدمه بخلاف هذا .

وأما تعليق الطلاق فالذي يتجه فيه أنه إن أمكنت الخالعة<sup>(٢٩١)</sup> وجبت عليه لأن له طريقاً في التخليص من الحنث والإتيان بالواجب وهو فرض الجمعة فإن لم يمكن بأن حلف وقد بقيت معه الزوجة بواحدة ومتى صلى أو خالف بانت واحتاج في ردها إلى المحلل وإعطاء مهر جديد لم تجب الجمعة ، وقد ذكر الأصحاب شاهداً لذلك فقالوا إذا نشزت<sup>(٢٩٢)</sup> الزوجة وأمكن ردها إلى الطاعة ، كان التخلف عن الجمعة للسعي في ردها إلى الطاعة عذراً في التخلف . كذا قاله في الجواهر وفيه نظر . وعلى التفريع السابق فإذا لم يجعله عذراً فيحتمل الحنث لحصوله باختياره وقد ذكروا أن الأسير إذا حلف في أيدي الكفار أنه لا يفر باختياره ، أنه يجب عليه إذا تمكن أن يفر ويهاجر ويحنث ، ويحتمل تغريمه على الخلاف فيما لو حلف ؛ لبطلان زوجه في هذه الليلة فحاضت . وتجماع - أن يجاب : الجمعة منزل منزلة الإكراه الشرعي ، والأولى في ذلك أن يرفع أمره إلى حاكم ويسأله أن يلزمه بحضور الجامع وصلاة الجمعة ليتخلص من الحنث ، وصورة هذه المسألة أن لا يمكنه الجمعة ببلدة أخرى إذا كان لا يحسن الفاتحة فشرع في الصلاة فجاء رجل فلقنه الفاتحة حرفاً حرفاً صحت صلاته . قاله البهوي في فتاويه .

وينبغي تقييده بما إذا لم يمكنه التعلم أو علم أن هناك ملقناً فإن لم يكن وهجم على الصلاة مع القدرة على التعلم لم يصح إحرامه ويحمل كلام البهوي على الأول .

(٢٩٠) السحر : نبات طيب الرائحة كالشعاع . يضال إلى الطائر ليحسن طعمها للبدن .

(٢٩١) غلغ الرجل زوجته غلغاً وشغالة وشغالة : طلقها بندية منها أو من غيرها .

(٢٩٢) نكزت المرأة - أو نكز الرجل - بالزوج : استصمى وأساء البشرة ، ويقال : نكز به ، وعليه ،

وسه ، فهو نكز ، وهي نكز ، ونكزة ، الجمع : نواكز .

( مسألة ) دخل مسجداً في وقت العصر والإمام يصلي العصر فظن أنه يصلي الظهر فشرع في الصلاة ؛ وقال : نويت الشروع في ظهر الوقت ، قال البيهقي : لا تصح صلاته ، لأنه نوى الظهر والوقت ، ولم يكن الوقت وقت الظهر فأما إذا قال : نويت الشروع في ظهر اليوم فإنه يصح لأن ذلك ظهر يومه .

( مسألة ) عامي شافعي لس امرأة فصلى ولم يتوضأ ، وقال : عند بعض الناس الطهارة بخالها ، قال البيهقي : لا تصح صلاته ؛ لأنها بالاجتهاد يعتقد مذهب الشافعي فأشبه ما إذا اجتهد في القبلة فأداه اجتهاده إلى جهة ، فأراد أن يصلي إلى غير تلك الجهة لا تصح ، قال : ولو جوزنا له ذلك ، لأدى إلى أن يرتكب جميع محظورات المذهب كشرب المثلث<sup>(٢٩٣)</sup> ويقول : هذا جائز وينكح بالأولى ويقول هذا جائز ولا سبيل إليه بحال .

( مسألة ) في فتاوى البيهقي رجل صلى صلاة وتحقق أنه سها في صلاته وسجد للسهو في آخر صلاته ثم وقع له أن لم يسجد سجدة فرض تلك الركعة الأعيرة فسجد سجدة الفرض واستأنف التشهد فلما فرغ من التشهد بان له أنه كان قد أتى بسجود الفرض ولا يلزمه سجود السهو لأن هذا سهو وقع له بعد سجود السهو كما لو فعل سجدة السهو ثلاثاً .

قال البيهقي : ولو شرع في فاتنة في يوم غيم فتشع الغيم بان أنه لم يبق من الوقت إلا قدر أداء الفرض يستحب أن يقتصر على ركعتين نافلة ، لأنه لما جاز قطع الصلاة لأداء الفريضة فلا إدراك الوقت أولى .

( مسألة ) صلى العشاء فلما جلس للتشهد شك في أنه ترك ركناً لا يدري هل هو من هذه الصلاة أم من الصلاة التي قبلها من ذلك اليوم ؟ قال البيهقي في فتاويه : عليه أن يقوم ويصلي ركعة ثم يتشهد ويسجد للسهو ويسلم ثم يقضى الصبح والظهر والعصر والمغرب دون العشاء ويستوى في ذلك الإمام والمأموم ، فإن كان الشاك هو الإمام لم يتابعه المأموم بل ينتظره حتى يأتي بالركعة ويتشهد إن شاء أن يسلم معه وهو الأفضل ، وإن شاء فارقه ويسلم ، فإن كان الشاك هو المأموم تدارك بعد سلام الإمام .

(٢٩٣) المثلث : هراب طبع حتى ذهب لظاهره .

( مسألة ) قال البغوى : لا يصح إحرام الصبيان والعبيد والنساء ومن لا جمعة عليه بالجمعة حتى يحرم الإمام ويحرم معه أربعون ممن تتعقد بهم الجمعة ، قال : وكذلك لو سبق تكبير الصف الخارج لأنها إنما تصح بهم لأنهم تبع ، وقيل انعقاد الصلاة للمتبعين كيف يحكم بصحتها فهم كالحمل تبعاً للإمام في الصحة ، قال : ولو انقض الذين انعقدت بهم الجمعة لا يحكم ببطلان صلاة هؤلاء . انتهى .

وقوله : لعدم بطلان صلاتهم ، يحتمل أنهم لا يتمونها ظهراً لأن الصلاة قد بطلت في حق الكاملين ويحتمل أنهم يتمونها جمعة .

وقوله : إنه لا يصح إحرامهم بالجمعة قبل انعقاد جمعة الأربعين فيه نظر ، والصواب الصحة .

وقد صرح الأصحاب أن صلاة الصبي وجمعته تتعقد قبل القوم كلهم إذا صلى إماماً في الجمعة وزاد على الأربعين وكذلك العبد والمسافر ، فإن هؤلاء يتقدمون القوم بالإحرام بالجمعة وتصح لهم ، وأيضاً فلو شرطنا ذلك لوجب أن لا تصح الجمعة لكل من المتكلفين البالغين إلا أن يتقدمه إحرام أربعين وذلك غير معتبر لأن الأربعين لو أحرموا خلف الإمام مترتين حصلت الجمعة ولا يشترط إحرامهم معاً جميعاً ، وقد ثبت الحكم للتابع كما ثبت للمتبع ؛ بدليل أنه لو غسل العضو والساق قبل الساعد والقدم حصلت سنة التحجيل<sup>(٢٩٤)</sup> ، وكذلك لو قطعت استحب غسلهما طلباً للتحجيل مع أنه تابع ، والتبعة قد تكون في الحس وقد تكون في الحكم ، أو في الحكم والحس ، فالتابع في الحكم قد تجوز مفارقه وتقدمه على التابع ، لأن المقدر وقوعه ينزل منزلة الواقع في كثير من الصور وإذا كان إحرام المؤمنين متبوعاً وجب أن يصح إحرام الصبيان قبل إحرامهم لأنهم يعقدون صلاتهم بالإمام لا بالقول وإنما وجب تأخر إحرام المصنف الذي لا يشاهد الإمام عن الصف الذي يشاهد الإمام ، لأن الصف الأول كالدليل لهم على انتقالات الإمام ، والدليل يجب

(٢٩٤) التحجيل : يباح في يدي الفرس ورجليها .  
وقد جاء في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة : قال : قال رسول الله ﷺ : « أنتم الفُرَّ المصْحُولُونَ يوم القيامة ، من إسباغ الوضوء ، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحججه » .  
والفرّة : يباح في جهة الفرس . قال : العلماء : يمي الثور الذي يكون على مواضع الوضوء - يوم القيامة - غرة وتحجلاً تلبسها بالفرس .  
انظر : صحيح مسلم - كتاب الطهارة - باب استحباب إطالة الفرّة والتحجيل في الوضوء .

تقدمه على المدلول فإنما أُجْزُوا لعدم علمهم بانتقالات الإمام بخلاف مسألة الجمعة ولهذا يتقدمون في الجمعة على البالغين في الموقف ، وقد ثبت المتابع ما ليس للمتبوع بدليل المأموم المسبوق في صلاة الجنائزة إذا سلم الإمام وحملت الجنائزة من أمامه يتمها ولا تبطل صلاته ، وأيضاً ، فولد المكاتب<sup>(٢٩٥)</sup> يثبت له ما ليس لأبيه من عدم وجوب الكسب والإعطاء للسيد ، وأيضاً فالتاج<sup>(٢٩٦)</sup> في الماشية يثبت له ما ليس للمتبوع من عدم اعتبار كمال الحول ، وأيضاً وكذا الأضحية المنذورة يجب ذبحه معها ولا يجب تفرقه على المساكين بل يأكله الناذر كاللبن . فقد ثبت للتابع ما ليس للمتبوع .

( مسألة ) إذا رأى الإمام أو المأموم في رجله شوكة ظاهرها بارز وجب عليه قطع صلاته إن كانت موجودة حالة الوضوء ، فإنها تمنع صحة الوضوء الظاهر منها ، ولو وقعت في رجله بعد الوضوء فتطاول ليأخذها بطلت صلاته إن انتهى إلى حد الراكعين لأنه انتقل من ركن إلى ركن ، وكان من حقه أن يرفع قدمه فيززع الشوكة فلو رفع قدمه للشوك فكثرت عمله بطلت صلاته ، وإلا لم تبطل . صرح به البغوي في الفتاوى ، ويؤخذ منه أنه لو قطع الشوك أو غصّر الدم في حالة جلوسه للشاهد أو حالة قيامه من يده أو غيرها وكثرت عمله بطلت صلاته ، فكل موضع بطلت صلاته بذلك لم يجز للمأموم متابعتها فلو وقع الشوك في رجله في الصلاة ولم يمكنه قلعها إلا بكثرة العمل وشق عليه القيام على رجله بحيث يذهب خشوعه صلى قاعداً ولا إعادة كالريض .

ولو كان في الصلاة فلسعته حية - والعياذ بالله - بطلت صلاته بخلاف ما لو لسعته عقرب<sup>(٢٩٧)</sup> ، والفرق أن سم الحية يظهر على موضع اللسعة وسم الحية نجس ، كذلك سم العقرب إلا أن العقرب تغوص إبرتها في باطن اللحم وتمج<sup>(٢٩٨)</sup>

(٢٩٥) كاتب السيد العبد : كتب بيده ويده اتفاقاً على ما لم يسطه له ، فإذا ما دفعه صار غمراً ، فالسيد مكاتب . والعبد مكاتب .

(٢٩٦) تنقيح الناقلة : فقها ونتاجا : أولدها ، فهو ناتج ، والناقلة متوجة ، والولد إنتاج ونتيجة . وفي المثال : ، إن المعز والبراق تزاجرا فأنتجوا الفقرة .

(٢٩٧) سبق تخرجه حديث عائشة - رضى الله عنها - عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « لعن الله العقرب ، ما تلد المصل وغير المصل . اقتطروها في البئس والحرم » .

(٢٩٨) مع الماء أو الشراب من فيه . ومع به مجازاً : فقطع . ويقال : كلام غمجه الأسماع ، ومجيت النحل العسل .



ويحتمل البطلان في العقرب أيضا لأنها إذا نزعتم إبرتها من اللحم لأنت الظاهر بطرف الإبرة قد تنجس بخروج السم ، فإن علم أن باطن إبرتها تنفذ إلى خارج عند مخرج السم كما ينعكس بخروج سائر الدواب عن الروث لم يجب ، وأما الحية فلعلها ورطوبة فيها إذا خالطها السم تنجس ، فيجب غسل موضع لسعتها ، ومن صرح بنجاسة سم الحيات أبو الفتوح العجلي في نكته على الوسيط والوجيز .

وأما السموم التي هي نبات فظاهرة ، ولو جاء المصلي سهم فنزعه فخرج منه الدم وفار ووقع بالأرض لم تبطل صلاته ، لأن ما أصابه من الدم يسير ، وكذلك لو افنصده<sup>(٢٩٩)</sup> في الصلاة ، لم تبطل إذا وقع دمه على الأرض ، وقد تعرض لقريب من هذا في شرح المذهب في مسألة السهم الذي أصاب الصحابي فنزعه<sup>(٣٠٠)</sup> ولم تقع الصلاة .

( مسألة ) صلى جاهلاً بكيفية الصلاة ؛ لم تصح صلاته وإن أصاب فيها كما لو توشأ جاهلاً بكيفية الوضوء ، بل لا بد من تعلم الفرض قبل الشروع ، وهذا كمن فسر آية من كتاب الله تعالى بغير علم يأثم وإن أصاب ، وكذا القاضي إذا حكم بين الناس وهو يجهل حكم الله تعالى يدخل النار<sup>(٣٠١)</sup> وإن أصاب ، وكما أن

( ٢٩٩ ) لهذه البرق فصدًا ، وفصادًا : حقّه ، ويقال : فصد المريض : أخرج مقداراً من دم وورينه بقصد العلاج ، وفصد الناقة : خن عرونها ليستخرج دمه فيشربه ؛ وكان ذلك عند القحط ، ومنه الكل : لم يُحرم القوي من لفصد له ؛ يضرب لمن نال بعض حاجته .  
( ٣٠٠ ) أخرج البخاري في صحيحه عن أبي موسى رضى الله عنه ، قال : رُمي أبو عامر في ركبته ، فالتفت إليه ، فقال : انزع هذا السهم ، فنزعته ، فزأ منه الماء ، فدخلت على النبي ﷺ ، فأخبرته ، فقال : اللهم اغفر لعبد أبي عامر .

انظر : كتاب الجهاد والسر - باب نزع السهم من البدن .  
( ٣٠١ ) أخرج الترمذي في جامعه ، وابن ماجه في ( السنن ) وأحمد في المسند : كلهم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « من ولى القضاء - أو يُجِل قاضياً - بين الناس فقد أصبح بهو سكين » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن شريف .  
● أخرجه الترمذي - كتاب الأحكام - باب ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضى ، وابن ماجه - كتاب الأحكام - باب ذكر القضاء ، وأحمد ( ٢٣٠/٧ ) .  
● ويوضح هذا الحديث ما أخرجه ابن ماجه في سننه عن أنس ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من سأل القضاء وُكِّل إلى نفسه ، ومن جبر عليه نزل إليه نكك فسده » .  
انظر : كتاب الأحكام - باب ذكر القضاء .

الطبيب إذا عالج الداء وهو لا يعرف الطب يأثم وإن أصاب ، ويكون ضماناً لقوله ﷺ : « من تطيب ولم يعرف الطب فهو ضامن »<sup>(٣٠٢)</sup> رواه أبو داود وابن ماجه .

وعلى هذا لو وصف دواء لأبيه أو زوجته وهو لا يعرف الطب فمات أو ماتت لم يرث منهما لتعديه ، وإن وصف لهما الدواء وهو عارف بالطب وماتا ؛ ورثهما .

ولو ماتت زوجته بالطلق<sup>(٣٠٣)</sup> من وطئه ورثها لأنه غير قاتل ، بدليل أنه لا كفارة عليه ، فكل قتل لا تجب فيه الكفارة لا يمنع الإرث غالباً . والله أعلم .

( مسألة ) النافلة تقوم مقام الفريضة في صور منها إذا صلى الصبي ثم بلغ في أثناء الصلاة بالسن أو بعد الفعل ؛ أجزأه ذلك عن الفرض ولا يتصور ذلك في أثناء الفعل بالاحتلام إلا في صورة واحدة وهي : ما إذا أنزل المني من صلبه إلى ذكره فأمسك ذكره في الصلاة حتى رجع المني ، فإنه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما يحكم ببلوغ الحبل ، وإن لم يبرز منها ، و من صور ذلك :- كفاقد الطهورين<sup>(٣٠٤)</sup> إذا خرج منه المني في أثناء الصلاة لِعِلَّةٍ لا يضر لم يصب ، بل الصواب وجوب استئنافها لأنه يجب التحرز في دوامها عن المبطل .

الثانية : إذا أتى بالشهد الأول جاهلاً فإنه يحسب على الثاني على الأصح .

الثالثة : إذا أتى بالجلوس بين السجلتين على قصد جلسة الاستراحة جاهلاً أو ساهياً .

( ٣٠٢ ) أخرجه أبو داود في سنه - كتاب النكاح - باب ليمن تطيب بهر علم فأعت ، وابن ماجه - كتاب الطب - باب من تطيب ولم يعلم منه طب ، والنسائي في سنه - كتاب القسامة - باب صفة شبه المعد ٠٠٠ ( ٥٣/٨ ) ، والحاكم في المستدرک وصححه ، ووافقه الذهبي ( ٢١٢/٤ ) . كلهم عن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده .

● أورده السيوطي في الجامع الصغير - حديث رقم ( ٦٠٢٩ ) ، وصححه الألباني ، وأورده صاحب كنز العمال برقم ( ٢٨٢٢٠ ) وعزاه لأبي داود وابن ماجه والنسائي والحاكم .

● الضامن : الكفيل والملتزم .

( ٣٠٣ ) طُبقت المرأة - أو الحمل - في الخاض : أصابها وجع الولادة . فهي غطوثة .

( ٣٠٤ ) الطهوران : الماء والتراب .

وقد أخرج أبو داود في سنه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إذا وطئ أحدكم بعلبه الأذى ، فإن التراب له طهور » .

الرابعة : إذا نسي لَمَعَةً<sup>(٣٠٥)</sup> من غسل الوجه أو غيره من أعضاء الوضوء أو من البدن في الجنابة في الغسلة الأولى فانغسلت في الثانية أو الثالثة بقصد النفل أجزأت عن الفرض .

الخامسة : إذا صلى وحده أو مع جماعة ثم أعاد الصلاة ثم ظهر له أن الصلاة الأولى وقعت على نوع من الحلل فالذى يظهر أن الثانية تجزئ عن الفريضة وإن أوقعها على قصد النفل كما في نظائره ، وبالقياص على الصبي إذا صلى الفرض أول الوقت ثم بلغ في آخره فإن صلاته وقعت نافلة بالاتفاق ويسقط بها الفرض على الصحيح .

السادسة : يقوم النفل مقام الفرض في الدار الآخرة ويحسب عنه ، بشرط أن يترك الفرض ساهياً ، فإذا جاء العبد يوم القيامة وعليه فرائض من صلاة أو صيام أو حج أو زكاة كملت الفرائض بالتوافل وكملت الزكاة بصدقة التطوع ، قال الشافعي رضي الله عنه : هذا إن ترك الفرض ناسياً في الدنيا ، والفرض لا ينقلب نفلاً بالنية إلا فيمن يحرم بصلاة ثم أقيمت الجماعة فإنه يستحب له قلبها كفائتها بقلبها نافلة ويسلم من ركعتين ، وإلا فيمن أحرم بفائتة طائناً ساعة الوقت في يوم غيم ، فانقشع الغيم وضاق الوقت على المؤداة في الوقت كما سبق عن البغوي نقله ، وتقع النافلة عن الفريضة فيمن نوى الحج تطوعاً ، أو العمرة وعليه فرض الإسلام فإنه ينقلب عن الفرض ويقع الفرض عنه وعن النفل في تحية المسجد فلإنها تحصل بالفرض ، كما يحسب النفل فيها عن الفرض إذا صلى ركعتين من الرواتب ، ويتأدى الفرض بالفرض فيما لو وجب عليه صوم كفارة فصام رمضان مع شهر آخر فإنه يجزيه عند ابن حنبل<sup>(٣٠٦)</sup> ويقوم الفرض الواحد مقام فرضين وهو فيما إذا نذر الحج هذه السنة وعليه حجة الإسلام فحج فيها أجزأه عنها ، وعلى المذهب لا يجزيه ويسقط الفرض بفعل الفرض في فروض الكفايات ، إذا فعلها غيرك سقطت عنك .

= • وعنه أيضاً قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا طهر الأذى بغيره فطهرهما الرب » .

انظر كتاب الطهارة - باب في الأذى يصيب النفل .

(٣٠٥) اللَّعْمَةُ : الموضع لا يُصْبَغُ الماء في الوضوء أو الغسل . يقال به لغة لم يصبا الوضوء .

(٣٠٦) هو علي بن الحسين بن حرب بن عيسى البغدادي ، القاضي أبو عبد بن خزيمة [ ٢٣٢ - ٣١٩ هـ = ٨٤٧ - ٩٣١ م ] فقيه مجتهد ، من القضاة ، له تصانيف ، ولد ببغداد وقدم مصر سنة ٢٩٣ هـ فولى قضاءها ، وعزل سنة ٣١١ هـ فخرج إلى بغداد ، فمات فيها .

قال عنه أبو سعيد بن يونس : قاضي مصر يكنى أبا عبد ، قدم مصر على القضاء لأقام بها دتراً طويلاً ، =

ومن الصور السابقة لو صلى وتشهد ظاناً أن صلاته تمت وكان عليه سجود سهو فسجد السجدين ثم لما فرغ منهما وجلس تذكر أنه ترك السجدين من الركعة الأخيرة ، فقياس قيام جلسة الاستراحة مقام القعود بين السجدين قيام السجدين مقام السجدين .

( مسألة ) إذا ترك القنوت وهوى للسجود فذكر القنوت بعدما صار إلى حد الراكعين استحب له أن يعود إلى القنوت ويأتي بسجود السهو آخر الصلاة . ولو نسي التشهد فذكر بعد أن صار إلى حد الراكعين عاد إلى التشهد ولا يسجد للسهو ، والفرق : أنه في الصورة الأولى أتى بصورة ركن وهو الركوع بخلاف الثانية فإن الركوع إنما يكون نظمه عن قيام ولا يكون نظمه عن قعود . والله أعلم .

## أوقات الصلاة

( مسألة ) في بيان أوقات الصلاة يدخل وقت الظهر بزوال الشمس وهو انحطاطها إلى جانب المغرب بعد منتهى ارتفاعها من جانب المشرق وعلامة الزوال : زيادة ظل الشاخص بعد منتهى نقصه وحدث ظله إن لم يكن له ظل وقت الاستواء ، ومادام ظل الشاخص ينقص فوق الاستواء لم يدخل ، وإذا أخذ في الزيادة دخل وقت الزوال وبه يظهر دخول وقت الاستواء ، ووقت الاستواء لا يمكن الاطلاع عليه إلا بعد فراغه ، وإذا شك في دخول وقت الظهر ، فطريقه أن يفرز عوداً على الأرض فإذا وقع ظله على الأرض وضع حصاة أو غرز عوداً على منتهاه ، ثم ينظر ، فإن أخذ في النقص فوق الظهر لم يدخل ، وإن أخذ في الزيادة فقد دخل الوقت ، والظهر أربعة أوقات : وقت فضيلة . وإنما يدرك بالاشتغال بأسباب

• كان شيئاً عجباً ما رأينا من قبله ولا بعده ، وكان ينفقه على مذهب أبي ثور صاحب الشافعي ، وعزل عن القضاء سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، وكان سبب عزله أنه كتب يستعفى من القضاء ، ووجه رسوله إلى بغداد يسأل عزله ، وكان قد أغلق بابَه واستمع من أن يقضى بين الناس ، فكتب بعزله وأعطى ، فحدث حين جاء عزله وكتب عنه ، فكانت له مجالس أهل فيها على الناس ، ورجع إلى بغداد ، فكانت وفاته ببغداد ، وكان ثمة وثيقة .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٤٤٦/٣ ) برقم ( ٢٢٤ ) ، وتاريخ بغداد للخطيب ( ٣٥٩/١١ ) برقم ( ٦٢٧٦ ) ، والأعلام للزركلي ( ٢٧٧/٤ ) .

الطهارة ، والصلاة عقب دخول الوقت من غير توان ولا يكلف العجلة ، وفي الحديث الصحيح : « إن أبواب السماء تفتح عقب الزوال » (٣٠٧).

وروى أبو أيوب الأنصاري أنه عليه الصلاة والسلام كان يصل أربعاً عقب الزوال بسلام واحد ، ويقول : « إن أبواب السماء تفتح فلا تُرْجِعْ - أى لا تغلق - حتى يُفْرَغَ من الصلاة ، فأحب أن يصعد لى فيها عمل » (٣٠٨).

ثم يذهب وقت الفضيلة ويمتد وقت الاختيار إلى الوقت الذى صلى فيه جبريل عليه الصلاة والسلام فى اليوم الثانى ، وقبل إلى نصفه .

ولها وقت جمع ، وهذا الوقت لا يدخل بالزوال وإنما يدخل بفعل الظهر . لأنه لا يجوز تقديم العصر على الظهر ، فلاشتراك إنما يقع فى [ الوقت اللاحق لأداء ] (٣٠٩) الظهر ذكره البهوى .

ولها وقت حرمة وهو أن يؤخره إلى وقت أن يبقى من الوقت زمن لا يسع مقدار الفرض ، كما قاله الإمام ، وجزم به فى التنبيه فى باب صلاة المسافر ، وجزم فى « شرح الفتية » أنه يجوز له التأخير إلى أن يبقى من الوقت مقدار ركعة ، وبه قال ابن شريح وغيره ، لأنه ﷺ سماء مدركاً (٣١٠)، وهذا كما يجوز للمأموم تأخير الإحرام بالجمعة إلى أن يبقى ركعة ، ويدرك الجمعة ولا يبعد خلاف الإمام فيه ، وكما يجوز تأخير الإحرام إلى ركوع الإمام .

(٣٠٧) أخرجه ابن ماجه فى سننه عن أبى أيوب أن النبى ﷺ كان يصل قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس ، لا يفعل بينهما بسلام . وقال ﷺ : « إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس » .

انظر كتاب إقامة الصلاة - ٥٥٠ - باب فى الأربع ركعات قبل الظهر ، وأورده الحنفى المحدث فى كنز العمال وعزاه لابن ماجه ، برقم ( ١٧٩٢١ ) .

(٣٠٨) أخرجه أحمد فى المسند عن أبى أيوب ( ٤٢٠/٥ ) ، وأورده الحنفى المحدث فى كنز العمال وعزاه لأحمد ، برقم ( ١٩٣٦٢ ) ، كما أورده السيوطى فى الجامع الصغير ، وعزاه لأحمد عن أبى أيوب ، وصححه الألبانى . انظر صحيح الجامع برقم ( ١٥٢٨ ) .

(٣٠٩) غير واضحة بالأصل ، وما بين المكونين أضفناه لاستقامة المعنى .

(٣١٠) إشارة إلى حديث أبى هريرة عن رسول الله ﷺ : « من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة » .

● أخرجه البخارى - كتاب مواقيت الصلاة - باب من أدرك من الصلاة ، ومسلم - كتاب المساجد - باب من أدرك ركعة من الصلاة ... ، والنسائى - كتاب المواقيت - باب من أدرك ركعة من الصلاة ، وابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة - باب فمن ترك الجمعة من غير عذر .

بها وقت إدراك وهو أن يدرك من وقتها زمناً يسع الصلاة ، ثم يطرأ عليه الجنون والحيض ونحو ذلك . وعند وقت الظهر إلى مصير الظل مثل الشاخص سوى ظل استواء الشمس ، وإذا زاد أدنى زيادة تبين بها دخول وقت العصر ، والزيادة من وقت العصر على الصحيح ، وقيل : من وقت الظهر وقيل : فاصلة بين الوقتين وهو معنى قولهم هل بين وقت الظهر والعصر وقت مهمل أم لا ؟ ولا إهمال عندنا .

( مسألة ) ثمانية أوقات : وقت فضيلة وهو أول الوقت ، ووقت اختيار ، ويمتد إلى الوقت الذي صلى فيه جبريل عليه السلام وهو إلى مصير الظل مثلين ، ووقت جواز بلا كراهة إلى اصفرار الشمس ، ووقت كراهة وهو اصفرار الشمس واحمرارها أشد كراهة وهي إما تصفر وتحمّر إذا طلع الشفق ، لأن الشفق يطلع قبل غيب<sup>(٣١١)</sup> الشمس ، فإذا خالط شعاع الشمس اصفرت فإذا نزلت في حمرة الشفق احمرت ، ونفس الشمس لا تصفر ولا تحمر ، وإنما يحمر ويصفر ضوءها الواقع على الأرض بمخالطته حمرة الشفق 'وصفرته . وفي صحيح مسلم : « أنه عليه السلام نبى عن الصلاة عند شرق الموقى<sup>(٣١٢)</sup> قيل معناه : عند مضايقة الوقت ، وقيل معناه : إن الشمس إذا دنت للغروب أشرقت على أهل القبور في قبورهم فيرون الدنيا ويكشف لهم عن أحوال أهلها ، ومعنى الكراهة أن يكره تأخير الفرض إلى هذا الوقت ، لأن الفرض يكره فعله في هذا الوقت فإنه واجب ، ولا يحل تأخير الواجب إلى غروب الشمس بلا خلاف .

ولو أخر الصلاة إلى وقت الاصفرار ليصلها مع الجماعة فيحتمل القول بالكراهة ويستثنى ذلك من قولهم : إن التأخير لإدراك الجماعة أفضل من الصلاة أول الوقت منفرداً ، ويحتمل خلافه ، ويحتمل الفرق بين أن تكون الجماعة التي يصل

(٣١٢) الخبث : ضرب من الغليظ ، أو أن ينقل الفرس أمانه جيئاً وأيامه جيئاً . والسرعة ، والمراد سرعة سير الشمس للغروب .

(٣١٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود موقوفاً باللفظ : « إنه سيكون عليكم أمراء يؤخرون الصلاة عن ميقاتها ، ويخلفونها إلى شرق الموقى ، فإذا رأيتهم قد فعلوا ذلك فصلوا الصلاة ليقابها ، واجعلوا صلاتكم معهم سبحة ، وإذا كنتم ثلاثة فصلوا جيئاً ، وإذا كنتم أكثر من ذلك ، فليؤمكم أحدكم ، وإذا ركع أحدكم فليفرش ذراعيه على فخذيه ، وليجسأ ، وليطبق بين كفيه ، فلكنائى أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله ﷺ فأراهم . »

انظر : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب التذنب إلى وضع الأيدي على الركب في الركوع ونسخ التطبيق .

معهم أجزوا بعذر كالسفر إلى المنزل أو بغير عذر لتواطئهم على فعل المكروه ، فتركه صلاة النافلة المطلقة عند الاصفرار قبل فعل العصر ، وقبل الاصفرار بعد فعل العصر .

ولو صلى العصر قبل وقتها الحاضر في جمع التقديم كرهت النافلة أيضا وهي كراهة تعريم على الصحيح وقيل: تنزيه ، وعلى الوجهين لو أحرم بها لم تنعقد لأن الصلاة المنهية عنها لا يتقرب بها فكل مالا يتقرب به فليس بصلاة والمكروه والمباح ليس بعبادة ولا قرينة في فعله فالكرهية في وقت العصر إذ كانت راجعة إلى الفرض كانت لستنزيه بلا خلاف والتأخير مكروه والفعل واجب ويكره تأخير الفرض إلى هذا الحد .

ولو تذكر فائتة في وقت الكراهة فعلها وإن تذكرها قبل ذلك كره تأخيرها إليه كالمؤداة ، ثم إن كان قد تركها عمداً وجب عليه أدائها في وقت الكراهة وإن كان بغير عذر فالأولى أن يصلحها في غير وقت الكراهة خروجاً من الخلاف وإن رجعت الكراهة إلى النفل المطلق كانت التحريم على الصحيح والفعل حرام فالكراهتان مختلفتان فلها وقت عذر ، وهو إذا زال عذر المعذور قبل غروب الشمس بركة أو تكبيرة وهذا لإيجاب لفرض القضاء للأداء ولها وقت جمع ولها وقت حرمة بالنسبة إلى النافلة المطلقة وإلى الفريضة إذا أخرها حتى بقي من الوقت مالا يسع الفرض؛ فله الرافعي عن الإمام ، وجزم به صاحب التنبيه في باب صلاة المسافر وقد سبق ذلك فهذه ثمانية أوقات للعصر .

ولو غربت الشمس ثم طلعت عاد وقت العصر ، قال الله تعالى حكاية عن سليمان : ﴿ رُدُّوْهَا عَلَيَّ ﴾ <sup>(٣١٣)</sup> قيل في التفسير : إن المراد الشمس أمر الملائكة أن

(٣١٣) سورة ص : ٣٣ ، وقد قال ابن كثير في تفسير هذه الآية : ذكر غير واحد من السلف والمفسرين أنه اشتغل بعرضها - أي الخيل - حتى فات وقت صلاة العصر ، والذي يقطع به أنه لم يتركها عمداً بل نسياناً ، كما شغل النبي ﷺ يوم الخندق عن صلاة العصر حتى صلاها بعد الغروب ، وذلك ثابت في الصحيحين من غير وجه ، من ذلك عن جابر رضي الله عنه قال : جاء عمر رضي الله عنه يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش ، ويقول : يا رسول الله ، والله ما كنت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب ، فقال رسول الله ﷺ : « والله ما صليتها » فقال : قمنا إلى بطحان ، فوجدنا نبي الله ﷺ للصلاة وتوضأنا لها ، فصل العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب . ويحتمل أنه كان سائفاً في ملتهم تأخير الصلاة لعذر الغزو والقتال ... وقد ادعى طائفة من العلماء أن هذا كان مشروعاً فسبح ذلك بصلاة الخوف انظر تفسير ابن كثير ( ٣٧/٤ ) .

تردها عليه بعد الغروب ليصلي العصر في وقتها ، وقد ردها الله تعالى ليوشع بن نون كما في مسند أحمد<sup>(٣١٤)</sup>.

وروي أنه عليه الصلاة والسلام نام على حجر على حتى غابت الشمس ، فكره أن يوقظه ، ففاته صلاة العصر فلما استيقظ ذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : **« اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فردها عليه »** فرجعت الشمس حتى صلى على العصر<sup>(٣١٥)</sup> وعلى ذلك قد يقال رجل أحرم بصلاة العصر قضاء عالماً بفوات الوقت ، فوَقَعَت صلاته كلها أداءً ، وصورته أحرم بصلاة العصر بعدما غربت الشمس ، ثم طلعت قبل أن يفرغ منها بركة واختلفوا لِمَ سميت عصرًا ، وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى في أسماء الصلاة .

( فائدة ) لا يمكن إيقاع العصر أداء في وقت مجمع عليه بين العلماء لأن أبا حنيفة يقول : لا يدخل وقت العصر إلا بمصير الظل مثلين . ويخرج وقتها عند الإصطخري بذلك فمن أراد الاحتياط والخروج من الخلاف فليصلها مرتين في

---

(٣١٤) أخرج البخاري ومسلم عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « غزا بني من الأنبياء ... فقال للشمس : إلك مأمورة وأنا مأمر ، اللهم احبسها علينا ، فحُتَّتْ حتى فُجِعَ الله عليه .  
قوله : حُتَّتْ : أي ردت على أفراجها ، أو وقفت أو بعثت حركتها . وأخرج أحمد عن أبي هريرة - أيضًا - أن رسول الله ﷺ قال : « إن الشمس لم تحبس على بشر إلا ليوشع ليالي سار إلى بيت المقدس » .  
انظر : صحيح البخاري - كتاب فرض الخمس - باب قول النبي ﷺ أحلت لكم الغنائم ، وصحيح مسلم - كتاب الجهاد - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة ، وأحمد في مسنده (٣٢٥/٧) .

(٣١٥) أخرج ابن الجوزي في (الموضوعات) عن أسماء بنت عميس قالت : [ كان رسول الله ﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه فلم يصلي العصر حتى غربت الشمس ، فقال رسول الله ﷺ : « إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك ، فارود عليه الشمس » قالت أسماء : فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت ] .

قال ابن الجوزي : هذا حديث موضوع بلا شك ، وقد اضطرب الرواة فيه .  
وقال أيضًا : ومن تغليل واضح هذا الحديث أنه نظر إلى صورة فضيلة ولم يطلع إلى عدم الفائدة ، فإن صلاة العصر ببسيرة الشمس صارت قضاء ، فرجوع الشمس لا يبيدها أداء .  
انظر الموضوعات (٣٥٥/١) .

● وذكره العلوي في كشف الخفاء (٢٥٥/١) برقم (٦٧٠) باللفظ : « إن الشمس ردت على علي ابن أبي طالب » .

● وذكره ابن كثير في البداية والنهاية (٩٣/٩) ، ولحق قصص الأنبياء - باب ذكر نبوة يوشع ، وقال : صححه أحمد بن أبي صالح المصري ، ولكنه ليس في شيء من الصحاح ولا الحسان ، وهو مما تتوالى الدواعي على نقله ، وفردت بنقله امرأة من أهل البيت مجهولة لا يعرف حلقها .



الوقتين ، إلا أن الإصطخري يقول بأن صلاة العصر لا تعاد ؛ فإذا امتنع من إعادة  
لم يكن الخروج من الخلاف عنده ويدخل وقت المغرب بغروب الشمس .

وقال الماوردي : لا يدخل حتى تغيب ، ويغيب حاجبها ؛ وهو الأشعة  
المتصاعدة في الشفق عقب غروبها ، وفي السنن أحاديث تشهد بصحة ذلك ، وفي  
صحيح مسلم : « ثم لا صلاة بعدها - أي بعد العصر - حتى تغيب الشمس ويطلع  
الشاهد »<sup>(٣١٦)</sup> والشاهد : النجم ، وهو يطلع عقب غروب الشمس ، وبه سميت  
صلاة الشاهد .

قال الطرطوشي<sup>(٣١٧)</sup> : اختلفوا في الشمس إذا غربت ، فقيل : يلتقيها  
حوت ! وقيل : تغرب في عين حمية - أي حامية - من ماء وطن ، وقيل : تطلع  
من سماء إلى سماء حتى تسجد تحت العرش ، وتقول : يارب إن قوماً يعصونك ،  
فيقول تعالى : ارجعي من حيث جئت فتتزل من سماء إلى سماء حتى تطلع .

وقال إمام الحرمين : لا خلاف أن الشمس تطلع على قوم دون آخرين ،  
وتغرب عند قوم دون غيرهم ، وهذا معنى قول الأصحاب اختلاف المطالع .

قال القاضي حسين والمتولي : البلاد التي لا يغيب فيها الشفق<sup>(٣١٨)</sup> عندهم  
يعتبر فيها أقرب البلاد إليهم .

(٣١٦) أخرجه مسلم عن أبي بصرة الفخاري باللفظ : صل بنا رسول الله ﷺ بالمحشئ فقال : « إن هذه  
الصلاة غُرِضت على من كان قبلكم فضيحوها ، فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ، ولا صلاة بعدها  
حتى يطلع الشاهد » . انظر كتاب صلاة المسافرين وقصرها - باب الأوقات التي يبي عن الصلاة فيها .  
• أخرجه النسائي في مسنده - كتاب المواقيت - باب تأخير المغرب . وأحمد في المسند ( ٣٩٧/٦ ) .  
• أورده المصنف في كثر العمال وعزاه لمسلم والنسائي برقم ( ١٩٣٨٨ ) ، ولمسلم والنسائي وأبو  
يعلى وابن قانع والبارودي والطبراني في الكبير عن أبي بصرة الفخاري ، والطبراني في الكبير وسعيد بن منصور  
عن أبي أيوب برقم ( ١٩٣٩٥ ) .

(٣١٧) هو محمد بن الوليد بن محمد بن خلف القرشي القهري الأندلسي ، أبو بكر الطرطوشي ، ويقال  
له : ابن أبي رندقة : ( ٤٥١ - ٥٢٠ هـ = ١٠٥٩ - ١١٢٦ م ) أديب ، من فقهاء المالكية ، الحافظ .  
من أهل طرطوشة بشرق الأندلس ، تفقه ببلاطه ، ورحل إلى المشرق سنة ٤٧٦ ، فحج وزار العراق ومصر  
وفلسطين ولبنان ، وأقام مدة في الشام ، وسكن الإسكندرية ، فعلى التدريس واستمر فيها إلى أن تولى  
من كتبه ( سراج الملوك ) و ( الصليفة ) في الخلافيات - خمسة أجزاء - وكتاب كبير عارض به إحياء علوم  
الدين للفرازي ، و ( بر الوالدتين ) و ( الفتن ) و ( الحوادث والبدع ) و ( قصص تفسير الصلي ) و ( المجالس ) .  
انظر الأعلام للزركلي ( ١٣٣/٧ ، ١٣٤ ) .  
(٣١٨) الشفق : الحُمْرة في الأفق من الغروب إلى العشاء الآخرة ، أو إلى قريبها ، أو إلى قريب العمة .

وسئل الشيخ أبو حامد عن بلاد بلغان<sup>(٣١٩)</sup> وهي أقصى بلاد الترك من المشرق لا تغيب الشمس عندهم ، إلا بمقدار ما بين المغرب والعشاء ثم تطلع ، فقال : يعتبر حاكمهم بأقرب البلاد إليهم ، وعلى هذا الحكم هؤلاء في رمضان أنهم يأكلون بالنهار إلى زمن طلوع الفجر في أقرب البلاد إليهم ، ثم يسكون ، ويفطرون بالنهار كذلك قبل مغيب الشمس إذا غابت في أقرب البلاد إليهم ولم تغب عندهم ، كما يأكل المسلمون ويصومون ويصلون في أيام الدجال ، وقد قال ﷺ : « اقدروا له »<sup>(٣٢٠)</sup> وإذا قلنا : العبرة باختلاف المطالع في الصوم ، فهل يعتبر ذلك في الصلاة ؟ حتى إذا غابت عليهم الشمس في بلد وهو من أصحاب الخطوة ، فحضر مطلعاً آخر لم تغب فيه الشمس بعدما صلى في البلد الأول ، فهل يلزمه إعادة المغرب كالصوم ؟ أم لا يلزمه ذلك لنبيه ﷺ أن تصل الصلاة في اليوم الواحد مرتين ؟ ولأن الصلاة تتكرر بخلاف الصوم ؛ وأيضاً فالقياس على الصبي إذا صلى أول الوقت ، وبلغ في آخره ، فإنه لا يجب عليه إعادة الصلاة وإن وجبت عليه بالبلوغ ، وصلاته قبل البلوغ نفل أسقط الفرض ، فكذلك من صلى ثم حضر في مطلع آخر ، وهذا الاحتمال لا يتحد غيره لأنه إذا سقط القرض بالنفل ، فلأن يسقط بالفرض أولى .

ولو شرع في الوقت في وقت يمكنه إيقاع الفرض فيه ثم مئها بالقراءة والركوع والسجود حتى خرج الوقت : جاز على الصحيح ، لأنه ﷺ صلى في المغرب بالأعراف في الركعتين<sup>(٣٢١)</sup> . وهذا إنما يتأتى مع خروج الوقت لاسيما مع القراءة المرتلة وسواء أوقع ركعة في الوقت أم لا ، لأنه استغرق الوقت بالعبادة ولا

(٣١٩) ربما كان يقصد بلاد البلقار المجاورة لبلاد الترك .

انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ( ٤٨٥/١ ) .

(٣٢٠) أخرجه مسلم في صحيحه عن النّاس بن سميان : « ... فقلنا : يا رسول الله ! وما ليته في الأرض ؟ قال ﷺ : « أرى يوماً ، يوم كسنة ، ويوم كشهر ، ويوم كجمعة ، وسائر أيامه كأيامكم » . قلنا : يا رسول الله ! فذلك اليوم الذي كسنة ، أنكلمنا فيه صلاة يوم ؟ قال ﷺ : « لا ، اقدروا له قدره » ... » .  
● قيل : هذا حكم مخصوص بذلك اليوم ، شرعه لنا صاحب الشرع .

انظر : كتاب الفتن وأشرط الساحة - باب ذكر الدجال وصلته وما معه .

(٣٢١) انظر سنن الترمذي - كتاب مواقيت الصلاة - باب في القراءة في المغرب ( ١٩٢/٢ ) حديث

رقم ( ٢٠٧ ) .

يعتبر بقول من شرط إيقاع ركعة في الوقت ، فإن إدراك الركعة في الوقت لا يمتنع الإثم على الصحيح ، ولو كان صحيحاً لكان آثماً ههنا كما لو أثنى الفرض إلى أن بقي من الوقت مقدار ركعة ، وهذا غير ملحوظ هنا لأن المصلح غير مقصر ، ولهذا قال أبو بكر رضي الله عنه حين طوّل في صلاة حتى كادت الشمس أن تطلع : لو طلعت لم نجدنا غافلين . ولهذا صح في الروضة عدم الكراهة .

وحكى الفوراني<sup>(٣٢٢)</sup> وجهاً بالاستحباب ، والقاضى وجهاً بالمنع بناء على أن الوقت وقت الشروع والخروج ، ولو مدّها بعد خروج وقتها حتى استغرق أول وقت الصلاة الأخرى ، فظاهر إطلاقهم أنه لا يكره ، وينبغي أن يكره ؛ لأنه يؤدي إلى ترك فضيلة بالنسبة إلى صاحبة الوقت . وللمغرب وقت فضيلة أول الوقت ، وجواز إلى غروب الشفق ، ولها وقت حرمة ، ووقت إدراك ، ووقت جمع .

ويدخل وقت العشاء بمغيب الشفق الأحمر ، ولا يشترط غروب الأصفر ولا الأبيض ؛ والأصفر يعقب الأحمر ، والأبيض يعقب الصفرة ، والظلمة الشديدة تعقب الأبيض ، والعتمة شدة الظلمة وبها سميت العشاء عتمة .

وللعشاء وقت فضيلة أول الوقت ، ووقت اختيار إلى الثلث ، وقيل : إلى النصف ، وجواز بلا كراهة إلى الفجر .

وقال الشيخ أبو حامد : لها وقت كراهة وهو ما بين الفجرين . وقال : نكره الصلاة وقت السجدة ، ولها وقت جمع ، ووقت عذر ، ووقت حرمة ، ووقت إدراك ، وهو وقت الضرورة .

والصبح يدخل وقتها بالفجر الصادق وهو المنتشر ضوءه معترضاً بالأفق وقبله يطلع الفجر الكاذب ، وهو الذي يبدو مستطيلاً في جهة العلو ، والعرب تسميه بدّذّب السرحان ، لظوله ورقته ولكون الضوء في علاه دون أسفله ، كما أن الشعر الأبيض يكون في أعلى ذنب الذئب دون أسفله ، وسمى كاذباً لأنه يوهم خلاف الواقع ، وقد يطلق الكذب على ما لا يعقل ، كقوله ﷺ : « صدّق ، وكذّبت بطن أخيك »<sup>(٣٢٣)</sup> أي لما أوهمه من عدم حصول الشفاء بشرب العسل ؛ والفجر

(٣٢٢) سميت له ترجمة .

(٣٢٣) تمام الحديث : أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : أنسى يشكي بطني ، فقال : « اسقه عسلاً » ثم أتى الثانية ، فقال : « اسقه عسلاً » . ثم أتاه الثالثة ، فقال : « اسقه عسلاً » ثم أتاه ، فقال : فقلت فقال : « صدّق الله ، وكذّبت بطن أخيك ، اسقه عسلاً » فسقاه فبرأ .

الكاذب يطلق دائماً في السدس الأخير من الليل ، كذا ذكره بعض أهل اللغة . قال أئمة اللغة : والشفق الصادق شفق معكوس ، لأن أول ما يبدو منه البياض ، ثم الصفرة ، ثم الحمرة . عكس الشفق الذي يكون وقت المغرب ، قالوا : ومنه إلى طنوع الشمس كما بين غروب الشمس إلى غيبوبة الشفق ، ولعلمهم أرادوا الشفق الأبيض ، واختلفوا في وقت الصبح على أقوال أصحها : أنه من النهار ، وهو قول الخليل<sup>(٣٢٤)</sup> ، والثاني أنه من الليل لقول الشاعر :

وما الدهر إلا ليلة ونهارها

### والأطلوع الشمس ثم غيارها

والثالث : أنه لا من الليل ، ولا من النهار . وللصبح أوقات فضيلة أول الوقت ، واختيار إلى الإسفار<sup>(٣٢٥)</sup> ، وهو حين تتراءى الوجوه ، مأخوذاً من أسفر إذا كشف وبان ، ومنه سمي الكتاب ( سِفْراً ) لأنه يبين الأحكام ، وسمى السفر سِفْراً لأنه يسفر عن أخلاق الرجال أى يكشف عنها ويبين ، وضبط بعضهم هذا الوقت بالوقت الذي يغدو فيه الغراب من وكراهة لطلب الرزق ، والمعتمد الأول ، ويمتد وقت الجواز إلى ضوء الحمرة والصفرة ، ووقت كراهة وهو من مبادئ الصفرة أو الحمرة إلى الطلوع ، ووقت حرمة على ما سبق .

● أخرجه البخاري - كتاب الطب - باب الدواء بالعمل ، ومسلم - كتاب السلام - باب التداوى بسقى الصل ، والترمذي - كتاب الطب - باب ما جاء في الصل ، وأحمد في مسنده ( ١٩/٣ ) ، كلهم عن أبي سعيد الخدري .

(٣٢٤) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي ، الحمدى ، أبو عبد الرحمن [ ١٠٠ - ١٧٠ هـ - ٧١٨ - ٧٨٦ م ] : من أئمة اللغة والأدب ، وواضع علم العروض ، أخذ من الموسيقى ، وكان عارفاً بها . وهو أستاذ سيويه النحوى . ولد ومات في البصرة وعاش فقيراً صابراً ، كان شعث الرأس ، صاحب اللون ، كشف الهيئة ، معزق الثياب ، متقطع القدمين ، مغموراً في الناس لا يُعرف له كتاب ( العين ) في اللغة ، ( ومعاني الحروف ) ( وجملة آيات العرب ) ( و تفسير حروف اللغة ) ، وكتاب ( العروض ) ( والنقط والشكل ) ( و النغم ) .

فكر في ابتكار طريقة في الحساب تسهله على العامة ، فدخل المسجد وهو يُعْمَلُ فكره ، فصدته سارية وهو خائف ، فكانت سبب موته .

انظر : الأعلام للزركلى ( ٣١٤/٢ ) .

(٣٢٥) أسفرت الشمس : كشفت عن وجهها .

## ( فصل )

### فى أسماء الصلوات

للصبح خمسة أسماء :

الأول : الصبح سميت صبحاً لأن وقتها أصبح ، والأصبح الندى فيه يياض  
مختلط بحمرة ، وقيل : وهو أحسن الألوان ، قيل : وظل الجنة أصبح .

الثانى : الفجر وهو تسمية لها بإيسم وقتها أيضا .

الثالث : الوسطى ، والوسطى مؤنث الأوسط ، كالفضل مؤنث الأفضل .

واختلفوا فى الوسطى ف قيل : هى الصبح ، وقيل : العصر ، والأول مذهب مالك  
والشافعى نصاً ، والثانى مذهبه ونصه واستدل بأنها العصر بقوله ﷺ : « شغلونا  
عن الصلاة الوسطى - صلاة العصر »<sup>(٣٢٦)</sup> وليس فيه حجة لهم بل فيه حجة بينة  
على أن الوسطى التى فى الآية هى غير العصر . لأنه ﷺ لما قال : « شغلونا عن

---

(٣٢٦) أورده المثلثى الهندي فى كثر العمال ، وعزاه للطبرانى فى الكبير عن أم سلمة ، وعبد الرزاق عن  
عل ، بلفظ : « شغلونا عن الصلاة الوسطى - صلاة العصر - ما لا الله أجورهم وقبورهم ناراً » . برقم  
( ٢٩٩٠٤ ) .

وعزاه الهندي للبيهقى فى غلاب الفار - عن ابن عباس - برقم ( ٣٠٠٩٤ ) .

● وأورد - أيضاً - عن أم حبيبة : أن النبى ﷺ قال يوم الحندق : شغلونا عن الصلاة الوسطى - صلاة  
العصر - حتى غابت الشمس .

وعزاه إلى ابن جرير ، برقم ( ٣٠٠٩٧ ) .

● وجاء فى القاموس المحيط : والصلاة الوسطى المذكورة فى التنزيل : الصبح أو الظهر ، أو العصر ، أو  
المغرب ، أو المساء ، أو الوتر ، أو الفطر ، أو الأضحى ، أو الضحى ، أو الجماعة ، أو جميع الصلوات  
المفروضة ، أو الصبح والعصر معاً ، أو صلاة غير معينة ، أو المساء والصبح معاً ، أو صلاة الخوف ،  
أو الجمعة فى يومها ، وفى سائر الأيام الظهر ، أو للوسطة بين الطلوع والعصر أو كل من الخمس ، لأن  
قبلها صلاتين وبعدها صلاتين .

**الصلاة الوسطى** : ثم بينها بقوله : إنها العصر ، دال على أن في الصلوات وسطى غير العصر التي شغلوه عنها ، لأن عطف البيان إنما يؤتى به للتوضيح ، وإلا لم يكن لذكره فائدة ، وعلى هذا فيكون العصر وَسْطَى ، والصبح وَسْطَى . ودل الحديث الوارد في العصر أن الوسطى في الآية غير العصر ، واستدل من قال : بأنها العصر بأنها صلاة توسطت بين صلاتين نهاريتين وصلاتين ليليتين ، وهذا بناء على أن وسطى بمعنى متوسطة .

قال الرافعي رحمه الله عليه : لو قعد نساؤه الأربع صفًا فقال : وسطاكن طالق ، فقيل : لا يقع على واحدة من الوسْطَين ، لأنه ليست واحدة منهن وسطى بمعنى متوسطة . وصحح النووي أنه يقع الطلاق على واحدة من المتوسطتين . وهذا الاسم وما قبله في القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَقرآن الفجر ﴾ (٣٢٧) أى صلاة الفجر وقال تعالى : ﴿ والصلاة الوسطى ﴾ (٣٢٨) والأول في قوله تعالى : ﴿ والصبح إذا أسفر ﴾ (٣٢٩) وقد تقدم أنها سميت باسم الوقت .

**الرابع :** البرد قال ﷺ : من صلى البرّذين دخل الجنة (٣٣٠) . يعنى الصبح « ود العصر » سميت برداً لأنها تفعل وقت البرد .

**الخامس :** الغداة ، قال في المذهب : ويكره تسميتها « غداة » . وإذا صلى الركعتين اللتين قبل الصبح في نيتها عشر كيفيات : سنة الفجر ، سنة الوسطى ، سنة الغداة . وله أن يحذف لفظ السنة ، ويضيف فيقول : ركعتي الصبح ، ركعتي الفجر ، ركعتي البرد ، ركعتي الوسطى ، ركعتي الغداة .

(٣٢٧) الإسراء : ٧٨ .

(٣٢٨) البقرة : ٢٣٨ .

(٣٢٩) المدثر : ٣٤ .

(٣٣٠) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي بكر عن أبيه ، ومن طريق آخر عن أبي موسى . انظر : كتاب المساجد ومواضع الصلاة - باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما .

● أورده الحنفى الهندى في كنز العمال وعزاه لمسلم عن أبي موسى برقم ( ١٩٢٩٧ ) .

● قال ابن الأثير في النهاية : البرّكان والأبردان : الغداة والمشي ، وقيل : ظلالهما . انظر النهاية ( ١/ ١١٤ ) .

وللظهر ثلاثة أسماء :

الظهر : وسميت ظهراً لأنها تفعل وقت الظهيرة ، أو لأنها صلاة ظهرت بفعل جبريل عليه السلام .

الثاني : الصلاة الأولى : لأنها أول صلاة ظهرت في الإسلام .

الثالث : صلاة الهجرة لأنها تفعل في وقت الهجرة .

وللعصر أسماء : الأول : الوسطى ، الثاني : البرد ، وقد سبقا ، الثالث : العصر ، واختلفوا في تسميتها عَصراً .

قال الحموي : لأنها تعاصر وقت المغرب ، وقال بعضهم : إنما سميت عَصراً ، لأنها تعصر - بمعنى تؤخر - إلى آخر النهار ، ولهذا قال أبو حنيفة<sup>(٣٣١)</sup> : لا يدخل وقتها إلا بمصر الظل مثلين وكأنه أخذ من عصارة الشيء وهو نقيه ، وقيل : سميت عَصراً للمبالغة كأنها صلاة العصر كله ، والعصر : الدهر كقوله عليه السلام : « الحج عرفة »<sup>(٣٣٢)</sup> ، والليل والنهار يسميان العصرين والجديدين ، والعصران للمبالغة : الملوآن<sup>(٣٣٣)</sup> ويؤيد ذلك قوله عليه السلام : « من ترك صلاة العصر حبط عمله »<sup>(٣٣٤)</sup> أى قارب أن يحبط عمله ، لقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَاُتْسُكُوهُنَّ ﴾<sup>(٣٣٥)</sup> أى قاربن بلوغ أجلهن ، والغرب تغرب عن المشرق على الزوال بالزائد كما تعبر عن المشرق بالحصول على الحاصل ، قال الشاعر :

قالوا : غراسان أقصى ما يراد بنا من البلاد فقد جئنا غراسانا<sup>(٣٣٦)</sup>

(٣٣١) سبقت الترجمة له .

(٣٣٢) أخرجه ابن ماجه عن سننه عن عبد الرحمن بن يعمر - كتاب الفاسك باب من أتى عرفة قبل الفجر ليلة جمع ، وأحد في مسنده ( ٣٠٩/٤ ، ٣١٠ ) ، والحاكم في المستدرک ( ٢٧٨/٢ ) وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه .

● أورده الخفي الهندي في كنز العمال برقم ( ١٢٠٦١ ) ، ( ١٢٠٦٥ ) .

(٣٣٣) المَقْوَان : الليل والنهار ، أو طرفا النهار ، يقال : لا أعلم ما أخطف المَقْوَان .

(٣٣٤) أخرجه البخاري في صحيحه عن بريدة - كتاب مواقيت الصلاة باب من ترك العصر ، والناس في مسنده ( ٢٣٦/١ ) ، وأحد في المسند ( ٣٥٠/٥ ، ٣٦٠ ) .

● أورده الخفي الهندي في كنز العمال وعزاه للبخاري والنسائي وأحد عن بريدة ، برقم ( ١٩٢٨٩ ) .

(٣٣٥) الطلاق : ٢ .

(٣٣٦) أورده ياقوت الحموي في ( معجم البلدان ) ( ٣٥٢/٢ ) ، وعزاه للنسائي بن الأحف ، بلفظ :

قالوا غراسان أدنى ما يراد بكـم . ثم التفصيل ، فهي جئنا غراسانا

أى قاربناها .

وللمغرب اسمان : الأول : المغرب لأنها تدخل بالغروب ، الثاني : صلاة الشاهد ، واختلفوا في تسميتها بذلك فقيل : لأنها لا قصر فيها للمسافر بل يصلها كصلاة الشاهد ، ومنه قوله عَلَيْهِ السَّلَام : « لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه »<sup>(٣٣٧)</sup> ، وقيل : الشاهد النجم الذى يطلق عقيب الغروب ، وبه سميت لأنه كالشاهد على دخول الوقت وعلى غياب الشمس ، وفي صحيح مسلم : « ثم لا صلاة بعدها - أى بعد العصر - حتى تغيب الشمس ويطلع الشاهد »<sup>(٣٣٨)</sup> .

وللعشاء اسمان :

الأول : العشاء ، سميت بذلك إما لأنها تفعل وقت العشاء غالباً ، أو باسم الزمان التى تصل فيه .

الثاني : العتمة ، والعتمة : شدة الظلمة ، ولهذا يكره تسميتها بالعتمة لأن الصلاة نور ، فيكره إطلاق اسم الظلمة عليها ، كما يكره تسمية العنب كَرْمًا ، لأن الكرم والكريم من أوصاف المؤمن ، فيقال : رجل كريم وكَرَم ، فلا يناسب إطلاق ذلك على الأشياء النجسة المزيلة للعقل تنزيهاً لهذا الاسم وهو عكس الأول ، وصلاتنا العشى : الظهر والعصر ؛ لأنهما يفعلان بالعشى ، أو العشى يدخل وقته بالزوال ، فلو حلف لا يتعشى حث بما قبل الزوال .

( مسألة ) إذا ترك طمأنينة الركوع والإعتدال ساهياً ، واقتدى به إنسان في هذا القيام عالماً لم يصح اقتداؤه أو جاهلاً صح ، كما لو اقتدى به في القيام إلى خامسة ، وهو جاهل بالزيادة لكن لا يلزم المأموم القراءة في هذا القيام بخلاف الاقتداء بإمام الخامسة ، وصورة المسألة : أن يقتدى به في القيام من الركوع جاهلاً ثم يسهو عن قراءة الفاتحة ، فلا يدركها حتى ركع الإمام فإذا تذكر بعد ما ركع معه أنه لم يقرأ الفاتحة حسبت الركعة لعدم وجوبها عليه . ولا يتصور ذلك فيما إذا كان عالماً أو ذاكرًا لأنه متى كان عالماً بحال الإمام لم يصح اقتداؤه ومتى كان ذاكرًا للقراءة

( ٣٣٧ ) أخرجه الحاكم في ( المستدرک ) عن أبى هريرة ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الذهبي : صحيح . الظر ( ١٧٣/٤ ) .

● أورده المصنف الهندي في كنز العمال برقم ( ٤٤٨١٣ ) وعزاه للحاكم عن أبى هريرة .  
( ٣٣٨ ) سبق تحريه .



وجبت عليه القراءة فإن ركع مع الإمام ولم يقرأ بطلت صلاته وإن قلنا : لا يجب عليه القراءة كمن شك هل صلى ثلاثاً أم أربعاً فاقصر على الأقل وسلم ؛ ثم تذكر أنه كان قد صلى أربعاً فإن صلاته تبطل لإقدامه على المحرم وهو الفعل مع الشك ، ولا نفرق بين هذا القيام وقيام الخامسة أن الإمام ههنا في الركوع حكماً ، وإذا كان في الركوع حكماً لم تجب على مأمومه القراءة لأن الركوع ليس محلاً للقراءة بخلاف القيام إلى الخامسة ، فإن القيام محل القراءة في الجملة ، وقد تقدم بعض الكلام على هذه المسألة .

( مسألة ) أدرك الإمام في التشهد الأخير فأحرم قائماً وقرأ دعاء الافتتاح<sup>(٣٣٩)</sup> وطول فيه ، ثم جلس وأدركه في التشهد قبل أن يسلم لم تبطل صلاته ، كما لو ركع إمامه واشتغل هو بقراءة السورة وأدركه راکعاً ، فإن طوّل حتى فرغ إمامه من الركوع ، واعتدل فركع وأدركه في الاعتدال ؛ لم تبطل أيضاً صلاته على الأصح كما سبق ، وهو مرتكب الخطأ في الموضعين لأن دعاء الافتتاح وقراءة السورة غير مشروعين في هذين الحالين . والله أعلم .

( مسألة ) رجل صلى خمس صلوات بخمس وضوءات ثم تحقق بعد صلاة العشاء أنه ترك مسح الرأس من إحدى الطهارات ولم يعرف عينها ؛ لزمه أن يمسح رأسه ويفسل رجليه<sup>(٣٤٠)</sup> ويعيد الخمس ، فلو أعاد الوضوء بعدما أحدث وأعاد الخمس ثم تحقق أنه ترك مسح الرأس لزمه أن يكمل الوضوء ، ويعيد ثانياً وإن جدد الوضوء بعد صلاة العشاء قبل أن يحدث وأعاد الخمس ثم تحقق أنه ترك مسح الرأس من الوضوء السادس لزمه أن يعيد صلاة العشاء خاصة ، لأنه لما صلى أولاً الخمس وتحقق ترك مسح عن أحد الوضوءات ثم أعاد الوضوء قبل أن يحدث وأعاد الخمس ، فالوضوء المتروك منه المسح إن كان وضوء العشاء ، فما قبلها من الصلوات صحيحاً

(٣٣٩) دعاء الاستفتاح - أو الفاء - وهو قول : « سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ولا إله غيرك » .

ويرى الشافعية أن للشاء شيئاً كثيراً ، واختار منها أن يقول : « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئاً مسلماً ، وما أنا من المشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له ، وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » .

(٣٤٠) مسح الرأس من فرائض الوضوء لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [ المائدة : ٦ ] .

فلا تلزمه إلا إعادة العشاء ، وإن كان التروك منه المسح وضوء غير العشاء والعشاء صحيحة وقد أعاد بوضوئها الخمس فبرأت ذمته بيقين ولم يُعَدّ الوضوء في الصورة الأولى ، بل أعاد الخمس معتقداً للطهارة كان كما لو أعاد الوضوء وترك منه مسح الرأس ، فلا يلزمه إلا إعادة العشاء إذا علمت ذلك . فالاعتداء به فيما لا إعادة فيه عليه صحيح ، وفيما فيه الإعادة غير صحيح .

( مسألة ) شك المأموم في أثناء الصلاة في أنه نوى القدوة أم لا ، قال في الروضة : يُظَرَّ .. إن تذكر قبل أن يحدث فعلاً على متابعة الإمام لم يضر ، وإن تذكر بعد أن أحدث فعلاً على متابعة الإمام بطلت صلاته . انتهى .

ولا فرق في الفعل بين القول والفعل وغيره حتى لو قرأ الفاتحة في حال الشك بطلت على الأصح ، كما لو شك في أنه نوى الصلاة أم لا ، وصورة المسألة أن لا تنشأ نية القدوة ، فإن إنشاء نية القدوة حين عروض الشك جاز على الأظهر ، وإن لم يتذكر .

قال في الروضة : ولو عرض هذا الشك في التشهد الأخير ليس له أن يقف سلامه على سلام الإمام أى بغير نية المتابعة ، وفيه تصريح بأن صلاة المأموم لا تبطل بعروض هذا الشك بل صلاته ماضية على الصحة إلا أنها صلاة منفرد حتى لو شك في التشهد الأخير من الجمعة لزمه أن يقوم ويحرم بالجمعة مع الإمام ، وإذا سلم لزمه أن يصلي بعد سلامه ظهراً أربعاً لأن صلاته في حال الشك منفرد والجمعة من شرط صحتها الجماعة ، نعم إن قلنا : لا تجب نية القدوة في الجمعة صحت صلاته جمعة . والله أعلم .

( مسألة ) قال في التنبيه : إن ترك إمامه فرضاً نوى مفارقه ولم يتابعه ، قال في الكفاية : أى : ولم يرجع إليه بعد ما نوى مفارقه ، لأنه إن كان قد تركه عمداً فقد بطلت صلاته وخرج عن كونه إماماً وإن كان جاهلاً ففعله خطأ فلا يتابعه فيه فإنه إنما يتابعه فيما كان من صلاته وهكذا لو ارتكب إمامه محظوراً مثل أن قام إلى خامسة لا يتابعه لما ذكرنا ، فإن قيل : يحصل بأن يكون الإمام قد ترك فرضاً من صلاته لأجله قام إلى خامسة فجاز أن يتابعه فيها فإنها في حقه رابعة كما لو سجد من قيام سجدة وفي آخر صلاته سجدتين ، فإنه يتابعه لاحتمال أنه قرأ آية سجدة أو سها في صلاته ، قيل : لأنه لو تحقق ذلك يقينا

لم يكن له متابعتها لأن صلاته قد تمت يقيناً فلا يزيد فيها ، نعم لو تمنح الإمام فبان منه حرقان ، فهل للمأموم متابعتها بعد ذلك ؟ فيه وجهان : أحدهما - نعم ، ويُحتمل على أنه مغلوب عليه ، والحكم فيما لو ترك الإمام والمأموم فرضاً على وجه النسيان ثم تذكره المأموم والإمام ، مثل أن تركا سجدة من الركعة الأخيرة ثم تذكره المأموم كما إذا تركه الإمام وحده فيتوى مفارقتها ، قال القاضي : إنه لا يجوز أن ينتظره حتى يتذكر أو يسلم . وكلامه فيما إذا قام الإمام إلى ما يعلمه المأموم زائداً لأنه لا يتعين عليه المغارقة بل له أن ينتظره . انتهى .

وقال في أصل الروضة : ولو انتصب الإمام وعاد للشهد الأول لم يتابعه المأموم بل يفارقه ، وهل له انتظاره قائماً ويقدر أنه سها ؟ وجهان : أحدهما : نعم ، وقد سبق مثلهما في الصحيح . وقال أيضاً فيهما :

ولو كان إمامه حنفياً فقرأ سجدة ( ص )<sup>(٣٤١)</sup> وسجد لم يتابعه ولا يجب عليه أن يفارقه ، بل ينتظره قائماً ويسجد في آخر صلاته للسهر اعتباراً باعتقاد المأموم أنه فعل ما يبطل سجدة الصلاة ، واعتقاد إمامه نازلاً منزلة النسيان وهذا مخالف لما قرره في الكفاية .

وكلامه في الكفاية فيه نظر من وجوه :

أحدها : قوله : وإن كان خطأ فلا يتابعه فيه هو صحيح بالنسبة إلى المتابعة الحسية ، وأما بالنسبة إلى المتابعة الحكيمة وهي دوام القدوة ممنوع ، بل له انتظاره حتى يأتي بالمنظوم ويتابعه فيه ، فإن القدوة إنما تنقطع بخروج الإمام من الصلاة فوجب أن لا يجب على المأموم مفارقتها ولا انتظاره إلا إذا أدى انتظاره إلى تطويل ركن قصير ، فإنه يجب عليه مفارقتها حيثئذ أو ينتقل إلى ركن طويل فينتظره فيه كما تقدم عن بغزوي في انتقال من الاعتدال إلى السجود ، ويمرر كلامه وعليه يحمل كلام التنبيه على عموميه ويكون جواباً على أجند الوجهين في الصحيح ونظائره .

(٣٤١) إشارة إلى الآية رقم ( ٢٤ ) من سورة ( ص ) : ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسْأَلِ مَعْجَكَ إِلَى نَجَاحِهِ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنَ الْخَاطِئِينَ لِيُحْيِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلِلَّهِ مَآلُ يَوْمِ الْحِسَابِ فَاسْتَغْفِرْ رَبِّهِ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ۝ ﴾ .

وهذه الآية يرى الحنفية والمالكية أنها آية سجدة ، وقد سبق الإشارة إلى آيات السجود .

**الثاني :** قوله في الفرق أنه لو تحقق ذلك يقيناً لم يكن له متابعتها لأن صلاته قد تمت يقيناً يقتضي أن المأموم لو لم تتم صلاته كان مسبوقاً بركعة أنه يجوز له متابعتها فيها ، وليس كذلك بل الصحيح أن المسبوق إذا قام إمامه إلى خامسة لا يتابعه فيها ، فإن تابعه علماً عامداً بطلت صلاته ، أو جاهلاً تمت صلاته .

**الثالث :** قوله كما لو سجد من قيام سجدة وفي آخر صلاته سجدتين يجب تقييده في الصورة الثانية بما إذا جلس ومضى مقدار أقل التشهد فإن جلس ثم تشهد قبل أن يمضي مقدار التشهد فإنه لا يتابعه ويعمل على فعل السهو فلا تجب مفارقتها على الأصح ، وعلى الوجه الآخر يفارقه . أما الصورة الأولى فيحتمل أن تجزى على إطلاقها ، وأنه متى سجد الإمام السجدة من قيام يجب على المأموم متابعتها وأنه قد يكون قرأ سجدة تلاوة قبل الفاتحة بناء على أنه يستحب له السجود لتلاوتها وهو الأصح ، ويحتمل خلافه وأنه إما يسجد معه إذا مضى زمن يسع قراءة الفاتحة وقراءة الآية ، وأما قبل ذلك فلا ويعمل على فعل السهو فيأتي فيه الوجهان في وجوب المفارقة وهذا أولى ؛ لأن الحمل على الصورة النادرة بعيد ، ولا نزاع أن الإمام لو انتصب أو أتى بتكبيرة الإحرام ثم سجد قبل مضى زمن يسع قراءة السجدة فإنه لا يتابعه .

**الرابع :** قوله والحكم فيما إذا ترك الإمام والمأموم فرضاً مثل إن تركا سجدة من الركعة الأخيرة أنه لا يجوز للمأموم أن ينتظره حتى يتذكر أو يسلم ، إنما قال القاضي ذلك لأنه لو انتظره في هذه الحالة لأدى إلى تطويل الركن القصير ، ولا نزاع في وجوب المفارقة هنا ، وهذا كما لو قرأ الإمام والمأموم الفاتحة ثم اعتدلا وشرع الإمام في قراءة الفاتحة لكن ذكر البغوي أنه يسجد وينتظره ساجداً إلى أن يقرأ ويركع ويعتدل قال : ولا يجوز أن ينتظره في الاعتدال لأنه يؤدي إلى تطويل ركن قصير .

**الخامس :** قوله عن القاضي وكلامه فيما إذا قام إلى خامسة أنه لا يجب عليه مفارقتها بل له أن ينتظره - يقتضي أن جوابه هنا يخالف لجوابه الأول في الصورة الأولى ، وليس كذلك فإن الانتظار في الصورة الثانية انتظره في التشهد وهو ركن طويل وانتظره في الصورة الأولى يؤدي إلى تطويل الركن القصير فليس في كلام القاضي مخالفة هذا كله ، إذا كان الإمام والمأموم يعتقدان المتروك فرضاً ، ولو كان

المأموم يعتقد أنه فرضاً دون الإمام كما إذا كان الإمام حنفياً والمأموم شافِعياً فترك الطمأنينة أو قراءة الفاتحة ، والذي صححه الرافعي أنه يجب عليه مفارقتها .

قال في الكفاية : وحكى الفوراني وشيخه المسعودي<sup>(٣٤٣)</sup> والمتولي في صلاة الشافعي خلف الحنفي ثلاثة أوجه :

أحدها : الصحة مطلقاً سواء قرأ الفاتحة أم لا ، نظراً إلى اعتقاد الإمام وهذا ما حكاه القاضي أبو الطيب عن الداركي<sup>(٣٤٤)</sup> واختاره القفال ، واستشهد له ، كما قال القاضي حسين بأن الشافعي نص في الأم على أن الإمام لو ترك « أم القرآن » مع القدرة عليها فإن كان حنفي المذهب صحت صلاة القارئ خلفه ، قال : وهذا صريح فيه . قال في التتمة : وعلى هذا لو ترك إمامه الاعتدال في الركوع أو السجود وفعله هو فهل تصح صلاته أم لا ؟ وجهان .

والثاني : الصحة مطلقاً .

والثالث : المنع مطلقاً لأنه يأتي به على قصد النذب لا على وجه الواجب ، وعن العبادي أن الأودني<sup>(٣٤٥)</sup> والحليي قالوا : إذا لم يأت الوالي ونائبه بالناس ولم تقرأ

(٣٤٤) هو محمد بن عبد الله بن مسعود بن أحمد بن محمد بن مسعود المسعودي ، أبو عبد الله ، المروزي [ ٥٠٠ - نحو ٤٧٠ هـ ] كان إماماً مروياً زاهداً ورعاً ، حافظاً للمذهب ، شرح ( مختصر التولي ) ، وسمع القليل من أسعاده القفال .

قال عنه ابن الصلاح : وحكاية من صحب القفال من الأئمة عن المسعودي لشعر بهلالة لحنه . وقال السبكي : كان للمسعودي إن لم يكن من أقران القفال - كما دل عليه كلام الفوراني في خطبة ( الإمامة ) - فهو من أكبر تلامذته ، والذي يقع لي أنه من أقران الصيدلاني ، وفوق درجة الفوراني . انظر طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ١٧١/٤ ) برقم ( ٣٢٩ ) .

(٣٤٣) هو عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد العزيز ، أبو القاسم ، الدازكي [ ٥٠٠ - ٣٧٥ هـ ] ينسب إلى دازك من أعمال أصبهان ، أحد أئمة الشافعية ورفعاتهم ، كان من أهل القرنين ، قال عنه الحاكم - في تاريخ نيسابور - : كان من كبار فقهاء الشافعيين ، فُرس ببسبور سنين ، وقال أبو إسحاق : كان فقيهاً محصلاً ، نقله علي إلى إسحاق المروزي .

وذكر الخطيب في تاريخ بغداد أن الداركي كان إذا جاءته مسألة يستسفي فيها ، تفكر طويلاً ثم يجيب فيها ، وربما كانت فواء خلاص ملهيب الشافعي وأبي حنيفة - رضى الله تعالى عنهما - ليقال له في ذلك ليقول : ويحكم ! حدث فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ بكذا وكذا ، والأخذ بالحديث عن رسول الله ﷺ أولى من الأخذ بقول الشافعي وأبي حنيفة - رضى الله عنهما - إذا خالفاه .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ( ٣٣٠/٣ ) برقم ( ٧١٠ ) ، وتاريخ بغداد للخطيب ( ٤٦٦/١٠ ) برقم ( ٥٦٣٥ ) .

(٣٤٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد بن بصير بن ورقة البخاري ، أبو بكر الأرقني - أودن قرية من -

البسمة والمأموم يراها واجبة فصلاته خلفه صحيحة عالمًا كان أو عاميًا وليس له مفارقتها لما فيها من الفتنة . قال الرافعي : وهو حسن .

( مسألة ) أدرك الإمام في التشهد الأخير وأحرم قائمًا لم يشرع له دعاء الافتتاح ولو أتى به وطوّل فيه ثم جلس وأدركه في التشهد قبل أن يسلم لم تبطل صلاته ، كما لو ركع إمامه واشتغل هو بقراءة السورة وأدركه في الاعتدال لم تبطل أيضًا صلاته على الأصح كما سبق وهو مرتكب للخطأ في الموضعين ، لأن دعاء الافتتاح وقراءة السورة غير مشروعين في هذين الحالين . والله أعلم .

( مسألة ) صلى الإمام والقوم في سفينة فانحرفت عن القبلة وجب على الإمام والمؤمنين أن يتحولوا إلى القبلة ، وإذا تحولوا صار القوم متقدمين على الإمام فإذا أمكنهم التقدم أو التأخر بخطوتين عن قرب فعلوا ، وإلا وجبت المفارقة . وينبغي أن يتقدم القوم واحد من المتقدمين يتم بهم كما لهم الاستخلاف ويصير المأموم إماماً<sup>(٣٤٥)</sup>.

( مسألة ) صلى أربع صلوات ثم في التشهد الأخير لا يدرى كيف تركها ، قال البغوي : إن كانت الصلاة الأخيرة ذات أربع ؛ سجد في الحال سجدة ثم يقوم فيصلي ركعتين ويعيد الثلاث صلوات السابقة ، فإن كانت الأخيرة ذات ركعتين سجد سجدة ثم لم له ركعة ، ثم يقوم فيصلي ركعة وإن كانت ثلاث ، حصل له ركعة فيصلي ركعتين ثم يعيد الثلاث صلوات في الصورتين .

قال : ولو صلى العشاء فلما جلس للتشهد شك أو تيقن أنه ترك ركناً لا يدرى من هذه الصلاة أم صلاة ذلك اليوم ؛ فعليه أن يقوم ويصلي ركعة ثم يتشهد ويسجد سجدة السهو ويسلم ويقضى الصبح والظهر والعصر والمغرب دون العشاء .

- قرى بخاري [ ٥٠٠ - ٨٨٥ هـ ] قبله : [ إمام الشافعيين بما رواه الثوري في عصره بلا مدافعة ... كان من أزهد الفقهاء وأورعهم ، وأكثرهم اجتهاداً في العبادة ، وأبكمهم على تقصيره ، وأشدهم تواضعاً وإيماناً وإتابة .

وقيل : كان الأول من دأبه أن يرضن بالفقه على من لا يستحقه ، ولا يديه وإن كان يظهر أثر الانقطاع عليه في المفاخرة .

انظر طبقات الشافعية الكبرى ( ١٨٢/٣ ) برقم ( ١٤٨ ) ، وشنبرات الذهب لابن العماد الحنبلي ( ١١٨/٣ ) .

( ٣٤٥ ) سبق ذكر مسألة الصلاة على الدابة وفي السفينة .

( مسألة ) فلو اتفق ذلك للإمام في صلاة الجمعة ، قام وأتمها ظهراً أربعاً في صورة الأربع سجيدات وانتظره القوم أو فارقه وسلموا إن كانوا أربعين ، فإن كانوا دون الأربعين فيحتمل أن تبطل صلاته وصلاتهم ، أما بطلان صلاته فلا أنه قد لفقها ظهراً ، فقد صلى الظهر قبل فوات التحريم بالجمعة ، وأما بطلان صلاة القوم فلتنقصان عددهم بانفراد الإمام عنهم بصلاة الظهر ، والجمعة إنما تصح خلف مصلٍ إذا زاد على الأربعين ، ويحتمل صحة صلاته وصلاتهم ؛ أما صحة صلاتهم فواضح ، وأما صحة صلاته فلأن إحرامه بالجمعة صحيح ، وما يأتي به بعد ذلك يكون استدراكاً للخلل الواقع فيها ، وعلى هذا فصلها ركعتين ، ولا يجوز للقوم أن يسلموا قبله بل ينتظروه ، فإن سلموا قبله بطلت صلاتهم وصلاته ، كما أن القدوة تكون حكمة وتدرك بها الجمعة ، كذلك الإمامة يدوم حكمها بالقيام للسهو ولا تبطل ، وعلى ذلك يقال : إمام صلى الجمعة وحده ولم يصل معه أحد من المؤمنين في الركعة الأولى ولا في الثانية شيئاً وصحت جمعة وجمعتهم وهذه صورتها .

( مسألة ) صلى الإمام وقرأ آية تلاوة ثم هوى يسجد فلما انتهى إلى حد الركوع أن يكمل سجود التلاوة يحتمل أن يقال لا يجوز ذلك لقطعه بالنية ، ويحتمل أن يقال : تكميل السجود ، لأن الخطاب لسجود التلاوة في الصلاة أو غيرها لا تبطل بنية ترك السجود ، وبالقياس على ما لو نوى قطع الفاتحة في قراءته إياها فإنه لا أثر لنيته ، ولا تبطل قراءته بل يستمر عليها ، وكذلك إذا صرف الهوى إلى الركوع لا يكون ذلك مبطلاً للسجود . والله أعلم .

( مسألة ) رجل أدرك الصبح بعدما صلاها وحده أو مع جماعة ثم أخرج نفسه من الجماعة بغير عذر ، وقلنا : لا تبطل صلاته وهو الأصح فيحتمل البطلان ههنا لأنه يوقمها نافلة في وقت الكراهة ويحتمل الصحة ، وهو المتجه لأن الإحرام بها صحيح وهي صلاة ذات سبب فلا يؤثر الانفراد في إبطالها ، لأن الانفراد وقع في الدوام وليس هذا كما إذا قرأ آية سجدة في غير وقت الكراهة ثم دخل وقت الكراهة ، فإنه لا يسجد على ما نقله القمولى<sup>(٣٤٦)</sup> في الجواهر عن بعضهم لأن الشرع ههنا في سجود التلاوة كان ابتداءً من وقت الكراهة .

(٣٤٦) سقط الترجمة له .

( مسألة ) في أن الإمام إذا قرأ آية سجدة ومسجد فلما وضع المأموم يديه على الأرض ليسجد رفع إمامه رأسه من السجود فإنه يقوم معه ولا يسجد ، وأن المسبوق إذا فرغ من الفاتحة وهوى راکعاً فقبل أن يطمئن رفع الإمام رأسه من السجدة الأخيرة من الركعة فإنه يمشى على ترتيب صلاة نفسه ، وأن يتلبس بالركوع . والفرق أن سجود التلاوة يفعل بمتابعة الإمام ، والمتابعة قد زالت برفع رأسه ومسألة الركوع من صلب الصلاة فيمشى فيها على صلاة نفسه .

( مسألة ) تقدم أنه إذا أحرم وشك في تقدم إحرامه على الإمام وتخلفه أنه لا تتعقد صلاته ، بخلاف ما لو أحرم شاكاً في تقدمه على الإمام في الموقف ، والفرق من وجهين :

أحدهما : أن الشك في التقدم يبطل على تقديرين : وهما المساواة والتأخر ووقوع اثنين من ثلاثة أكثر من وقوع واحد من اثنين ، لأن تكبيرة الإحرام تصح على تقدير واحد وهو التأخر .

الثاني : إنما عهدنا صحة الصلاة مجزية مع التقدم في الموقف داخل الكعبة ، وصلاة الخوف لم تعهد صحتها مع تقدم الإحرام .

## فضل الصف الأول

( مسألة ) يستحب للمأموم أن يبادر إلى الصلاة في الصف الأول<sup>(٣٤٧)</sup> لمعتنين :

أحدهما : استماع قراءة الإمام ، الثاني : أن المصل في الصف الأول أخصع لعدم اشتغاله عن إمامه ، وجهة اليمين أفضل .

قال الترمذى الحكيم<sup>(٣٤٨)</sup> : لأنه روى : الرحمة تنزل على الإمام أولاً ثم على من على يمينه ، ثم على من على يساره ؛ فإن سبق واحد إلى الصف الأول لم يجز لغيره تأخيره إلا في مسائل :

(٣٤٧) أخرج الشيخان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ، لم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا ، ولو يعلمون ما في التهجير ( أى التبكير في الصلوات ) لاستبقوا إليه ، ولو يعلمون ما في الصفة والمصبح لأتوها ولو غيروا » .

النظر : صحيح البخارى - كتاب الأذان .. باب الاستهم في الأذان ، وصحيح مسلم - كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف وإقامتها .

(٣٤٨) هو محمد بن علي بن الحسن بن بشر ، أبو عبد الله ، الحكيم الترمذى [ ١٠٠ - نحو ٣٢٠ هـ - ]



أحدها : إذا كان ممن يتأذى به القوم برائحة كريهة من صناق<sup>(٣٤٩)</sup> ونحوه ، وعن مالك رحمه الله أنه كان يأمر الزياتين وغوهم بالصلاة في آخر القوم ، لكرامة ريح ثيابهم .

الثانية : إذا حضر العيد بإذن السيد إلى الصف الأول أو امرأة إلى الصف الأول أمرت بالتأخير للحديث<sup>(٣٥٠)</sup> .

الثالثة : إذا صف خلف الإمام جاهل لا يصلح للاستخلاف فينبغي بأن يؤخره ويتقدم إلى خلف الإمام من يصلح للإمامة لقوله ﷺ : « ليلبني منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم »<sup>(٣٥١)</sup> الحديث ، والأولى أن لا يؤخر السابق إلى خلف الإمام عن الصف الأول ، بل إن وجد في الصف الأول من يصلح للإمامة تقدم للأمام وصلّى هذا في موضعه ، وإن لم يكن في الصف الأول من يصلح أخّر وتقدم من يصلح من الصف المتأخر .

ويستحب البكور إلى الجامع يوم الجمعة ، لما روى ابن مسعود قال : سمعت النبي ﷺ يقول : « مجلس الناس بالقرب من ربهم على قدر رواحهم إلى الجمعة »<sup>(٣٥٢)</sup> وأورده ابن الصباغ في الشامل ، والحديث في ابن ماجه ، ورواه النيسابوري<sup>(٣٥٣)</sup> : « إن الناس ينظرون إلى ربهم يوم الجمعة يوم الزيارة إلى الجنة بمقدار

..... - ٩٣٢ م ] عالم بالحديث وأصول الدين ، من أهل ( ترمذ ) نفى منها بسبب تصليفه كتاباً خالف فيه ما عليه أهلها ، فشهدوا عليه بالكفر ، وقيل : اتهم باتباع طريقة الصوفية في الإشارات ودعوى الكشف ، وذكر أنه فضل الولاية على النبوة ، وود بعض العلماء عنه هذه التهمة ، وقيل : كان يقول : للأولياء عاتم كما أن للأولياء مخالفاً .

انظر الأعلام للزركلي ( ٢٧٢/٦ ) .

( ٣٤٩ ) الصَّنَق : الأميّة ، وشدة ظفر الإبط ، أي والحة الكريهة .

( ٣٥٠ ) سبق غرغ حديث : « غير صفوف النساء آخرها ، وشرها أولها ، وغير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها » .

( ٣٥١ ) أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد الله بن مسعود - كتاب الصلاة باب تسوية الصفوف ، والنسائي في سننه ( ٩٠/٢ ) . وأحمد في المسند ( ١٢٢/٤ ، ٢٧٦ ) .

( ٣٥٢ ) أخرجه ابن ماجه في سننه بلفظ : « إن الناس يجلسون من الله يوم القيامة على قدر رواحهم إلى الجمعات ، الأول والثاني والثالث » .

انظر : سنن ابن ماجه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها باب ما جاء في التجسير إلى الجمعة برقم ( ١٠٩٤ )

( ٣٥٣ ) هو يحيى بن يحيى بن بكير بن عبد الرحمن ، القيمي الحنظلي ، أبو زكرياء ، النيسابوري -

ذهابهم إلى الجمعة ، ، وقد وردت أحاديث في ذلك . وإذا حضر وقد سبقه القوم لم يتخط إلا أن يأذن له القوم أو يجيد أمامه فرجة فله التخطي إليها بشرطين :  
الأول : أن يعلم أن من أمامه لا يتخطى إلى الفرجة عند إقامة الصلاة ، فإن علم أنهم يتقدمون إليها لم يحل التخطي . قاله في الشامل .

الثاني : أنه لا يتخطى إلا صفاً أو صفين فإن كان لا يصل إليها إلا بالتخطي أكثر من صفين لم يجز ، وطريقه أن يصير إلى إقامة الصلاة قيأمر من أمامه بالتقدم فإن لم يتقدم تقدم لتقصيرهم بسد خلل الصفوف ، فإن ضاق المسجد ولم يجد مكاناً يجلس فيه أمر من أمامه بالتقدم وكذلك يأمر كل صف من أمامه بالتقدم إلى الفرج ، فإن لم يتقدموا تخطوهم ، وإن كانوا أكثر من صفين لتقصيرهم .

( مسألة ) إذا استخلف الإمام من اقتدى به في الركعة الثانية راعى الخليفة نظم صلاة المستخلف فإذا صلى بهم ثلاث ركعات تغير القوم بين أن يفارقوه ويسلموا وبين أن ينتظروه ليسلموا معه ، وبين أن يستخلفوا واحداً من القوم فيسلم بهم . نص عليه في الأم .

( مسألة ) إذا نسى صلاة من الخمس ولم يعلم عنها لزمه أن يصلي الخمس بتييم ، فلو نسى صلاتين مختلفتين كظهر وعصر أو صبح وعشاء ، ولم يعلم عنها لزمه أن يتيمم مرتين ويصلي بالتيمم الأول أربع صلوات ، وبالثاني أربعاً ليس منها التي بدأ بها ، فيصلي بالأول الصبح والظهر والعصر والمغرب ، ويصلي بالتيمم الثاني الظهر والعصر والمغرب ، فإن نسى متفتتين كظهرين أو عصرين ، صلى الخمس مرتين بتييمين ، ولو نسى متفتتين ومختلفة صلى أربع عشرة صلاة بثلاث تيممات ، فيصلي الخمس مرتين بتييمين ، ويصلي بالتيمم الثالث الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وتبرأ ذمته بيقين ، فإن نسى ثمان صلوات من يومين لا يدري ما هي فالأحوط أن يصلي الخمس ثلاث مرات بثلاث تيممات لأن الخمس مع الثلاث الزائد يكون منها ثلاث صلوات متفقات ، فيصلي الخمس ثلاث مرات بثلاث تيممات

[ ١٤٢ - ٢٢٦ هـ = ٧٥٩ - ٨٤٠ م ] : إمام في الحديث ، ورع ثقة . كان من سادات أهل زمانه علماً وديناً ونسكاً وإتقاناً . قال عنه ابن راهويه : مات وهو إمام الدنيا .  
انظر الأعلام للزركلي ( ١٧٦/٨ ) . - وهليلج التلهيب لابن حجر العسقلاني ( ٢٥٩/١ ) .

ويبقى عليه مختلفان يتيمم لها تيممين ، فيصلي بالأول أربعاً ولاءً<sup>(٣٥٤)</sup> ، والثاني أربعاً ليس منها التي بدأ بها ، إذا عرفت ذلك فلو كان هذا التيسان بين إمام ومأموم لم يمنع ذلك صحة اقتداء أحدهما بالآخر ، وليس هذا كمن صلى بالتيمم لحزمة الوقت لأن ذلك لا يغني عن القضاء بخلاف هذه ، فإنها إما عين الواجب أو مقدمة للواجب .

( مسألة ) تقدم أن من وافق الإمام بغير نية القدوة ولم يطل زمن الانتظار لم تبطل صلاته ، وإن طال زمن انتظاره بطلت صلاته وأن من أحس بدخول لم يكره انتظاره ، بل يستحب فإن طوّل الانتظار لم تبطل وفيه وجه ، ويستحب للإمام أن ينتظر المأمومين إذا ركع وتأخروا ؛ لبطء قراءة ، أو كبر وعجز حتى يدركوا معه الركوع فحصل أن الانتظار على ثلاثة أقسام : قسم يبطل قطعاً ، وقسم فيه وجهان : أصحهما لا تبطل .

( مسألة ) تقدم أنه لو اشتبه إناء نجس من خمسة على خمسة فاجتهدوا وأم كل في صلاة بعدما توضأ بإناء أدى اجتهداه إلى طهارته أنهم يعدلون العشاء ، وإمامها يعيد المغرب هذا لا يختص بالأواني بل يجري ذلك في الثياب ، وفيما لو خرج من بينهم صوت ويتناكروه وأم كل في صلاة ، والضابط أنه يصح لكل واحد أن يقتدى بعدد ذلك ما بقي من الطاهر بعد الذي أخذه ، وإن كانت الأواني ثلاثة ففيها نجس اقتدى كل واحد مرة واحدة لأنه أخذ طاهراً وبقي طاهر ، وإن كانت الأواني أربعة ، اقتدى مرتين لأنه قد بقي طاهر إن غير الإناء الذي أخذ منه ، فإن اشتبه في خمسة اقتدى ثلاث مرات ، أو في ستة اقتدى أربع مرات ، أو في سبعة اقتدى خمس مرات ، وفي ثمانية اقتدى ست مرات ، أو تسعاً فسبع ، أو عشراً فثمان وهكذا ، فإن اقتدى زيادة على عدد ما بقي من الطاهر بعد الذي أخذه أعاد الصلاة .

( مسألة ) إذا حال بين الإمام والمأموم ما يمنع الاستطراق<sup>(٣٥٥)</sup> والمشاهدة ولم يتصل بالصفوف بطلت صلاته ، وإن حال ما يمنع المرور - لا الرؤية - كالشباك ، أو ما يمنع الرؤية لا المرور كالباب المردود والستر المزخى ؛ بطل في الأصح إلا أن يرتد الباب في أثناء الصلاة . ذكره البيهقي ، وقياسه أنه لو بنى بينهما شباك في أثناء الصلاة لم يؤثر ، ولو حال بينهما زجاج احتمل نجس الوجهين في الشباك ، واحتمل القطع

( ٣٥٤ ) ولاء : أى صولية ، توالى الشيء : تابع .

( ٣٥٥ ) استطرق إلى الإمام : أى سلك الطريق إليه .

بالبطلان كالجدار لأن الزجاج يمنع الرؤية التامة ، وهذا يكفى رؤية المبيع في الزجاج ، ولو كان المرور ممكناً لكن بانعطاف فالوجه القطع بالإبطال كالجدار وإلا أصبحت الصلاة في كل موضع يمكن التوصل منه إلى موضع الإمام بدوران وتصور ونحوه وقد صحح الأصحاب بطلان صلاة الخارج عن المسجد المسامتة<sup>(٣٥٦)</sup> لجداره وإن كانت قريباً من الباب لحيلة الجدار بينه وبين الإمام والمسجد ، وهذه صورة الانعطاف .



ولو صلى رجل على جبل الصفا أو جبل الروة أو على أى قبس<sup>(٣٥٧)</sup> بصلاة الإمام في المسجد الحرام ، فنقل الماوردى عن النص أنه يجوز ، وفي الكافي حكاية عن النص خلافه فإن الحائل موجود ولا اعتبار بالمشاهدة فإنه لو وقف على أكبر من ثلاثمائة ذراع لم يصح الاقتداء مع وجود المشاهدة ، وقد نص الشافعى على أنه لا يجوز لمن يجوار المسجد لا يعد حائلاً . وبه جزم الشيخ أبو محمد والصحيح خلافه .

ولو وقف الإمام والمأموم على سطحين ، قال المتولى : إن كان ما بينهما من الهواء ليس عريضاً بحيث لا يمنع الاستطراق لم يمنع القدوة ، وإن كان عريضاً بمنعه فعل الوجهين في الشارع .

( مسألة ) الشباك المردود لا يمنع الاستطراق ولا المشاهدة ، وكذلك الباب إذا كان واهياً بحيث يمكن كسره والمروء منه .

( مسألة ) يستحب الذكر عقب الصلوات ويستحب أن يدعو الله تعالى سراً إلا أن يريد تعليم القوم الأدعية الواردة عن رسول الله ﷺ فيجهر ، وكذلك سائر الأدعية المأثورة في سائر الأحيان يستحب الإسرار بها إلا التلبية والقنوت في حق

(٣٥٦) سامت الشيء : قابله وواجهه ، وتسامعا : تقابلا وتواخا .

(٣٥٧) أسماء لثلاثة جبال في مكة .

الإمام والجهر بالأذكار لقصد التعليم والتكبير ليلتى العيد فإنه يستحب فيه الجهر ورفع الصوت في المنازل والطرق والأسواق والمساجد إظهاراً للشعائر وإلا الذكر بين كل سورتين من سورة ﴿الضحى﴾ إلى آخر المصحف وهو أن يقول بين كل سورتين : الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر ، وإلا الذكر في السوق والاستغفار فيها تنبيهاً للغافلين ، روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من دخل السوق فقال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، يحيى ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ؛ كتب الله له ألف ألف حسنة ، ومحا عنه ألف ألف سيئة ، ورفع له ألف ألف درجة - وفي رواية عوض الثالثة : وبني له بيتاً في الجنة » (٣٥٨) رواه الترمذى ، وابن ماجة في روايته : ( بيده الخير كله ) .

وروى تميم الدارى أن رسول الله ﷺ قال : « من دخل سوقاً فنادى بأعلى صوته - وذكر الحديث إلى قوله : قدير - ثم قال : كتب له مائة ألف حسنة » أخرجه الترمذى . وروى : « من دخل سوقاً فاستغفر فيها ، غفر له بعدد من في السوق » .

وفي الخبر الرباني : أن الله تعالى قال لنبيه محمد ﷺ : « فيم يختصم الملأ الأعلى يا محمد ؟ قلت : في الكفارات قال : بما من ؟ قلت : الإقدام إلى الجمعات ، والجلوس في المساجد خلف الصلوات » (٣٥٩) .

(٣٥٨) أخرجه الترمذى في سننه - كتاب الدعوات باب ما يقول إذا دخل السوق ، وقال : حديث غريب ، وابن ماجة حديث ( ٢٢٣٥ ) .

● أورده الهندي في كنز العمال ، وعزاه للترمذى وابن ماجة والحاكم وأحمد عن ابن عمر برقم (٩٣٢٧) . (٣٥٩) أخرجه أحمد في مستدرق مرفوعاً عن ابن عباس ( ٣٦٨/١ ) وعن رجل من أصحاب النبي ( ٦٦/٤ ) بلفظ : « أتاني ربي عز وجل في أحسن صورة - أحسنه يعني في اليوم - فقال : يا محمد ! هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قال : لا ، قال النبي ﷺ : فوضع يده بين كفي حتى وجدت بردها بين ثديي - أو قال : بحري - فعلمت ما في السموات وما في الأرض ، ثم قال : يا محمد ! هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى ؟ قال : قلت : نعم يختصمون في الكفارات والدرجات ، قال : وما الكفارات والدرجات ؟ قال : المكت في المساجد ، والمشي على الأقدام إلى الجمعات ، وإبلاغ الوضوء على المكروه . ومن فعل ذلك عاش بخير ومات بخير ، وكان من عطيته كيوم ولدته أمه ... قال : والدرجات : بذل الطعام وإفشاء السلام والصلوة بالليل والناس نيام » .

وفى الترمذى أنه عليه أفضل الصلاة والسلام قال : « من صلى الصبح ثم جلس يذكر الله تعالى فى مصلاه حتى تطلع الشمس ، ثم يصلى ركعتين كتب له حجة وعمرة تامة »<sup>(٣٦٠)</sup>. هذا إن لم يكن المكان مشتركاً ولم يكن إماماً ، فإن كان إماماً ، فقال النووى فى شرح المذهب : يستحب للإمام إذا سلم أن يقوم من مصلاه عقيب سلامه إذا لم يكن خلفه نساء ، هكذا قاله الشافعى والأصحاب وعللوه بعلمتين :

إحداهما : لتلا يشك هو أو من خلفه هل سلم أم لا .

الثانية : لتلا يدخل غريب فيظن أنه قعد فى الصلاة فيقتدى به ، أما إذا كان وراءه نساء مكث حتى ينصرفن ، ويسن لمن الانصراف عقيب سلام الإمام . وذكر الماوردى : أنه إذا سلم وكان خلفه رجال وقف ساعة يسلم ليعلم الناس فراغه من الصلاة ، فإن كانت الصلاة يتنفل بعدها فيختار له أن يتنفل فى بيته .

وذكر الرويانى فى البحر : أن الإمام يدعو قائماً . وذكر مثله الجلبى ، وإذا أراد الإمام الدعاء جالساً لم يجلس مستندراً القوم بل ينحرف ويجعل يمينه للقبلة ويساره للقوم ، هذا قول الأكثرين ، وقيل : يجعل يساره للقبلة كالتطائف ويمينه للقوم ، وهذا اختيار المسعودى ، وصححه فى شرح المذهب ولا يطيل الجلوس ، ولا الدعاء ، بل يكون جلوسه مقدار ركن من أركان الصلاة ، لحديث الصحيحين عن البراء بن عازب قال : « ومقت الصلاة مع محمد ﷺ فوجدت قيامه فركعته ، فأعتداله بعد الركوع ، فسجدته ، فجلسته بين السجدين فسجدته ، فجلسته ما بين التسليم والانصراف ، قريباً من السواء »<sup>(٣٦١)</sup>.

وروت عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ كان يقول بعد السلام :

(٣٦٠) أخرجه الترمذى عن أنس بن مالك : « من صلى الفجر فى جماعة ثم قعد يذكر الله حتى تطلع الشمس ، ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمرة ، قال : قال رسول الله ﷺ : تامة ، تامة ، تامة » . قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب . انظر سنن الترمذى - أبواب السفر باب ما ذكر مما يستحب من الجلوس فى المسجد بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ، برقم ( ٥٨٣ ) . (٣٦١) أخرجه البخارى فى صحيحه - كتاب الأذان باب حد إقامة الركوع ، والاعتدال فيه والطمأنينة ، وسيلم - كتاب الصلاة باب اعتدال أركان الصلاة وتخصيها فى تمام .

« اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام ، تباركت يا ذا الجلال والإكرام » لا يقعد إلا قدر ذلك<sup>(٣٦٢)</sup> .

وقد تكلم الطرطوشي رحمه الله في آخر شرحه للرسالة على هذه المسألة كلاماً شافياً فقال : قال مالك : إذا سلم الإمام فلا يثبت في مجلسه بعد سلامه ، فإن ذلك بدعة إلا أن يكون بمحلة أو فلاة من الأرض أو شريعة في غير المسجد فذلك واسع ، وأما أئمة المساجد فلا ينبغي لهم ذلك .

وقال سحنون<sup>(٣٦٣)</sup> : أكره النفل في الخراب ، وقال ابن القاسم ، وأسهب : لا يجوز له ذلك ولم يكن سنة الأئمة الذين مضوا ، وقال ابن عبد الحكم<sup>(٣٦٤)</sup> : ولقد رأيت مطرفاً<sup>(٣٦٥)</sup> وابن الماجشون<sup>(٣٦٦)</sup> إذا سلما وثبا من الخراب وثوب الحمل إذا حل من عقابه ، وقال عليه الصلاة والسلام : « جلوس الإمام بعد سلامه في محرابه جفا منه وعديصة به وكأنه قعد على حجرة من النار »<sup>(٣٦٧)</sup> .

(٣٦٢) أخرجه مسلم في صحيحه عن ثوبان - كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب استحباب الذكر بعد الصلاة وبين صفته ، وأبو داود في سننه عن عائشة - كتاب الوتر باب ما يقول الرجل إذا سلم ، وابن ماجه في سننه - كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها ، باب ما يقال بعد التسليم (٣٦٣) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب القنوصي ، الملقب بنحشون . [ ٩٦٠ - ٩٤٠ هـ - ٧٧٧ - ٨٥٤ م ] قاض فقيه ، اتبعت إليه رئاسة العلم في المغرب ، كان زاهداً لا يهاب سلطاناً في حق يقوله ، أضله شامي من حمص .

انظر الأعلام للزوكلي ( ٥/٤ ) .

(٣٦٤) هو محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري ، أبو عبد الله [ ١٨٢ - ٢٦٨ هـ - ٧٩٨ - ٨٨٢ م ] فقيه عصره ، اتبعت إليه الرئاسة في العلم بمصر كان مالكي المذهب ، ولزم الإمام الشافعي ، ثم رجع إلى مذهب مالك .

من كتبه ( الرد على الشافعي فيما خالف الكتاب والسنة ) و ( أحكام القرآن ) و ( أدب القاضي ) و ( سيرة عمر بن عبد العزيز ) . انظر الأعلام ( ٢٢٣/٦ ) .

(٣٦٥) هو مطرف بن عبد الله بن الشافعي الحارثي ، البغدادي ، أبو عبد الله [ ٥٠٠ - ٨٧ هـ - ١٠٠٠ - ٧٠٦ م ] زاهد من كبار الصالحين . له كلمات في الحكمة مأثورة ، وأخبار . ثقة في ما رواه من الحديث . ولد في حياة النبي ﷺ . ثم كانت إقامته ووفاته بالبصرة .

انظر الأعلام للزوكلي ( ٢٥٠/٧ ) ، وحلية الأولياء لأئمة نعيم ( ١٩٨/٢ ) برقم ( ١٧٩ ) .

(٣٦٦) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله ، التيمي بالولاء ، أبو مروان ، ابن الماجشون [ ١٠٠ - ٢١٢ هـ - ٥٠٠ - ٨٢٧ م ] فقيه مالكي لصحيح ، فارت عليه الفيا في زمانه ، وعلى أبيه قبله .

انظر الأعلام للزوكلي ( ١٦٠/٤ ) .

(٣٦٧) لم أجده .

وقال، على رضى الله عنه : ما من إمام يقعد في مجلسه بعد سلامه إلا مقته الله والعباد ، واعتزبت عنه الملائكة وكأنه عصى الله ورسوله في أمره ونهيه ، سمعته من رسول الله ﷺ .

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر قال : كان أبو بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما إذا قضيا الصلاة وثبأ من المحراب وثوب البعير ، إذا حل من عقاله . وقال أبو بكر رضى الله عنه : خير للإمام أن يقعد سبعين خريفاً على الرضف<sup>(٣٦٨)</sup> أو حفرة من حفر النار من أن يقعد بعد سلامه في محرابه .

وقال سحنون وابن وضاح<sup>(٣٦٩)</sup> وابن مسكين : لا يركع الإمام في محرابه قبل الصلاة ولا بعدها ، لأن ذلك لم يكن فعل الأئمة المتقدمين إلا أن يكون في غير المسجد ولا يتخلف أحد في المحراب إلا من سفه نفسه أو جهل من أجل أن المحراب أفضل بقعة في المسجد .

ومنها أن الإمام وغيره إذا قعد فيه فقد يحجزه ومنع غيره من الصلاة فيه ، وذلك لا يجوز ، وأيضاً فالجالس في المحراب يكون أمام المصلين فيشوش عليهم ، لأن القلوب تشتغل بما تراه أمامها ، وكذلك الذى يجلس في الصف الأول أمام الناس من غير حاجة الصلاة .

ومنها أن الإمام إذا صلى في غير المسجد استحب له الانتقال من موضعه والانتقال في آخر باب المسجد أو الانصراف ، فإن كان بعده وجب عليه الانصراف إن لم يرد في استحباب القعود للذكر منها .

عن معاذ بن أنيس الجهني أن رسول الله ﷺ قال : « من قعد في مصلاة حين ينصرف من الصبح حتى يعلى ركعته الضمى لا يقول إلا غييراً غفر له

(٣٦٨) الرضف : الحجارة المصانة .

(٣٦٩) هو محمد بن وضاح بن بزيع ، أبو عبد الله ، مولى عبد الرحمن بن معاوية ، ابن هشام [ ١٩٩ - ٢٨٦ هـ - ٨١٥ - ٨٩٩ م ] عُدَّتْ ، من أهل قرطبة رحل إلى المشرق ، وأخذ عن كثير من العلماء ، وعاد إلى الأندلس ، فحدث مدة طويلة ، وانتشر بها عنه علم جم ، وصنف كتباً منها ( المباد والموايد ) في الزهد والرفائق ، ( القطعان ) في الحديث ، ( والبدع والنهي عنها ) ، ( وكون السمر ومستخرج العلم ) في فقه المالكية وكتاب ( ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى ) .  
النظر الأعلام ( ١٣٣/٧ ) .



خطاياهم وإن كانت أكثر من زيد البحر» (٣٧٠) ويقدم حديث الترمذى ، ويستحب أن يقول بعد الوتر والقنوت منه : « سبحان الملك القدوس » فقد صح أنه ﷺ كان يقول ذلك .

وفى أبى داود الطيالسى أنه ﷺ كان يقول ذلك يرفع بها صوته فى الثالثة (٣٧١) .

روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « قال الله : أستحي من عبدي أن يرفع إلى يديه ثم أردھا صفراء - أى خائبة » (٣٧٢) .

وقال : « قال الله تعالى : أنا أكرم عفواً ، وأعظم من أن يسط العبد يديه إلى ما عندى فأرده خائباً ، فقالت الملائكة : يا إلهنا ليس لذلك بأهل ، فيقول الله تعالى : كفى أهل التقوى وأهل المغفرة : اللهم تفضل علينا بالمغفرة » (٣٧٣) .

روى أن الله تعالى يقول لعبده إذا انصرف عنه أهله من القبر : « يا عبدي خلوك وتركوك ولو جلسوا عندك ما نفعوك إن كنت مستوحشاً فأنا أنيسك . أو غريباً فأنا جليستك ، أنا مملك بالعلم والقدرة ، وأنا راحلك » وقد أنزلت فى كتابي على قلب من هو خلاصة أحيائي ﴿ فإله غير حافظاً وهو أرحم الراحمين ﴾ (٣٧٤) .



(٣٧٠) أخرجه أبو داود فى مسنده - كتاب الطلوع ، باب صلاة الضحى ، برقم ( ١٢٨٧ ) عن معاذ بن أنس الجهني . وأورده المظي الهندى فى كنز العمال برقم ( ٣٤٦٤ ) وعزاه لأبى داود عن معاذ بن أنس . (٣٧١) أورده المظي الهندى فى كنز العمال وعزاه لابن أبى شبة عن عبد الرحمن بن أبى . برقم ( ٢١٩٠٩ ) .

(٣٧٢) أخرجه ابن ماجه فى مسنده عن سلمان - كتاب الدعاء باب رفع اليدين فى الدعاء ، باللفظ : « إن ربكم حسي كريم ، يستحي من عبده أن يرفع إليه يديه ، فيردھا صفراً - أو قال : خائبتين » .

(٣٧٣) أورده صاحب كنز العمال بجموده وعزاه إلى الحكيم عن الحسن مرسلاً . وإلى الطيالسى عن الحسن عن أنس ، برقم ( ١٠٢١٥ ) .

(٣٧٤) يوسف : ٦٤ .

## خاتمة

ابن آدم آمالك طويلة ، ومدتك قليلة تحف هجوم أجلك قبل بلوغ أملك ، انتهر الفرصة ما دام لك رخصة ، اطلب ربك فهو حسبك أنت عبد مأمور وفي الوثاق مأسور فلا تتعرض للعصيان فتبتلى بالحرمان . أحوالك عجيبة ومقالاتك غريبة ، فعليك بالسهر في الطاعة فإنها أشرف البضاعة ، ولا تأكل إلا حلالاً ، ولا تقل محالاً ، واترك الأباطيل ومعاشرة البطالين ، وتكن معاملتك مع الله صحيحة ومعاملتك مع الناس بالنصيحة ، وفضل ربك فاطلب ، وإليه فارغب ، ولجلاله فارهب ، وإليه بالير فاقرب ، ومن الشر فاهرب ، واغتنم الأنفاس قبل يوم الإفلاس ، وكن في الوحدة تاركاً الاستينام ، واطلب مولاك طلباً شديداً وقل في وصفه قولاً سديداً ، وقل: سبحانك لا محمد لنا عنك ولا مقر عند سواك ولا رجاء إلا إياك إن أحسنا فلك نشكر ، وإن أخطأنا فإليك نعتذر ، وإن أذنبنا فأطمئنا في عفوك . اللهم إنك تعلم ما تخفي وما تعلن ، وما يخفى على الله من شيء ، فكل نعمة منك فضل ، وكل نعمة منك عدل ، فكل إحسان منك واصل إلينا ، وكل شيء تراه منا وليس لنا إلا سواك ، ولا من حكمك قرار ولا من عذابك فرار ، واحمنا بعنايتك من الزلل ، واحمنا منك عن كاذب الأمل ، واستعملنا بطاعتك في صالح العمل ، فقد جعلنا وسيلتنا إليك ، وقد وعدتنا بإجابة الدعاء فأنت أولى بنا وأحن علينا ، لا أمل لنا في سواك ، ولا راحة ولا روح فيما عداك ، فاشغلنا بإحسانك الذي لا يحصى عدده ، وعننا بفضلك الذي لا ينقطع مده ، يا ذا الجلال والإكرام سبحانك خلقت لنا ما تشتهيهِ الأنفس وتلذ الأعين في جنات النعم في جوارك ، ونعم الرب الكريم . اللهم إني أسألك الشكر على نعمائك ومزيد إفضالك فإن الخير فيما قضيت ، والبركة فيما أعطيت ، وتوسلى إليك بجاه محمد ﷺ أن تعاملني بلطفك في أقضيّتك ، ونعوذ بالله العظيم من طول الغفلة ، واستدراج المهلة ، ونستعينه ونسأله الهداية ونستمد من توفيقه حسن العناية ، فإنه ولي ذلك ، والقادر عليه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيدنا محمد كما جعلتها على إبراهيم وآل إبراهيم إنك حميد مجيد . ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا

تجعل في قلوبنا غيلاً للذين آمنوا ، ربنا إنك رؤوف رحيم .  
وهذا آخر ما يسره الله الكريم من القول التام فيما على المأموم والإمام . مما  
يجب على كل مكلف معرفته والإحاطة به والحمد لله وحده .

فرغ من تعليقه مؤلفه يوم الأربعاء بعد عصر سابع عشر شوال سنة سبع  
وعشرين وثمانئة ، والحمد لله رب العالمين . وكان الفراغ من تعليق هذه النسخة  
المباركة في يوم الأربعاء المبارك بعد الظهر عشرة شهر جمادى الثانية من شهر سنة  
خمس وثلاثين وألف ختمت بالخير ألوف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة  
والسلام وآله وحسبنا الله ونعم الوكيل .

وكان ذلك على يد كاتبه الفقير الضعيف المعترف بالذنوب والتقصير الراجي  
عفو ربه القدير ، وأحوجهم وأفقرهم إلى مغفرة ربه كما هو العهد حسن العاقبة .  
وأن يقية الدجال وفناء القبر ، وأن يرزقه الأمن يوم الفزع الأكبر ، والنظر إلى وجهه  
الكريم : محمد ابن سلالة الصالحين وغبية الأولياء العارفين المرحوم الشيخ عبد الفتاح  
الواعظ المنزلي الشافعي الأحمدي غفر الله تعالى له ولوالديه وإخوانه ولأعمامه  
ولعماته ولأخواله ولخالاته ولأجداده ولجداته ولأولاده ولأزواجه وذريته وأحبابه  
ولأخوانه في الله تعالى ، ولن قرأ فيه أو نظر فيه ودعا لكاتبه بالتوبة والمغفرة وقبول  
المعذرة ، ولجميع المسلمين أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد أشرف خلقه ، القائم  
بواجبات الله وحقه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته ، ومن تبعهم بإحسان إلى  
يوم الدين ، والحمد لله على كل حال ونعمة ، سبحانه لا نحصى ثناء عليه ، وبالله  
التوفيق : اللهم اغفر لمن أصلح ما يجد فيه من زيادة ونقص ، فقد قبل :

وما سمى الإنسان إلا لنسيه ولا القلب إلا أنه يقبل  
كتب وقد أبقت لا شك أنى ستنى يدى ويضى كتابها  
ولا شك أن الله يسلها غداً فبالت شعري ما يكون جوابها  
فإما نعيم في الجنان وغيطة وإما جحيم لا يطال عذابها  
فمن يقرأه فليدع الله دعوة . لكاتبه يوماً عسى يستجابها  
إن محمد عبداً فسد الخلال جل من فيه عيب وعلا  
أودعت في هذا الكتاب المبارك الشريف شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً  
رسول الله ﷺ جاءنا بالبينات صلى الله عليه وعلى آله وصحابه والتابعين .  
والحمد لله رب العالمين



## أهم مراجع التحقيق

- ( ١ ) القرآن الكريم .
- ( ٢ ) كتب السنة المصنفة .
- ( ٣ ) طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي
- ( ٤ ) الأعلام لخير الدين الزركلي .
- ( ٥ ) كشف الظنون لحاجي خليفة .
- ( ٦ ) كتاب ( الصلاة ) الصادر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
- ( ٧ ) فقه السنة للسيد سابق .
- ( ٨ ) الفقه الميسر للشيخ أحمد عيسى عاشور - إصدار مكتبة القرآن
- ( ٩ ) الفقه على المذاهب الأربعة لعبد الرحمن الجزيري .
- ( ١٠ ) المجموع ( شرح المذهب ) للإمام أبي زكريا النووي .
- ( ١١ ) فتح العزيز ( شرح الوجيز ) للإمام أبي القاسم الرافعي .





## الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	● مقدمة
٧	المؤلف والكتاب
١٣	● مقدمة المؤلف
١٤	إقامة الصلاة
٢٢	مفارقة الإمام
٢٨	أحوال المأموم مع الإمام
٣٤	إدراك المأموم لتكبيره. الإحرام
٣٥	إدراك الركعة خلف الساهي
٣٦	إحداث الإمام بعد الركوع
٣٧	متابعة الإمام
٣٨	شك المأموم في قراءة الفاتحة
٣٩	شك المأموم في ترك الركوع
٤٠	الشك حال السجود
٤١	الرحام في الجمعة
٤٤	إدراك ركعة من زكوع الكسوف
٤٦	تحويل النية
٤٧	سهو الإمام
٤٩	تكبيره الإحرام وترأ

٥١	صيغة تكبيرة الإحرام
٥٥	ترك الإمام تكبيرة الإحرام
٥٥	صلاة الجنائز
٥٧	الصلاة على الغائب
٦٢	السهو أثناء الصلاة
٦٨	سجدة الإمام الثالثة
٦٨	تقدم المأموم بالإحرام
٦٩	السكتات المستحبة
٧١	قطع القراءة عند آيات الرحمة والعذاب
٧٥	انتظار الإمام للمأموم
٧٦	كرهية تطويل الإمام الصلاة
٧٦	الفتح على الإمام
٨٠	شك المأموم في صلاة الإمام
٨١	تسليم الإمام من ركعتين في الصلاة الثلاثية أو الرباعية
٨٢	متابعة المسبوق للإمام
٨٣	الجمع بين جماعتين
٨٣	قضاء الصلاة الفائتة متى يكون ؟
٨٤	ثواب الجماعة
٨٤	عدم متابعة الإمام التارك للفاتحة
٨٥	متابعة الإمام في سجوده قبل أن يحدث
٨٦	الصلاة خلف المخالف في المذهب
٨٦	سجدة التلاوة في صلاة الجمعة
٨٧	لحاق المسبوق بالسجود



٨٨	ترك الإمام سجدة التلاوة .....
٨٨	ترك الإمام التشهد الأول .....
٨٩	وجوب متابعة الإمام .....
٨٩	قيام الإمام لركعة خامسة .....
٨٩	قيام الإمام لركعة ثالثة في الجمعة .....
٩٠	مخالفة المأموم للإمام .....
٩٢	● فصل في بيان حكم من ركع قبل الإمام .....
٩٢	التسليم للحاق صلاة الجماعة .....
٩٥	ترك متابعة الإمام .....
٩٥	أحوال إدراك الإمام .....
٩٥	من أحوال بطلان صلاة المأموم .....
٩٨	الإتيان بأفعال زائدة ، هل يبطل الصلاة ؟ .....
٩٩	متابعة الإمام في الركعة الأخيرة .....
١٠٠	تغيير الهيئة في الصلاة هل يصح ؟ .....
١٠١	قيام المأموم قبل تسليم الإمام .....
١٠٢	صلاة الفرض خلف من يصلي السنة .....
١٠٢	متى لا يلحق السهو بالمأموم ؟ .....
١٠٤	حكم الإمام المحدث أو الجنب .....
١٠٧	● مسائل متفرقة من القدوة .....
١١٥	من المكروهات في الصلاة .....
١١٩	مستحبات الصلاة .....
١٢٩	من أمّ قوماً وهم كارهون .....
١٤٠	● مسائل مهمة .....

١٤٥	..... أحوال قبول خير الفاسق ..
١٥٧	..... هيئات القعدات في الصلاة .....
١٧٠	..... أوقات الصلاة .. ..
١٧٧	..... ● فصل في أسماء الصلوات .....
١٩٠	..... فضل الصف الأول .....
٢٠٠	..... خاتمة ..
٢٠٣	..... أهم مراجع التحقيق .....



رقم الإيداع بدار الكتب ٨٩/٨٩٣٨

الترقيم الفولي ٠ - ٢٩ - ١٣٤٢ - ٩٧٧

دار النشر للطباعة والإيتلافية  
٢ - شتيرة فستحل شتيرة القشاعة  
الرقم الفولي - ١١٢٣١



# مكتبة القرآن

للطباعة والنشر والتوزيع  
٣ شارع القماماش بالفرنسيابوى - بولاق  
القاهرة - ت ٧٦١٩٦٢ - ٧٦٨٥٩١



٤٠٠ قرش

